توضيح مقاصد الفية ابن مالك تاليف ابن أم قاسم، الحسن بن قاسم ـ ٧٤٩هـ. بخط محمد بن محمد بن عبد الرحمن الثعالبي ١١٠٦ـ١١١٠هـ.

٢ج (٩٩+٩٩ق) ٣٠ س ٣٠×٥ر٢١سم

نسخة وسط، خطها مغربي مقروء.

الأعلام ٢: ٢١١ الظاهرية (النحو): ١٠٨

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ ج ـ تاريخ النسخ د ـ شرح المرادي على ألفية ابن مالك د ـ شرح ابن أم قاسم على الألفية.



صلى الله وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه اجمعين

٢ ربيع النبوي ...

لا تشبيه لبدايته ولا حد لنهايته ولا يوصف بابتداء الوجود

بداية انعم بايجاد العالم وانشائه بجوده على جميع الاشياء

على جميع نعمائه ونشهد ان لا اله الا الله وحده

في ارضه وسمائه ونشهد ان محمدا عبده ورسوله

... وانبيائه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه

... الزمان وآناته وبعد فان النجل

... السيد علي بن دومة الوزير ابي منشاو دارا

... هذا المجلد المسمى بالمرادي شرح على الفية

... مالك فقصد بذلك وجه الله العظيم وحبسه

... ابتغى منه الاجر محمد المالك [illegible] بجامع السيد محمد بن

... اغاه لا يباع ولا يشترى شرعا تقبل الله ذلك

... امين بجاه سيد الاولين والآخرين وبلغ مراده

وزاده عليه والمسلمين اجمعين والحمد لله

رب العالمين والسلام

وقوله [illegible] عليه الصلاة والسلام [illegible]
[illegible]
[illegible]

قال [illegible] بلتمس [illegible] على أحلى [illegible]
[illegible] من [illegible] ويعو [illegible] مع وبركة [illegible]
[illegible] قد زعمت كمثل [illegible] الحمار
[illegible] معروف بالمنحر [illegible] مع [illegible]
[illegible] فانتار [illegible] دراهم الحصال حتما
[illegible] عن فعل صالح [illegible] التقوى والعلم [illegible]

[illegible] في موقعه

إنما بني الماضي على الحركة ولم يبنى على السكون لانه اشبه المضارع في وقوعه صلة وصفة و[illegible]
وجزاء [illegible] مثلا [illegible] على سطح [illegible] أكرمه
[illegible] على سطح [illegible] أكرمه وجزاء
ووقع موقع المضارع [illegible] ولذلك بني على الحركة [illegible] السكون [illegible]
[illegible] بني على الفتح ولم يبن على الضمة والكسرة [illegible]

[illegible]

الحمد لله [illegible] محمد [illegible]

[illegible] الفقيه [illegible] الحاج [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] أول [illegible]
[illegible] لخلاصة [illegible]
[illegible]
[illegible] العشر [illegible]
[illegible]
[illegible] جميع [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible]

وصلى الله على [illegible] محمد وآله وصحبه

[illegible] الحاج [illegible]
[illegible] الشيخ علي [illegible]
[illegible] هذا الكتاب [illegible]
[illegible] الحاج [illegible]
[illegible] الحاج القاسم [illegible]
[illegible] الحاج محمد [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible]
[illegible] محمد [illegible]
محمد بن المصطفى بن عبد الله [illegible]
[illegible] الخليفة [illegible]
[illegible] ابن [illegible]
[illegible] القاسم الحاج محمد بن محمد بن [illegible]
[illegible]
[illegible] والسلام

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو علي حسن بن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله ابن علي المرادي المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته بمنه وكرمه آمين

الحمد لله أشكره وصلواته على سيدنا محمد

وبعد



منطع وخرج لتفسير المعرّبه ما يطلق عليه كلام في اللغة وليس بلفظ وهو خمسة اشياء
الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء ومحدث النفس والتعليم وقوله بما [illegible]
اخرج به ما يطلق عليه لفظ وليس بكلام في الاصطلاح لكونه ليس بمفيد وذلك خمسة اشياء
نحو [illegible] والمركب تركيب تقييد نحو غلام زيد او تركيب اسناد لا يجهل [illegible]
[illegible]
فان قلت [illegible]
فلت [illegible]

[illegible]

حقائق الثاني اي بقول كل واحد من المصطلحين اقتصر على كلمة واحدة اتكالا منه على
فهم الاخر بالاخرى فمعناها مستحضر في ذهنه وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام
[illegible]
واحد وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما اجاب به ثانيا وقوله من اسم وفعل
ثم حرف الكلم [illegible] والكلم الذي يتالف منه الكلام اسم وفعل
وحرف [illegible]
[illegible]
[illegible] امير المومنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه والنحويون
مجمعون على ان اقسام الكلام ثلاثة [illegible]
[illegible]
فان قلت [illegible]
قلت [illegible]
واورد على الناظم [illegible]
والجواب [illegible]
واورد عليه [illegible]
والجواب [illegible]

دال بالوضع على معنى مفرد ويطلق في الاصطلاح مجازا على احد جزئي العلم المضاف نحو ابو زيد
فقسم نحو غلام زيد كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا والكلم فيه لغتان التذكير والتانيث فعلى
واحد ككلم على الاول وفعل على الثانية واجودها على الثانية وفي الكلمة ثلاث لغات كلمة وكلمة وكلمة نحو كبد
ضرب وعلم ثم قسم عم بالكلمة والكلم فيطلق على كل واحد من الثلاثة قول حقيقة ويطلق
مجازا على الرمز والاشارة وما يفهم من حال الشيء وهو اخص من اللفظ لانه لا يطلق على المهمل
خلافا لمن جعلهما مترادفين وقد يستعمل ذكره **ص وكلمة بها كلام قد يؤم ش** يعني ان الكلمة
قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم كلمة الشهادة
وهو مجاز مهمل في عرف النحويين فقيل هو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وقيل ان اجزاء
الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصل له بذلك وحدة فشابه بها الكلمة فاطلق عليه
كلمة ولما ذكر ان الكلمات ثلاثة شرع في بيان ما يميز كل واحد منها فقال **ص بالجر**
والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل ش وذكر للاسم خمس علامات **الاولى**
الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو مررت بزيد وبالاضافة نحو غلام زيد ولا حاجة بهما خلافا للزجاج
التبعية وقد طعن [illegible] اولى من قول الخفض **والثانية** التنوين وهو مصدر نونت
الكلمة ثم غلب حتى صار اسما للنون الساكنة التي تلحق الاخر لفظا وتسقط خطا وهو عند
سيبويه والجمهور خمسة اقسام تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم وزاد الاخفش [illegible]
[illegible] والغالي واختار الزجاج والسيرافي وقيل هو قسم من الترنم فتنوين التمكين نحو زيد
ورجل وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما اشعارا بخفته على اصالته وتنوين التنكير نحو
صه اذا اردت سكوتا ما وسيبويه [illegible] وهو اللاحق لبعض المبنية فرقا بين معرفتها
ونكرتها [illegible] وتنوين العوض اما عوض من حرف نحو جوار وتحمل [illegible]
[illegible] عوض عن ايه المحذوفة على الاصح وعوض من المضاف اليه اما جملة نحو
يومئذ واما مفرد نحو كل وبعض على راي وتنوين المقابلة نحو مسلمات وهو اللاحق لما جمع بالالف
والتاء زائدتين سمي بذلك لانه مقابل النون في جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافا لمن زعم
[illegible] التسمية بما قبل التنوين نحو عرفات وهذه الاربعة من خواص الاسم لانها لمعان
لا تليق بغيره **وتنوين الترنم** وهو اللاحق للقوافي المطلقة عوضا من مدة الاطلاق في لغة تميم
وقيس [illegible] تنوين الترنم قال المصنف هو على حذف مضاف اي تنوين ترك الترنم وانما هو عوض
من الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي وهذا القسم يختص به الاسم والفعل
والحرف **ومثاله** في الاسم قول العجاج يا صاح ما هاج الدموع الذرفن
وفي الحرف قول النابغة أفد الترحل [illegible] **وفي الفعل قوله** [illegible]
لما تزل برحالنا وكان قدن **والغالي** هو اللاحق للروي المقيد وهو كتنوين الترنم في عدم
اختصاصه بالاسم **ومثاله** في الاسم قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن **وفي الفعل قوله**
اصله المخترق فزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتقاء الساكنين

ونحو اعلى الله [illegible] اي يا نمر **وفي الحرف** قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا
معدما قالت وان اي وان **وزاد** بعضهم في اقسام التنوين قسما سادسا وهو تنوين الاضطرار
كقول الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ولم يعد
الناظم الا الاربعة المتقدمة **فان قلت** قد اطلق في موضع التفصيل **قلت**
قد اجيب بان ال في قوله التنوين للعهد فلم يشمل غير المختص بالاسم وفيه نظر لان لام [illegible]
[illegible] ذكره علامات الاسماء وان جعلت الجنسية [illegible] بعض المصنف
الترنم والغالي لقلتهما واختصاصهما بالشعر وقد قيل ان تسمية ما يلحق القوافي تنوينا مجاز
وانما هو نون بدليل انه يثبت وقفا فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه وقال
ابو الحجاج يوسف بن معزوز ظاهر كلام سيبويه في التي سموها تنوين الترنم انه ليس
بتنوين وانما هو نون تلحق الاخر عوضا عن المدة **والثالثة** النداء وهو الدعاء بيا او
احدى اخواتها وهو من خواص الاسم لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما لانه
مخبر عنه في المعنى **وقال** في شرح التسهيل انما اختص الاسم بالنداء لانه مفعول به في
المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم واعترض قوله في المعنى لان ظاهره انه ليس مفعولا
صريحا من جهة اللفظ وقد نبه ابو موسى الى هذه العبارة وهذه مسالة خلاف ومذهب
سيبويه والجمهور البصريين ان المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى **والرابعة**
ال ويعني بذلك حرف التعريف وهي من خواص الاسم اذ لا حظ للفعل في التعريف واما ال
الموصولة فانها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختيارا وعند الجمهور
اضطرارا **كقوله** ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل
وكان ينبغي الاحتراز منها **فان قلت** هل لا قال بدل ال حرف التعريف بال او بالالف واللام
او باللام **قلت** لما في حرف التعريف ثلاثة مذاهب **احدها** انه ثنائي وهمزته همزة
قطع وصلت لكثرة الاستعمال والتعبير على هذا المذهب بال افصح بل وهو مذهب الخليل
واختيار الناظم **قال ابن جني** وقد حكي عن الخليل انه كان يسميها ال ولم يكن يسميها
الالف واللام **والثاني** انه ثنائي وهمزته همزة وصل اجتلبت وهي مع زيادتها معتد
بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه حيث لا يعبر بالالف وهو مذهب سيبويه فيما نقله
في التسهيل وشرحه وعلى هذا المذهب يجوز ان يعبر بال لانها الكلمة بجملتها في الوضع
وهو اقيس **وان** يعبر عنها بالالف واللام وغيرها سمي حرف التعريف نحو ال والنم زايد
وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين **والثالث** ان اللام وحدها هي حرف
التعريف والهمزة مذهب اكثر المتاخرين ونسبه بعضهم الى سيبويه ولا يحسن على هذا المذهب
الا التعبير بالتصغير باللام والكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا **والخامسة**
المسند وهو بمعنى المسند اليه وهو تعبير المصنف لانه يكون مفعولا به ومصدرا او اسم زمان او اسم
مكان والاجلي [illegible] هنا اسم زمان والمكان اذ لا وجه لاراديتهما ويحتمل ان يريد المفعول



الامر ... فعل مضارع نحو هل يفعلن او فعل تعجب بنون التوكيد نحو احسنن بزيد ... لعظمه لوجه
الامر وليس بامر ... المغني على الاصح وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر ... التعظيم
على معنى ولم يقبل نون التوكيد ... اسم مصدر نحو ... عبدالدار ... واما اسم فعل ... وهذا
انما ... **صه الامر اعلم يقبل نون فعل ... واسم نحو صه وحيهل** ... وصه بمعنى اسكت
... بمعنى الامر ... يقبل النون ... فعل وحيهل بمعنى اقبل
او قدم او عجل تقول حيهل على زيد اي اقبل وحيهل زيدا اي ... وحيهل بزيد اي عجل ... ومنه اذا ذكر
الصالحون فحيهل بعمر ... وحيهل ... في الجملة معنى الامر ... هذه
الثلاثة تقبل النون ... افعال وحيهل لا تقبلها فهي اسم **واعلم** ان علامات المضا
رع ... الفعل ... والتعجب ... لا تقبل الفارع
... تقبلها وكذلك علامات الفعل الماضي ... الفعل ... اسم الفعل الماضي
بمعناه ... نحو هيهات وبعد ... هيهات لا تقبل التاء ... وبعد
... **المعرب والمبني** المعرب مشتق من الاعراب والمبني مشتق من
البناء ... لذلك ان نقدم بيان الاعراب والبناء ... الاعراب في **اللغة** مصدر اعرب ... اذا ابان
او اجال ... او ازال ... الشيء وهو فساده او تكلم بالعربية ... معان
واما في الاصطلاح ففيه مذهبان **احدهما** انه لفظي وهو اختيار المصنف ... الى
المحقق **وحده في التسهيل** بقوله الاعراب ... ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة
او حرف او سكون او حذف **و الثاني** انه معنوي والحركات ... عليه وهو ظاهر
قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين **وحدوه** بقولهم الاعراب تغيير اواخر
الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والمذهب الاول اقرب للصواب
والبناء وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت **واما** في الاصطلاح **فقد
حده في التسهيل** بقوله ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين ... هذا هو لفظي وقيل هو لزوم اخر
الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال ... هذا هو معنوي **ص والاسم منه معرب
ومبني لشبه من الحروف مدني ش** ... ان الاسم قسمان قسم معرب وقسم مبني ولا واسطة
بينهما وذهب قوم الى ان الاسماء قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية واختاره ابن عصفور
ومذهب الناظم انها مبنية ... **فان قلت** قوله منه معرب ومبني
لا يعم ... **قلت** لما ذكر ان المعرب هو الذي لا يشبه الحرف والمبني هو الذي يشبه الحرف
علم ان لا واسطة بينهما **قلت فيها تنبيهان الاول** ... الناظم ... المعرب ...
الاعراب ومامبنى ... **الثاني** مذهب الجمهور ان الاعراب ...
في الاسم ... على المعاني ... التعجب

قوله ... الاعراب ... والله ... المبني ...
... على الواو ... الحركة ...

بنصبه زيدا ولولا الاعراب لالتبست هذه المعاني ... الافعال
لا صيغة الفعل تختلف باختلاف معانيه فلذلك كان الاعراب في الاسم اصلا وفي الفعل فرعا
... فهو اثبات ... **وذهب** قوم الى ان الاعراب لم يدخل ... وانما دخل
ليفرق بين الوصل والوقف **الثالث** لما كان الاعراب في الاسم اصلا لم يحتج الى بيان سببه
ولما كان البناء في الاسم على خلاف الاصل احتاج الى بيان سببه ... الشبه من الحروف ...
ان سبب بناء الاسم انما هو شبهه بالحرف واما شبه الفعل فليس سببا للبناء ... وانما هو
سبب منع الصرف ... سبب البناء هو شبه الحرف ... مذهب سيبويه ... ان شبه
الحرف انما يقتضي بناء الاسم اذا لم يعارضه معارض يقتضي اعرابه فان عارضه مقتضي الاعراب
الذي يشبه الحرف واعرب الاسم ترجيحا لمقتضي الاعراب ... الاصل ... بقوله
... معرب ... والشبه لا يكون مقربا للاسم من الحرف الا اذا لم يعارضه معارض فاذا عارضه
ما منع البناء لم يكن ... **مثال ذلك** اي فانها تكون موصولة واسم ...
واستفهامية ... مشابهة للحرف ... شبهها الحرف
... الاضافة ... في المعرفة ... **واعلم** ان شبه
الحرف خمسة انواع **وضعي** و**معنوي** و**افتقاري** و**استعمالي** ... الوضعي بقوله **ص
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ش** المراد بالشبه الوضعي كون الاسم على حرف واحد او حرفين
في الوضع كالتاء ... جئتنا ... اسمان ... الاسماء ... مبنيان
لان البناء على حرف واحد ... الوضع وعلى حرفين في الوضع ... الحرف لان اصل الحرف
ان يوضع على حرف هجاء او حرفي هجاء واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع من
الاسماء على اقل من ثلاثة ... وضع الحرف فاستحق البناء واما ما وضع على
اكثر من حرفين ثم طرا عليه حذف نحو يد ودم فهو معرب ... الوضع ... على
المعنوي بقوله **ص والمعنوي في متى وفي هنا ش** المراد بالشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى
من معاني الحروف ... **احدهما** ان يتضمن معنى حرف
مستعمل نحو متى فانه ... الاستفهام اذا وقع استفهاما ومعنى ... اذا وقع
شرطا ... استعمال ... حرف مستعمل ... الاستفهام ... وحرف الشرط
والثاني ان يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا ... لذلك المعنى
حرف ... فانه اسم اشارة الى المكان ... لتضمنه معنى الاشارة ...
والخطاب ... الحروف ولم يوضع للاشارة حرف ... وا ...
اشار الناظم ونبه على الاستعمالي بقوله **ص وكنيابة عن الفعل بلا تاثر ش** وحقيقته ان
يكون الاسم نائبا عن الفعل في عمله ... متاثر بالعوامل ... ولا
... وذلك ... الافعال ... التي تلزم النيابة عن افعالها ... عملها ولا

قوله والمعنوي ... ان يتضمن الاسم معنى ... الحروف ... موضع ...
... لم يوضع ... المعاني ...





لبنتين اما صوتي في جزاو نحوه معرب لان التنوين المباشر لم تباشر والحابط او ما كان معه
بالضمة اذا اكون نون التوكيد يبني لتركيبه معها وما كان معه بالنون الخفيفة نون التوكيد
لم يبن لعدم التركيب لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء **تنبيه** ما ذهب اليه الناظم
من التفصيل في نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمنصور **وذهب** الاخفش
وطايفة الى البناء مطلقا **وذهب** قوم الى الاعراب مطلقا وانما نون الاناث فلا تكون الا
مباشرة فلذلك اطلق لعدم الحاجة الى التفصيل والفعل معها مبني على السكون نحو يرضعن
من يتربصن والوضع الفزع وفي سبب بنايه مع نون الاناث خلاف **ومذهب**
سيبويه انه مبني حملا على الماضي المتصل بعلامة كذا في شرح التسهيل **تنبيه** قال في
شرح الكافية واما المتصل بنون الاناث فمبني بلا خلاف وليس كذلك بل ذهب قوم الى انه
معرب لوجود سبب الاعراب فيه ومنهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي والاعراب عندهم
مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ثم انتقل الى الحرف فقال **وكل حرف**
مستحق للبنا هذا امر مجمع عليه اذ ليس فيه مقتضي الاعراب فالوا لان الحرف لا يتصرف

فال هو غير جاءه كر ... ابوك ... اشار الى ان الاعراب بغير ما ذكر من الحركات والسكون نائب عن المذكور
فينوب عن الفتحة الواو ... الالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة
الياء والفتحة وعن السكون حذف الحرف **فللرفع** اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر
ثلاث علامات وللجزم علامتان **فهذه** اربع عشرة علامة **منها** اربعة اصول وعشرة
تنوب عن تلك الاصول **وستذكر** مواضع النيابة مفصلا ان شاء الله تعالى **ثم مثل**
ما عدى يجيء ما ذكر على طريق النيابة بقوله من نحو جا اخو بني نمر ... ما هو مرفوع بالواو
نائبة عن الضمة **وفي** مجرور بالياء نائبة عن الكسرة **واعلم** ان النائب في الاسم اما حرف
واما حركة **وفي** الفعل المضارع واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم يكون في ثلاثة مواضع
الاسماء الستة **و**المثنى والمجموع على حده **فبدا بالاسماء** الستة لان المعرب سابق للمثنى
والمجموع فقال **وارفع بواو وانصبن بالالف** ... شرا ... لك من الاسماء ويعني الا
سماء الستة **واعلم** ان في اعراب هذه الاسماء عشرة مذاهب ... في غير هذا المختصر وا
... منها واما ذاكر منها **الاول** مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها
معربة بحركات مقدرات في الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوزيد فاصله
ابوزيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت
اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الجر والرفع في الاتباع
واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بابو زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابو
زيد ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها
بعد كسرة كما قلبت في نحو ميزان وهذا تقرير المذهب الاول وذكر في التسهيل انه الاصح
والثاني مذهب قطرب والزيادي ... من البصريين ... من الكوفيين انها حروف اعراب
وهو ... ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف المذكورة **قال** في شرح التسهيل وهذا اسهل
المذاهب وابعدها عن التكلف **قلت** ولانه يستلزم الخروج عن الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركات وبعدم النظير اذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسماء
... على حرف واحد لان الاعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات الا شذوذا
المذهب الاول **فان قلت** كلام ... هنا موافق ... في اعراب
هذه الاسماء بالاحرف **قلت** يحتمل ان يكون وافق الفارسي ... هنا ويحتمل ان يكون تسامح
في جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف معها ... ما تغير الحركات
لو ظهرت واراد بذلك التقريب على المبتدئ كما فعل كثير من المصنفين مع اعتقادهم ... مذ
هب سيبويه ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على ان اعرابها بالحركات ...
قوله **من ذا الحذو ان صحبة ابانا** ... يقرع في ذي الاسماء الستة وبدأ بذو لانه لا يكون
الا ... الاعراب بالاحرف وغيرها بان ... معنى الصحبة احترازا من ذو الموصولة في لغة طي

فالمنا مفيد على لا عرف **من الفم حيث الميم منه بانا** شرح يعني ان الفم ... فم ...
بالاحرف ان بانت منه الميم اي زالت فتقول هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك **وان** كان بالميم
ففيه عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه بكل منها مع فتح الفاء وكسرها وضمها ...
... واتباع فائه لميمه ... فتح فائه ... **ابا اخ حم كذاك** ش
اي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء **والحم** هو ابو الزوج ونحوه من اقاربه وقد يطلق على
اقارب الزوجة **و**هذا كذلك واخره لوقوع الخلاف فيه ... اعرابه بالاحرف وهو
... بنقل سيبويه **في** ... اعرابه بالاحرف ... التزام النقص وهو
حذف لامه وجعل الاعراب على عينه ... ومنه قوله **عليه السلام** من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا ... بقوله **والنقص في هذا الاخير احسن** شرح اي
احسن من الاعراب بالاحرف وجرت عادة كثير من النحويين ان يذكروا الهن مع هذه الاسماء
... على قلة اعرابه بالاحرف ... اما ... **قال** في شرح التسهيل
... ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ... من العرب ... ونصب **قال** ... ابن جني
قال في الصحاح كلمة كناية ومعناها شيء تقول هذا هنك اي شيئك **وقال** ... هو
كناية عما يستقبح ذكره ... الكناية به عن الفرج **ثم قال** ... **وفي اب وتاليه يندر** شرح اي يندر التزام
النقص في اب وتاليه وهما اخ وحم ومنه قول الراجز بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه
ابه فما ظلم **فالوجه** الراجح في ... هو المرجوح في اب وتاليه **وانكر** بعضهم ... وقد
حكاه الفراء وحكى ابو زيد ... ثم ذكر لغة ثالثة في اب وتاليه فقال **وقصرها
من نقصهن اشهر** شرح يعني ان القصر في اب وتاليه وهو التزام الالف مطلقا وجعل الاعراب بالحر
كات المقدرة في الالف اشهر من النقص فيها اما في الحم فكثير ومن قصر الاب قول الراجز
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها **و**من قصر الاخ قولهم مكره اخاك لا بطل
تنبيهات الاول ... ما ذكر في هذا الارجوزة ... الاسماء الستة على
ثلاثة اقسام قسم ليس فيه الا لغة واحدة وهو الاعراب بالاحرف وذلك ذو بمعنى صاحب
وفم بلا ميم وقسم فيه لغتان النقص ثم الاعراب بالاحرف وهو هن وقسم فيه ثلاث لغات الاعراب
بالاحرف ثم القصر ثم النقص وهو اب واخ وحم **الثاني** زاد في التسهيل في اب التشديد
فيكون فيه اربع لغات وفي اخ التشديد واخو باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي
حم حمو وحما كقرو وقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات **الثالث** مذهب
سيبويه ان ذو بمعنى صاحب وزنه فعل بالتحريك ... وزنه عند الخليل وسيبويه فعل
بفتح الفاء ... الفم ... ولامه هاء ... الى ان وزنه فعل بضم الفاء
وان ... ولامه واو ... ان تثنيته بالواو
... بعضهم ... يجيء ... وهو ... يقول ...

هو للعامل والغالم نحو ما جاءني كلاهما وعلوه انك لا تهملا وهما للاضافة ما شبهها في النصب لكلا والنصب في الجر على ما يعلوا بكلا وكلتا في النصب والجر ما يعلوا بكلا وعلى ويعلبوا الفهما يا ءا اذا اضيفا الى مضمر نحو ... يقلبوهما اذا اضيفا الى الظاهر كما الف كلا وعلى لا تقلب مع الظاهر

وأما في الرجع فبعيت الالف مع الظاهر والمضمر لانهما يشبهان في الرفع ما تغلب الف فالفعل ومن لا يقلب الف كلا وعلى اذا اضيفا الى المضمر يقول رايت كلاهما ومررت بكلاهما يجعلهما مع المضمر على حالهما مع الظاهر ق وضع الناظم هذا المذهب وجعل اعرابهما بالحروف كالمثنى واستراط الخافي كنانة ق وامر اثنان واثنتان فيعربان اعراب المثنى بلا شرط ولغلط شبههما بما هو مثنى حقيقة لبلا يتوهم انهما مثل كلا وكلتا في اشتراط الاضافة الى مضمر وغاير

اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان شرا اي يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط ثم قال

ص وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا ش يعني ان اليا تخلف الالف اي تجعل عليها في جميع ما تقدم وهو المثنى والالفاظ الملحقة به جرا ونصبا نحو مررت بالزيدين ورايت الزيدين وقوم الجر بالنصب محمول عليه في اليا التي هي اخت الكسرة ولهذا حمل عليه لا شتراكهما في ان كلا منهما فضلة ولم يحمل على الرفع لانه عمدة وقوله ص بعد فتح قد الف ش يعني ان فتح ما قبل اليا للاشعار بانها خلفت الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فلتنبيهان

الاول في المثنى وما الحق به لغة اخرى وهي لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخر وانكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة وهو احسن ما خرج عليه قراءة ان هذان لساحران الثاني مذهب الناظم ان اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم وصرح بذلك في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب وطائفة من المتاخرين ونسب الى الزيادي والزجاج والزجاجي قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان الاعراب مقدر في الالف واليا فتقدر في الالف الضمة وفي اليا الفتحة والكسرة فاعراب المثنى عندهم بالحركات وفي اعراب المثنى مذاهب لا نطيل بذكرها ثم انتقل الى الموضع الثالث من مواضع نيابة الحروف وهو المجموع على حد المثنى فقال ص وارفع

بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب ش لما كان الجمع قسمين جمع تكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد لفظا او تقديرا وجمع سلامة وهو خلافه احترز عن جمع التكسير بقوله سالم جمع ثم السالم قسمان مذكر ومؤنث فاحترز عن المؤنث باضافة الجمع الى مذكر اعني عامر ومذنب بان يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم وهو قسمان اسم وصفة فالاسم لا يجمع هذا الجمع الا باربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل والخلو من تاء التانيث المغايرة لما هو في نحو عدة وثبة علمين والصفة لا تجمع هذا الجمع الا باربعة شروط الذكورية والعقل والخلو من تاء التانيث وقبول تاء التانيث عند قصد معناه واحترز بهذا الاخير من فعلان فعلى نحو سكران وافعل فعلاء نحو احمر حمراء وما استوى فيه المذكر والمؤنث نحو صبور فلا يجمع شيء من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله تاء التانيث فيستعمل الاسم الذي

اجتمعت فيه الشروط ما مذنب فيقول جاء المذنبون ورايت المذنبين ومررت بالمذنبين وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر الشروط طلبا للاختصار واشار الى القياس عليهما بقوله وشبه ذين ش وشبه عامر كل اسم لمذكر علم عاقل خال من تاء التانيث وشبه مذنب كل صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها فان قلت من زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين اخرين احدهما ان يكون غير مركب تركيب اسناد او مزج والاخر ان يكون غير معرب بحرفين ولم تركت ذكرهما قلت هاذان الشرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع تنبيهان الاول لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التانيث فاجازوا جمع طلحة بالواو والنون ولا قبول الصفة لتاء التانيث مستدلين بقول الشاعر منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب جمع عانسا بالواو والنون وهو من الصفة المشتركة ولا حجة في البيت لشذوذه الثاني ما جعل علما من الثلاثي المعوض من لامه تاء التانيث كثبة او من فائه كعدة فانه يجوز جمعه بالواو والنون وبالالف والتاء ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره او يعتل ثانيه كرية فيلزم جمعه بالالف والتاء والى هذا اشار في التسهيل بتغيير التاء بالمغايرة لما في نحو عدة وثبة علمين الثالث اعلم ان التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لكون التصغير وصفا في المعنى ثم اشار الى ما الحق بهذا الجمع في اعرابه وهو اربعة اقسام اسم جمع وجمع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط ومعرب هو جمع في الاصل فالاول عشرون وبابه ونحو اولو وبابه يلحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه المعزو الى التسعين واخر اولو وعالمون جمع كليهما انما جمع العرب لجمع المذكر السالم في اعرابه لا مفرد له من لفظه وليس العالمون جمع عالم لان العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل وانما هو اسم جمع قاله المصنف الثاني ارضون وسنون وبابه فهذا كله جموع تكسير لتغيير واحدها اعربت اعراب جمع المذكر السالم الثالث اهلون فانه جمع اهل واهل غير مستوف للشروط اذ ليس علما ولا صفة فاهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط وجعل الرابع عليون وهو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع من يعقل وسمي به ق وفي بمثله ش يعني ان الالفاظ تقيس على بعض ارضين وسنين من هذا النوع نظائرها وباب سنين الذي اشار اليه بقوله وبابه هو ما عوض من لامه هاء التانيث ولم يكسر نحو سنة ثبة عضة وهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا وهو ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها الفاء نحو مائة ومضموم الفاء نحو ثبة وهي الجماعة فلام سنة واو وهاء على الخلاف ولام مائة ياء ولام ثبة واو وقيل ياء من ثلثت اي جمعت واما الشية

التي هي وسط الحوض فمن ثابت العين لانه يثوب اليه الماء اي يرجع وقيل لا عوض في الالف ايضا من ثلثت ... ق وتحكم ثم بنينه وما كان مكسور الفاء لم يغير نحو مائة فاما مفتوح الفاء كسنة فاو نحو سنين ومن كان مضموم الفاء فجمعوا لضم والكسر نحو ثلين بان كثير الشعر عن هذا الاستعمال نحو [illegible]

شبعة الامانين ص ومثل حين قد يرد ذا الباب ش يعني ان باب سنين قد يستعمل مثل حين في جعل الاعراب
بالحركات على النون منونة ولا تسقطها الاضافة وتلزم الياء فتقول هذه سنين وعبته سنينا
وما رايته منذ سنين وفي الحديث في رواية اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ومنه
قول الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا ومن اهل هذه اللغة
من يسقط التنوين وقوله ص وهو عند قوم يطرد ش يعني اجراء سنين وبابه مجرى حين مطرد
عند قوم من العرب وقد يستعملونه على وجه الشذوذ كما في الحديث المذكور قيل انما اختص هذا
النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح والتشبه بالتكسير في عدم سلامة نظم واحده
ص ونون مجموع ش نحو الزيدين والمسلمين ص وما به التحق ش نحو عشرين وما ذكر معه ص فافتح
ش اي فافتحه وقايسه وبرفع الثنية ص وقل من بكسره نطق ش يعني في الضرورة وليس بلغة ومنه قول
الشاعر وانكرنا زعانف آخرين وقد جاوزت حد الاربعين قال في شرح
التسهيل ويجوز ان يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة وقوله ص ونون ما ثني ش نحو الزيدين ص
والملحق به ش نحو اثنين ص بعكس ذاك استعملوه فانتبه ش اي بعكس نون الجمع فيكسر لالتقاء
الساكنين وقد من نطق بفتحها الا ان فتح نون المثنى لغة حكاها الكسائي والفراء لاكنهما حكياها مع
الياء لا مع الالف واجازها بعضهم مع الالف واستدل بقول الراجز اعرف منها الجيد والعينانا
وحكي الشيباني ان ضم نون المثنى لغة يعني اذا كان بالالف وحكي عن العرب هما خليلان
ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل الى نيابة الحركة عن حركة اخرى وذلك في موضعين الاول
جمع المؤنث السالم فانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم
على جره وكان هو ما جمع بالف وتاء زائدتين واليه اشار بقوله ص وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر
وفي النصب معا ص فان قلت لم يقيد الالف والتاء بكونهما زائدتين قلت تعليق الحكم بنفس
الجمع يغني عن التقييد اذ المراد ما دل على جمعيته بالتاء والالف فان قلت لم يذكر علامة رفعه
قلت لانه بالضمة على الاصل ثم ذكر ما الحق بجمع المؤنث السالم بقوله ص كذا اولات والذي اسما
قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل ش يعني اولات يكسر في جر ونصبه كالجمع المذكور وهو
اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه في المؤنث نظير اولي في المذكر وقوله والذي اسما قد جعل يعني ما كان مجموعا
بالف وتاء ثم سمي به كاذرعات اسما موضع فانه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها فيكسر
في الجر والنصب وينون وقد مثله باذرعات وهو اسم موضع فتقول رايت اذرعات ومررت باذرعات فيستوي
نصبه وجره ونحو عرفات ص وفيه ذا ايضا قبل ومنهم من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة كما تقدم ومنهم من يمنعه الصرف
وينصبه بالفتحة ولا ينونه فان قلت لم نون اذرعات وعرفات ونحوهما على اللغة الفصحى وحقهما
منع الصرف للتانيث والعلمية قلت ليس تنوينه للتمكن وانما هو تنوين مقابلة وقد تقدم بيانه
فان قلت فما حكم المجموع بالالف والتاء اذا سمي به قلت حكم المثنى والمجموع على حده اذا سمي بهما
قلنا اما المثنى ففيه لغتان الاولى ان يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها والثانية ان يجعل

كعمران في التزام الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وأما المجموع على حده ففيه اربعة اوجه الاول
ان يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها والثاني ان يجعل كغسلين في التزام الياء وجعل الاعراب في
النون مصروفا ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين والثالث ان يجعل كهارون في التزام الواو وجعل
الاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة والرابع التزام الواو وفتح النون مطلقا ذكره
السيرافي وزعم انه من الصحيح من لسان العرب فنبيهان الاول جعل المثنى كعمران والمجموع كغسلين وهارون
مشروط بان لا يتجاوز السبعة احرفا فان تجاوز السبعة لم يعرب بالحركات ونبه عليه في التسهيل
الثاني ما تقدم من ان المثنى اذا جعل بعد التسمية كعمران يمنع الصرف فيه اذا جعل بغير ذا وقل مسمى به
الالف هنا لم تقع موقع الالف والموضع الثاني من موضعي نيابة الحركة عن الاخرى ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه
الفعل بكونه فرعا في موضع جره بالفتحة نيابة عن الكسرة فحمل جره على نصبه لانه
لما شابه الفعل منع الجر بالكسرة والتنوين والى هذا اشار بقوله ص وجر بالفتحة ما لا ينصرف ش وشمل ذلك
المفرد والجمع المكسر نحو مررت باحمد وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل
ص ما لم يضف او يك بعد ال ردف ش يعني فانه يجر حينئذ بالكسرة نحو مررت باحسن القوم وبالاحسن
وشمل قوله ال المعرفة والموصولة نحو
العوانية والزائدة نحو رايت الوليد بن اليزيد مباركا وقال في التسهيل ما لم يصحبه الالف
واللام او بدلها يعني الميم في لغة اهل اليمن كقول الشاعر
وقوله ردف معناه تبع فان قلت اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال وانجر بالكسرة
فهل يسمى منصرفا قلت فيه خلاف مشهور والتحقيق انه ان زالت احدى علتيه بالاضافة او ال
فمنصرف نحو باحمدكم وان بقيت فغير منصرف نحو باحسنكم موضع
كلامه في النظم انه باق على منع صرفه ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسماء اخذ يذكر مواضع
النيابة في الافعال وتقدم ان النائب في الفعل العوض والحذف فالعوض هو النون ينوب عن
الضمة والحذف حذف النون وحذف حروف العلة فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون وحذف
حرف العلة ينوب عن السكون وقد ابتدأ بموضع النون فقال ص واجعل لنحو يفعلان النون رفعا
وتدعين وتسألونا ش يعني نحو يفعلان كل فعل اتصل به الف اثنين غائبين او مخاطبين نحو انتما
تفعلان وسواء كان ضميرا كما مثل او حرفا نحو يفعلان الزيدان في لغة من قال اكلوني البراغيث وقوله
رفعا هو مفعول ثان لقوله واجعل اي صيره وهو تصريح بان الرفع بالنون كما هو مذهب الجمهور
خلافا لمن زعم ان الاعراب في هذه الامثلة بحركة مقدرة على لام الفعل وقوله تدعين هو كل فعل
اتصل به ياء المخاطبة وقوله وتسألون اي ونحو تسألون وهو كل فعل اتصل به واو جمع غائبين
او مخاطبين نحو انتم تفعلون وهم يفعلون وسواء كانت ضميرا كما مثل او حرفا نحو يفعلون الذين
في اللغة المشار اليها وقوله ص وحذفها للجزم والنصب سمة ش اي وحذف النون علامة الجزم والنصب

كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ونحو مثل قوله م كلم تكونى لترومي مظلمه ش فتكوني مجزوم
بلم وعلامة جزمه حذف النون وترومي منصوب بان مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف
النون ايضا وقرأنا بالجزم لان النصب محمول على الجزم في علامته فان الجزم احق بالحذف فحمل النصب
عليه كما حمل الجر في الاسماء، وقوله مظلمة يجوز فيه حركة فتح اللام وكسرها والفتح هو
القياس وهنا انتهى الكلام في اعراب الصحيح من الاسماء والافعال شرع في بيان اعراب المعتل
من الاسماء والافعال فقال م وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما ش واشار
بالمثال الاول الى كل اسم معرب اخره الف لازمة وبالثاني الى كل اسم حرف اعرابه ياء لازمة قبلها
كسرة فمثل النوعين يسمى معتلا ويسمى في الاسماء ما حرف اعرابه واو لازمة قبلها ضمة ثم اشار
الى هذين النوعين وان اشتركا في الاعتلال فلكل منهما اسما خاصا به وحكما غير حكم الاخر
فقال م فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا ش يعني بالاول ما حرف اعرابه الف
لازمة كالمصطفى واما قدر فيه الاعراب جميعه اعني الرفع والنصب والجر لتعذر تحريك الالف فاذا
قلت جاء الفتى فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الالف تعذرا واذا قلت رأيت الفتى فعلامة نصبه فتحة
مقدرة في الالف تعذرا واذا قلت مررت بالفتى فعلامة جره كسرة مقدرة في الالف تعذرا وقوله
وهو الذي قد قصرا اشار الى ان هذا النوع يسمى في الاصطلاح مقصورا لانه قصر عن المد [illegible]
ولذلك لا يسمى نحو يسعى مقصورا لانه ليس في الفعل ممدود وقيل سمي مقصورا لانه قصر عن
ظهور الحركات والقصر المنع م والثاني منقوص ش يعني بالثاني ما حرف اعرابه ياء لازمة
قبلها كسرة كالمرتقي ويسمى منقوصا لانه تحذف لامه للتنوين نحو جاء قاض ويوم يدع الداع فاصله
داعي ومرتقي وقيل لانه نقص منه بعض الحركات وظهر بعضها م ونصبه ظهر ش نحو قوله تعالى
يا قومنا اجيبوا داعي الله ونحو كلا اذا بلغت التراقي م ورفعه ينوى ش نحو قوله يوم يدع الداعي
فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء استثقالا لا تعذرا لامكان النطق بها وقد تظهر في الضرورة
كقول الشاعر ويعرف [illegible] وقوله م كذا
ايضا يجر ش اي يجر بكسرة منوية لثقل الضمة والكسرة كقوله تعالى اجيب دعوة الداع فعلامة
جره كسرة مقدرة استثقالا لا تعذرا لامكان النطق بها كقولك [illegible]
غير ماضية ثم انتقل الى المعتل من الافعال فقال م واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا
عرف ش اي هنا [illegible] معتلا [illegible]
[illegible] وقوله فمعتلا عرف جواب الشرط [illegible]
[illegible] وقف عليه [illegible] على لغة ربيعة [illegible]
[illegible]
[illegible] معتلا [illegible] وقوله م
فالالف انو فيه غير الجزم ش يعني بغير الجزم الرفع والنصب نحو زيد يخشى ولن يخشى فعلامة

رفعه ضمة مقدرة في الالف وعلامة نصبه فتحة مقدرة وكذا ما قدر في الالف فهو على سبيل التعذر وانما
استثنى الجزم لانه يظهر بحذف الالف كما سيأتي في قوله م وابد نصب ما كيدعو يرمي ش اي واظهر
نصب المعتل بالواو كيدعو والمعتل بالياء كيرمي فتقول لن يدعو ولن يرمي بفتحة ظاهرة وقوله
م والرفع فيهما انو ش يعني في المعتل بالواو والياء نحو زيد يدعو ويرمي فعلامة رفعهما ضمة مقدرة
في الواو والياء استثقالا لا تعذرا كما سبق في المنقوص من قوله م واحذف جازما ثلاثهن ش يعني الالف والواو
والياء نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم [illegible] فرع اذا كان
حرف العلة بدلا من همزة نحو يقرأ [illegible] فان دخل الجازم قبل الابدال وجب اقرارها [illegible] بعد
الابدال [illegible] وقوله م تقض حكما لازما
ش يعني في غير ضرورة الشعر [illegible] كقول الشاعر
ألم يأتيك والانباء تنمي [illegible] وكقول الآخر لم تهجو ولم تدع [illegible] وقول الآخر [illegible] ولا ترضاها ولا تملق
ومنع بعضهم اثبات الالف [illegible] وسبب هذا الاختلاف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

النكرة والمعرفة

[illegible]
م نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا ش يعني ان النكرة قسمان احدهما يقبل ال المؤثرة اي المعرفة
نحو رجل فانه يقبلها فتقول الرجل والثاني لا يقبل ال المؤثرة بنفسه ولكنه واقع موقع شيء يقبلها
نحو ذو بمعنى صاحب فانه لا يقبل ال ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل ال [illegible]
واحترز بقوله مؤثرا [illegible] فان قلت [illegible]
[illegible] قلت [illegible]
[illegible] فان قلت [illegible]
[illegible]
[illegible] قلت [illegible]
[illegible]

ثم لما فرغ من ذكر الشرطين ... وتقدم معنى الشرطين كما في على معناهما
لا طول علينا ... ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل الى المعرفة فقال **وغيره معرفة كهم وذي**
اي وغير النكرة معرفة اذ لا واسطة بينهما واستغنى بذلك عن حد المعرفة فانه في شرح التسهيل
من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا
وما هو في استعماله بالوجهين ثم انتقل الى انواع المعارف بالامثلة وهي ستة انواع **فهم** مضمر
وعلم **و**ابني اشارة **و**موصول **و**ذو اداة **و**مضاف الى واحد منها اضافة تخصيص فهم مثال للمضمر وذي
مثال لاسم الاشارة وهند مثال العلم وابني مثال المضاف والغلام مثال ذي الاداة والذي مثال الموصول
واعرفها المضمر على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم ذو الاداة وقيل ... في رتبة واحدة وقيل
ذو الاداة اعرف من الموصول والمضاف الى واحد منها في رتبته مطلقا على رأي المصنف اما المضاف الى المضمر
فانه في رتبة العلم عند اكثرهم **و**في التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب
السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه **ومثلها**
في النظم على مرتبة ورتب انواعها **فان قلت** بقي من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة في النداء
نحو يا رجل ... **قلت** لم يدع الحصر بل اتى بالكاف التشبيه المشعر بعدم الحصر وايضا فقد
ذهب قوم الى ان نحو يا رجل انما تعرف بال المقدرة ... بالمواجهة والقصد في رتبة
اسم الاشارة ثم شرع في الكلام على اعرف المعارف وهو المضمر فقال **فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم**
بالضمير ثم الضمير هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وهذا هو المراد بقوله فما الذي
غيبة او حضور **و**الحضور يشمل المتكلم والمخاطب ... اسم الاشارة **و**اجاب الشارح بان المراد
اسم الاشارة بالذكر ... ومثل الخطاب بانت والغائب بهو وقوله سم بالضمير هو اصطلاح البصريين ...
بالضمير والمضمر والكوفيون يسمونه الكناية والمكني والضمير قسمان متصل ومنفصل فالمتصل قسمان بارز ومستتر وهذا
تقسيم الجمهور **و**اما المصنف فقسمه اولا الى بارز ومستتر فالبارز ما له صورة في اللفظ والمستتر بخلافه والبارز
قسمان متصل ومنفصل **و**بدا بالمتصل لانه الاصل لكونه اخصر فقدمه على المنفصل فقال **وذو اتصال منه ما لا**
يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا ثم الضمير المتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يقع اول الكلام ولا يقع بعد الا في الاختيار والمنفصل
بخلافه اي يبتدأ به ويقع اول الكلام ويقع بعد الا في الاختيار **و**احترز بقوله اختيارا من وقوع
المتصل بعد الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر: وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ... ان لا يجاورنا الاك ديار. وقال
اخر: اعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فما لي عوض الاه ناصر. **تنبيهان الاول** ...
... **الثاني** كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور في كون وقوع المتصل بعد الا ضرورة وقال
في التسهيل ... ثم مثل المتصل فقال **كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والها**
من سليه ما ملك ثم الضمير المتصل ثلاثة اقسام مرفوع **و**منصوب **و**مجرور وكل من الثلاثة اما للمتكلم
او للمخاطب او للغائب فالمرفوع للمتكلم فعلت وفعلنا وللمخاطب فعلت وفعلت وفعلتما وفعلتم وفعلتن وللغائب
... فعلت فعلا فعلوا فعلن **و**المنصوب ... للمخاطب ... اكرمك ...

المتكلم والغائب ... **و**المجرور للمتكلم ... والمخاطب ...
وفي بطحه ... وللغائب ... وثلاثون ... ضميرا متصلا والضابع
والثلاثون ... المخاطبة نحو تفعلين ... على مذهب سيبويه ومن امثلة الناظم المتكلم بالياء
من ابني والى المخاطب بالكاف من اكرمك والى الغيبة بالهاء من سليه واشار ايضا الى المرفوع بالياء من سليه
والى المنصوب بالكاف من اكرمك والى المجرور بالياء من ابني ... الامثلة الاربعة على الاقسام كلها
ثم انتقل الى الحكم على جميع المضمرات فقال **وكل مضمر له البنا يجب** ثم المضمرات كلها مبنية بلا
خلاف **و**اختلف في سبب بنائها فقيل لشبهها بالحروف في المعنى لان كل ضمير يتضمن معنى
التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف ... وفي التسهيل لبنائه اربعة اسباب
الاول شبه الحرف وضعا لان اكثرها على حرف او حرفين ... حمل الباقي عليه للاكثر
وثانيها شبه الحرف افتقارا لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة ... او غيرها
وثالثها شبه الحرف جمودا اذ المراد بالجمود عدم التصرف في لفظه ... حتى بالتصغير او بان يوصف
او يوصف به كما فعل بالمبهمات **ورابعها** الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني **قال**
الشارح ... هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها
بحسب الاعراب ... فقال **ولفظ ما جر كلفظ ما نصب** ثم اي
الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب ... ثم قال **للرفع والنصب وجر نا**
صلح ثم يعني ان هذا الضمير يعني لفظ نا صالح للرفع والنصب والجر ومثال الثلاثة بقوله **كاعرف**
بنا فاننا نلنا المنح ثم فموضع نا جر بعد الباء ونصب بعد ان ورفع بعد الفعل وما سوى ما ذكر من
الصالح للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص بالرفع في الافصاح ... ثم قال **والف**
والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما ثم الضمير المتصل بالنسبة الى المعنى على ثلاثة
اقسام مختص بالحاضر كالكاف ومختص بالغائب كالهاء وصالح لهما ... وهذا ... الغائب
... والمخاطب اخرى **و**هي ثلاثة ضمائر الالف ... والواو الجمع ونون الاناث فمثال الالف بقاما واعلما
بالالف في قاما للغائبين وفي اعلما للمخاطبين ومثال الواو قاموا واعلموا والنون قمن واعلمن **فان قلت**
قوله وغيره اعم من المخاطب **قلت** لما كانت الالف والواو والنون لا تكون للمتكلم تعين ارادة
المخاطب وذلك ... ثم اشار الى المستتر فقال **ومن ضمير الرفع ما يستتر** ثم يعني ... بالرفع
مع ان المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر والمستتر ضربان واجب الاستتار وهو ما لا يخلفه الظاهر وجائز
الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر فالواجب الاستتار في سبعة مواضع فعل الامر للواحد كافعل والمضارع
المبدوء بهمزة المتكلم ... المبدوء بتاء المخاطب ... والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه
او المشارك له ... واسم فعل الامر ... والمضارع ... والواقع ... الامر ... في الاستثناء
... **فان قلت** فما اخل الناظم بهذه الثلاثة الاخر **قلت** لم يدع الحصر وانما مثل
... على تمثيله وايضا فاقتصر على الافعال ... الفعل واسم الفعل والمضارع ... عن الفعل في ذلك

والجار اما ساكنا للمو المرفوع بفعل الغائب او الغائبة ماضيا او مضارعا او بالصفة وباسم الفعل الماضي
ثم انتقل الى الضمير المنفصل وهو نوعان مرفوع ومنصوب وبدا بالمرفوع فقال **وذو ارتفاع**
وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه ش يعني ان مرفوع المنفصل ثلاثة اقسام متكلم ومخاطب
وغائب ولذلك مثل بثلاثة امثلة **و** المراد بالفروع ما دل على مؤنث او مثنى او مجموع
مما ذكر من مرفوع واحد هو نحن وانت له اربعة فروع انت انتما انتم انتن وهو له اربعة فروع هي هما
هم هن **تنبيه** مذهب البصريين ان الضمير انا الهمزة والنون والالف والاسم هو الهمزة والنون وانما زيدت الالف
بعد النون في الوقف وصلا واما ثبوتها وقفا لبيان الحركة ولذلك عاقبتها هاء السكت في قولهم هنا
قصرى انه ومذهب الكوفيين ان الاسم مجموع الاحرف الثلاثة واختاره المصنف **وفي** انا لغات
الفصحى حذف الفه وصلا واثباتها وقفا **و الثانية** اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم
و الثالثة ابدال همزته هاء **و الرابعة** اثبات الهمزة قال المصنف وقال وان هاء لقلب
انا لما قال بعض العرب في ذا ان **و الخامسة** آن حكاها قطرب **و اما** انت وفروعه فالضمير
عند البصريين ان والتاء حرف خطاب ومذهب الفراء ان انت بجملته هو ضمير **و اما** هو فمذهب البصريين
ان بجملته هو الضمير وكذلك هي **و اما** هما وهم وهن فمذهبهم ان الهاء والميم والنون بجملتها ضمائر وقوع
قيل غير ذلك مما يحتمل ذكره في هذا الموضع ثم ثنى بالمنصوب فقال **وذو انتصاب في انفصال جعلا**
اياي والتفريع ليس مشكلا ش يعني ان الضمير المنصوب المنفصل ولو اصله حروف تدل على المراد
به من تكلم او خطاب او غيبة وهذا مذهب سيبويه وذهب الخليل الى ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وهي
ضمائر واليه ذهب المصنف وفيه مذاهب اخر لا نطول بذكرها فللمتكلم اياي اياي وللمخاطب اياك اياك
واياكما واياكم واياكن وللغائب اياه واياها واياهما واياهم واياهن وهذا معنى قوله والتفريع ليس مشكلا
وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تاتى ان يجي المتصل ش لما كان الغرض من وضع الضمير الاختصار
وكان المتصل اخصر لم يستعمل المنفصل مع تاتي المتصل الا في الضرورة كقوله بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت اياهم الارض وقال الاخر الى هذا اشار بقوله وفي اختيار **و** قد ذكر للمواضع
التي يتعين فيها الانفصال فعدها بعض للانفصال وهي اثنا عشر موضعا **الاول** ان يتقدم على عامله
فلا يتاتى ثم عليه **الثاني** ان يحصر باما كقوله انا الفارس الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي **الثالث** ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقول الشاعر بنصركم نحن
كنتم ظافرين وقد اغرى الاعداء بكم استسلامكم فشلا **الرابع** ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها
نحو زيد عمرو ضاربه هو فعلا عند البصريين ويجوز عند الكوفيين **الخامس** ان يكون
عامله نحو ما انت لم ينعطف عليك ما انت **السادس** ان يرفع بحرف نفي نحو ان هو الا عبد انعمنا عليه
السابع ان يكون العامل حرفا نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم **الثامن** ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول
واياكم **التاسع** ان يلي واو المصاحبة نحو ... **العاشر** ان يلي اما نحو
او بعد الا ... **الحادي عشر** ان يلي اللام الفارقة نحو ...

وحذف الضمير مع ... **الثاني عشر** ان يحصر علماء الضمير فيلي غير
مرفوع او الفارقة وسياتي الكلام على هذا وجميع ذلك في التسهيل **ثم شرع في**
التنبيه على ما ذكره من المواضع التي يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال **وصل او افصل هاء سلنيه وما**
اشبهه ش اراد بهاء سلنيه وسلنيه اياه والاتصال ارجح ولذا ابتدا به ولم يات في القرآن الا متصلا
كقوله فسيكفيكهم الله ولم يذكر سيبويه غير الاتصال ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة
والسلام ان الله ملككم اياهم ثم قال **في كنته الخلف انتمى** ش اي في هاء كنته والمراد به ما وقع خبرا
لكان او احدى اخواتها والخلف في الاختيار كما يبينه في البيت الاتي وقوله **كذاك خلتنيه** ش
يعني ان هاء خلتنيه كهاء كنته في الاختلاف والمراد بهاء خلتنيه ما وقع ثاني ضمير منصوب
بفعل ناسخ ثم ذكر اختياره فقال **واتصالا اختار** ش يعني في باب كنته وخلتنيه ووجه الاتصال
الاصل ثم قال **غيري اختار الانفصالا** ش وهم الاكثرون ومنهم سيبويه ووجه الضمير في الباب خبر
في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع وما اختاره هو مختار الرماني وابن الطراوة **تنبيهان**
الاول وافق في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في ثاني خلتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل
وقد حجزه عن الفعل منصوب اخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في انه
لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل وكان الفعل مباشر له فاقتضى ذلك اختيار الناظم في باب
خلتنيه **الثاني** يجوز الاتصال والانفصال ايضا فيما وقع من الضمير منصوبا بمصدر مضاف الى ضمير قبله وهو
فاعل نحو عجبت من ضربك اياه او مفعول نحو ... ومن اسم فاعل ... او كان اسم فاعل
الى ضمير هو مفعول اول كقول الشاعر لا ترج او تخش غير الله ... والفيكم الله ... ما نويا
والمختار في هذه الثلاثة الانفصال ولا ترجيح في هذه الابيات لان الوزن لم يتات له ويجوز الوجهان
ايضا في المفعول الثاني نحو اعطيت زيدا درهما ... في باب الاختيار فيقول الذي اعطيت زيدا اياه
او الذي اعطيته زيدا درهم والمختار فيه عند المازني والمصنف الاتصال لانه الاصل وعند غيرهما
الانفصال مع اعانة الترتيب الاول ثم قال **وقدم الاخص في اتصال** ش اي قدم المتكلم على المخاطب والمخا
طب على الغائب لان المتكلم اخص من المخاطب والمخاطب اخص من الغائب وعلم من ذلك انه شرط جواز
الاتصال في هاء سلنيه وخلتنيه ونحوهما ان يكون الاول الاخص فانه متى تقدم غير الاخص وجب الا
نفصال لانه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الاخص **والحاصل** ان المبيح لجواز الاتصال والانفصال
هو كون الضمير ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع او كونه خبر كان واخواتها مما ذكر المفعول من
الضمير غير الاخص فانه ان يكون الغائب الا ... او مساويا له فان كان فالعالم يجوز اتصاله
الا فيما ندر كقول **عثمان** رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا **واجاز** المبرد وكثير من القدماء
تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك والاكثر الانفصال عند تقديم ارجح وان كان مساويا ...
... ثم قال **وقدم ما شئت في انفصال** ش يعني انه يجوز في الانفصال تقديم الاخص وغير الاخص
فتقول الدرهم اعطيتك اياه بتقديم الاخص واعطيته اياك بتقديم غير الاخص **وفي الحديث**

ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم وقوله ص وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ش اي اذا اتفق
رتبة الضمير بان يكونا للمتكلم او للمخاطب او للغائب لزم انفصال الثاني فيقول اعطيتني اياي وعلمتك
اياك وحسبته اياه ثم نبه على انه قد يتصل مع الغائبين بقوله ص وقد يبيح الغيب فيه وصلا ش
مثال ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وقول
الشاعر لوجهك في الاحسان بسط وبهجة . انا لهماه قفو اكرم والد . **تنبيهان الاول**
شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين ان يختلف لفظهما كالمثالين ولم يذكر ذلك
هنا واعتذر عنه الشارح بان قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بانه لا
يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ **الثاني**
اجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضمير في التكلم او الخطاب او الغيبة مطلقا وهو ضعيف ثم انتقل
الى نون الوقاية التي وصلها ببعض المضمرات فقال ص وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية
وليسي قد نظم ش مذهب الجمهور ان هذه النون سميت نون وقاية لانها تقي الفعل من الكسر
وقال المصنف بل لانها تقي اللبس في نحو اكرمني في الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء
المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنث فيجعل الامر احمد عليه وغيره ثم حمل الماضي والمضارع على الامر
ومعنى البيت ان نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم جميع الافعال نحو اكرمني ويكرمني واكرمني
الافعال واحترازا انه قد ندر حذفها من نون الوقاية وهو ليس في النظم لضرورة الشعر كقوله
اذ ذهب القوم الكرام ليسي . والوجه ليسني وهو الفصيح كقول العرب عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه
واجاز بعضهم ليسي اختيارا **فان قلت** قد جاء في نحو تأمروني مما اجتمع فيه نون
الرفع ونون الوقاية ثلاثة اوجه الفك والادغام والحذف **قلت** المحذوف عند المصنف
نون الرفع لا نون الوقاية فلا يرد على اطلاقه وهو مذهب سيبويه **فان قلت** قد ورد حذف
نون الوقاية ايضا في قول الشاعر تراه كالثغام يعل مسكا . يسوء الفاليات اذا فليني والاصل
اذا فلينني بحذف النون الثانية وهي نون الوقاية فلم يأت البيت لا يخالف ان المحذوف نون الوقاية
لان الاولى ضمير **قلت** مذهب سيبويه ان المحذوفة نون الاناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف
فلذلك لم ينبه هنا على نحوه وليس نقل الاتفاق في ذلك بصحيح **تنبيه** اجاز الكوفيون
حذف نون الوقاية في ما افعل في التعجب لانهم يقولون باسميته ما افعل المذكور ومذهب
البصريين ان نون الوقاية تلزم معه لانهم يقولون بفعليته وهو الصحيح **واعلم** ان نون الوقاية
تلحق قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف وبعض الاسماء وقد شرع في ذلك فقال ص وليتني فشا
وليتي ندرا ش اي لحاق النون مع ليت ولم يأت في القرآن الا كذلك وليتي ندرا اي ندر اسقاط
النون مع ليت كقول الشاعر كمنية جابر اذ قال ليتي . اصادفه وافقد جل مالي . وهو ضرورة
وقال الفراء يجوز ليتني وليتي وظاهره جوازه في الاختيار ص ومع لعل اعكس ش يعني
ان الحذف معها هو الكثير ولم يأت في القرآن الا كذلك واثبات النون معها نادر كقول الشاعر

فقلت اعيروني القدوم لعلني . اخط بها قبرا لابيض ماجد . ونص بعضهم على انه لا يجوز **تنبيه**
اثبات النون مع لعل الا في ضرورة كحذف النون مع ليت وان المصنف في الكافية نبه على ذلك حيث
قال وهو لعلني لعلي اعرف . وقوله ص وكن مخيرا في الباقيات ش يعني من اخوات ليت ولعل وهي
اربعة ان وان ولكن وكان فيجوز فيها اثبات نون الوقاية وحذفها كراهية لاجتماع الامثال
فان قلت لم اختلف حكم نون الوقاية مع هذه الاحرف الستة مع انها مستوية في العمل
قلت انما الحقت هذه النون مع هذه الاحرف لشبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع
والنصب واوجه اخر مذكورة في موضعها فاستحقت ليت على مقتضى هذا الشبه الحاقها فتقف
لعل من اجل انها تعلق في الغالب ما قبلها لما بعدها ومن اجل انها تجر على لغة وكان حرف وان وان ولكن
وكان وانما اللبث لوجود الشبه المذكور لا كراهية توالي الامثال ولم تلحق نون معهما لتوالي الامثال لما
تقدم **تنبيه** ما ذهب اليه الناظم من ان المحذوف من انني وكانني ولكنني هو نون الوقاية
هو مذهب الاكثر من البصريين والكوفيين **وذهب** بعضهم الى ان المحذوف هو النون
الثانية **وذهب** بعضهم الى ان المحذوف هنا هو النون الاولى والصحيح الاول لانها طرف وبدليل
ليتني ولعلي وهو مذهب سيبويه وانما نبه على هذا مع حكاية بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة لا ان
الصحيح هنا هو حذف الثانية لان الثالثة هنا والضمير وثبوت حذفها في ان انا خبعنا وقوله
ص واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا ش اشار به الى قول الشاعر ايها السائل
عنهم وعني . لست من قيس ولا قيس مني . وهذا في غاية الندور وقوله ص وفي لدني لدني قل
ش يعني ان الاكثر في لدن الحاق النون وحذفها قليل وبالحذف قرأ نافع قد بلغت من لدني عذرا قال
في شرح التسهيل وزعم سيبويه ان عدم لحاقها للدن من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام
الفصيح ومنه قراءة من قرأ قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال ولا يجوز ان تكون نون
لدن بالتخفيف نون الوقاية لان لم يتخلل الاخر الا في جمع لدن واخواتها انما جيء بها لصون اواخرها
من زوال السكون فلا حظ فيها لما اخره متحرك **وانما** يقال في لمضارعة الياء لم يرد نص على
ذلك سيبويه **واعترض** بان سيبويه لم ينص على ان عدم لحاقها للدن من الضرورات **وقد**
وقد مثل لدن باثباتها النون فيها هو الاكثر ولذلك قال الجزولي بقوله قد يجي وليسما بعضهم لدن
فخالفه الشارح وقد جمع الراجز بين اللغتين في قوله قدني من نصر الخبيبين قدي **وفي الحديث**
قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى قطني قطني بنون الوقاية
وقد قد بالتنوين قطا قطا **تنبيهات الاول** ذهب بعضهم الى ان حذف النون
من قد وقط لا يجوز الا في الضرورة والصحيح جوازه في الاختيار **الثاني** اعلم ان قد تكون اسما وحرفا
فالحرفية ليست من المواضع هنا لانها من خواص الافعال فلا تتصل بياء المتكلم والاسمية لها
معنيان **احدهما** ان تكون بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالاضافة فتلحقها
نون الوقاية ويجوز حذفها **وثانيهما** ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتكون الياء المتصلة

بالمنصوبة وتلزم معها نون الوقاية ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا وذكره في التسهيل
في باب اسماء الافعال **وأما قط** فلها ثلاثة اقسام تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في
النظم وتكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلزمها نون الوقاية كما تلزم في قدني وتكون ظرفا بمعنى فيما مضى ولا تتصل بها
ياء المتكلم **الثالث** من مذهب الكوفيين ان من وعن وقد بمعنى حسب فلا فرق وقد في بغير نون كما
يعاملان قد من حيث ومن جعلهما اسمين وجعل قال قدني وقدي بالنون كما يفعل في غيرهما من الافعال فيكون
اتباعه في الوجه الاول مجرورة وفي الوجه الثاني منصوبة **ومذهب** الخليل وسيبويه ان قد
وقط بمعنى حسب والياء مجرورة بالاضافة عندهما ولحوق النون وعدمه لم يلحق **الرابع** تلزم نون
الوقاية ايضا مع ياء المتكلم ان ذهب بالاسم فعل نحو عليكني **وحكي** ابن عليكني بيا وسمع
القراء من بعض بني سليم يقول مكانكني يريد انتظرني في مكانك ولم يذكر الناظم هذا في النظم وذكره في
التسهيل **الخامس** قد تلحق نون الوقاية مع ياء الجر معما الذي كعو اطرفه
الا انه متغرب انسوحها لكنه لا يخلو من الشراب الاعتل وذكر انه لم يذكر هذا **السادس**
قال في التسهيل وقد تلحق اسم الفاعل وافعل التفضيل فمثال الاول قوله وما ادري وظني كل ظن
أمسلمني الى قومي شراحي وقيل ان النون في هذا ونحوه هو التنوين اثبت شذوذا ورد بقوله وليس بمعييني
في قوله وليس الموافيني ليرتفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا ومثال الثاني **قول النبي صلى الله عليه وسلم** غير الدجال اخوفني عليكم **واعلم** ان كل ما في هذا
في غاية من القلة فلا يقاس عليه والله اعلم

العلم

اسم يعين المسمى مطلقا ش قوله اسم جنس ويعين المسمى يخرج النكرات ومطلقا يخرج لما سوى العلم
من المعارف فان العلم يعين مسماه بغير قيد الوضع او بالغلبة لا بقرينة بخلاف غيره من المعارف فانه لا يعينه الا
بقرينة اما لفظية كال او معنوية كالحضور والغيبة في المضمرات والحضور في اسم الاشارة بخلاف العلم
فانه يعينه في جميع احواله من خطاب وغيبة وتكلم **قال قلت** العلم ضربان شخصي وجنسي
اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما الجنسي فلا يصدق هذا التعريف عليه
لانه لم يعين مسماه لانه في المعنى شايع كاسم الجنس النكرة ولكن يجري مجرى العلم الشخصي في الاحكام
اللفظية **قلت** ان العلم الجنسي يعين كاسم الجنس في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق عليه
وسياتي بيان هذا **واعلم** ان العلم الشخصي لا يختص باولي العلم بل يوضع لما يحتاج الى تعيينه من
المالوفة فلذلك نوع امثلته فجعل علم رجل وخرنق علم امراة وقرن علم قبيلة اليه ينسب اويس
القرني وعدن علم بلد ولاحق علم فرس وشذقم علم جمل وهيلة علم شاة وواشق علم كلب ثم قال
واسما اتى وكنية ولقبا ش العلم ثلاثة اقسام اسم وكنية ولقب لانه ان صدر باب او ام فهو
كنية كابي بكر وام كلثوم والا فان اشعر برفعة المسمى او ضعته فهو لقب كالصديق والعائذ وبطة الاول
والثاني وانف الناقة في الثالث والا فهو اسم كذلك فعمر اسم وقوله **واخرن ذا ان سواه صحبا** ش
ذا اشارة الى اللقب اي اخر اللقب اذا اجتمع مع اللقب غيره اخر اللقب وقدم الاسم او الكنية نحو قال ابو بكر الصديق

وعن العلم روي لان اللقب في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد به مسماه
الاصلي وذلك مامون بتاخيره وذكر تقديم اللقب على الاسم في الشعر كقول الشاعر ابلغ هذيلا
وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان
يعوي حوله الذيب **وفي** بعض نسخ الالفية وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وما سواه اذا لا هكذا
اذ نسخة لا يعلم منها حكم اللقب مع الكنية ثم قال **وان يكونا مفردين فاضف حتما** ش اذا كان
اللقب والمصاحب له مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا سعيد كرز وعلى تاويل الاول بالمسمى لانه
المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم والمعنى هذا مسمى هذا اللقب **وقوله** حتما هو مذهب
جمهور البصريين لانهم لا يجيزون في المفردين الا الاضافة واجاز الكوفيون وبعض البصريين الاتباع
ابتداء بكلا وعطف بيان والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا والى هذا ذهب في
التسهيل وفي شرحه لم يذكر سيبويه فيهما الا الاضافة لانها على خلاف الاصل ومن استعمال العرب لها
الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل **تنبيه** جواز الاضافة مقيد بعدم
المانع فان كان في الاسم مانع منها لم يضف ولو كانا مع جمع نحو الحارث لم تجز الا مع الاضافة وقوله ص
والا اتبع الذي ردف ش اي وان لم يكونا مفردين فان يكونا مركبين او الاول مركبا نحو عبد الله انف الناقة والاسم المفرد
مع اللقب المركب نحو سعيد انف الكلب وعكسه نحو عبد الله بطة فالحكم في هذه الصور الثلاث امتناع
الاضافة وجواز الاتباع او القطع بوجهيه ولم يذكر القطع هنا وكذلك لم يذكره الشارح بل قال
فلابد من الاتباع وقد ذكره في التسهيل **ص ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد**
ش العلم قسمان منقول ومرتجل فالمنقول هو المستعمل قبل العلمية لغيرها كفضل فانه منقول من المصدر
واسد فانه منقول من اسم عين والمرتجل بخلافه كسعاد وهو علم امراة وادد وهو علم رجل
تنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وبعضهم الى انها كلها
مرتجلة والمشهور الاول **الثاني** قال بعضهم تقسيم العلم الى منقول ومرتجل انما هو بالنسبة الى الاعم
الاغلب والا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل **الثالث** المنقول اما من مصدر كفضل
او اسم عين كاسد او اسم فاعل كحارث او اسم مفعول كمسعود او صفة مشبهة كسعيد او فعل ماض
كشمر علم فرس او مضارع كيزيد او جملة من فعل وفاعل كبرق نحره او مبتدا وخبر كزيد قائم فالاول
قال الشاعر على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي او مستتر كيزيد في قول الراجز
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد كذا فسره الزمخشري بالياء المثناة من تحت قال
ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل والبرد تنسب الثياب اليزيدية قال الشيخ
الكافيجي ولم يذكر عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر ولا من فعل امر دون اسناد الا اصمت اسما للفلاة
الخالية قال بعض العلماء من زعم انه منقول من الامر بالصمت وذلك عنيه عين حيص بيص لوجهين **احدهما**
ان الصمت بالامر فيه مضموم الميم واصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير **والثاني** انه قد
نزل الصمت بتاء التانيث ولو كان فعل امر لم تلحقه تاء التانيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل الامر

وإن ثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلا **واعترض** بأنه أمور ...

والجواب عن خلاف الثاني أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من التعليق وأراد
بعضهم في المنقول منقولا من صوت وعنى بذلك ببه وهو لقب لبعض بني هاشم وهو عبد الله
ابن الحارث بن نوفل وهو منقول من الصوت الذي كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك **قولها**
لأنكحن ببه • جارية خدبه • مكرمة محبة • تجب أهل الكعبة • **قال** ابن ملك الصحيح أن ببه
منقول من قولهم للغلام السمين ببه **حكى** ابن خالويه أن ببه هو الغلام السمين وحكى منقول له
من الصحة **وقال** في الصحاح يقال للأحمق الثقيل ببه وهو أيضا لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن
الحارث بن عبد المطلب والي البصرة **قال** الفرزدق • وبايعت أقواما وفيت بعهدهم •
وببه قد بايعته غير نادم • **و**هو أيضا اسم جارية **وقال** الراجز • لأنكحن ببه • جارية خدبه •
مكرمة محبة • تجب أهل الكعبة • انتهى وقد وهم في استشهاده بالرجز على أنه اسم جارية للربعي في التسهيل
في الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم في قوله لأنكحن والصواب ضمها وأنشر تجب أهل
الكعبة بفتح التاء وكسر الجيم أي تغلبهم حسنا يقال جب القوم إذا غلبهم والله أعلم **ص وجملة وما
بمزج ركبا ذا إن بغير ويه تم أعربا ش** العلم قسمان مفرد نحو زيد ومركب وهو ثلاثة أقسام تركيب
إسناد وهو ما كان جملة في الأصل نحو برق نحره وتقدم أنه لم يسمع النقل من الجملة إلا مسندة ولو سمي
بها جاز **وتركيب** مزج وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التأنيث
نحو بعلبك **و**تركيب إضافة كما مر في الفصل وإلا اسناد في حكيه الإعراب مطلقا **قال** في التسهيل
وربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا فيقولون جاء ذو برق نحره قال بعضهم وهذا الإبعاد
عليه والمزجي إن ختم بويه بني على الكسر على الأشهر وقد يعرب غير منصرف وإن لم يختم بويه أعرب
غير منصرف على الأشهر وقد يبنى تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صدره إلى عجزه وقد تقدم حكم المزجي
من قوله ذا إن بغير ويه تم أعربا ومن الشارح المزجي **فإن قلت** قوله أعرب يقتضي أنه يعرب إذ
لم يبين أنه غير منصرف **قلت** قد بينه في موضعه في باب ما لا ينصرف **وأما** الإضافي
فقد ذكره في قوله **ص وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبي قحافة ش** الإضافي
ضربان كنية كأبي قحافة وغير كنية كعبد شمس وقد نبه على النوعين بالمثالين وأشار بقوله شاع
إلى أن المضاف أكثر أقسام المركب فإن قيل الكثرة تغني عن كثير نظرا **فإن قلت** مقتضى
كلامه انحصار المركب في الأنواع الثلاثة وأما ما هو مركب وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال وما
عري من إضافة وإسناد ومزج مفرد وما لم يعر مركب ويسمى الأول كما قال الأثير وعليه أسماء كثيرة من
المركب نحو ما ركب من حرفين كإنما وحرف واسم نحو يا زيد أو حرف وفعل نحو قد قام **قلت** عن ذلك
جوابان **أحدهما** أنه تعرض لذكر ما وضع العرب والمركب وأما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم
يضع العرب التسمية به **والثاني** أن تركيب الحرفين وما ذكر معه في معنى تركيب الإسناد لأن حكمه
الحكم ولا يعرب كتركيب الإسناد فاكتفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا يلحق به **ص ووضعوا لبعض**

الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم **ش** هذا هو الضرب الثاني من ضربي العلم وهو العلم
الجنسي وإنما قال لبعض الأجناس لأنهم لم يضعوا لجميعها وإنما وضعوا العلم الجنسي لأجناس التي
لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش وربما جاء في بعض المألوفات كما في المصنف لغير العربي وقوله
كعلم الأشخاص لفظا يعني أن العلم الجنسي يساوي العلم الشخصي في أحكامه اللفظية فلا يضاف
ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ولا يقبح مجيئه مبتدأ ولا انتصاب النكرة بعده على
الحال ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية كأسامة وثعالة وفي ذلك كله العلم الشخصي
قوله وهو عم يعني أنه فارق العلم الشخصي من جهة المعنى لعمومه إذ ليس يخص شخصا بعينه
أو لا يعين الأفراد إذ أسامة صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصي **فإن قلت** ما الفرق بينه
وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى **قلت** ذهب بعضهم إلى أن أسامة لا يخالف في معناه
دلالة أسد وإنما يخالفه في الأحكام اللفظية وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازا وهذا معنى ما
ذكره ابن مالك في باب النكرة والمعرفة في شرح التسهيل فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة
معنى ومعرفة لفظا وأنه في الشياع كأسد **وأقول** تفرقة الواضع بين أسامة وأسد في
الأحكام اللفظية تؤذن بفرق من جهة المعنى ومما قيل في ذلك أن أسدا وضع ليدل على شخص
معين وذلك التشخص لا يمنع أن يوجد منه أمثاله فوضع على الشياع في جملتها ووضع أسامة لا
بالنظر إلى تشخص بل إلى معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن
يوجد منها اثنان أصلا في الذهن ثم إن أسامة يقع على الأشخاص لوجود ماهية ذلك المعنى
الكلي في الأشخاص والتحقيق في ذلك أن يقال اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث
هي هي فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا وعلم الجنس كأسامة موضوع
للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ونظيره
المعرف باللام التي للحقيقة والماهية **وبيان ذلك** أن الحقيقة الحاضرة في الذهن
وإن كانت عامة بالنسبة إلى الأفراد فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة
فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية
بالنسبة إلى الكلية فإن مثل هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر والجميع
يشترك في مطلق صورة الأسد فإن وضع لها من حيث خصوصيتها فهو علم الجنس أو من حيث
عمومها فهو اسم الجنس وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق فإنه قال في ترجمة هذا باب
من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا في أمته ليس واحد منها أولى به من الآخر ... فإذا
قلت هذا أبو الحارث أو ثعالة تريد هذا الأسد هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت أشباهه
ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفتك زيدا ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا
الاسم انتهى فجعله بمنزلة المعرف بالألف واللام التي للحقيقة **وقال** ابن ملك بعد كلام
سيبويه هذا فجعله خاصا شائعا في حال واحدة فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن

وشياعه باعتبار ان لكل شخص واشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج ثم شرع في تمثيله

فقال ص ومن ذا ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب ش علم الجنس ضربان عيني ومعنوي

فالعيني يكون اسما نحو شبوة للعقرب وثعالة للثعلب ويكون كنية نحو ام عريط للعقرب

للثعلب والمعنوي مثل برة وفجار فبرة علم للمبرة وفجار علم للفجرة قال النابغة انا اقتسمنا

خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا اشار بقوله ص ومثله برة للمبرة كذا

فجار علم للفجرة ش فجار علم مؤنث مبني على الكسر مثل حذام تنبيه لما كان لعلم الجنس

خصوص ووجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان اعطاؤه حكم المعارف واعطاؤه

حكم النكرات وطريق ذلك السماع ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية

اسم الاشارة لم يحد اسم الاشارة لانه كما قيل محصور

بالعد فلا يحتاج الى الحد وحده في التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه والمشار اليه اما

مذكر واما مؤنث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه ستة اقسام فبدا بما يشار به الى

الواحد المذكر فقال ص بذا لمفرد مذكر اشر ش للمفرد المذكر لفظ واحد وهو ذا ويقال ذاء بكسر

الهمزة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة **تنبيه** مذهب البصريين ان ذا ثلاثي

الوضع ثلاثي ووضحا الخفى لهم في التصغير ذيا وسياتي تقريره في باب التصغير فمثل المحذوف عينه

او لامه قولان اظهرهما الثاني وهل وزنه فعل بالاسكان او فعل بالتحريك قولان اظهرهما الثاني

وذهب الكوفيون والسهيلي الى انه على حرف واحد وضعا وان الالف زائدة واستد

لوا بسقوطها في قولهم ذان واجيب بانها حذفت لالتقاء الساكنين او بانها صيغة مرتجلة

للتثنية حقيقة واستدلوا ايضا بقولهم في [illegible] ذه واجيب باحتمال ان تكون الهاء بدلا من الياء

قلت الظاهر يخالفه صيغة مرتجلة للمؤنث **وذهب** قوم منهم السيرافي

الى ان اصل الوضع فالالف على هذا اصل كالعصا وليست منقلبة عن شيء ثم انتقل الى الواحدة

المؤنثة فقال ص بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر ش اي اقتصر على هذه الاربعة

على المؤنثة فلا تشر بها الى غيرها وليس مراده حصر ما يشار به الى المؤنث في الاربعة وقد

حكى في التسهيل للمؤنث عشرة الفاظ ذي وتي وذه وته باسكان الهاء وذه وته بكسر

الهاء وذه وته بالاشباع وتا وذات مبنية على الضم **قلت** وقد حكى ابن الربيع

في شرح الايضاح ان من العرب من يقول ذي في الوصل وذه في الوقف بسكون الهاء تشبيها بالمضمر

وان منهم من يقول ذي في الوصل فاذا وقف ابدل من الياء هاء فقال ذه ثم انتقل الى المثنى فقال ص وذان

تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع ش اي تقول في تثنية المذكر ذان في الرفع

وذين في الجر والنصب وفي تثنية المؤنث تان في الرفع وتين في الجر والنصب تعربهما اعراب المثنى

لان التثنية عارضت شبه الحرف لكونها من خواص الاسماء فلم يؤثر شبه الحرف [illegible]

شارح غير ذا وتا **ومذهب** المحققين كالفارسي ان ذين وتين ليستا بتثنية حقيقة بل

التثنية تستلزم تنكير [illegible]

الفاظ وضعت للمثنى واستدل الفارسي على ذلك في التذكرة بان التثنية [illegible]

التنكير الا ترى ان العلم اذا ثني قد تنكر واسم الاشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير ثم انتقل الى الجمع

فقال ص وباولى اشر لجمع مطلقا ش اي مذكرا كان او مؤنثا عاقلا او غيره وفيه لغتان

القصر والمد **قال** الشارح واكثر ما يستعمل فيمن يعقل ومن غيره [illegible]

ويشار به الى العاقل وغيره [illegible] والمد لغة اهل الحجاز [illegible]

القصر وهي لغة بني تميم [illegible]

والمد اولى [illegible] **وقد حكي** فيه لغات اخر [illegible]

[illegible] بالتنوين **حكاه** [illegible] في شرح التسهيل [illegible] **حكاه**

يقال ان صاحب هذه اللغة زاد [illegible] **تنبيه**

[illegible] **والثاني** ان اصله

في همزة اولاء ثلاثة مذاهب **احدها** انها عربية وهو مذهب المبرد [illegible]

الف [illegible] **والثالث** انها اصلية [illegible] وهو مذهب الزجاج

اولاء وهو مذهب الفارسي ثم قال ص ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه

ش اشار بذلك الى ان اسماء الاشارة [illegible] فتقول للمذكر ذاك وذلك

وقد مثلنا به وما لحقته [illegible] اللام [illegible] للبعيد [illegible]

وفي المؤنث تيك وتلك وتالك وفي المثنى ذانك وتانك [illegible]

اللام وفي الجمع اولئك واولالك [illegible] ولا تلحق اللام اولئك على لغة المد **تنبيهان الاول**

وقال ثعلب [illegible] وقد

في الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك [illegible] **الثاني** للنحويين في اسماء الاشارة

حكاه غيره [illegible] العاطف في المؤنثة في البعد

مذهبان **احدهما** ان لها مرتبتين قربى وبعدى [illegible] والاقوال لها ثلاث مراتب قربى وبعدى ومتوسطة

[illegible] وزعموا ان المجرد [illegible] بالكاف وحدها للمتوسط والمقرون بالكاف مع اللام

للبعيد وجعلوا تشديد النون في المثنى فيما معنى اللام في الدلالة على البعد **واختلفوا**

في اولئك فقيل هي للمتوسط لعدم اللام وقيل هي للبعيد **قال** المصنف والمذهب الاول هو الصحيح

قلت [illegible] ونسبه الصفار الى

[illegible] **الفراء** [illegible]

سيبويه [illegible] في شرح التسهيل [illegible]

[illegible] استعمال الكاف بلا لام [illegible] استعمال الكاف مع اللام [illegible]

يقولون [illegible] **وثانيهما** [illegible]

[illegible] المثنى والجمع [illegible]

[illegible] الاشارة [illegible] بقوله تعالى [illegible]

ش. **وثالثها** ان التعبير بذلك عن مضمون كلام على ان الخطابة شائع في الغراء عن عمرو ولا واسطة بين التعبير **ورابعها** انما لو كانت مراتب الاشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين لان في ذلك رجوع اعن سبيل الافراد ولا التفات الى قول من قال تشديد النون في عوض عما حذف من الواحد لانه يستعمل مع المحرك من الكلام انتهى وفيه اختصار ولا خفاء في الوجه الثاني من الضعف **وقوله** حرفا يعني ان الكاف في ذلك حرف خطاب يبين احوال المخاطب فيقال مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث ولا يلحقها دليل التثنية ولا الجمع **والثالثة** ان تكون مفتوحة مجردة من الزوائد في الاحوال كلها والاختلاف في حرفية الكاف هنا **وقوله** ومن لام او معه تعوض ان اللام لغة الحجازيين وتركها لغة بني تميم **وقد حكي** بعضهم في هذه اللام ثلاثة اقوال **احدها** انه دليل البعد **والثاني** انه عماد **والثالث** انه عوض من هاء التنبيه لانها لا تجامعها **تنبيه** قوله او معه اللام في اسماء الاشارة كلمة واللام لا تكون في المبهم ولا في المقصور وقد تقدم ان المثنى ولاء الممدود لا تلحقه اللام وقوله **من اللام ان قدمت ها ممتنعه ش** يعني انك اذا قدمت قبل اسم الاشارة لفظ ها التي للتنبيه امتنع الاتيان باللام فلا يقال هذالك قال في شرح التسهيل لانهم لكثرة الزوائد فقد فهم من كلامه ان ها لا تدخل على المجرد فيقول هذا وعلى المصاحب للكاف الا ان دخولها على المصاحب للكاف قليل **قال المرجع** انه في غير الا يتكلم ومثنى ولا امثل من الطرف الممدود **تنبيه** مقتضى ما ذكره الناظم جواز هاذانك وهو لايك وقال في شرح التسهيل ان المغني من بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه هاء التنبيه فلا يقال هاذانك ولا هو لايك لان واحدهما ذاك او ذلك فحمل عليه لك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتماثلهما ويبني لفظا ومعنى انتهى والسماع في الجمع رد عليه **قال** من يعني **وبه او هاهنا اشر** الى داني المكان نحو قوله تعالى ولينة بحور الطاق والتمر وقد انشد في الشرح **ش** يعني ان هنا من اسماء الاشارة المخصوصة بالمكان وقد تلحقه هاء التنبيه فيقال هاهنا وكلاهما للقرب اعني المجرد والمغرد بهاء التنبيه وهو معنى قوله دان المكان والداني هو القريب فاذا اريد به البعيد جيء بالكاف فيقال هناك وها هنالك ولهذا قال **وبه الكاف صلا في البعد ش** يعني تجرد او مع هاء التنبيه ويقال ايضا في البعد هنالك بالكاف مع اللام كما يقال ذلك ولا تدخل ها على هنالك كما لا يقال هاذلك وقد نبه على هنالك بقوله **او بهنالك انطقن او هنا ش** كلامه يقتضي اختصاص هنا بالمكان وصرح به في الكافية فقال هنا بالمكان اخصص هناه وقال في التسهيل وقد يراد بهنالك وهناك الزمان ومثل هنا في شرحه بقول الشاعر واذا الامور تشابهت وتعاظمت فهناك يعترفون اين المفزع ومثل هنالك بقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون ولا حجة فيه لاحتمال ان تكون الاشارة الى المكان وقوله **او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا ش** يعني انه يشار ايضا للمكان بثم وهنا او هنا بفتح الهاء وكسرها وقد يقال هنت بموضع هنا وقد يقال هنا له وهنا لك بلام الجر بكاف البعد

هنا الزمان كما ذكر في التسهيل ومنه قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت

الموصول هو محصور في النحو باستغني بذلك عن الحد كما فعل في اسم الاشارة وهو قسمان اسمي وحرفي فالاسمي هو المذكور هنا وقد حده في التسهيل بقوله ما افتقر ابدا الى عائد او خلفه وجملة صريحة او ما وليه فاحترز بقوله ابدا من النكرة الموصوفة بجملة فانها حال وصفها بها تفتقر اليها والى عائد ولكن لا يصدق انه مفتقر اليها **ابدا او احترز** بقوله الى عائد من حيث وغيرها اذ انها تفتقر ابدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد **واشار** بقوله او خلفه الى ما ورد من الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى نحو قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه قال ابو علي في التذكرة ومن الناس من لا يجيز هذا واراد بما وليه الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة **وحده** ابن الحاجب بقوله ما لم يتم جزءا الا بصلة وعائد في نحو الضارب وسيأتي بيان ذلك وفائدة الصلة والعائد هو ان الشيء المجهول قبل مجيء الصلة والاعراب به ليس تاما ... **واما** الحرفي فحده في التسهيل بقوله ما اول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عائد واحترز الى اخره بقوله ولم يحتج الى عائد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي خاضوا اي كالخوض الذي خاضوه فانه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج الى عائد وكل من الاسمي والحرفي مفتقر الى صلة والفرق بينهما ان الاسمي يحتاج الى عائد والحرفي لا يفتقر اليه **ولم يذكر** الناظم هنا الحرفي لقلة ... وهو خمسة احرف **أن** وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر **وما** وتوصل بفعل متصرف غير امر وقد توصل بجملة اسمية خلافا لقوم وتكون وصلية بليس في قوله بما لستما اهل الخيانة والغدر وتنفرد بنيابتها عن ظرف الزمان كقولك جز ما دمت واجدا **وزعم** الزمخشري ان انشاء كما في ذلك وجعل منه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ان آتاه الله الملك وهو مردود لان في الاية صالح للتعليل وهو المعنى المجمع عليه فلا عدول عنه **وذهب** الاخفش وابن السراج الى ان ما المصدرية اسم فتحتاج الى عائد والصحيح انها حرف ولا تحتاج الى عائد وهو مذهب سيبويه **قلت** وذكر ابو البقاء انه على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره **وكي** وتوصل بفعل مضارع معنى وتقع بلام التعليل بعدها لفظا او تقديرا **وأن** وتوصل باسمها وخبرها **ولو** خلافا لمن انكر ذلك وعلامتها ان يصلح في موضعها أن واكثر وقوعها بعد ود او ما في معناه **كقوله تعالى** يود احدهم لو يعمر فالمصنف واكثر النحويين لم يذكروا لو في الحروف المصدرية وممن ذكرها من المتقدمين الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وتوصل بفعل متصرف غير امر **واما** الاسمي فقد نبه عليه بقوله

ص موصول الاسماء الذي الانثى التي ش الموصول الاسمي ضربان مختص ومشترك وكل منهما معرب مثنى او مجموع فالمفرد المذكر الذي وفيه ست لغات اثبات يائه وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ثم قال **ص واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامة ش** يعني

انك تقول في تثنية الذي اللذان بحذف الياء ونولي لحرف التثنية الياء وهو النون علامة التثنية
ومثلي الالف رفعا والياء جرا ونصبا تعرب بهما نون مكسورة وتقول في تثنية التي اللتان فتحذف الياء
ايضا ونون علامة التثنية ما قبلها وهي التاء كما في المذكر وكان ينبغي اثبات الياء
فيهما فيقال اللذيان واللتيان كما يقال في تثنية الشجي ونحوه والمنقوص الشجيان بحذف الياء
الا ان الذي والتي لما كانا مبنيين لم يكن لهما حظ في التحريك فلذلك لم يفتح ما قبل علامة التثنية
بل بقيت ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين وقوله ص والنون ان تشدد فلا ملامه ش اشار به
الى جواز تشديد النون في تثنية الذي والتي فيقال اللذان واللتان ومنع مع الالف متفق على جوازه
واما مع الياء فمنعه البصريون واجازه الكوفيون وهو الصحيح كقراءة ابن كثير كقوله تعالى
ربنا ارنا اللذين اضلانا بالتشديد **تنبيه** في تثنية الذي والتي لغة ثالثة وهي حذف
النون كقول الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقول الاخطل
هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وذكر في شرح التسهيل ان حذف النون من قوله عمي
اللذا لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل فانه قال يجيز اثبات نونهما وحذفهما وقد ذكر
فيه قبل ذلك من اسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة ومثله في الشرح بقوله ابني كليب ان عمي
اللذا وذكر غيره ان حذف هذه النون لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة **وذكر** في
التسهيل لغة رابعة وهي ابدال بتخفيف الالف واللام وقوله ص والنون من ذين وتين شددا ايضا
ش يعني ان النون في تثنية اسم الاشارة قد تشدد ايضا مع الالف باتفاق ومع الياء على خلاف وقرأ ابو عمرو وابن كثير
ص وتعويض بذاك قصدا ش يعني ان تشديد النون في اللذين واللتين قصد به التعويض عن الياء المحذوفة
على غير قياس كما تقدم والتشديد في ذين وتين عوض عن الالف المحذوفة من ذا وتا على حقيقة ان تثنية
الف المقصور هذا ما ذهب اليه المصنف وقد تقدم مذهب من جعل تشديد النون في ذانك
دليلا على البعد قال في شرح التسهيل ويبطل هذا القول جواز التشديد في ذين وتين واجيب بانه
لا يلزم جواز التشديد في ذين وتين في حالة القرب من عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد
بل قد يلزم الشيء في حالة على شيء في حال وان كان جائزا في حالة اخرى **وذكر** في التسهيل ان علة
تشديد النون ان ذلك لا يعوض عن حذفها ثم انتقل الى الجمع فقال ص جمع الذي الالى الذين مطلقا
ش يعني ان الذي له جمعان **احدهما** الالى وتسميته جمعا تجوز وانما هو اسم جمع وقد يرد الالى
للمؤنث وهو قليل وقد اجتمع الامران في قوله فتلك خطوب قد تملت شبابنا قديما فتبلينا المنون
وما نبلي ونبلي الاولى يستلئمون على الاولى تراهن يوم الروع كالحدا القبل **وقد** يقال الالاء
بالمد ومنه قول كثير ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها والاخر
الذين مطلقا اي رفعا ونصبا وجرا لانه مبني لا يتغير واطلاق الجمع على الذين فيه ايضا تجوز لانه مخصوص
باولي العلم والذي عام فيهم وفي غيرهم وقد تقدم **فان قلت** قد تقدم ان تثنية اسم الاشارة وتثنية
الذي والتي اعربت لان التثنية من خواص الاسماء فعارضت شبه الحرف فهلا اعرب الذين لان الجمع من خواص

الاسماء

الاسماء كالتثنية **قلت** لما لم يجر على سنن المجموع لكونه اخص من واحده لما تقدم لم يعتبر
معنى الجمعية فيه فبقي على بنائه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال فعلى الذي والذين شبيه بالشجي
والشجين في اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم يجمع العرب على تحقيق اعراب الذين بل الاعراب في لغة هذيل
مشهور فيقولون نحن الذون امنوا على الذين كفروا والى هذه اللغة اشار بقوله ص وبعضهم
بالواو رفعا نطقا ش قلت ونقلها بعضهم عن تميم **تنبيه** في الذين اربع لغات
المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم بالصلة حكاها في المغاربة وانشدوا
في ذلك قول الشاعر وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد **وفصل**
المصنف فقال ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرا وفيه للضرورة قليلا وانشد البيت على انه
ضرورة قيل وهو مخالف لما ذكره في اول التسهيل فانه ذكر لحذف النون اسبابا فقال وتسقط للا
ضافة او للضرورة او لتقصير الصلة **قلت** هو غير مخالف له لان قوله ويغني عنه الذي مقصورة
الى انه معرب اللفظ وقد يعبر به عن جمع لانه جمع حذفت نونه الا ترى قوله في الشرح واذا لم يقصد
التخصيص جاز ان يعبر به عن جمع حملا على من وما **واما** الذي حانت فيحتمل ان يكون مفردا عبر به
عن الجمع وان يكون جمعا حذفت نونه واللغة الرابعة حذف الالف واللام فيقال لذين **قال** ابو عمرو
وسمعت اعرابيا يقرأ صراط لذين بتخفيف اللام ثم انتقل الى جمع المؤنث فقال ص باللات واللاء
التي قد جمعا ش يعني ان التي لها جمعان **احدهما** اللات وفيه لغتان اثبات الياء وحذفها
والاخر اللاء وفيه لغتان ايضا اثبات الياء وحذفها **وللتي** جموع اخر منها اللواتي باثبات
الياء وحذفها **ومنها** اللواء بالمد واللوا بالقصر واللاي بالمد واللا بالقصر واللاءات
مبنيا على الكسر ومعربا اعراب اولات **وليست** هذه بجموع حقيقة وانما هي اسماء جموع وفي
شرح التسهيل في هذه الجموع قال والصحيح ان الذين جمع الذي مراد به من يعقل وان اللائين جمع اللاء
مرادف الذي وان اللاءات جمع اللاء مرادف التي وكذلك اللواتي جمع اللات واللاء على غير
قياس في القاف وهو العنق المتواخي **واما** اللائي فيحتمل ان يكون اسما للجمع لانه ليس على
بناء من ابنية الجمع ويحتمل ان يكون جمعا لانه متضمن حروف التي ويغتفر كونه مخالفا للابنية
المجموع كما اغتفر في الليلة والليالي واللواتي والمطاء وخرق الالف والياء قال والاظهر
عندي ان الاصل في اللا واللوا اللاء واللواء ثم قصرا وقوله ص واللاء كالذين نزرا وقعا ش يعني
انه قد يجيء كقوله فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاستعمل اللاء بمعنى الذين
والاصل فيه ان يكون للمؤنث كما تقدم **تنبيه** ومن جموع الذي ايضا اللائين مطلقا وهذيل
تعربه كما تعرب الذين **وذكر** في شرح التسهيل ان اللائين جمع اللاء مرادف الذي ثم اشار الى
الالفاظ المشتركة بقوله ص ومن وما وال تساوي ما ذكر ش يعني ان هذه الالفاظ الثلاثة
تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فمن لمن يعقل نحو ومنهم من يستمع اليك او لمنزل
منزلته كقوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له فعبر عن الاصنام بمن لتنزيلها

منزلة العاقل أو لاختلاطه بمن يعقل نحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض أو للمقترن به نحو فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فجاء من على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن قال في شرح التسهيل ومنه قوله
تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق **وأجاز قطرب** وقوع من على ما لا يعقل بلا شرط واستعمل لما
لا عبرة فيه **و** ما لما لا يعقل نحو قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون أو لصفة من يعقل نحو والسماء
وما بناها وفانكحوا ما طاب لكم من النساء أو للمبهم أمره نحو أن تقول وترى شبحا تقدر إنسانيته وعدمه أنظر إلى ما
ظهر لي **قال** في شرح التسهيل وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو
أم أنثى **ومنه قوله** تعالى إني نذرت لك ما في بطني محررا **قلت** وقال غيره إنه عبر
بما دون من لأن الحمل حينئذ لم يتصف بالعقل أو لاختلاطه بمن يعقل نحو ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض
قال في الكافية وعند الاختلاط خير من نحو في أرجح ومنهما ما اتفق **وأجاز** أبو عبيدة
وابن درستويه وابن خروف ومن وافقهم وقوع ما على آحاد من يعقل ونسبه ابن خروف إلى سيبويه
واستدلوا بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما أعبد **مسئلة** من وما أربعة أقسام من
موصولة وقد ذكرت **و** شرطية نحو من يضلل الله فلا هادي له **و** استفهامية نحو من ذا الذي
يشفع عنده إلا بإذنه **و** نكرة موصوفة ولا تقع إلا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب
في قوله ألا رب من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير أمين **وردّه** بعضهم
بقول الشاعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا **وأجيب** بأن الكسائي يرى زيادة في هذا
البيت وأبا زيد كان يرى زيادة من ومذهب البصريين والفراء أنها لا تزاد **وزاد** أبو علي قسما
وأن تكون نكرة غير موصوفة **وما** لها ستة أقسام موصولة نحو ولله ما في السموات **و** شرطية
نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله **و** استفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى **و** نكرة موصوفة
نحو مررت بما معجب لك **و** يمكن أن يكون منه هذا ما لدي عتيد **ونكرة** غير موصوفة نحو المثال
وصفة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه وهو ما أحسن زيدا في التعجب على مذهب سيبويه
قال المصنف والمشهور أنها في هذا المثال ونحوه وأنها مبهمة على وصف لائق
بالمحل **معرفة** تامة ونحو ذلك في باب نعم نحو غسلته غسلا نعما أي نعم الغسل وفي هذا خلاف
بل تعد من الجنس أقسام الأسمية **وأما الحرفية** فتكون نافية وزائدة ومصدرية وليس هذا
موضع بسط الكلام على الأقسام **وأل** تشترك فيها العاقل وغيره وهي اسم موصول عند الجمهور
وذهب المازني إلى أنها حرف موصول **و** ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف والصحيح
أنها اسم لأوجه **أحدها** عود الضمير عليها في أفلح المتقي ربه **وأجاب** المازني
بأن الضمير يعود على موصوف محذوف **ورد** بأن حذف الموصوف مقتضاه لا يجوز في غير هذا الموضع
وليس هذا منه **الثاني** استحسان جواز خلو الصفة معها من الموصوف نحو جاء الكريم فلولا أنها
اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه لما يحتمل على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف **الثالث**
إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل لم يجز

اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال **قلت** وقد التزم ذلك الأخفش فذهب إلى أن اسم الفاعل
لا عمل له مع الوصل **الرابع** دخولها على الفعل نحو الترضى حكومته والمعرفة
مختصة بالاسم **واستدل** المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب
فالجرور هو الضارب والموصول لا وكانت اسما لكان لها موضع من الإعراب **قال**
الشلوبين والدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاءني القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا
واستحق القيام البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا تعمل فيها عامل الموصول
فأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر
الصلة لأن نسبتها منه كنسبة الجزء من المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر
بالعوامل **ولما كانت** صلة الألف واللام غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعموم
المانع وقوله **ومن وما كالذي ومن طيئ شهر ذو** يعني أن ذو عند طيئ اسم موصول يستعمل
بمعنى الذي ومن ومع بلفظ واحد فيقال جاء ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو
فعلن وتمييز معانيها بالعائد أو بما جئ له كقول الشاعر فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو
حفرت وذو طويت أي التي حفرت والتي طويت لأن البئر مؤنثة **تنبيهان الأول**
من ذو هذه ذو الطائية لا يستعملها موصولة إلا طيئ ومن تشبه بهم من المولدين
كما في قوله **الثاني** المشهور في ذو الطائية أنها مبنية وبعضهم يعربها إعراب ذو
بمعنى صاحب ويروى بالوجهين قول الشاعر فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا **ومن كذا**
لدى أيضا لديهم ذات وموضع التي اللتي ذوات يعني أن بعض طيئ يقولون ذات إذا أراد
معنى التي وذوات إذا أراد معنى اللاتي بالبناء على الضم فيهما وظاهر هذا أنه إذا أراد معنى
التي واللاتي يقولون ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول في تثنيته ذو وذات وجمعهما قال المصنف
والظاهر أن ما لا علم لي بكل قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فإن ذلك خاص عند ذلك انتهى
ونقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور **ومثل ما ذا بعد ما استفهام**
أو من إذا لم تلغ في الكلام يعني أن من الموصولات التي تستعمل بمعنى الذي ومن وما بلفظ
واحد ذا إذا اشتهر **الأول** أن تقع بعد ما أو من الاستفهاميتين خلافا لمن منع وقوعها بعد
من **الثاني** أن لا تكون ملغاة والمراد بالإلغاء أن تركب مع ما أو من فيكونا اسما واحدا
ولها حالة إلغاء معنيان **أحدهما** وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام
فلا يعمل فيه بعدها نحو **والآخر أن** يكون اسما موصولا أو نكرة موصوفة وعليه بيت
الكتاب وهو قوله دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني أي دعي الذي علمت
أو شيئا علمت ولذلك عمل فيها ما قبلها **ولها شرط ثالث** أهمله لوضوحه وهو أن لا تكون
إشارة **وتحتمل** في نحو ماذا صنعت وجهين **أحدهما** أن تكون ذا موصولة فتكون
ما خبر مبتدأ وذا وصلته خبر المبتدأ والعائد محذوف **والآخر** أن تكون ملغاة مركبة

مع ما يحتمله ابتداء الاسم وأحوال إشباع الاستعمال فيكون ماذا مفعولا مقدما الصنعت ويبعد أن لا
حمله على الرفع على الابتداء لأن الاستفهام وفي الجواب جبرا الأول مرفوع وكذا جوابه عن الاختيار ويروى الثاني
منصوب وكذلك جوابه على المختار لأن حق الجواب أن يطابق السؤال وقوله في بالوجهين قوله تعالى ويسألونك
ماذا ينفقون قل العفو قرأ أبو عمرو برفع الواو والباقون بنصبه فيكون أي ذا وقع موصولة وفي قراءة
ثم بلغاه **وثانى فرع** من جميع الموصولات على أي شرع في بيان صلتها وعائدها فقال **ص وكلها يلزم**
بعده صلة على ضمير لائق مشتملة ش يعني أن كل واحد من هذه الموصولات لا بد له من صلة لأنه اسم
ناقص لا يتم معناه إلا بصلته **فإن قلت** مقتضى قوله يلزم أنه لا تفارق وحد يلجأ إلى
إذا دل عليه دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة الكمل الشاعر نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم
البناء أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة أو نحو ذلك **قلت** المراد يتناول لفظا أو تقديرا فيما هي
لازمة نية وإن حذفت لفظا **تنبيه** يفهم من قوله بعد أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء
منها على الموصول وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها
والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين **وقوله** على ضمير أي هذا الضمير هو العائد على الموصول
وقوله لائق يعني مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما **تنبيه** الموصول إن
طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد
به غيره جاز لك في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر كقوله تعالى ومنهم
من يستمع إليك ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى ومنهم من يستمعون إليك ما لم يلزم من مراعاة
اللفظ لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمتك فيجب مراعاة المعنى
أو يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قول الشاعر وأيمن منهم نسوة وهم روضة
أي نساء حولها وتصوح **فإن قلت** يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول
غيره وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري
والحجاج الذي رأيت ابن يوسف وقال الشاعر وأنت الذي في رحمة الله أطمع أي في رحمته
قلت هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه فلذلك لم يذكره في هذا المختصر **ص وجملة**
أو شبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل ش يعني أن الذي يوصل به الموصول غير أل شيئان جملة وشبه جملة
أما الجملة فهي ضربان اسمية نحو جاء الذي أبوه قائم وفعلية نحو جاء الذي قام أبوه وأما شبه الجملة
فهو الظرف نحو الذي عندك والجار والمجرور نحو الذي في الدار وإنما كان الظرف والجار والمجرور شبه
الجملة لأنه يجب هنا تعليقهما بفعل محذوف مسند إلى ضمير الموصول والتقدير الذي استقر عندك
والذي ثبت عندك أو في الدار **وقد مثل** شبه الجملة بقوله من عندي موصولة وعندي ظرف
ومثل الجملة بقوله الذي ابنه كفل فالذي موصول وابنه كفل جملة اسمية هي الصلة **تنبيه**
شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية خلافا للكسائي في جواز الأمر والنهي **والثاني** والمازني
في جواز الدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي رحمه الله وتلزم الكسائي مواففته **فإن قلت**

قلت ... من كلام قال الدماميني ما يفاد من عليه والمشهور اشتراط كون
الجملة الموصول بها معهودة **قال المصنف** وليس ذلك بلازم لأن الموصول قد يراد به الجنس
فتوافقه صلته **كقوله تعالى** وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه **وشرط أكثرهم** أن
تكون خبرية ولا يجوز موصوف بالذي ما لا يجوز ... وإن كانت عندهم خبرية **ومن النحاة** من أجاز ذلك
وزاد المغاربة في شرط الجملة أن لا تكون تعجبية
بما يحتمل أن ... كما أجاز أن يكون ...
كلا ما قبلها ولا يجوز ... **وصفة صريحة صلة أل** ...
فما يعرب الأفعال قل ش المراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة خلافا
لمن منع وصلها بالصفة **والمراد** بالصريحة الخالصة الوصفية احترازا مما يوصف به ويسمى
بغير اسم **ومن الصفة** التي غلبت عليها الاسمية نحو الأبطح والأجرع والصوف ... وقد صحب فإن في ذلك
حرف تعريف لا موصولة **وقوله** وكونها بمعرب الأفعال قل يعني أن أل قد وردت موصولة بمعرب
الأفعال وهو المضارع لكونه مشابها لاسم الفاعل ومن ذلك قول الشاعر ما أنت بالحكم الترضى
حكومته ... **ومذهب** الناظم جواز اختيارا ووافقه بعض الكوفيين
وخصه الجمهور بالضرورة **تنبيه** شذوذ ... في قول الشاعر من القوم الرسول
الله منهم لهم دانت رقاب بني معد ... على المعنى فهو ... بعيشة
ذات سعة ... **وقد قيل** ... في البيت ...
أي كما وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف ش يعني أنها تستعمل
موصولة بمعنى الذي والتي وفروعهما خلافا لمن ... في قوله أنها لا تستعمل إلا جزاء أو استفهاما
وقد حكي ... بالتاء ... قال أبو موسى ... المؤنث ...
وقوله وأعربت يعني ...
وقدم سبب إعرابها ...
وقوله ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف يعني أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران
الإضافة وحذف الصدر ولها أربع صور ... أي هو فاضل فتعرب لفقد الأمر الثانية ...
أي فاضل فتعرب لفقد الإضافة والصورة الثالثة ... نحو أيهم هو فاضل فتعرب
أيضا لفقد الثاني وهو حذف الصدر الرابعة أن تضاف ويحذف الصدر **كقوله تعالى**
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فهي مبنية لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيبويه خلافا للخليل
ويونس ... **أما الخليل** فجعلها
استفهامية محكية بقول مقدر **وأما** ... الذين يقال فيهم أيهم أشد
ويونس جعلها ... تعليق ... غير مخصوص بأفعال
القلوب ... قول الشاعر ... على أنها ... حروف الجر
... في التعليق ...

او منصوبه ذكر هذا الشرط ان اياه **وقد نص عليه** النحاة في الامالي وفي الاية اقوال

اخر **قال الاخفش** من ايهم كل معتوا ايهم اشد جملة مستانفة **وذهب** الكوفيون الى ان ايهم

على وجه شيعة بما في معنى العقل كانه قال ثم لننزعن من كل من يتشيع ايهم اشد اي من كل من تشيع

في ايهم وكلهم رأوا ان الشرع لا يعلق وجعلوا الجملة **وقال** ابن الطراوة علقوا ولم تبن الا في قطعها

عن الاضافة وهم مبتدا واشد خبره وليس بشيء لانها لا تبنى الا اذا اضيفت وكلا تقع في رسم المصحف

الا موصولة بالضمير لو كان مبتدا الفصل فيه **من بعضهم اعرب مطلقا** اي بعض العرب اعرب

ايا مطلقا يعني في الصور الاربعة **وقرئ** في الشاذ ايهم اشد بالنصب على مذهب اللغة وهم الان

يرون بقوله وبعضهم بعض النحويين يكون الفارقة من مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما **وفي ذا**

الحذف ايا غيرا اي يقتفي يعني ان غير اي من الموصولات يقتفي ايا اي يتبعها في جواز الحذف يعني

حذف العائد اذا كان مبتدا الا ان يشترط هنا في جوازه ان يكون في الصلة طول كقولهم ما انا بالذي قائل لك سوء

اي هو قائل لك ومنه **قوله تعالى** وهو الذي في السماء اله اي هو في السماء اله **ان يستطل وصل**

وان لم يستطل فالحذف نزر يعني ان الصلة اذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد

الذي هو المبتدا نزرا اي قليلا ضعيفا او ليس بشيع **ومنه قراءة** بعض السلف تماما على الذي

احسن وقوله بعضهم مثلا ما بعوضة **ومذهب** البصريين ان ذلك لا ينقاس عليه ولم يشترط

الكوفيون طول الصلة بل اجازوا الحذف مطلقا واتفقوا على عدم اشتراطه في اي ثم قال **وابوا**

ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل يعني انه يشترط في حذف العائد اذا كان مبتدا ان يكون

ما يبقى بعد حذفه غير صالح لان يكون صلة كاملة وهذا الشرط يعتبر في اي وغيرها وخارجه

خلطا خبره اذا كان مفردا جاز حذفه نحو ايهم قائم لان المفرد لا يصلح لان يكون صلة كاملة

بل جزء صلة فيعلم ان الحذف بخلافه وان كان الخبر جملة او ظرفا او جارا ومجرورا لم يجز حذفه لانه

لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل لان الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لان يكون صلة

كاملة فاذا قلت جاء الذي هو يفعل او عندك او هو في الدار لم يجز حذفه لما ذكر **وقد يعم**

ما ذكر ان العائد اذا كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدا او غيره فان كان غير مبتدا لم يجز حذفه وقد تقدم

من يكونه عنه وان كان مبتدا جاز حذفه من صلة اي بشرط واحد وهو ان يكون خبره مفردا **او في صلة**

غيرها بشرطين عند البصريين وهما ان يكون الخبر مفردا وان يكون في الصلة طول **تنبيه** اي عن غير

الناظم لحذف العائد الذي هو المبتدا شروطا اخر **احدها** ان لا يكون معطوفا نحو جاء الذي

زيد وهو فاضلان **والثاني** ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان **واجاز**

العرب حذفه في هذا المثال ونحوه **واجازه** ايضا ابن السراج فان بعضهم وهو غير مسموع ونقل

اشتراط هذا الشرط عن البصريين **والثالث** ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو

لاكرمتك ثم انتقل الى العائد المنصوب فقال **والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب**

ان العائد المنصوب اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة

الانفصال نحو جاء الذي اياه اكرمت ولذلك قال في عائد متصل وان كان متصلا فاما ان ينصب بفعل او

وصف او حرف فان انتصب بفعل او وصف جاز حذفه وقد مثل المنتصب بالفعل بقوله من نرجوا يهب

اي من نرجوه **ومنه قوله تعالى** اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ومثال المنتصب

بالوصف قول الشاعر ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي الذي

الله موليكه فضل وان كان منتصبا بحرف لم يجز حذفه نحو جاء الذي انه فاضل وجاء الذي كانه اسد

تنبيهات الاول هذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف **الثاني** حذف العائد

المنصوب بالفعل كثير وحذف المنصوب بوصف قليل اشترط في الجواز ان لا

المنصوب بوصف من ان يكون في صلة ال وفي صلة غيرها فان كان في صلة غير ال جاز حذفه كما

تقدم وان كان في صلتها ففي مذهب الجمهور انه لا يجوز واجازه بعضهم نحو الضارب زيد هند اي

الضاربها زيد واختلف فيه عن الكسائي **وقال** في التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف

واللام **ومثال ذلك قول الشاعر** ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح

له صفو بلا كدر **وقول الآخر** في المعقب البغي اهل البغي ما ينهى امرءا حازما

ان يسئما اي الذي عقبه البغي على خلاف في هذا الضمير امنصوب هو ام مجرور وعلى كل حال

يجوز حذفه ومقتضى عبارة الناظم ان حذف العائد المنصوب بالوصف كثير مطلقا وليس

كذلك **الثالث** شرط ابن عصفور في جواز حذف المنصوب ان يكون متعينا للربط

فان لم يتعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره **ومنع ابن** ان يكون الفعل الناصب

له تاما فلو كان ناقصا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ليسه زيد **الرابع** اذا حذف العائد

المنصوب يشترط فيه ان لا يكون مؤكدا والمنصوص عليه خلافه اجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن

السراج واكثر المغاربة واختلف عن الفراء **الخامس** اتفقوا على جواز العائد منه

اذا كانت مؤخرة نحو هذه التي عانقت مجرمة اما كانت اخرى معرفة نحو هذه التي مجرمة

عانقت فاجازها ثعلب ومنعها هشام ثم انتقل الى المجرور فقال **كذاك حذف ما بوصف**

خفضا كانت قاض يعني ان العائد المجرور اما ان يجر باضافة او بحرف فان جر باضافة والمضاف وصف

عاملا جاز حذفه **كقوله تعالى** فاقض ما انت قاض اي الذي انت قاضيه وهذا هو الاية اشار

بقوله كانت قاض بعد امر اي بعد فعل الامر من قضى وهو قوله فاقض والحق حذفه بعد فعل حرا خلافا

لابن عصفور بل يصح لو وجد في الغير ولانه منصوب في المعنى على ان من النحويين من زعم انه

منصوب لفظا وان كان المضاف غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن او وصفا غير عامل نحو جاء الذي انا

ضاربه امس لم يجز حذفه **فان قلت** اطلق الناظم الوصف ولم تقيده بالعامل **قلت**

انما اكتفى بالمثال عن التقييد لانه قد فهم من استقراء هذا النظم انه قد يتمم الكلام الحكم بالتمثيل **واما**

المجرور بحرف فحكمه في قوله **كذا الذي جر بما الموصول جر كمر بالذي مررت فهو بر** يعني انه

يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط **الاول** ان يجر الموصول بحرف مثل الحرف الجار للعائد



المعرف بأداة التعريف

ومن قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به اسماء الاشارة وان كان تعريفه بذلك قال ومن ازايكا

وقد هب فوق الاربع الآن الحضور لان ايكا **وقد هب** فتح ال الذي في الموصولات

للتعريف والتضح انها **فان قلت** فهو حكي في التسهيل حذف ال من الذين واللات وذكر

في شرحه ان ذلك لغة **قال** ابو عمرو سمعت اعرابيا يقرا صراط الذين بتخفيف اللام وكيف

جعلها لازمة **قلت** كانه اراد انها لازمة عند اكثر العرب ومنه ذلك يجيء هنا باء فتح

الفتح ثم انتقل الى غير اللازم فقال ص ولاضطرار كبنات الاوبر ش اي وغير اللازم قسمان قسم

يزاد للمعنى وقسم يزاد للضرورة فالاول هي التي تلحق الصفة والثاني ضربان ضرب يزاد مع معرفة

وضرب يزاد مع نكرة لا تقبل التعريف وقد اشار الى الضربين **فالاول** كقول الشاعر ولقد جنيتك

اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر يعني بنات اوبر وهو علم على ضرب من الكماة ردي

والثاني كقول الشاعر رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو اراد

نفسا وهو تمييز والتمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين **فان قلت** تمثيله ببنات الاوبر

ليس بجيد لان مذهب المبرد انه ذكر ان ال فيه للتعريف **قلت** نص سيبويه على انه علم

جنس واما ذاك فتمثيله به انه موافق لسيبويه **ثم انتقل** الى القسم الاول وهو الذي يزاد للمعنى

فقال ص وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا ش انه قال بعض الاعلام لان منها ما لا تدخل عليه

اللام كالمنقول من فعل نحو يزيد لا يقال اليزيد **وظاهر** قوله للمح ما قد كان عنه نقلا انها تدخل اللمح

لا الاصل لا للمح الوصف ومو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه ويؤيده انه مثل بالمنقول من الصفة

كالحارث ومصدر كالفضل ومن اسم عين كالنعمان وهو من اسماء الدم ويقوله كالفضل والحارث والنعمان

وقول الشارح وقد يكون في المنقول من مصدر او اسم عين لان المصادر واسماء الاعيان قد يجري

مجرى الصفات في الوصف بها مؤولة بل يقتضي ان اللمح للوصف وهذا هو المشهور في عبارتهم

تنبيه لقائل ان يمثل له بالنعمان فيه نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة

نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة واذا كانت للمح لم تكن لازمة وقوله ص فذكر ذا وحذفه

سيان ش يعني ان التي لذلك ليست للتعريف فحذفها لا يغير فيه فذكر التي في ذلك وحذفه سيان

فان قلت كيف قال سيان والوجهان مرتبان على مقصودين فقصد اللمح جيء بال وان لم

يقصد استغني عنها **قلت** اما كونهما مرتبين على مقصدين فصحيح وهو مفهوم فقوله

خلا اللمح ما قد كان عنه نقلا وقوله سيان يعني من جهة التعريف كما في زيد ص وقد يصير علما بالغلبة

الى اخره ش يعني ان المعرف بالاضافة او الاداة قد يغلب على بعض ما له معناه فيصير علما بالغلبة

خلافا لمن ذهب الى انه ليس بعلم بل اسم مجازا **ومثال** المضاف ابن عمر وابن الزبير وابن

عباس في العبادلة رضي الله عنهم **ومثال** مصحوب ال العقبة والبيت والمدينة والكتاب في عقبة

ايلة والبيت الحرام وطيبة ومصنف سيبويه ثم قال ص وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب

الى اخره ش في اشارة الى التي صحبت ما غلب علما بالغلبة ومثال حذفها في النداء قوله

في الصعق يا صعق **ومثال** حذفها في الاضافة قوله في الاعشى اعشى همدان والعقرب في

غير النداء والاضافة الا قليلا كقول بعضهم هذا يوم اثنين مباركا كما تقول ... الغدا نوح فيساعه قول

المبرد في جعله ال في الاثنين وبابه الاسابيع للتعريف فلما ذكرت قالت حارث ... وال حذفها في ...

اشار بقوله وفي غيرهما قد تنحذف **الابتداء**

ص مبتدا زيد وعاذر خبر الى اخره ش المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة

مخبرا عنه او وصفا رافعا لما يستغنى به فالاسم جنس يشمل الصريح والمؤول والمجرد من العوامل اللفظية

مخرج لاسم كان ونحوه وغير الزائدة مدخل لنحو بحسبك درهم وما لكم من اله غيره ومخبرا عنه او وصفا

مخرج لاسماء الافعال ورافعا لما يستغنى به يشمل الفاعل نحو افائم الزيدان ونائبه نحو امضروب العبدان

وخرج ... نحو افائم ابوه زيد فان ابوه مرفوع غير مستغنى به **وقد يخرج**

المبتدا قسمان **احدهما** ماله خبر **والثاني** مبتدا له مرفوع يغني عن الخبر وقد

اشار الى **الاول** بقوله مبتدا زيد البيت والى **الثاني** بقوله ص واول مبتدا والثاني فاعل اغنى

في اسار ذان ش فنبه في المثال الاول انه مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه بعاذر واشار في الثاني

انه مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع ما يستغنى به عن الخبر والمبتدا ثم قال ص وقس

ش اي قس على هذين المثالين ونبه بزيد عاذر واسار ذان وقس على الثاني في كونه بعد الاستفهام ثم قال

ص وكاستفهام النفي ش يعني ان النفي مثل الاستفهام لا يستعمل الوصف المذكور الا بعد استفهام نحو ما قائم

الزيدان **واطلق** النفي ليشمل ... النفي بالحرف وبالفعل والاسم نحو ليس قائم الزيدان وغير قائم الزيدان

لما فيه من معنى النفي ... ونحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا مضاف الى الوصف والزيدان

فاعل يغني عن خبر غير ... اذا لا يتم الكلام الا بالوصف ... على انه اسمها والفاعل

يغني عن خبرها وكذلك ما الحجازية ص وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد ش اشار الى جواز الابتداء

بالوصف المذكور مجردا من النفي والاستفهام وهو قليل **وقول المصنف** جواز مع سيبويه

عن قبح ... **واعلم** ان الاخفش ... مذهب الكوفيين غير ...

ان الوصف المذكور انما يتعين جعله مبتدا وما بعده فاعلا ... الخبر اذا كان مفردا او مثنى

او مجموعا ... فهذه ثلاثة احوال اشار اليها بقوله ص والثاني مبتدا وذا الوصف خبر

ان في سوى الافراد طبقا استقر ش من هذه الاحوال ان يتطابقا في التثنية نحو افائمان الزيدان

والثاني ان يتطابقا في الجمع نحو افائمون الزيدون واعرابه ان الزيدون مبتدا مؤخر وهو

او الوصف خبر مقدم **والثاني** مبتدا مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهما مبتدا وما بعده فاعلا

... **والثالث** ان يتطابقا في الافراد نحو افائم زيد فيجوز فيه

الوجهان جعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا لم يكن فيه ضمير وان جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدا

... الرافع المبتدا بقوله ص ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

ش ما ذكره هو الصحيح وهو مذهب سيبويه **والابتداء** هو كون الاسم مجردا من العوامل

اللفظية مخبرا عنه او مستثنى ... ان ما تحقق به عن الخبر ثم انتقل الى تعريف الخبر فقال ص والخبر الجزء
المتم الفائدة ش ... المبتدا والخبر والمتم الفائدة اخرج المبتدا فان قلت هذا
ليس بحد صحيح لانه صادق على الفعل والفاعل وعلى الحرف ايضا قلت ليس مراده بالجزء جزء
الكلام مطلقا فيلزم ما ذكرت وانما المراد جزء الجملة الاسمية وقد اورد عليه امران احدهما
ان الباب موضوع لهما والثاني تمثيله بقوله الله بر والايادي شاهدة ... كلاما في الفعل
والفاعل والحرف ايضا لانه لا يكون احد جزئي الجملة فان قلت اخراج المبتدا بقوله المتم الفائدة
غير واضح لان المبتدا ايضا تتم به الفائدة ... قلت الخبر هو ثاني الجزئين
ولا اشكال في ان ثانيهما هو الذي تتم به الفائدة وايضا فان الخبر هو المستفاد من الجملة ولذلك كان اصله
ان يكون نكرة ولذلك قال ابو موسى المبتدا معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة ثم قال ص ومفردا
ياتي وياتي جملة ش يعني ان الخبر ينقسم الى مفرد وجملة خلافا لابن السراج في اثباته قسما ثالثا لا مفردا ولا
جملة وهو الظرف والجار والمجرور ... الجملة فقال ص حاوية معنى الذي سيقت له ش الذي
سيقت له هو المبتدا وكانه قال حاوية معنى المبتدا ولم يعبر بالضمير ... ويشمل اربعة اشياء
الضمير نحو زيد ابوه قائم ... نحو السمن منوان بدرهم واسم الاشارة نحو ولباس التقوى
ذلك خير وتكرار لفظ المبتدا نحو الحاقة ما الحاقة والعموم نحو زيد نعم الرجل وهي
الروابط المتفق عليها فان قلت ... الروابط المتفق عليها ... جملة فيها
ضمير ... فلا تشمله قلت ... المصنف لا تشمله
... والخلف ... تنزلنا منزلة الشرط والجزاء
... ونحو ذلك ...
فلانهما تنزلتا منزلة ... الا هو الضمير ثم قال
ص وان تكن اياه معنى اكتفى بها ش اي اذا كانت الجملة هي نفس المبتدا في المعنى اكتفي بها ولم يحتج الى
رابط ثم مثل بقوله ص كنطقي الله حسبي وكفى ش فنطقي مبتدا والله حسبي جملة مخبر بها عنه ولا
رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى ومنه قولهم هجيرى ابي بكر لا اله الا الله وافضل الذكر
والله اعلم ... انه ليس من الاخبار بالجملة ... بالمفرد لان الجملة ...
... الى المفرد فقال
ص والمفرد الجامد فارغ ش ... الخبر المفرد ضمير ... والخامس ... الضمير ...
ضميرا ... ص وان يشتق فهو ذو ضمير مستتر ش اي يتحمل ضميرا يعود على المبتدا
فان قلت هذا البيت ... الاول ان الجامد ... مطلقا ...
... المشتق ... الضمير الثاني ان قوله ... الثالث
ان قوله وان يشتق ... المفرد الموصوف ... مستتر الرابع
انه اطلق في المشتق ومنه ما لا يتحمل الضمير ... الخامس انه اطلق في قوله ...

قلت ضمير مشتق وهو مفسر ... لم يحمل ضميرا ...
الجواب عن الاول ... بالمشتق ... المشتق ...
... اختيار وعن الثاني ان قوله في المشتق ... ان المراد ... من الضمير لانه
بله وعن الثالث ان الضمير عائد على الموصوف ... ولذلك ... وعن الرابع ان المراد
بالمشتق هنا ما ذكره في شرح التسهيل ... المشتق هنا ما دل على ... مصدر
مستعمل او مقدر واسم الزمان والمكان والالة ليس من هذا المشتق وهذا اصطلاح وعن الخامس ان
البيت ... ص وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا ش ...
الضمير اذا جرى على غير من هو له مطلقا ...
هو ومثال ... زيد هند ضاربها هو واجاز الكوفيون استتاره ...
كالمثال الاخير ... المصنف في غير هذا الكتاب ... مع ...
نحو زيد قائم ابوه ... الضمير ...
... ص واخبروا بظرف او
بحرف جر ش ومثال الظرف زيد عندك ومثال الجار زيد في الدار ...
... الجار والمجرور ... الخبر هو ...
... ص ناوين معنى كائن او استقر ش ...
... الجملة والاول اختيار المصنف ...
... والثاني ...
فان قلت ... كائن او استقر قلت ...
... وضابط ذلك ...
ص ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة ش ... وعن المعنى
نحو ... والمعنى ...
... المعنى ...
ص ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد ش
... المفيد ...
... الفائدة ...
... وقد
اشار بالمثال الى ستة منها الاول ...
... والثاني ...
... والثالث ... والرابع ...
... والخامس ...

والسادس من الاضافة نحو عمل بر يزين وقوله الاستغناء بالفاعل لا الاضافة لان المضاف عامل
وما ذكر جميع المسوغات قال وليقس ما لم يقل والضابط حصول الفائدة ثم قال ص
والاصل في الاخبار ان تؤخرا ش وجوزوا التقديم اذ لا ضررا لان الخبر وصف في المعنى فحقه ان يتاخر
ش مثاله قولهم تميمي انا ومشنوء من يشنؤك ومنع الكوفيون تقديم الخبر الا في نحو في داره زيد ومن يجوز
بالسماع ص فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا الى آخره ش يعني ان الخبر يمتنع تقديمه في اسباب
وهي خمسة الاول ان يستوي الجزءان المبتدا والخبر في التعريف نحو زيد صديقي والغلام زيد او في
التنكير مثل افضل منك افضل مني ولا قرينة فلو علم الخبر بقرينة جاز التقديم نحو ابو حنيفة
ابو يوسف فابو حنيفة خبر مقدم لان المراد تشبيه ابي يوسف به الثاني ان يكون الخبر فعلا يوهم فاعلية
المبتدا نحو زيد قام فان لم يوهم نحو الزيدان قاما او زيد قام ابوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقام ابوه
زيد لان اسناد الفعل الى الضمير او المسبب يعلم منه انه ليس فاعلا فان قلت تقديم الخبر في نحو
قاما اخواك وقاموا اخوتك يوهم فاعلية المبتدا على لغة اكلوني البراغيث قلت قال في شرح التسهيل
لا يمتنع ذلك لان تقديم الخبر اكثر من تلك اللغة والحمل على الاكثر راجح فان قلت قلت
قوله اذا ما الفعل كان الخبر وهو معنى ... كانه استغنى
عن تفسيره بتفسير ضده والثالث ان يقصر استعمال المبتدا منحصرا في الخبر بالا او انما نحو ما
زيد الا كاتب وانما زيد كاتب وقد ندر تقديم الخبر المقرون بالا مقدما في الضرورة كقوله
فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول الرابع ان يكون الخبر مسندا لمبتدا
مقرون بلام الابتداء لاستحقاقها الصدر نحو لزيد قائم واما قوله ... خالي لانت ومن جرير خاله
على زيادة اللام او حذف مبتدا اي لهو انت والخامس ان يكون المبتدا له الصدر كاسم الاستفهام
واسم الشرط والمضاف الى احدهما وضمير الشان ... ومثل الاستفهام قوله مثل ... مخبرا او ...
... ثم قال ص ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر ش يعني ان الخبر يلزم تقديمه لاسباب
الاول ان يكون تقديمه مسوغا للابتداء بالنكرة نحو عندي درهم ولي وطر ومثل بالظرف والجار
والمجرور وزاد في شرح التسهيل الجملة نحو قصدك غلامه رجل والثاني ان يعود على الخبر
ضمير من المبتدا ... كذلك ... على ما ... وتقديم ...
تقديم الخبر اذا عاد عليه ... على الخبر ضمير من ... عند ... المبتدا وكذا اذا
... العبارة المشتملة على ... فان قلت الضمير في قوله ...
ليس عائدا على الخبر لان الخبر ... هو المجرور ... ينبغي ان ... بالمبتدا ضمير يعود على
ما التبس بالخبر ... قلت ما التبس بالخبر ... ولذلك
... الثالث ان يكون مستوجبا للصدر نحو اين علمته ...
صدر الكلام والرابع ان يكون المبتدا محصورا بالا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه
وسلم او بانما نحو انما في الدار زيد وقوله ص وحذف ما يعلم جائز كما الى آخره ش يعني انه يجوز

حذف كل من المبتدا والخبر اذا علم ومثال حذف الخبر زيد في جواب من عندكما والتقدير زيد في جواب
وعندكما والتقدير زيد عندنا ولولا الجار به نكرة نحو ...
قال ولا يجوز ان يكون التقدير عندي زيد ... ومثال حذف المبتدا دنف في جواب كيف زيد اي
هو دنف محذوف للعلم به فان قلت ظاهر قوله ... استغني عنه او المقدر هو الاثر الخ
ههنا ضمير ... قلت تقديره بالظاهر هو ...
... ليلا تتوهم المغايرة وقوله ص وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم
ش يعني ان الخبر يجب حذفه في اربعة مواضع الاول بعد لولا اذا كان كونا مطلقا وهو الغالب
نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد كائن او موجود فان كان خاصا ولا دليل عليه وجب اثباته قال
المصنف كقوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بجاهلية
لاتممت البيت وان كان خاصا وله دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج ومنه قول
المعري ... الى هذا التفصيل اشار بقوله غالبا وهو مذهب ...
... ومذهب الجمهور ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على انه لا
يكون الا كونا مطلقا واذا اريد الكون الخاص جعل مبتدا ...
ولذلك ... وما ... منع الاخبار بالخاص
بعد لولا ... ان ابن ابي الربيع قوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهدهم
بكفر لاتممت البيت ... وهي جملة معترضة ... لولا قومك
لاتممت البيت على قواعد ابراهيم ثم قال ...
... والرواية المشهورة ... لولا حدثان قومك ولولا حداثة قومك ولو
ان قومك حديثو عهد بجاهلية ... الثاني بعد مبتدا هو نص في القسم نحو لعمرك لافعلن
اي لعمرك قسمي وسد الجواب مسده الثالث بعد واو هي نص في المعية نحو كل
صانع وما صنع اي مع ... الرابع قبل حال لا تصلح جعلها
خبرا على المبتدا ... ان يكون المبتدا مصدرا عاملا في معمول صاحب الحال نحو
ضربي العبد مسيئا ... حال والضمير المستتر في الخبر المحذوف ... الضمير يعود على العبد
وهو معمول المصدر والتقدير عند سيبويه اذا كان مسيئا فالمصدر عامل في العبد وهو ...
... او يكون المبتدا مضافا الى المصدر اضافة كل لجمع او بعض ...
... زيدا قائما ... والعرض ان يكون المضاف
مصدرا ... وبعض ذلك ... التفصيل ... هذا اشار بقوله ص وقبل حال لا يكون خبرا الى
آخره ش ... التقدير اذا كان ... هذا مذهب سيبويه ...
... فان قلت ... والمنصوب خبر لا ...
قلت منع من ذلك ... وقوع الجملة ... مقرونة بالواو موقعه

كقوله حيزا فقد ابين من المولى حليف رضى وشر يجري عنه وهو غضبان **وذهب** الاخفش
الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير صاحبها والتقدير ضربي زيدا ضربه قائما واختاره في التسهيل
وقد تحصل هنا المواضع وجوب حذف المبتدا **وحذف** وغيرهما هذا الكتاب اربعة مواضع
الاول ما اخبر عنه بنعت مقطوع **والثاني** ما اخبر عنه بمخصوص نعم **والثالث** ما
اخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة **والرابع** ما اخبر عنه بصريح في القسم
كقولهم في ذمتي لافعلن وقد ذكر الاول والرابع لا في هذا الموضع وقوله **ص واخبروا باثنين او باكثر**
عن واحد ش يعني عن مبتدا واحد ولكن شامل للصورتين **احداهما** متفق على جوازها وهو ان
يتعدد الخبر لفظا ويتحد معنى نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف خلافا لابي علي **والاخرى**
مختلف فيها وهو ان يتعدد لفظا ومعنى نحو هم سراة شعراء والصحيح جوازها بالعطف وبغير عطف
واما اذا تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة او حكما فلا بد من العطف نحو بنوك فقيه وكاتب وشاعر

كان واخواتها

لما فرغ من احكام المبتدا والخبر اخذ يبين نواسخهما وهي ثلاثة اقسام **فقسم** يرفع المبتدا
وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما الحجازية وافعال المقاربة **وقسم** ينصب المبتدا ويرفع
الخبر وهو ان واخواتها ولا النافية للجنس **وقسم** ينصبهما معا وهو ظننت واخواتها واعلم
واخواتها وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة ابواب **وبدا** بكان واخواتها فقال **ص ترفع كان المبتدا**
اسما والخبر تنصبه ش لا خلاف انها تنصب الخبر **ومذهب** البصريين انها ترفع الاسم
ايضا خلافا للكوفيين ثم ذكر اخواتها فقال **ص ككان ظل ش** اي ظل وما ذكر بعدها مثل كان في رفع الاسم
ونصب الخبر **وهي** اي الافعال ثلاثة اقسام **قسم** يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي ثمانية
اولها كان واخرها ليس **وقسم** يعمل بشرط تقدم النفي او شبهه وهي الاربعة التي بعد ليس
وقسم يعمل بشرط ان يقع صلة لما المصدرية وهي ما دام **وفهم** هذا من كلامه واضح **ومثل قوله**
بعد نفي كزال ونفيه المنفي هو النهي نحو قوله ولا تزل ذاكر الموت والدعاء نحو ولا زال منهلا بجرعائك القطر
فان قلت الحلو في قوله ومثل كان دام مسبوقا بما ونفيه او بغيرها نحو المصدرية
الظرفية **قلت** احال على المثال لانه انما مثل بالمتغير **وقوله ص وغير ماض مثله قد**
عملا ش يعني ان ما تصرف منها كالمضارع والامر يعمل عمل الماضي ثم اشار الى ما منها لا يتصرف بقوله **ص ان**
كان غير الماض منه استعملا ش وكلها تتصرف الا ليس باتفاق ودام على الصحيح وقوله **ص وفي**
جميعها توسط الخبر اجز ش يعني اجز في هذه الافعال ان يتوسط الخبر ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في
جميعها حتى في ليس وما دام **كقوله** وليس سواء عالم وجهول **وقول الاخر** لا طيب
للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم **وحكى** المصنف الاجماع على توسط خبر
ليس وتبعه الشارح وفيه خلاف ومنع ابن معط توسط خبر ما دام ونسب الى الوهم اذ لم يقل به غيره وقوله

ص وكل سبقه دام حظر ش اي كل النحاة والعرب منع ان يتقدم الخبر على دام **وحظر** بمعنى منع
ولذلك صورتان **احداهما** ان يتقدم عليهما ولا خلاف في منعهما **والاخرى** ان يتقدم على دام بعد
ما وظاهر كلامه انه مجمع على منعهما وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين **احداهما** عدم تصرفها
ومعنا لا ينهض مانعا باتفاق بدليل ان ليس لا تتصرف وقد اختلف فيها **والاخرى** ان ما موصول
حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته **ص كذاك سبق خبر ما النافية ش** يعني
انه يمتنع تقديم خبر المقرون بما النافية لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز ان يقال قائما ما زال زيد وكذلك
هلا ما زال عمرو **وقال في شرح** الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصدرها
وهو اوفق لان تيهمان النفي فيه ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوها لان نفيها ايجاب **فان قلت**
قوله كذاك يوهم انه مجمع عليه لتشبيهه بالمجمع عليه **قلت** انما اراد ان يهذا اشتراكهما في
المنع لا في كونه مجمعا عليه اما الخلاف في ما زال واخواتها فشبيه واما ما كان ونحوها فحكى في
التسهيل الاتفاق على منع تقديم اخبارها عليها وقد نقل الخلاف **وفهم من كلامه**
مسئلتان **الاولى** انه يجوز توسط الخبر والمنفي بما نحو ما قائما زال زيد ومنعه بعضهم والصحيح
الجواز **الثانية** ان كان النافي غير ما جاز التقديم قال في شرح الكافية عند الجميع **وحكى**
الخلاف عن الفراء في التسهيل **فان قلت** ثم ما يدل قوله يحج بهم مثلو لا نافية **قلت**
تفهم الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم وهو ان ما لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة
بعد ثم قال **ص ومنع سبق خبر ليس اصطفي ش** يعني ان المختار منع تقديم خبر ليس وفاقا للكوفيين
والمبرد وابن السراج والسيرافي والزجاج واكثر المتاخرين والجرجاني وابي علي في الحلبيات وذلك لضعفها
بعدم التصرف وشبهها بما النافية وينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها بل ينبغي ان يمنع
التقديم فيه لا اجراء واقتضى سكوته عن سائر افعال الباب انه يجوز تقديم خبرها عليها ثم ان افعال هذا الباب
قسمان **احدهما** يستعمل تاما وناقصا **والاخر** لا يستعمل الا ناقصا واشار الى ذلك
بقوله **ص وذو تمام ما برفع يكتفي ش** اي التام من هذه الافعال ما يكتفي بالمرفوع ولم يفتقر الى
المنصوب نحو وان كان ذو عسرة **ص وما سواه ناقص ش** وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع وسميت
ناقصة لانها لا تدل على الحدث خلافا لجمهور البصريين لوجود مصدرها
عاملا عملها في قوله وكونك اياه عليك يسير **ص والنقص في فتى ليس زال دائما قفي ش** يعني
ان هذه الافعال الثلاثة يعني ليس وزال وفتي لزمت النقص ولا تستعمل تامة **واجاز** الفارسي في
الحلبيات وقوع زال تامة فيبنى لما لم يسم فاعله **ص ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى ش** هذا مذهب
البصريين والعامل هنا هو كان واخواتها فلا يجوز كان طعامك زيد اكلا لانه يلزم منه فصل **ولا يجوز**
ولا كان زيد طعامك اكلا عند البصريين **واجاز**
الكوفيون ذلك مطلقا واحتجوا بقوله فاما فيهم اشهر هذا بالجواز فيه بان في كان ضمير الشان
عطيه عود اه واولى كان اياهم وهو معمول الخبر وهذا ونحوه عند البصريين مؤول

وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثيرون تنوين العطف بين الموصول الحرفي وبين صلته اذا الحرف اصل



حين عمل شـ يعني ان لات تختص بالاسماء الاحيان ولا تعمل في غيرها ثم اشار الى حذف اسمها وابقاء خبرها الى
وادعى عصه قليل فقال ص وحذف ذي الارفع فشى والعكس قل شـ وحذف [illegible] فقوله تعالى
ولات حين مناص ومن حذف خبرها فراءة [illegible] ولات حين مناص بالرفع ولم تعمل [illegible] الاسم والخبر جميعا

افعال المقاربة

سميت افعال المقاربة وان كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا وهي ثلاثة اقسام قسم [illegible] رجاء الفعل
وهو كاد وكرب واوشك وقسم للشروع وهو انشا وطفق واخذ وجعل وعلق وهذه الافعال [illegible]
باب كان كانها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا وقد اشار الى ذلك بقوله
ص ككان كاد وعسى شـ يعني انهما مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر ثم قال ص لكن ندر غير مضارع لذا
ين خبر شـ وقد اشار الى [illegible] غير مضارع [illegible] العار [illegible] لا تكثرن اني
عسيت صائما [illegible] وقال [illegible] فقال ص وكونه
بدون ان بعد عسى نزر شـ يعني ان [illegible] المضارع الواقع خبر عسى [illegible] بدون ان قليل ومنه
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وجمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة
ص وكاد الامر فيه عكس [illegible] وظاهر كلام سيبويه ان حذف ان لا يختص بالشعر ثم قال
المضارع بغير [illegible] قليل ومنه قد كاد من طول البلى ان يمصحا وظاهر كلام المصنف جواز
ذلك وخصه المغاربة بالشعر ثم قال ص وكعسى حرى [illegible] في المعنى لا [illegible] كما سبق ص
ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا شـ [illegible]
ثم قال ص وبعد اوشك انتفا ان نزرا شـ [illegible] مثل عسى [illegible] فقوله يوشك
من فر من منيته في بعض غراته يوافقها ثم قال ص ومثل كاد في الاصح كربا شـ يعني ان [illegible]
قليل ومنه قوله [illegible] ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجريد
والى ذلك اشار بقوله في الاصح والمشهور [illegible] فتح الراء [illegible] ثم قال ص وترك ان مع ذي
الشروع وجبا شـ وذلك لان [illegible] الاستقبال ثم ذكر افعال الشروع فقال ص كانشا
السائق يحدو وطفق [illegible] شـ يعني [illegible] فان قلت
[illegible] قلت [illegible]
ص واستعملوا مضارعا لاوشكا [illegible] شـ [illegible] افعال المقاربة [illegible]
مضارعا وهو يوشك [illegible] اسم الفاعل وهو موشك [illegible] وقد
[illegible] وذكر [illegible] المصنف [illegible]
رايت وفي عسى [illegible] ص بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد شـ [illegible] هذه الثلاثة
[illegible] فان قلت
قلت [illegible] وقال في التسهيل

والوجه [illegible] عسى [illegible] عسى [illegible] والفعل [illegible]
[illegible] عسى [illegible] ص والتجرد عسى او ارفع مضمرا بها اذا شـ
اذا [illegible] هذه الثلاثة على الاسم [illegible] وجعل [illegible]
[illegible] والتثنية والجمع
[illegible] في الاول [illegible] عسى [illegible]
يفعلوا [illegible] في الثاني عسى [illegible] الاحوال كلها ص والفتح والكسر اجز في
السين من نحو عسيت شـ يجوز كسر السين من عسى [illegible] اذا اتصل بها ضمير [illegible] المتكلم او
مخاطب او غائبات [illegible] والفتح [illegible] علم
[illegible] ثم انتقل الى القسم الثاني من نواسخ الابتداء فقال

ان واخواتها

ص لان ان ليت لكن لعل شـ يعني ان كان [illegible] رفع الاسم وتنصب الخبر [illegible] تنصب الاسم [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
معا وحكى [illegible] واما معاني هذه الاحرف [illegible]
[illegible] للتمني [illegible]
في الواجب ولعل للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه [illegible] للتعليل [illegible]
للاستفهام [illegible] للتشبيه
[illegible] التشبيه [illegible]
خلاف [illegible] ص وكان [illegible] كعلى [illegible]
[illegible] ص وراع ذا الترتيب الا في الذي شـ [illegible]
[illegible] خبرها على اسمها [illegible]
[illegible] وانما جاز [illegible] للتوسع فيها [illegible]
[illegible]
[illegible] ص وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها [illegible] شـ [illegible] المكسورة [illegible] والمفتوحة
[illegible]
[illegible]
[illegible] ص فاكسر في الابتدا شـ يعني في ابتداء الكلام [illegible]
[illegible] ص وفي بدء صلة شـ يعني او صلة موصول كقوله تعالى ما ان مفاتحه
[illegible] ص وحيث ان ليمين مكملة شـ يعني اذا وقعت
[illegible] والكتاب المبين انا انزلناه

فإن قلت قد كان يغني هذا عن جواز الوجهين إذا وقعت بعد الضمير إذا لم توجد اللام ويكون إطلاقه
هذا معترضا لما بعده كما قال بعضهم قلت التحقيق وجوب كسرها إذا وقعت جوابا للقسم مطلقا
بل إطلاقه صحيح ولا تعارض لما أجازه من الوجهين بعد كلام من فتحها لم يجعلها جوابا وسيأتي بيانه قريبا ص
أو حكيت بالقول ش مثاله قال الله إني معكم بل سيأتي بعد القول للتعليل فتفتح كما إذا قلت أعطيتك
نحو أخصك بالقول أنه لا يلتفت ومنها احترز بقوله أو حكيت واحترز أيضا عن القول
المضمن معنى الظن فإنه يجوز فيه الفتح والكسر كقوله أتقول أنك بالحياة ممتع ص ومن فتح جعل
القول عاملا وأن غير محكية ومن كسر حكى به كان الحكاية بالقول مع استيفاء شروطه أجراه مجرى
الظن جاز ص أو حلت محل حال ش يعني مع الواو كقوله زرته وإني ذو أمل أو ص أو وقعت كقوله
تعالى إني لعملكم من القالين ص أو كسر أو قبل بعد فعل علق باللام إلى آخره ش أي أن بعد أفعال
القلوب أن تفتح ما لم تعلق الفعل فيجب كسرها نحو والله يعلم إنك لرسوله وكقوله ألم تر أنه أو
نفي ولولا اللام لفتحت فهذه ستة مواضع يجب كسرها وزاد المصنف في غير هذا الكتاب
سابعا وهو أن تقع خبر اسم عين نحو زيد إنه فاضل وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث قال وقد أولع
عوام الفقهاء بالفتح بعد حيث ويتخرج على مذهب الكسائي ثم انتقل إلى موضع الوجهين فقال ص وتجوز إذا
فجائية أو قسم إلى آخره ش مثال إذا الفجائية قوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا إنه عبد
القفا واللهازم يروى بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على تأويل أن مع معموليها بمصدر مرفوع بالابتداء
والخبر محذوف والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير قال المصنف قلت وقد ذهب قوم
إلى أن إذا هي الخبر وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضا فيستوي الوجهان ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر
أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك الصبي يروى بالكسر على جعلها جواب القسم وبالفتح على تأويل
أن بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض أي على أني وقد انتصر بعضهم لمن فتح لم يجعلها جوابا وإنما الكلام
الفتح متوقف على كون المحل معنيا فيه المصدر على أن وصلتها وجواب القسم ليس كذلك وأنه لا يكون إلا جملة
قال في شرح التسهيل فإن ورد الفتح في جواب القسم فهو بشذوذه وحمل على إرادة على فإن قلت
هل يجوز الفتح في نحو والله إن زيدا قائم قلت قد حكي عن الكوفيين تفضيله على الكسر في هذا
المثال ومنع بعضهم تفضيل الكسر عليه ومذهب البصريين أن الكسر لازم وهو الصحيح قال ابن عصفور ولم
يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له وهو كما قال وشبهة من أجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح
في نحو حلفت أن زيدا قائم فجعلوا الفتح مع التصريح بالفعل كذلك يجوز مع تقديره لأن الفعل مقدر في المثال
المذكور ونحوه فيلزم ذلك غلطا لأن من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسما بل إخبارا عن قسم ولا يتحقق ذلك
في حلفت المقدر لأن العرب لا تضمر حلفت ونحوه إلا في القسم ثم كمل مواضع الوجهين فقال ص مع تلو فاء الجزا
ش مثال ذلك قوله تعالى فإنه غفور رحيم الفاء جواب قوله تعالى من عمل منكم سوءا قرئ بالوجهين فالكسر على
جعل ما بعد الفاء جملة تامة والفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف والكسر أحسن في القياس
قال المصنف ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقا بأن المفتوحة ص وذا يطرد في نحو خير

القول إني أحمد ش فالكسر على تقدير أول قولي إني أحمد الله فعلى الكلام والفتح على تقدير أول قولي حمد
الله فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا وعبارة الكسر لا تصدق على حمد لغير هذا اللفظ المراد به
أنه وقد قيل بوجوب الكسر هنا وأنكر جواز الفتح وما ذكره هو التحقيق وضابط ما يجوز فيه الوجهان من
هذا النوع أن تقع أن خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل واحد وعلى هذا نحو قولي إني أحمد كما ذاهب
ص وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء ش دخول هذه اللام بعد المكسورة متفق عليه
وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة وحكي عن المبرد وهو خلاف ما يتأخر وما سمع
منه محمول على الزيادة وأجاز الكوفيون دخولها بعد لكن وما احتجوا به شاذ أو مؤول وقوله
لام ابتداء يعني أن هذه اللام هي لام الابتداء وإنما أخرت إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين
بمعنى واحد خلافا لمن قال هي لام غير تلك وقوله يصحب الخبر معنى بقوله ص ولا يلي ذا
اللام ما قد نفيا إلى آخره ش الخبر ضربان مثبت ومنفي فالمنفي لا تدخل عليه اللام إلا نادرا
كقوله وأعلم أن تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء والمثبت إما أن يكون ماضيا
متصرفا عاريا من قد أو غيره فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل عليه اللام بل وجد مثل
إن زيدا لقام فاللام لام القسم ولذلك لو تقدم على أن ما يقتضي فتحها لفتحتها مع هذه اللام نحو
علمت أن زيدا لقام وإن كان غير ذلك جاز دخول اللام عليه فتدخل على الخبر المفرد نحو إن زيدا
لقائم والفعل المضارع نحو إن ربك ليحكم بينهم والجملة الاسمية نحو إن زيدا لأبوه فاضل والماضي
غير المتصرف نحو إن زيدا لنعم الفتى والمتصرف المقرون بقد نحو إن زيدا لقد قام وإلى هذا أشار بقوله
ص وقد يليها مع قد إلى آخره ش أشار إلى جواز دخولها عليه مع قد فعلا يعرف المانع من القول
خلافا لخطاب المارديني في منعه دخولها مع قد وجعل مثل إن زيدا لقد قام جوابا عن
لام القسم ثم أشار إلى بقية مواضع اللام فقال ص وتصحب الواسط معمول الخبر إلى آخره
ش يعني أن هذه اللام يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو إن زيدا لعمرا
ضارب إلا أنه يشترط أن يكون الخبر صالحا لها فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل عليه
نحو إن زيدا عمرا ضرب لأن دخولها على المعمول فرع عن دخولها على الخبر خلافا للأخفش وقد
تدخل أيضا على الضمير المسمى بالفصل كقوله تعالى إن هذا لهو القصص الحق وعلى الاسم
إذا تأخر عن الخبر نحو إن في الدار لزيدا وإنما يتأخر إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا لأن الاسم لا يتقدم إذا
كان غيرهما وإنما اشترط في دخولها على الاسم تقديم الخبر لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فإن
قلت دخولها على الخبر مثله وهو أحق بأن يشترط فلم يشترط فيه قلت
اشتراط ذلك في الاسم مبني على اشتراطه في الخبر إذ العلة واحدة ص ووصل ما بذي الحروف
مبطل إعمالها ش إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الأحرف ففيها وجهان أحدهما أن تكون
كافة فتبطل عملها نحو إنما الله إله واحد والثاني أن تجعل ملغاة فيبقى العمل
عند ابن جني وهذا مسموع في ليت وقد حكي في إنما وأجازه ابن السراج والزجاج قياسا

[illegible]

على مسايرها وواففهما المصنف ولذلك اطلق في قوله وقد يبقى العمل **ومذهب** سيبويه جواز الوجهين في ليت خاصة ومنع الفراء في ما زاد على الثلاثة إلا ما جاز ان اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فانها على اختصاصها ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال في ليتما وهذا يظهر قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع **ص وجائز رفعك معطوفا ش** يعني انه يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة بشرط ان تستكمل خبرها ويكون المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا ذاهب وعمرو والنصب هو الوجه الظاهر ولذلك قال وجائز رفعك فتقديم النصب هو الأصل فان عطف قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في اجازته الرفع مع قبل الخبر مطلقا وللفراء في اجازته ذلك بشرط خفاء اعراب الاسم **ص والحقت بان لكن وان من دون ليت ولعل وكان ش** يعني الحقت لكن وان المفتوحة بان المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو لكن زيدا قائم وعمرو **و اما** الحاق ان المفتوحة فمنعه بعضهم واجازه بعض فان في التسهيل وابن في ذلك كلام على الاصح فاطلق كما اطلق هنا وقيد ذلك في شرحه بان يتقدمها علم **كقوله** والى ايقاعها ما يفيد به انتهاء او معناه **كقوله تعالى** واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله وهذا هو الصحيح لان معها وما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان تعطف على محلها كالمكسورة **وقوله** من دون ليت ولعل وكان يعني انه لا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثة الا النصب واجاز الفراء الرفع لا قبل الخبر ولا بعده لا معنى الابتداء قد تغير بدخولها بخلاف ان وان ولكن فانها لا تغير معناه واجاز الفراء الرفع بعد الخبر في الثلاثة مطلقا وقبله بشرط خفاء اعراب الاسم **و** تحصيل هذه المسئلة ان نصب المعطوف قبل الخبر او بعده جائز في الجميع والفارق بعد فيجوز بعد الخبر لا قبله في ان ولكن بلا خلاف وان بعد العلم او ما في معناه على المختار **فان قلت** قد ورد الرفع في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى اية المائدة **قلت** حمل سيبويه هذه الاية وما اشبهها على التقديم والتاخير قال المصنف واستدل منه تقديره خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعد **فان قلت** ما وجه رفع المعطوف على اسم ان وما النحويين **قلت** مذهب المحققين انه مبتدا محذوف الخبر لدلالة خبر ان عليه وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات وقد اوضح ذلك في شرح التسهيل **فان قلت** ظاهر قوله وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان انه عطف **قلت** تجوز في تسميته معطوفا على الاسم لا تصويره صورة المعطوف **ص وخففت ان فقل العمل ش** اذا خففت ان فالقياس زوال اختصاصها واعمالها ثابت بنقل سيبويه ومنه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم **ص وتلزم اللام اذا ما تهمل ش** عله ان يفرق بين المخففة والنافية وتسمى هذه اللام اللام الفارقة **فان قلت** هل هي لام الابتداء او غيرها **قلت** مذهب سيبويه انها لام الابتداء لزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مذهب الاخفش ومذهب الفارسي انها غيرها **ص وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق**

ان اراد معتمدا **ش** فسر ذلك بقول **الشاعر** انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن **ص والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا ش** اذا خففت ان فالغالب ان يليها فعل ناسخ للابتداء نحو وان كانت لكبيرة وان يكاد الذين كفروا وان وجدنا اكثرهم لفاسقين فان في شرح التسهيل ولا يكون غالبا الا بلفظ الماضي **وانشد بقوله** غالبا الى انه يليها فعل غير ناسخ كقوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما وهو قليل واقل منه ان تربنك لنفسك وان تشينك لهيه **ص وان تخفف ان فاسمها استكن الى اخره ش** اذا خففت ان المفتوحة لم تلغ كما تلغى ان المكسورة ولا يكون اسمها ولا يلفظ به الا في الضرورة **كقوله** فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت صديق ولا يكون خبرها الا جملة غالبا **و يجوز** بعضهم مع الغيبة واحد ما ذكرت **و يجوز** المصنف في قوله استكن لان الضمير المحذوف لا يستكن والحرف ايضا لا يستكن فيه ضمير وانما هو محذوف لا مستكن **وقوله** والخبر اجعل جملة من بعد ان يشمل الاسمية والفعلية اما الاسمية فلا يحتاج الى فاصل بينها وبين ان كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل **و اما الفعلية** فيها تفصيل فان كانت مصدرة بفعل دعاء او فعل غير متصرف لم تحتج الى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين **ومثال** غير المتصرف وان ليس للانسان الا ما سعى **وان** كانت بفعل غيرهما فصل غالبا بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون او حرف نفي نحو علم ان لن تقدر او لو نحو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون والى هذا اشار بقوله **ص وان يكن فعلا ولم يكن دعا الى اخره ش** اشار بقوله قليل الى انه قد يأتي غير مفصول **ومنه** **قوله** علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل **و خصه** بعضهم بالضرورة **واشار** بقوله قليل ذكر لو الى قلة ذكرها في كتب النحو لا الى قلة استعمالها في كلام العرب **ص وخففت كان ايضا فنوى الى اخره ش** تخفف كان فلا تلغى فيهن مثال المفتوحة وقد اطلق بعضهم الالغاء عليها واستظهر الغالب منون كان انه اولا يلزم في خبرها ان يكون جملة بل يكون جملة ومفردا مثال كونها جملة **قوله** ووجه مشرق النحر كان ثدييه حقان **ومثال** كونه مفردا كان ظبية تعطو الى وارق السلم على رواية الرفع **واشار بقوله** وثابتا الى نحو قوله كان ثدييه حقان وكان ظبية في رواية النصب وكلامه في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر قال فيه وقد يبرز اسمها في الشعر **فان قلت** قد ذكر المصنف تخفيف ان وان وكان وسكت عن لعل ولكن فما حكمها **قلت** اما لعل فلا تخفف واما لكن اذا خففت فلا تعمل ويجوز دخولها في حروف العطف واجاز يونس والاخفش اعمالها مخففة قياسا ومنهم من حكى عن يونس انه حكاه عن العرب

لا التي لنفي الجنس

ص عمل ان اجعل للا في نكرة ش اعلم ان لا هي حرف مشترك فلا عمل له الا الاتصال وقد اعملت عمل ليس



بالقلب وعين خلا فالمرفوض قيمه ثم انتقل الى القسم الثالث من نواسخ الابتداء وهو

ظن واخواتها

ص انصب بفعل القلب جزءي ابتدا ش اي افعال هذا الباب قسمان قلبي وهو ما دل على
يقين او رجحان عليهما وغير قلبي وهو ما دل على تصيير وجميعها يدخل على المبتدا والخبر فينصبهما
مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور ولذلك قال ص اعني رأى ش وهو بمعنى علم وقد
يكون للظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه فان كانت
بصرية او من الرأي او بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد وان كانت حلمية فستاتي ص خال ش
بمعنى ظن وقد تكون لليقين فان كانت بمعنى تكبر او ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع في مشيه فهي
لازمة ص علمت ش لليقين فان كانت بمعنى عرف تعدت الى واحد وستاتي وان كانت بمعنى
صار اعلم فهي لازمة ص وجد ش بمعنى علم فان كانت بمعنى اصاب تعدت الى واحد وان كانت
بمعنى استغنى او حزن او حقد فهي لازمة ص ظن ش لغير المتيقن وقد تكون بمعنى علم فيما ظنه
النفع وان كانت بمعنى اتهم تعدت الى واحد وستاتي ص حسبت ش لغير المتيقن وقد تكون بمعنى
علم وهو قليل فان كانت من الحسبة وهي لون فهي لازمة ص وزعمت ش للظن كقوله ولا تعدد
المولى شريكك في الغنى وان كانت بمعنى حسب من الحسب تعدت الى واحد ص وعد ش
لغير المتيقن ومصدرها الزعم وزعم قال السهيلي اصل الزعم قول يصحبه اعتقاد صح او لم يصح فان كانت
بمعنى كفل او رأس تعدت الى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر وان كانت بمعنى سمن او هزل فهي
لازمة ص حجا ش للظن وهي عربية ومضارعها يحجو فان كانت بمعنى غلب في المحاجاة او
قصد او رد او ساق او كتم تعدت الى واحد وان كانت بمعنى اقام او بخل فهي لازمة ص درى ش
بمعنى علم واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقوله دريت به فاذا دخلت عليها همزة
النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعالى ولا ادراكم به فان كانت بمعنى
ختل تعدت الى واحد يقال درى الذيب الصيد اذا استخفى له ليصيده ص وجعل ش الاعتقادية
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور او بمعنى اوجب كقولهم جعلت بعض المتاع
على بعض تعدت الى واحد وان كانت للشروع فهي من افعال المقاربة وقد تقدمت في افعال المقاربة ص وهب
ش بمعنى ظن ولا تستعمل الا بصيغة الامر كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا
هالكا ص تعلم ش بمعنى اعلم ولا تستعمل الا بصيغة الامر مثل هب فان كانت امرا من تعلمت
الحساب وغيره تعدت الى واحد وعرف ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما دل
على تصيير فقال ص والتي كصير ايضا بها انصب مبتدا وخبرا ش اي ان الافعال التي بمعنى صير
وهو ما دل على تحويل كصير واحال وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب حكى ابن الاعرابي وهبني
الله فداك اي جعلني ولا تستعمل الا بصيغة الماضي ثم قال ص وخص بالتعليق والالغاء ما

من قبل هب ش يختص القلبية المتصرفة بالالغاء والتعليق ولا حظ لهب وتعلم في ذلك لعدم
تصرفهما ولا لافعال التصيير اذ ليست قلبية ولذلك قال ما من قبل هب وهي احد عشر فعلا ص والالغاء
هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع ص والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز
والتعليق لازم ص والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى **تنبيه** اما اختصاص هذه الا
فعال القلبية بالالغاء فلا اشكال فيه واما التعليق فشاركها فيه مع الاستفهام غيرها من
افعال القلوب نحو عرف ونظر وتبصر وكذا سأل وانتهى وما بمعناهما وقوله ص ولا من
هب فذا لها ما كذا تعلم ش يعني انهما قد لزما صيغة الامر فلا يستعمل لهما ماض ولا مضارع
لعدم تصرفهما وقوله ص ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن ش يعني ان غير الماضي
كالمضارع والامر من سوى هب وتعلم يعمل عمل الماضي فينصب المفعولين ويجوز فيه الالغاء والتعليق
والالغاء ليس بواجب بل هو جائز وفيما لا جواز منه وطا بتوسط الفعل او تاخره فقال ص
وجوز الالغاء لا في الابتداء ش فيشمل ثلاث صور **الاولى** ان يتاخر عن المعمولين نحو زيد قائم
ظننت فهذه يجوز فيها الالغاء والاعمال والالغاء ارجح **الثانية** ان يتوسط بين المعمولين نحو
زيد ظننت قائم فهذه يجوز فيها الامران على السواء وقيل الاعمال ارجح خلافا لمن منع الالغاء فيه
تقدم الفعل على المعمولين ولم يتقدمه شيء فمذهب البصريين انه يمتنع الالغاء وهو مفهوم قوله
في الابتداء ونقل الكوفيون والاخفش الجواز لكن الاعمال عندهم ارجح وقد
اجازه في التسهيل بقبح وقال في شرحه حكى سيبويه بقبح الالغاء المتقدم نحو ظننت
زيد قائم وتعليل قبحه بعدم معمول الضمير نحو متى ظننت زيد قائم وقيده حينئذ الالغاء في نحو زيد
ظننت يوم قائم وقوله ص وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما ش يعني انه اذا ورد
ما يوهم الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قائم وجب عند من منع الغاءه تاويله على احد وجهين **الاول**
نية ضمير الشان فيكون هو المفعول الاول والجملة بعده في محل المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل
باقيا على عمله **والثاني** نية لام الابتداء المعلقة ويكون التقدير ظننت لزيد قائم والفعل على هذا
معلق وعلى هذا حمل سيبويه قوله اخال ابي لا اخو ومستتبع على تقديم انه للاخو ومن اجاز الغاء
المتقدم لم يحتج الى تاويل قال في التسهيل وتقدير ضمير الشان او اللام المعلقة في نحو ظننت زيد
قائم اولى من الالغاء وحمل ما اوهم ذلك على احد التاويلين احسن نحو كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة
الادب ثم انتقل الى التعليق فقال ص والتزم التعليق قبل نفي ما الى اخره ش وعلم من قوله
والتزم ان التعليق لازم بخلاف الالغاء ثم ذكر المعلقات وهي ستة ما النافية كقوله
تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون وان النافية كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا ولا
النافية ولا يعرفها المغاربة في المعلقات
ولام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه على الاصح ولام القسم ولقد علمت لتاتين
منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها ولم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو وان ادري



علمت من جواز حذفهما او حذف احدهما اختصارا او حذفهما معا اقتصارا او غير ذلك كالالغاء والتعليق
خلافا لمن منع الالغاء والتعليق لمن اجازهما ان بني الفعل للمفعول لا ان بني للفاعل والدليل على
الجواز قول من يقع ثوى بعد بيتهم البركة اعلمنا الله مع الكرم وقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد فعلق الفعل وهو بمعنى اعلم واما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه وكذا
الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا ومنع ابن خروف حذفه الا اقتصارا عليه والصحيح الجواز ص
وان تعديا لواحد بلا همز الى اخره ش قد تقدم في ابواب الثاني ان علم بمعنى عرف ورأى بمعنى اصاب
يتعديان الى واحد واذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها الى اثنين نحو اعلمت زيدا عمرا واريت
زيدا الهلال وخ ش يعني النحويين انه لم يحفظ نقل علم العرفانية الا بالتضعيف نحو علم آدم الا
سماء كلها كما انه لم يحفظ نقل علم المتعدية الى اثنين الا بالهمزة وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العر
فانية بالهمزة ولم يثبت بسماع فهو موجه قول الغبابر فان قلت ظاهر كلام سيبويه
ان النقل بالهمزة فيما عدا اللازم سماع في المتعدي وهو الصحيح قلت ظاهر كلام المصنف
في شرح التسهيل ان ذلك قياس في المتعدي الى واحد ومثل في باب تعدي الفعل ولزومه بأضحكت زيدا
عمرا وهو مذهب طائفة من النحويين وذهب الاخفش الى ان التعدي بالهمزة قياس مطلقا في
اللازم والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين عملا بما اعطى وذهب قوم الى انه سماع مطلقا
فهذه اربعة مذاهب وخ ش الجزري وابن معطي تعدي علم الى ثلاثة بالتضعيف فعلم وام افعال هذا
الباب علم والصحيح ان النقل بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدي وهو ظاهر مذهب سيبويه ص
والثان منهما الى اخره ش يعني ان الثاني من مفعولي اعلم وارى المتعديين الى ثلاثة الفعل مثل ثاني
الالغاء كمثله في باب كسا واعلم انه ليس كثاني مفعولي كسا في كل حكم بل يستثنى من ذلك التعليق
فانه يعلق اعلم وارى المذكوران عن الثاني حالة لا اعلم قلبه وارى بخبريه وهي ملحقة بالقلبية في العمل والتعليق
ارى عن الثاني قوله تعالى ص وكارى السابق نبا اخبر الى اخره ش جملة ما
ذكره من الافعال المتعدية الى ثلاثة سبعة اعلم وارى ونبا وانبا وخبر واخبر وحدث فاما تعدي اعلم وارى
الى ثلاثة فمجمع عليه والحق سيبويه بهما نبا وزاد الاخفش اظن واحسب وازعم واوجد وزاد
والحق بعضهم ارى الحلمية سماعا كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ومن منع تعدي
... وما اغفل ذكره
وهو من افعال هذا الباب أُري مبنيا للمفعول وهو مضارع أُريت بمعنى اظننت ولم يستعمل اظننت
في شرح التسهيل اي ... لا ماضي له ... غير

الفاعل

هو الاسم المسند اليه فعل تام مقدم عليه غير مصوغ للمفعول او جار مجراه فالاسم جنس يشمل الصريح والمؤول
والمسند اليه فعل مخرج لما لم يسند اليه كالمفعول والمسند اليه غير الفعل نحو ... وتام مخرج الفعل
الناقص نحو كان واخواتها فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة وسماه سيبويه فاعلا والخبر مفعولا على سبيل
التوسع ومقدم مخرج لنحو زيد قام فليس وهو حكم مختلف فيه فلا ينبغي ان يذكر في الحد وغير مصوغ للمفعول

مخرج نحو ضرب ويضرب مما هو على طريق فعل ويفعل فان مرفوعهما نائب عن الفاعل ولم يعبر بفاعل قال
المصنف وقد اطلق بعضهم التسمية مفعولا لم يسم فاعله والجاري مجرى الفعل
هو الصفات والمصادر والظروف والمجرورات ... وقد اشار الى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله
ص الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى ش وكانه قال الفاعل ما كان كزيد من قولك اتى
زيد في كونه اسما مسندا اليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول او كان كوجهه من قولك منيرا وجهه في كونه
اسما مسندا اليه مقدم جار مجرى الفعل المذكور واما قوله نعم الفتى فلانه مثال ثالث لكمل به البيت
والا فلا يحتاج اليه ص وبعد فعل فاعل فان ظهر الى اخره ش من احكام الفاعل ان يكون بعد فعله لكونه
كالجزء منه فان ظهر المسند اليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو قام زيد وقمت وان لم يظهر بعد الفعل بل قبله نحو
زيد قام او لم يظهر قبله ولا بعده نحو قم فهو ضمير مستتر لان الفعل لا يخلو من الفاعل ولا يتاخر عنه
فان قلت ليس قوله وبعد فعل فاعل على اطلاقه فان بعض الافعال لا يرفع فاعلا وليس
بعده فاعل وذلك الفعل الذي ... خلافا لمن زعم ان فيها ضمير المصدر والمستعمل استعمال
الحروف نحو قلما ... والمؤكد نحو قام قام زيد في احد الاوجه والمبني للمفعول نحو ضرب
زيد قلت المراد بقوله وبعد فعل فاعل ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله فلا يلزم ما ذكر
فان قلت ... من مغايرة الشرط والجزاء ... التقديم
بل ظهر الفاعل فهو الفاعل قلت المراد بقوله ظهر الفاعل في المعنى وحينئذ فالفاعل في الا
صطلاح ... والمعنى ... فاعل في الاصطلاح
فان قلت قوله والا فضمير استتر ليس بجيد لان الفاعل قد يكون ضميرا بارزا نحو فعلت
قلت الضمير البارز شمله قوله فان ظهر فان المراد بالظاهر هنا الملفوظ به لا مقابل الضمير
فان قلت مقتضى قوله والا فضمير استتر ان الفاعل اما ظاهر واما ضمير مستتر وبقيت عليه
حالة اخرى وهو ان يكون محذوفا في باب النيابة وباب المصدر وباب التعجب قلت قد ذكر
ذلك في باب النيابة وباب التعجب واما المصدر فلم يذكر هنا لانه انما تكلم على فاعل الفعل على ان في
التعجب والمصدر خلافا وقد ذهب الكسائي الى جواز حذف الفاعل مطلقا ص وجرد الفعل الى اخره
ش من احكام الفاعل انه اذا كان ظاهرا مثنى او مجموعا جرد في اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع
فيقول قام الشهيدان وقام الشهداء فان قلت ... لا تثنية ولا جمع وانما يعني
... قلت ... في البيت ... والفعل ... مستتر
... فان قلت لا فائدة في تخصيص ذلك بالتثنية والجمع لان ...
... قلت ... في التثنية والجمع
... ثم اشار الى اللغة الاخرى بقوله ص وقد يقال سعدا وسعدوا الى اخره
هذه اللغة ينسبها النحويون الى ... وحمل المصنف عليها قوله صلى الله عليه وسلم
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار اخرجه مالك في الموطا ثم قال الا انه في ...

او الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجموعا فقال فيه ان لله ملائكة يتعاقبون
فيكم انتهى **وحكى** بعض النحويين انها لغة طيء **وحكى** بعضهم انها لغة ازد شنوءة ولا يقبل
قول ابن كيكلدي هاهنا ص ويرفع الفاعل فعل مضمر الى اخره ش يعني ان الفاعل قد يرفع بفعل مضمر جوازا ووجوبا
على قسمين جائز نحو زيد في جواب من قرأ وهذا المثال يحتمل ان يكون فيه زيد مبتدأ محذوف الخبر اي زيد القارئ
وهو الاضعف لان الاولى مطابقة السؤال للجواب والاحسن ان يمثل بمثل زيد في جواب هل قرأ احد وواجب
نحو وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك احد وتعبير المصنف بجواز الحذف بلا اضمار وفيه في كلامه اولا
مع للفاعل هو المستتر اعني الفعل وما جرى مجراه وهذا آخر الاقوال ص وتاء تانيث تلي الماضي الى اخره
ش اذا اسند الفعل الماضي الى المؤنث ولو تأويلا لحقته تاء ساكنة تدل على تانيث فاعله ولحاقها على
قسمين جائز وواجب وقد بين ذلك بقوله ص وانما تلزم فعل مضمر الى اخره ش يعني ان هذه التاء لا تلزم
الفعل الا في حالين **الاول** ان يسند الى ضمير متصل سواء كان حقيقي التانيث نحو هند قامت او مجازيه
نحو الشمس طلعت وان كان منفصلا نحو ما قام الا انت ضعفت لغة **الثاني** ان يسند الى ظاهر
حقيقي التانيث متصل غير جمع ولا جنس نحو قامت هند وقامت الهندات فان كان مجازي التانيث نحو
طلع الشمس او منفصلا نحو قامت اليوم هند او جنسا نحو نعم المرأة هند او جمعا نحو قامت الهندات
المفتوح لم تلزم التاء وقد فهم القيد الاول وهو ان يكون حقيقي التانيث من قوله او مضمر ذات حر والحر فرج
المرأة ونبه على هذا القيد الثاني اعني الاتصال بقوله ص وقد يبيح الفصل ترك التاء في الى اخره ش
ولا يختار اثبات التاء في المفصول بغير الا كقولك اتى القاضي بنت الواقف احسن من اتت ولكن الفصل بالا
بالعكس وقد نبه عليه بقوله ص والحذف مع فصل بالا فضلا الى اخره ش مجاز كما الاثبات اجود ومنه قراءة
وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل بالا الا في الشعر ونحوه والصحيح جوازه في النثر على قلة ومنه قراءة مالك
ابن دينار وابي رجاء والجحدري فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ذكرها ابو الفتح ثم نبه على انه قد يرد الحذف
مع الحقيقي المتصل ومع ضمير المجاز بقوله ص والحذف قد يأتي بلا فصل الى اخره ش اما الحذف مع الحقيقي
المتصل فحكى سيبويه قال فلانة وذكر المصنف انها لغة وقال بعضهم هو شاذ لا يجوز الا
حيث سمع **واما** الحذف مع ضمير المجاز فقد ورد في الشعر **كقوله** فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل
ابقالها **وكقوله** ان المروءة والسماحة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح **وقوله** فان
الحوادث اودى بها وهي عند ابن كيسان غير شاذ خلافا لابن كيسان في القياس عليه **ثم اشار** الى القيد
الثالث اعني غير جمع بقوله ص والتاء مع جمع سوى السالم الى اخره ش يعني ان حكم التاء مع
المسند الى جمع غير المذكر السالم حكمها مع المجاز التانيث [illegible]
تا او حذفها فعلى هذا تقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات كما تقول
سوى السالم من المذكر يشمل الجمع السالم من المؤنث والمكسر والتذكير على تاويله بجمع والتانيث
على تاويله بجماعة وما ذكره في جمع التكسير متفق عليه **واما** المؤنث السالم فان كان واحده مذكرا
كطلحات او مغيرا او هو بنات فحكمه ايضا في جواز الامرين حكم التكسير واما غير ذلك كالهندات فحكمه حكم

واحده فلا يقول قام الهندات الا من يقول قال فلانة هذا هو الصحيح واليه ذهب في التسهيل واجاز
الكوفيون قام الهندات كجمع التكسير واختاره ابو علي **واستدلوا** بقوله تعالى اذا جاءك
المؤمنات **واجيب** بان حذفها في الاية للفصل وكلامه هنا موافق لمذهب الكوفيين ووافقهم
من البصريين واما جمع المذكر السالم فلا يجوز الحاق التاء معه لانه لم يسمع ولذلك استثناه خلافا للكوفيين
في اجازة الوجهين في الجموع الثلاثة ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم التكسير لتغير واحده
واعلم ان اسم الجمع كالجمع المكسر **فتعريفه** على القيد الرابع اعني كونه غير مقصود به
الجنس بقوله ص والحذف في نعم الفتاة الى اخره ش يعني انهم استحسنوا الحذف في نعم وبئس
فيقولون نعم الفتاة ممن لا يقول قال فلانة لان المقصود به جنس الفتيات والتاء فيه جنسية [illegible]
انها [illegible] ولا يعني ان الحذف احسن من الاثبات بل هو حسن والاثبات احسن منه ص والاصل في
الفاعل ان يتصل الى اخره ش يعني ان الاصل في الفاعل ان يتصل بفعله لانه كالجزء منه والاصل في المفعول
ان ينفصل عنه بالفاعل نحو ضرب زيد عمرا ص وقد يجاء بخلاف الاصل ش اي بتقديم المفعول على الفاعل
على نحو ضرب عمرا زيد **وتقديمه** على الفاعل على ثلاثة اقسام جائز كما مثل وواجب وممتنع وقد نبه
عليهما بقوله ص وقد يجي المفعول قبل الفعل ش وهو ثلاثة اقسام جائز نحو قوله تعالى فريقا هدى
هدى وواجب نحو ايا ما تدعوا اسم الاستفهام له الصدر وممتنع ويتقدم ما اوجب تاخيره او توسطه
ص واخر المفعول ان لبس حذر الى اخره ش يجب تاخير المفعول في ثلاث مسائل **الاولى** اذا خيف
التباسه بالفاعل لخفاء الاعراب فيهما ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى فيتعين كون الاول فاعلا
كذا قال ابن السراج وتتابع على ذلك نصوص المتاخرين ونازعهم في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور
وقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذا [illegible]
[illegible]
اذا احتملا [illegible] **قال الزجاج**
في معانيه في قوله سبحانه فما زالت تلك دعواهم يجوز ان تكون تلك في موضع رفع على اسم زالت
وفي موضع نصب على خبر زالت ولا اختلاف بين النحويين في جواز الوجهين انتهى مختصرا وبعضه بالمعنى
ولا يلزم من جواز الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل
بالمفعول ليس كالتباس اسم زالت بخبرها [illegible] الالتباس بقرينة معنوية نحو ولدت
هذه هذه [illegible] الى الصغرى او لفظية نحو ضربت موسى سعدى جاز التقديم **الثانية**
ان يكون الفاعل ضميرا غير محصور نحو اكرمت زيدا فلو كان محصورا وجب تاخيره نحو ما ضرب
زيدا الا انا **الثالثة** ان يحصر المفعول بالا او بانما نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا **ويجب**
تقديم المفعول على الفاعل في ثلاثة اسباب **الاول** ان يحصر الفاعل بالا او بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرو
وانما ضرب زيدا عمرو **الثاني** ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو اكرمك زيد **الثالث**
ان يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه عند الاكثر **وقد نبه** المصنف على وجوب

تاخيره ما حصر فاعلا كان او مفعولا بقوله ص وما بالا او بانما انحصر الى اخره ش اما المحصور بانما فلا
خلاف في وجوب تاخيره واما المحصور بالا فعال المصنف انه يجب تاخيره خلافا للكسائي فانه اجاز تقديمه
فاعلا كان او مفعولا ووافقه ابن الانباري على جواز تقديم المفعول على الفاعل والحاصل ثلاثة مذاهب
الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور والتفصيل وهو مذهب ابن الانباري
ونقل عنهم ان مذهب البصريين والفراء والكسائي اجازة تقديم المعمول الى اخره بالا وكلام المصنف هنا يقتضي
موافقة الكسائي بقوله وقد يسبق واحترز بقوله ان قصد تقديم المحصور بانما فانه لا يقدم فيه الحصر ومعنا الا
بالتاخير ولم ينبه على تلك اسباب تقديم المعمول وهو منقطع الى قوله وانما الفاعل يعني مخصص لان العلة واحدة
ومعنى لانه بطل للحصر مع امكان الاتصال في غير المواضع المستثناة قال ص وشاع نحو خاف ربه عمر ش اي
كثر تقديم المعمول المتصل بضمير الفاعل عليه لان الفاعل في نية التقديم نحو خاف ربه عمر ثم قال ص وشذ نحو زان
نوره الشجر ش اي شذ تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة

[illegible]

ذلك بعضهم في الشعر دون النثر وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر والله اعلم

النائب عن الفاعل

ص ينوب مفعول به عن فاعل الى اخره ش يحذف الفاعل لغرض لفظي كالايجاز والتفعيل والتوافق والتعادل
او معنوي كالعلم به والجهل او التعظيم والتحقير والخوف منه او عليه وينوب عنه عند حذفه خمسة
اشياء مفعول به ومصدر وظرف زمان او مكان ومجرور خلافا لمن منع اقامة المجرور ولا ينوب عن الفاعل خبر كان ولا
تمييز ولا منصوب بالمفعول خلافا لمن اجاز ذلك وما ينب مناب الفاعل ناب عنه في جميع احكامه كالرفع ووجوب
التاخير وامتناع الحذف وتنزيله منزلة الجزء والاستغناء عن الخبر في نحو امضروب العبدان وانطلاقه التانيث
بفعله اذا كان مؤنثا

[illegible]

ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ويؤيده ما حكاه ... وابن عصفور عن ... فلا ... غششنا ما ...
لانه يقال عيث العود **ص وما لباع قد يرى لنحو حب ش** يعني ان الثلاثي المضعف المدغم يجوز في فائه
ما جاز في فاء باع من اخلاص الضمة والكسرة والاشمام نحو حب ورد وفيه ... في البيع ولا
كن الافصح في المضاعف الضم **وقال** بعضهم الضم يتعين والصحيح الجواز **فان قلت**
فصل بعض في المدغم من الالتباس ما عرض في نحو بيل وبيع **قلت** لان المضاعف اذا بني
فيما عن فتح ... الالتباس كان على ... اذا اغلقت حركة عينه الى فائه نحو حب فيعرض ... بالاخلاص
الضم فيقال ... او بالاشمام **ص وما لفا باع لما العين**
تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي **ش** يعني ان ما اعتلت عينه من الفعل الماضي المزيد فيه فيجعل
نحو اختار وانفعل نحو انقاد يجعل ثالثه وهو التاء ... العين ما يجعل لفاء باع من الكسر والضم والاشمام
ومن كسر الثالث كسر ... ومن ضم الثالث ضم ... ومن اشم ... **واعلم** ان ما لم تعل عينه
من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق في الثلاثي نحو اعتور **ولما** فرغ من ذكر الكيفية شرع
في ذكر بقية الاشياء التي تنوب عن الفاعل فقال **ص وقابل من ظرف او مصدر الى اخره ش** واشار
بقوله وقابل الى ان المصدر والظرف والمجرور ... لا يقبل النيابة **اما** الظرف فلا يقبلها الا بشروط
الاول ان يكون مختصا فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان **الثاني** ان يكون متصرفا فلا يجوز جلس
عندك خلافا للاخفش **الثالث** ان يكون ملفوظا به خلافا لابن السراج في اجازة
نيابة الظرف المنوي **واما** المصدر فلا يقبلها الا بشروط **الاول** ان يكون متصرفا فلا يجوز نيابة
سبحان ونحوه **الثاني** ان يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز ضرب ضرب لعدم الفائدة **الثالث**
ان يكون ملفوظا به او مدلولا عليه بغير العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد فلو دل عليه
بالعامل لم ينب خلافا لبعضهم **واما** المجرور فلا يقبلها الا بشرطين **الاول** الا يلزم الحرف
الجار له وجها واحدا من الاستعمال كمذ ومنذ والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شيء من ذلك
كما لا ينوب الظرف غير المتصرف **الثاني** الا يكون للتعليل كاللام والباء ومن اذا دلت على التعليل
ذكر ذلك بعض النحويين ونقل ... ذلك في قوله يغضي حياء ويغضى من مهابته **وذكر ابن**
ابان ان الباء الحالية في نحو ... لا تقوم مقام الفاعل اتفاقا **قلت** ...
هذا المثال غير جار ... **فان قلت** قوله او حرف جر يقتضي ان النائب هو
حرف الجر ويكون في محل رفع كما نقل عن الفراء **قلت** مذهب البصريين ان النائب انما هو المجرور
لا الحرف ولا المجموع ولما كان الحرف ملازما للمجرور اكتفى بذكره وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل
ان النائب هو الجار والمجرور معا **ص ولا ينوب بعض هذي ان وجد الى اخره ش** ... بعض هذه الاشياء اعني الظرف
والمصدر وحرف الجر **ومذهب** جمهور البصريين انه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول
به **ومذهب** الكوفيين جواز ذلك مطلقا ونقله المصنف عن الاخفش ونقل بعضهم عنه
انه انما يجيز نيابة غير المفعول به اذا تقدم على المفعول به فالمذاهب على هذا ثلاثة **قال المصنف**

وبقول الكوفيين اقول اذ لا مانع من ذلك مع انه وارد عن العرب ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون والى هذا اشار بقوله وقد يرد وافهم جواز ... اذا فقد المفعول به جاز نيابة كل واحد من
الاشياء ... ولا اولوية لشيء منها وقيل المصدر اولى وقيل المجرور اولى ... **وقال الشيخ ابو**
حيان ظرف المكان **ص وباتفاق قد ينوب الثان الى اخره ش** المتعدي الى مفعولين ثلاثة انواع
باب كسى وباب ظن وباب اختار وباب كسى كل متعد بنفسه الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا
والخبر وباب ظن كل متعد بنفسه الى مفعولين اصلهما المبتدا والخبر وباب اختار كل متعد الى واحد
بنفسه والى اخر باسقاط حرف الجر ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الاول من الابواب الثلاثة واما
الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسى نحو كسي زيدا جبة ... اعطي درهم زيدا
... ولا يجوز في اعطي ... الالتباس **وحكى** ... منع ...
مع الثاني اذا كان نكرة والاول معرفة وهو نقل غريب ... في باب ظن واما باب
اختار فلم يتعرض له هنا وقال في التسهيل ولا تمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود
المنصوب بنفس الفعل وهذا مذهب الفراء ومذهب الجمهور تعين رفع المنصوب بنفس الفعل
ص في باب ظن وارى المنع اشتهر الى اخره ش قد تقدم ... باب ظن واما باب اعلم فهو كل
متعد الى ثلاثة **قال المصنف** منع الاكثرون نيابة ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
وان ... واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض له الا في قوله في التسهيل ولا تمتنع نيابة غير الاول
من المفعولات مطلقا يقتضي جوازه وقد نقل جوازه عن بعضهم فاجاز اعلم زيدا ...
ونقل ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن المصنف منع نيابته بالاتفاق **ص وما سوى**
النائب مما علقا بالرافع الى اخره **ش** يعني ان ما تعلق بالفعل ولم يجعل نائبا عن الفاعل فحكمه
منصوب لفظا كالمصدر والظرف والمفعول به او فيه او له او معه والتمييز والحال والمستثنى
... او محلا كالمجرور بحرف نحو ... **فان قلت** ينبغي ان يقول وما سوى
الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة
قلت عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا
المشبه به والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول
دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل في هذا الباب الا ما يصلح للعمل
فيما قبله **ص ان مضمر اسم سابق فعلا شغل الى اخره ش** تقديره ان شغل مضمر اسم
سابق فعلا فقوله مضمر اسم فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر وقوله سابق صفة لاسم
وفعلا مفعول شغل وقوله عنه اي عن الاسم السابق وقوله بنصب لفظه او المحل يحتمل وجهين
احدهما ان يكون المراد بنصب لفظه الضمير او محله فنصب لفظه نحو زيدا ضربته ونصب

محله نحو زيد مررت به **والثاني** ان يكون المراد بنصب لفظ الاسم السابق او محله وعلى هذا فا
قبله بمعنى عمرو وهو بدل الاشتمال من الهاء في عنده باعادة العامل والتقدير ان شغل مضمر
اسم سابق بفعل عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو زيد ضربته فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير
لنصب زيدا او نصب محله نحو زيد مررت به فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فيقول
فان قلت اي الاحتمالين الراجح **قلت**
برتبة مررت فيكون محل المجرور نصبا [illegible] ضمير اسم سابق
الاول وهو ظاهر من لفظه وبه يقرر قوله في التسهيل ان انتصب لفظا او محلا ضمير اسم سابق
احدهما قوله عنه فانك اذا قلت زيد مررت به لم
الا انه يلزم منه نحو زيد [illegible] ضعيف ولا [illegible] فيقال شغله الضمير عن
يشغله الضمير عن زيد لانه فعل لازم لو سلط عليه لم ينصبه
والآخر قوله بنصبه لفظه والضمير لا ينصب لفظه
زيد بمعنى شغله عن العمل في محله [illegible] بذكر حرف الجر على هذا
لانه مشغول ويلزم منه ايضا [illegible] فان بعمرو [illegible] مشغول بحرف جر
واما الاحتمال الثاني فلا يلزم منه شيء من ذلك فيتعين
التقدير [illegible] انه قد علم مرفوعه او المجرور
مثله ويؤيده قوله في شرح الكافية اذ اشتغل اسم على فعل طالب لنصبه لفظا او محلا فلم يجعل التفسير
في الضمير بل في الاسم السابق وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من استعمال الباء بمعنى عن في قوله بنصب
على ان استعمال الباء بمعنى عن [illegible] على كلامه كما قيل نحو [illegible]
فان قلت [illegible]
قلت لا نرجح الاول لان التضمين لم يشغله
وان فعل الشغل بضمير اسم سابق وليس من الباب باجماع
عن الاسم السابق لان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله عنه **من فانسابق انصبه**
بفعل اضمر حتما ش يعني ان الاسم السابق اذا انتصب فالناصب له عند الجمهور فعل مضمر
لا يجوز اظهاره ولهذا قال حتما اي اضمارا حتما لانه كالعوض منه ولا يجمع بينهما **فان قلت**
مقتضى عبارته ايجاب نصبه وليس نصبه بواجب بل جائز في كل صورة كما سيذكره **قلت**
المراد نصبه بالمضمر حتما حيث يجب النصب وليس المراد ان نصبه حتما وذلك واضح وقوله **ص موافق**
لما قد اظهرا ش يعني موافقا له في المعنى واللفظ ان امكن نحو زيدا ضربته فالتقدير ضربت زيدا
وفي المعنى دون اللفظ ان تعذر نحو زيدا مررت به **واعلم** ان الاسم الواقع بعده فعل ناصب
لضميره على خمسة اقسام **واجب النصب** **وواجب الرفع** **وراجح النصب** **ومستو فيه الامران**
وراجح الرفع **فاشار الى الاول بقوله ص والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان**
وحيثما ش يعني ان النصب واجب اذا وقع الاسم السابق شيئا يختص بالفعل كلا وان الشرطية
وادوات التحضيض وادوات الاستفهام الا الهمزة فان النصب بعدها راجح لا واجب وقد مثل بان
نحو ان زيدا ضربته وحيثما نحو حيثما زيدا القيته **ثم اشار الى الثاني بقوله ص وان تلا السابق**
ما بالابتدا يختص فالرفع التزم ش يعني ان الرفع يجب للشيء **احدهما** ان يتقدم على الاسم ما يختص
بالابتداء **ومثال ذلك** اذا الفجائية وليتما نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بكر
كلمته **اما** اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعدها ففيه مذاهب جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه

ووجوب رفعه لانه لا يليها فعل ولا معمول فعل وانما يليها مبتدأ او خبر او ان المفتوحة ما ولم يليها مبتدأ
او المكسورة لان الكلام بعدها مبني لما مبتدأ او خبر مع الجملة عند من لم يعرف كلام العرب قال
في شرح التسهيل ولا يلتفت اليه وان كان سيبويه رحمه الله تعالى عليه والتفصيل فان كان الفعل
مقرونا بقد جاز النصب وان لم يكن مقرونا بها وجب الرفع لان الاخفش قد حكى عن العرب ايلاءها
الفعل المقرون بقد فقيل وهو الصحيح **واما** ليتما فمذهب الجمهور انه لا يليها فعل ولا معمول
فعل وقد اجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها وعلى هذا لا يمتنع النصب **وذكر** بعضهم
مما يختص بالابتداء ايضا واو الحال نحو خرجت وزيد يضربه عمرو **الثاني** ان يكون بين الاسم
والفعل شيء لا يعمل فيما بعده فيما قبله كادوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف
والا في الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء وما النافية واما لا ففي
المذاهب في تقديم معمول ما نفي بها **مثال ذلك** زيد هل القيته فلا يجوز في هذا المثال
ونحوه واجب لان هل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها من ادوات الصدور وتمثيل ابن هشام
بهل فلا نحو به وتعقبه البيت كذا ان الفعل لا يشتغل بمرجع ما قبله معمولا له وجب ما بعدها
اشار الى الثالث بقوله **ص واختير نصب قبل فعل ذي طلب الى آخره ش** يعني ان النصب يترجح
على الرفع بثلاثة اسباب **الاول** ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب وهو الامر والنهي
والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه **الثاني** ان يكون الاسم بعد شيء
غلب ايلاؤه الفعل كالاستفهام بالهمزة وحيث وما ولا وان نحو ازيدا ضربته وحيث زيدا تلقاه
اكرمه وما زيدا لقيته **الثالث** ان يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية وهو المراد
بقوله على معمول فعل مستقر اولا **واحترز** بقوله اولا من جملة ذات وجهين و[illegible]
مثال ذلك لقيت زيدا وعمرا كلمته وانما رجح النصب للمشاكلة في العطف بفعلية على مثلها
واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فلا اثر للعاطف مع الفصل باما
لانها من ادوات الصدور فالكلام بعدها منقطع عما قبلها فالرفع بعدها راجح ما لم يوجد مرجح
النصب نحو واما زيدا فاكرمته **تنبيهان الاول** تجوز المصنف في قوله على معمول
فعل ونحوه كذلك وانما يعطف على الجملة الفعلية **الثاني** لترجيح النصب اسباب اخر لم يذكرها هنا
احدهما ان يقع اسم الاشتغال بعد شبيه العاطف على جملة فعلية نحو اتيت القوم
حتى زيدا مررت به فحتى هنا حرف ابتداء ولكن لما وليها الفعل بحسب ما قبلها شابهت العاطفة
فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرا ضربته تعين رفع عمرو لان شبه حتى للمبتدأ ابتداء بالعاطفة لا
يقع العاطفة الا بين كل وبعض ذكره في شرح التسهيل **الثاني** ان يجاب به استفهام بمعمول ما يليه
او بمضاف اليه بمعمول ما يليه **مثال الاول** قولك في جواب اي هم ضربت زيدا ضربته **ومثال**
الثاني قولك في جواب غلام ايهم ضربت غلام زيد ضربته **الثالث** ان يكون رفعه يوهم وصفا
مخلا **كقوله تعالى** انا كل شيء خلقناه بقدر فالنصب فيه راجح لان الرفع يوهم ان يكون

خلفنا ء صفة مخصصة والنصب يرفع ذلك التوهم اذ الصفة لا تفسر ناصبا لما قبلها واذا لم يكن
صفة فيوضح فلا يلزم عموم خلق الاشياء بفعله وهو مذهب اهل السنة وقد فرغ بدا يرجع **ثم اشار**
الى الرابع بقوله ص وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم ش يعني انه اذا وقع اسم الاشتغال
بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهي الاسمية التي خبرها فعل نحو زيد قام وعمرا اكرمته فيجوز
رفعه مراعاة لصدرها والنصب مراعاة لعجزها ولا ترجيح لاحدهما على الآخر لان في كل منهما مشاكلة
فان قلت ينبغي ترجيح النصب لانه فيه عطف الاقرب على الاقرب فما قيل قد رجحه
بعضهم على الرفع لذلك ولا ينهض لان الرفع مرجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا **وقد**
فان قلت كان ينبغي ترجيح الرفع ان يقول الا بفصل
حتى عن الفعل ... ترجيح الرفع ولا اثر للعطف
ايضا كما قال في البيت السابق احترازا من نحو زيد قام واما عمرا فلا كرمته فلا ترجيح راجح فيه ولا اثر للعطف
فان قلت لم اه بقوله المعطوف
فلت استغنى بتقدم الاحتراز عنه
فيما ... **تنبيه**
قلت ارادوا اسم الاشتغال تابع في التعاطف وارادوا جملة الاشتغال نحو عمرو
حكم شبه العاطف في هذه المسئلة حكم العاطف نحو زيد اتى القوم حتى عمرا مررت به وقد سبق بيان ذلك
وحكم شبه الفعل اذا وقع في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرا يكرمه **ثم اشار**
الى الخامس بقوله ص والرفع في غير ذلك مرجح الى آخره ش **هنا** زيد ضربته لانه خلاص
من النصب ومرجح النصب مستوى لانه ... وعدم لانه لا اضمار فيه وقوله ص ووصل مشغول
بحرف جر الى آخره ش ان الاقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر للضمير جارية مع ما منع من
مباشرته حرف جر او اضافة **ومثل** زيدا ابنه يرجح وجوب النصب ان زيدا مررت به او رأيت اخاه ونحو
فان قلت كيف يرجح ذلك في جميع المسائل وقد حكى والنصب في نحو
زيدا ضربته احسن منه في زيدا ضربت اخاه كيستوى النصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه
قلت كل هذه المسائل متساوية في ترجيح الرفع على النصب وتفاوت مراتب النصب فيه لا ينافي
ذلك وقوله ص وسوى في ذا الباب وصفا ذا عمل الى آخره ش يعني ان حكم الوصف العامل في
ناصب الاسم السابق حكم الفعل والذي يسوى بالفعل في هذا الباب هو اسم الفاعل واسم المفعول
واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كالمصدر المقدر بالفعل وحرف مصدري والاسم
الفعل واسم المصدر النائب عن فعله ومحل الخلاف في جواز تقديم معموله **و** بقوله ذا عمل اسم الفاعل
بمعنى المضي فانه لا عمل له وبقوله ان لم يك ... اسم الفاعل الواقع صلة لال لانه لا يعمل فيما قبل
الالف موصول لتوهم انه لا يعمل لا ينبغي ان يمثل في هذا الباب **فان قلت** يرد عليه الصفة
المشبهة فانها لا تقع في باب الاشتغال **قلت** هي كاسم الفاعل الواقع صلة لال لا تعمل فيما
لا يتقدم معمولها عليها بالعلة واحدة وقوله ص وعلقة حاصلة بتابع الى آخره ش يعني ان الشاغل
اذا كان اجنبيا وله تابع بسببي فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض والملحق به التابع وهو مخير بالنعت
نحو هند ضربت رجلا يحبها وعطف البيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فلو جعلت اخاه بدلا امتنع وعطف

اذا وقع النصب في زيدا ضربته اذا
... ... ونصوص
... ... آخر

التشريك بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لافادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع

تعدي الفعل ولزومه

ص علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل ش الفعل قسمان متعد ولازم فعلامة
المتعدي صلاحيته لان يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو عمل تقول الخير عملته زيد وانما احترز عن هاء
المصدر لانها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما **فان قلت** كان ينبغي
ان يستثني ضمير ظرفي الزمان والمكان فانه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو يوما شهدناه والميل
سرته **قلت** لا يتصل باللازم ضمير الزمان والمكان حتى يتوسع فيه وينتصب انتصاب المفعول به
فان قلت يرد عليه نحو كنته فان الضمير خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق
على كان واخواتها انها افعال متعدية **قلت** انما لم ينبه على هذا لوضوحه وايضا فكان
واخواتها مشبهة بالمتعدي ومن اطلق عليها خبرها المفعول وقوله ص فانصب به مفعوله ان لم ينب
الى آخره ش قوله فانصب به تصريح بان ناصب المفعول به هو الفعل هذا هو الصحيح واشترط في نصبه الا
ينوب عن فاعل نحو تدبرت الكتب فلو ناب عن فاعل رفع كما تقرر في بابه وقوله ص ولازم غير المعدى ش
يعني ان ما سوى المتعدي هو اللازم **فان قلت** ثم قسم ثالث للمتعدي واللازم كما ذكر
في التسهيل **قلت** هو غير خارج عن التقسيم **ثم اشار** الى ان من اللازم ما يستدل على
لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه بقوله ص وحتم لزوم افعال السجايا كنهم ش
افعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له كنهم وجبن وحسن وشجع ونحو ذلك وقوله
ص كذا افعلل ش افشعر واشمأز واطمأن وقوله ص والمضاهي افعنسسا ش يعني ما كان على وزن
افعنلل كاحرنجمت الابل اي اجتمعت وكذا ما الحق بافعنلل كافعنسس كاقعنسس البعير اذا امتنع من ان ينقاد وقوله ص
حبنطأ ابوبك اذا انتفخ والنظاهر بمعنى ... به فيلو نجاو بكرا فعنسسن ملحق ماحرنجم وقوله
ص وما اقتضى نظافة او دنسا ش نحو نظف وطهر ودنس وقذر وقوله ص او عرضا
ش وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل وحزن ونشط وفرح وقوله
ص او طاوع المعدى لواحد كمدا فامتدا ش المراد بالمطاوع ما دل على قبول الاثر نحو مددت الثوب
فامتد ودحرجت الشيء فتدحرج **واحترز** بقوله لواحد من مطاوع المتعدي الى اثنين فانه متعد
الى واحد وقوله ص وعد لازما بحرف جر ش يعني انه اذا كان الفعل لازما فيعدى الى مفعوله بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته ونحو غضبت في الحق وامرضت عن الشر وفرحت ... المتعدي الى واحد
بالباء ... **كقوله تعالى** ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وقوله ص وان حذف فالنصب
للمنجر نقلا ش يعني انه اذا حذف حرف الجر ونصب المجرور وقد يحذف ويبقى عمله وهو ضرب نادر **كقوله**
اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع ومطرد نحو قوله وليل كموج البحر ارخى
سدوله على بانواع الهموم ليبتلي اي ورب ليل وسيأتي فيما قدم في باب حروف الجر وانما حذفه ونصب

المجرور ممنوع عند [illegible] مقصور على السماع ومطرد بالمقصور على السماع مخصوص بالضرورة ووارد في
السعة بالمخصوص بالضرورة **كقوله** واحفظ ... لولا لا [illegible] لقضائه اي لقضي عليه والوارد
في السعة كقولهم [illegible] في احد الاقوال وكقولهم [illegible] اي الى الشام **والمطرد**
حذفه مع ان وان [illegible] نحو عجبت انك ذاهب اي من انك وعجبت ان يدوا اي من ان يدوا [illegible] وهذا
معنى قوله ص وان حذف فالنصب للمنجر نقلا وفي ان وان يطرد مع امن لبس كعجبت ان يدوا ش واحترز
بقوله مع امن اللبس من نحو قوله رغبت في ان تفعل فلا يجوز حذفه لئلا يوهم ان المراد عن ان تفعل **فان**
قلت وقد حذف في **قوله تعالى** وترغبون ان تنكحوهن **قلت** عنه جوابان
احدهما ان يكون حذف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهاج السالك
والاخر ان يكون حذف للابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ويرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن
وقد اجاز بعض المغيرين التقدير [illegible] والله اعلم وقوله ص والاصل سبق فاعل معنى كمن من ألبسن من زاركم نسج اليمن ش الكلام
هنا على المتعدي من غير بابين ... وهو ضرب بالمتعدي الى واحد نحو ضربت زيدا ومتعدي الى اثنين
نحو اعطيت زيدا درهما فاشار الى ان الاصل في باب اعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى ومفعوله
كما في قولك اعطيت زيدا درهما ومنه قوله [illegible] من ألبسن من زاركم نسج اليمن **وقوله** ص وبلزم الاصل
لموجب عرى ش يعني ان الاصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون واجبا وذلك لاسباب
منها خوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا او حصر الثاني نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او يكون الاول ضميرا متصلا
والثاني ظاهرا نحو اعطيتك درهما وقوله عرى اي وجد وقوله ص وترك ذا الاصل حتما قد يرى ش يعني
انه قد يجب تاخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الاصل وذلك لاسباب منها حصر الاول نحو ما اعطيت
درهما الا زيدا او كون الثاني ضميرا متصلا والاول ظاهرا نحو الدرهم اعطيته زيدا او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو
على الثاني نحو اعطيت الدراهم اربابها وما خلا من الموجب والمانع جاز ابقاؤه على الاصل وجاز خروجه
عن الاصل كما ذكر في الفاعل وقوله ص وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر ش المفعول من غير باب ظن
فضلة فيجوز حذفه اختصارا كما جاز ذلك في مفعولي ظن ويجوز حذفه اقتصارا بخلاف باب ظن فتقول
ضربت بحذف المفعول لعلم دليل وكذلك اعطيت يجوز حذف مفعوليه معا اقتصارا او حذف احدهما
اقتصارا وان كان ذلك ممتنعا في باب ظن ثم نبه على ان حذف الفضلة مشروط بان لا يضر فان كان حذفه يضر
امتنع ومثله بالمجاب به كقولك زيدا في جواب من ضربت وبالمحصور كقولك ما ضربت الا زيدا ومما يمتنع
حذفه ما حذف عامله نحو ايانا والاسد وقوله ص ويحذف الناصبها ان علما ش يعني انه يجوز حذف
الفعل الناصب للفضلة بشرط ان يعلم جوازا في نحو قالوا خيرا ووجوبا في باب الاشتغال والنداء والتحذير
والاغراء ونحو هذه وما كان مثلا او كالمثل والى هذا اشار بقوله ص وقد يكون حذفه ملتزما ش واحترز بقوله
ان علم مما لا دليل عليه فلا يجوز حذفه والله اعلم

التنازع في العمل

ص ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل ش قوله ان عاملان يعني العاملين من الفعل
او شبهه كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ولا مدخل للحرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان الفعلين نحو

قوله تعالى ءاتوني افرغ عليه قطرا والاسمين نحو عمرك مغيثا مغنيا واحببته • ولم ... وقد يتنازع
مختلفان والاسم مع الفعل كقوله هاؤم اقرءوا كتابيه وعكسه • ثم ... علم العرب [illegible] ... وقال
في التسهيل باب تنازع عاملين فقط عن العمل تنازع اكثر والتنازع في معمول واحد اكثر من ثلاثة **كقوله**
... اتاك ... وبالخبر جاء ... غلب ... عجيب • **فان قلت** ... يشترط ههنا ان يكون
الفعل متصرفا **قلت** شرطه ابن عصفور ولم يشترطه المصنف واجاز في التسهيل تنازع
فعلي التعجب لاكن يشترط اعمال الثاني نحو لا يفصل بين الفعل ومعموله واجاز المبرد اعمال كل منهما وقوله
اقتضيا يخرج نحو قوله **امرؤ القيس** فلو ان ما اسعى لادنى معيشة • كفاني ولم اطلب قليل من المال
على جعل الواو عاطفة فان الكلام لم يطلب قليل من المال وانما اطلب الملك فليس من التنازع ويخرج بقيد
العاملان المؤكد احدهما بالاخر نحو • ... الى ابن النجاة ببغلته اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
... منهما لا اقتضاء لـ الا المؤكد فلا عمل له وانما العمل للاول **واختار** المصنف مع هذا الوجه
ان ينسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا وعلى التقديرين ليس من التنازع اذ لو كان منه لفصل الثوابت
... وقد اجاز بعضهم ان يكون منه ويكون قد اضمر في احد العاملين مفردا كما حكى
سيبويه ضربني وضربت قومك **وقوله** في اسم يخرج به نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا فكلا
منهما متوجه الى غير ما توجه اليه الاخر وقوله يقتضيا العمل في اسم واحد **فان قلت** ينبغي
ان يقول في اسم فاكثر ليشمل تنازع المتعدي الى اثنين والى ثلاثة **قلت** قد منع بعض النحويين
التنازع في المتعدي الى اثنين والى ثلاثة والمختار جوازه لسماعه في المتعدي الى اثنين والقياس في المتعدي
الى ثلاثة وعبارة المصنف لا تابى ذلك لان المراد بقوله اقتضيا في اسم ان يتوجه كل من العاملين الى
الاسم الذي يتوجه اليه الاخر ولا يمتنع ان يتوجها بعد ذلك الى اسم اخر فيتنازعا فيه ايضا **فان قلت**
قد شرط في التسهيل في الاسم المتنازع فيه ان لا يكون غير سببي مرفوع نحو **قوله** • قضى كل ذي
دين فوفى غريمه • وعزة ممطول معنى غريمها • لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى
السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا وانما يحمل ذلك على ان الممطول مبتدا
مخبرا عنه بالعاملين قبله **قلت** لم يذكر اكثرهم هذا الشرط فلذلك لم يذكره ههنا واجاز
بعض النحويين في البيت التنازع وقوله عمل يشمل الرفع والنصب معنى بطلبا رفعا نحو قام وقعد زيد
وقعد يطلبان نصبا نحو رايت واكرمت زيدا او مختلف الاول رفعا والثاني نصبا نحو قام واكرمت زيدا او قد
يكون بالعكس نحو اكرمت وقام زيد فالصور اربع وقوله قبل تنبيه على ان مطلوب المتنازع فيه لا يكون
الا متاخرا عنهما فلو تقدم عليهما نحو زيد قام وقعد فلا تنازع لان كل منهما اخذ مطلوبه اعني ضميره
قال العفاني هذا معنى ما علل به المصنف وغيره وهي علة قاصرة ومقتضى ذلك الا يمتنع تقديم
مطلوبهما اذا طلبا نصبا وقد اجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول واجازه بعضهم مع التقديم وقوله
فللواحد منهما العمل يعني في لفظ المتنازع فيه لان الاخر له العمل في ضميره وذهب الفراء في نحو
قام وقعد زيد الى ان العمل لكليهما فهو مرفوع بالعاملين معا والصحيح انه لاحدهما وقوله ص والثاني

او بعض اهل البصرة الى اخره ش عمل كل واحد منهما مسموع والخلاف في الترجيح فقال البصريون
اعمال الثاني ارجح لقربه وقال الكوفيون اعمال الاول ارجح لسبقه وقال بعض النحويين هما سيان وفصل ابو
حيان الخشني فقال ان كان اعمال الثاني يؤدي الى الاضمار في الاول فالمختار اعمال الثاني والصحيح مذهب البصريين
لان اعمال الثاني هو الاكثر واعمال الاول قليل نقل ذلك سيبويه عن العرب وقوله ص واعمل المهمل في ضمير
ما تنازعاه الى اخره ش المهمل هو الذي لا يتسلط على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقا له ثم ان كان
الثاني اضمر فيه المرفوع وجوبا والمنصوب على المختار ومن حذفه قول الشاعر بعكاظ يعشي
الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه اي لمحوه وقيل ان حذفه مخصوص بالضرورة والصحيح جوازه في الاختيار
وان كان الاول ففيه تفصيل ونبه عليه فان قلت ما معنى قوله والتزم ما التزما قلت
يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون المراد التزم ما التزم من مطابقة الضمير للظاهر وهو راي
الشارح والثاني ان يكون المراد والتزم ما التزم مما سيذكر من وجوب حذفه من الاول في بعض الا
حوال وتاخيره في بعضها والثالث ان يكون المراد والتزم ما التزم ما هو العمدة فلا يحذف
بخلاف الفضلة فيفهم منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني وهو قريب وليس هذا الكلام كما
قيل حشوا وقوله ص كيحسنان ويسيء ابناكا الى اخره ش هذا مثال لاعمال الثاني ولذلك اضمر
في الاول فقال يحسنان وقوله وقد بغى واعتديا عبداكا هذا مثال لاعمال الاول ولذلك اضمر في الثاني
فقال اعتديا وهذا المثال متفق على جوازه ومنع الكوفيون المثال الاول لان مذهبهم منع الاضمار قبل
الذكر في هذا الباب وحاصل مذهبهم ان الاول ان طلب مرفوعا لم يجز اعمال الثاني والاضمار في
الاول سواء طلب الثاني مرفوعا نحو يحسنان ويسيء ابناك او منصوبا نحو ضربني وضربت الزيدين
فان قلت قد تقدم ان كلام الفريقين يقتضي اجازة اعمال الاول واعمال الثاني وانما اختلفوا في الترجيح
الا مع طلب الاول مرفوعا قلت انما منعوا الاضمار المرفوع في الاول وقد اجاز الكسائي
اعمال الثاني بشرط حذف فاعل الاول واجاز الفراء اعماله بشرط تاخير فاعل الاول فتقول على مذهب
الكسائي يحسن ويسيء ابناك وضربني وضربت الزيدين وعلى مذهب الفراء يحسن ويسيء ابناك
هما وضربني وضربت الزيدين هما وقد اجاز الفراء ايضا ان يرفع الاسم بهما في نحو يحسن ويسيء ابناك
وتقدم ذكر مذهبهم اول الباب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من جواز الاضمار قبل الذكر في هذا
الباب لسماعه حكى سيبويه ضربوني وضربت قومك فان قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو
مثال خرجه على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر وايضا فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله
جفوني ولم اجف الاخلاء انني . لغير جميل من خليلي مهمل . وليس هذا بضرورة لتمكنه من ان يقول
ولم اجف الاخلاء فيعمل الاول ويحذف معمول الثاني لانه فضلة وقوله ص ولا تجئ مع اول قد اهملا الى
اخره ش اذا اهمل الاول فاما ان يطلب مرفوعا او منصوبا فان طلب مرفوعا اضمر فيه خلافا للكوفيين
كما سبق وان طلب منصوبا فاما ان يكون فضلة او عمدة فان كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور
لانه مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى ومن

اثباته قول الشاعر اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب . جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد
ووافق هنا مذهب الجمهور وان كان غير فضلة كالمفعول في باب ظن جيء به مؤخرا ولا يضمر قبل الذكر
وحذفه مما هو عمدة اما تقديره فقال الشارح لا يجوز عند الجميع قلت ظاهر التسهيل جوازه
وقد حكى ابن عصفور فيه ثلاثة مذاهب احدها الاضمار مقدما كالمرفوع نحو ظنني وظننت زيدا قائما او
اياه والثاني الاضمار مؤخرا كما صرح به المصنف هنا والثالث حذفه
لدلالة المفسر عليه قال وهذا اسد المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الحذف تنبيهان
الاول فرضهم مما ذكر ان كلامه هنا يخالف التسهيل من وجهين احدهما انه جزم هنا بحذف
الفضلة وهو المراد بقوله غير خبر والثاني انه جزم بتاخير الخبر ولم يجزم به في التسهيل بل اجاز
التقديم الثاني ان قوله غير خبر قد يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان مفعولا اولا في باب ظن يجب
حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التاخير ولذلك قال الشارح ولو قال
بدله . واحذفه ان لم يك مفعول حسب . وان يكن ذاك فاخره تصب . لاجاد قلت قوله مفعول
حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف ايضا
بل يؤخر كمفعول حسب نحو كنت وكان زيد قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف خبر ولو قال
بل احذفه ان كان فضلة حتما . وغيرها تاخيره قد التزما . لاجاد وقوله ص واظهر ان يكن ضمير خبرا
الى اخره ش يعني ان الاضمار ممتنع اذا خالف صاحب الضمير ومفسره كان يكون الضمير خبرا لمثنى
ومفسره مفرد وقد مثل ذلك بقوله ص نحو اظن ويظناني اخا الى اخره ش فزيدا وعمرا مفعول اول
لاظن واخوين مفعوله الثاني وهو خبر في الاصل فلو اضمر فاما ان يجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي
يظن او لصاحبه وهو اول مفعولي اظن فان جعل مطابقا للمفسر وهو اخا فقيل اياه فيلزم الاخبار
بمفرد عن مثنى وان جعل مطابقا لصاحبه فقيل اياهما فيلزم عود الضمير مثنى على مفرد وكلاهما غير
جائز فيتعين الاظهار خلافا للكوفيين في اجازة اضماره مطابقا لصاحبه وان خالف المفسر وفي
اجازة حذفه نحو اظن ويظناني زيدا وعمرا اخا وعلى الاظهار تخرج هذه المسئلة من التنازع

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم ومفعول مطلق ومفعول له وفيه ومعه وهذا اول الكلام
على هذه الاربعة وبدا بالمطلق وسمي مطلقا لانه لم يقيد باداة بخلاف غيره وقوله ص المصدر
اسم ما سوى الزمان الى اخره ش مدلولا الفعل هما الحدث والزمان والمصدر هو اسم الحدث وهو
معنى قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فان ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث كالامن
فان الفعل يدل على حدث وزمان والامن اسم لذلك الحدث فهو مصدر فان قلت هل المفعول
المطلق والمصدر مترادفان قلت لا بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه فقد يكون
المفعول المطلق غير مصدر بل جاريا مجراه كاسم المصدر والالة وغير ذلك مما سيذكر وقد يكون المصدر

غير مفعول معلق نحو تعجبني ذهابك وقوله م مثله او فعل او وصف نصب الى اخره ش مثال نصبه بمثله
اي مصدر قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا و مثال نصبه بالفعل وكلم الله موسى تكليما ومثال
نصبه بوصف والذاريات ذروا و ينبغي ان يحمل قوله بمثله على المثل في المعنى ليشمل نحو يعجبني ايمانك
تصديقا وقوله وكونه اصلا لهذين انتخب اي وكون المصدر اصلا للفعل والوصف هو المختار فالفعل والو
صف مشتق منه وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم في الوصف فجعله مشتقا من الفعل فهو
فرع الفرع و مذهب الكوفيين ان الفعل هو الاصل والمصدر مشتق منه و زعم ابن طلحة ان المصدر والفعل
اصلان ليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح مذهب البصريين لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة
والفعل يدل على الحدث والزمان وقوله م توكيدا او نوعا يبين الى اخره ش المصدر يؤتى به مع نا
صبه لثلاث فوائد الاولى توكيده نحو ضربت ضربا ويسمى المبهم والثانية بيان عدده
نحو ضربت ضربتين ويسميان معدودا والثالثة بيان نوعه ويسمى المختص واختصاصه اما
بالاضافة نحو سرت سير ذي رشد واما بالنعت نحو سرت سيرا شديدا واما بال نحو سرت السير الذي تعرفه كذا
قسمه بعضهم والظاهر ان المعدود مندرج تحت المختص كما فعل في التسهيل فالمصدر على
قسمين مبهم ومختص والمختص قسمان معدود وغير معدود وقوله م وقد ينوب عنه ما عليه
دل الى اخره ش المصدر على قسمين مؤكد وغيره كما سبق اما المؤكد فينوب عنه احد ثلاثة اشياء
الاول مرادفه نحو قعدت جلوسا وظاهر كلام المصنف ان نصبه بالفعل المذكور وهو
مذهب المازني ونقل عن الجمهور انه منصوب بفعل من لفظه مقدر الثاني ملاقيه في الاشتقاق
نحو والله انبتكم من الارض نباتا ذكره الشارح وعلى هذا فناصبه المذكور وهو مذهب المازني
ايضا ومذهب الجمهور ان ناصبه مقدر كما سبق وزعم ابن خروف انه مذهب سيبويه
وفصل بعضهم بين المرادف نحو قعدت جلوسا فنصبه بالظاهر وبين الملاقي نحو والله
انبتكم من الارض نباتا فنصبه بالمقدر وهو قول حسن الثالث اسم مصدر غير علم نحو
اغتسلت غسلا واما المبين فينوب عنه احد ثلاثة عشر شيئا الاول نوع نحو
رجعت القهقرى والثاني وصف نحو واذكر ربك كثيرا ومذهب سيبويه في هذا ونحوه
انه حال الثالث هيئة نحو يموت الكافر ميتة سوء الرابع الة نحو ضربته سوطا
وهو مطرد في الة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة الخامس كل نحو
فلا تميلوا كل الميل السادس بعض نحو ضربته بعض الضرب السابع ضميره
نحو لا اعذبه احدا من العالمين الثامن اسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب قاله في شرح
التسهيل ولا بد من جعل المصدر تابعا له وظاهر كلام سيبويه انه لا يشترط التاسع
وقت كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد وهو عكس قولهم طلوع
الشمس لانه قليل العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا الحادي عشر
ما الشرطية نحو ما شئت فقم ذكرهما الاخير في التسهيل الثاني عشر المراد[ف]

نحو امرج الجبل او اعلاف في ناصبه كما تقدم الثالث عشر العدد نحو ضربته ثلاثين ضربة
وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو برة برة وفجرة فجار وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر
العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وقوله م وما للتوكيد فوحد ابدا الى اخره ش قوله وما للتوكيد فوحد ابدا لانه
بمنزلة تكرار الفعل فلا يثنى ولا يجمع وقوله وثن واجمع غيره وافردا يعني هو المختص معدودا كان او
غير معدود اما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربتين وضربات واما غير المختص ففي تثنيته
وجمعه خلاف منهم من منعه لاختلاف انواعه ومنهم من قاسه وهو ظاهر مذهب سيبويه رحمه الله
تعالى وقوله م وحذف عامل المؤكد امتنع ش قال في شرح الكافية لان المصدر يقصد به تقوية عامله
وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك وقد نوزع في ذلك وقوله م وفي سواه لدليل متسع ش لا
خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدودا كان او غير معدود اذا دل عليه دليل نحو بلى
سيرتين او ضربا بالتوحيد اي جواب ما ضربت وقد يجب الحذف وذلك اذا كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله
وقد نبه على ذلك بقوله م والحذف حتم مع ات بدلا الى اخره ش اي وحذف العامل واجب مع
مصدر ات بدلا من فعله كقول الشاعر على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل
الثعالب فندلا نائب مناب اندل او بدل منه وجب حذفه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه يقال ندل الشيء اذا
اختطفه وقوله م وما لتفصيل كاما منا الى اخره ش اي اذا ضرب المصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب
حذف عامله كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا واما تفدون
فداء وقوله م كذا مكرر وذو حصر الى اخره ش اي اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا
او حصر نحو انما انت سيرا وجب حذف عامله وجعل التكرير عوضا من الاظهار واقيم الحصر مقام التكرير فلو
لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو زيد سيرا او زيد يسير سيرا واحترز باسم العين من اسم
المعنى نحو امرك سير سير فان المصدر يرفع ويجعل خبرا وقوله م ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه الى اخره
ش اي ومن الواجب حذف عامله قسم يسميه النحويون مؤكدا وهو نوعان مؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة
هي نص في معناه وسمي بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكانه نفسها ومؤكد لغيره وهو الواقع بعد
جملة تحتمل به نصا وسمي بذلك لانه اثر في الجملة فكان غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه مثل المبتدا به وهو المؤ
كد لنفسه بقوله له علي الف عرفا اي اعترافا ومثل الثاني بقوله ابني انت حقا صرفا وقوله
م كذا ذو التشبيه بعد جملة الى اخره ش من الملتزم اضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط
الاول ان يكون بعد جملة الثاني ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون مشتملة على فاعله
الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس ان يكون المصدر مشعرا بالحدوث
مثال ذلك له صوت صوت حمار فصوت حمار مستوفي الشروط لان له صوت جملة وقد اشتملت
على معنى المصدر وهو صوت وعلى فاعله وهو الهاء في له والاصلاحية في المصدر الواقع بلا مع
عامله ان يعمل بالفعل وحروف مصدره وقوله صوت حمار مشعر بالحدوث والناصب له فعل واجب الاضمار
ومثله بقوله بكا بكاء ذات عضلة فلو كان بعد مفرد لم يجب النصب نحو صوت صوت حمار ولو لم تشتمل الجملة على

معنى المصدر لم يصح ولو لم تستعمل على قاعدة لضعف النصب نحو في الدار صوتٌ صوتَ حمارٍ ولا يمتنع لأن هذا
قلت فيها صوتٌ علم أن فيها مصوتًا ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل نحو هو مصوتٌ صوتَ حمارٍ
فإنه ينصب بمصوت لا بنحو صوت ولو لم يكن المصدر مشعرا بالحدوث لم ينصب نحو له ذكاءٌ ذكاءَ الحكماء لأن صوتا
ونحوه إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة فعل مسند إلى فاعل فقولك له صوتٌ بمنزلة هو يصوّت وليس
قولك له ذكاء بمنزلة هو يفعل وإنما أخبر بأنه ذو ذكاء فصار ذلك بمنزلة قولك له يدٌ يدَ أسدٍ والله
أعلم

المفعول له

ص ينصب مفعولًا له المصدر إلى آخره ش هو علة الفعل ويجوز نصبه بشروط الأول أن يكون
مصدرا الثاني أن يتحد وقته ووقت عامله وهو المعلل به الثالث أن يتحدا فاعلا ولو
تقديرا فمثال ما استوفى الشروط ضربته تأديبا وجئتك [illegible] ومثال الفاقد فقد
علمها تقديرا قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لأن معنى يريكم يجعلكم ترون وفي
بعض هذه الشروط خلاف وقوله ص وإن شرط فقد فاجرره باللام ش إذا فقد شرط من
الشروط الثلاثة وجب جره بأن يتلبس بالحرف الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها
ومن والباء وفي فتقول جئتك للماء لأنه ليس مصدرا وجئتك أمس لإكرامك غدا لا
ختلاف الزمان وأحسنت إليك لإحسانك إلي لاختلاف الفاعل وقوله ص وليس يمتنع مع
الشروط كلا زهد ذا قنع ش ليس اجتماعها موجبا للنصب بل هو مسوغ له ثم هو بعد
ذلك على ثلاثة مراتب راجح النصب وراجح الجر ومستو فيه الأمران وأشار إلى الأول بقوله ص
وقلّ أن يصحبها المجرد ش يعني أن المجرد من أل والإضافة يترجح نصبه وقل أن يصحب الحرف فقولك
ضربته تأديبا أرجح من قولك ضربته للتأديب ومنع الجزولي جر المجرد فيه وأشار إلى
الثاني بقوله ص والعكس في مصحوب أل ش يعني أن الراجح في مصحوب أل الجر بالحرف فقولك
ضربته للتأديب أرجح من قولك التأديب ثم ذكر مثال نصب مصحوب أل من كلام العرب وهو
قوله ص لا أقعد الجبن عن الهيجاء إلى آخره ش وسكت عن المضاف فعلم أنه لم يلحقه براجح النصب ولا أنه
راجح الجر فعلم أنه مستو فيه الأمران نحو جئتك ابتغاء الخير **تنبيه** إذا دخلت أل
على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرف بأل أو بالإضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في زعمهم
أنه لا يكون إلا نكرة وأن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة **فإن قلت** هل يجوز تقديم المفعول
له على عامله **قلت** هو جائز سواء كان منصوبا أو مجرورا وهو مستفاد من قوله كلا زهد
ذا قنع لمشترط [illegible] والله أعلم

ص المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

ص الظرف وقت أو مكان ضمنا في إلى آخره ش وقت أو مكان جنس [illegible] فخرج لو قيل أو مكان لم
يضمن معناها نحو يومنا يوم مبارك ونحو مكان حسن وبالاطراد احترازا مما نصب بدخل من المكان

المختص نحو دخلت الدار فمنصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعا لا نصب الظرف
إذ لو كان ظرفا لم يختص بدخل لأن الظرف لا يختص بعامل دون عامل بل الظرف غير المشتق من
اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل قال الشارح وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بغير
الاطراد لأنه يخرج بقوله ما ضمن معنى في **قلت** وفي نصب المختص من المكان بعد دخل ثلاثة
مذاهب **أحدها** أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعا كما سبق
وهو مذهب الفارسي والمصنف ونسبه إلى سيبويه **الثاني** أنه منصوب على الظرفية
تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين إلى الجمهور **الثالث** أنه مفعول به ودخل يتعدى
تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب الأخفش وقوله هنا مثال الظرف المكان
وأزمنا مثال الظرف الزمان وقوله ص وما نصبه بالواقع فيه مظهرا إلى آخره ش يعني أن
حكمه النصب وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما في معناه وأن الناصب له قد يكون ظاهرا
نحو جلست أمام المسجد وسرت يوم الخميس وقد يكون مقدرا إما جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال
متى قدمت وإما وجوبا كالواقع خبرا أو صفة أو حالا أو صلة وقوله ص وكل وقت قابل ذاك
ش يعني أن جميع أسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها ومختصها وأما المعدود فهو من قبيل المختص
خلافا لمن جعله قسما ثالثا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين والمختص المعدود ما له
مقدار من الزمان معلوم نحو يومين والمختص غير المعدود كأعلام الأيام وما اختص بأل وبالصفة
أو بالإضافة وقوله ص وما يقبله المكان إلا مبهما ش يعني أن أسماء المكان لا تقبل الظرفية
إلا إذا كانت مبهمة فإن كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو الدار والمسجد وقوله ص نحو الجهات
والمقادير إلى آخره ش مثّل المبهم بثلاثة أنواع الجهات نحو خلف وقدام وأمام والمقادير نحو
ميل وفرسخ **وما** صيغ من اسم الحدث نحو قعدت مقعد زيد **وظاهره** أن هذه الثلاثة أنواع للمبهم أما
الجهات فلا إشكال أنها مبهمة **وأما** المقادير فظاهر كلام الفارسي أنها داخلة تحت المبهم
وصححه بعض النحويين **وقال** الشلوبين ليست داخلة تحته وصحح بعضهم أيضا شبهها بالمبهم
لا أنها منه وأما ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر أنه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره وهو ظاهر
كلامه في شرح الكافية فإن قيل وأما المكان فلا يكون منصوبا على الظرفية إلا ما كان مبهما
أو مشتقا من اسم الحدث فالظاهر أنه جعله قسيما **قلت** وقد قسم المصنف المصدر إلى مبهم
ومختص وصرح بأن المعدود من المختص وقياسه أن يجعل المعدود في الظرف من المختص أيضا **فإن**
قلت ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل **قلت** ظاهر كلامه أنه الفعل
الاصطلاحي لقوله كمرمى من رمى وليس كذلك بل لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر وإن
حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر فيجوز صحيح لولا قوله من رمى فيجعلها وقوله ص وشرط كون
ذا مقيسا أن يقع إلى آخره ش لا شك أن ما اشتق من اسم الحدث بعنوان هذا النوع لا يكون
ظرفا مقيسا إلا إذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق نحو قعدت [illegible] مرمى زيد وقعدت مقعدا

وكذلك عدم الشواذ قوله لم هو من مفعول القابلة ونحوه وتقدير قوله لما في اصله معه اجتمع
لعلة من اجتمع مع الحرف في اصله وهو اسم لحرف **فان قلت** يخرج من كلامه نحو …
جلوس … لان العامل فيه اصله لا شيء واجتمع معه في اصله **قلت** هذا او لم
فتحمله عبارته من تقدير المصدر بحمل عمل بعامله وقوله ص وما يرى ظرفا وغير ظرف الى اخره
ش كل من ظرف الزمان والمكان منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما لا يلزم الظرفية اصلا …
وعوض او لا يخرج عنها الا الشبهها والمراد بشبه الظرفية الجر وانما يثبت تعرف الظرف بالاختيار
عند والجر بغيرهم الا من كثير زيادة … فلا يعتوره فلذلك حكم على قبل وبعد وعند ولدن بعدم التصرف
مع الجر بمن والى هذا اشار بقوله وغير ذو التصرف الذي لزم البيت ثم قال ص وقد ينوب عن مكان مصدر
الى اخره ش نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وشرطه ان
… تعيين مكان او مقدار وذلك قليل في المكان كقولك جلست قرب زيد وقصده اي مكان قربه
ومكان قصده وكثير في الزمان نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا اي وقت خفوق النجم ووقت
طلوع الثريا وكثرته تقتضي القياس عليه

المفعول معه

ص ينصب تالي الواو مفعولا معه الى اخره ش المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد الواو التي بمعنى
مع نحو سيري والطريق وهذا الباب يقتصر على السماع وقد فهم ذلك من قوله في نحو ص بما من الفعل وشبهه
سبق الى اخره ش ناصب المفعول معه اما فعل نحو استوى الماء والخشبة واما اسم يشبهه نحو زيد
سائر والطريق ومذهب سيبويه انه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وحرف التشبيه والظرف
المخبر به واجاز ابو علي في قول **الشاعر** هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل فيه هذا وذهب
الجرجاني الى ان ناصبه الواو ونصبه لاختصاصها بالاسم ورد بانه لو كانت ناصبة لاتصل الضمير بها …
تقدمه بفعل او شبهه واليه اشار بقوله لا بالواو **وفهم من قوله** سبق ان المفعول معه لا يتقدم على
عامله وهو متفق عليه واما تقدمه على مصاحبه نحو استوى الماء والخشبة الماء فمذهب الجمهور
وهو الصحيح منعه واجازه ابن جني وقوله ص وبعد ما استفهام او كيف نصب الى اخره ش …
انت وقصعة من ثريد وما انت وزيدا فيرفع ما بعد الواو على انه العاطفة وبعضهم ينصب على انه …
وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره كيف تكون وما تكون والصحيح ان كان المقدرة
ناقصة وكيف خبر مقدم وكذلك ما **واعلم** ان الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام
قسم يجوز فيه العطف والنصب على المعية والعطف ارجح **وقسم** يجوز فيه الامران والنصب على
المعية ارجح **وقسم** يمتنع فيه العطف **فالاول** ما امكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ
ولا من جهة المعنى نحو قمت انا وزيد وان شئت نصبت **والثاني** ما امكن فيه العطف الا بضعف من جهة اللفظ
نحو قمت وزيدا لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد او فصل ضعيف او من جهة المعنى كقولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها والتقدير مع العطف لو تركت الناقة ترأم فصيلها لرضعها وهذا تكلف

الثالث قولا وتكلف عبارة … والوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها
يكون فيه العطف لمانع لفظي نحو مالك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار يمتنع
عند الجمهور او معنوي نحو سرت والجبل مما لا يصلح للمشاركة … ونحو يجب فيه النصب على المعية ويمتنع
العطف وقد اشار الى الاول بقوله ص والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والى الثاني بقوله ص والنصب
مختار لدى ضعف النسق **والى الثالث** ص والنصب ان لم يجز العطف يجب **واما قوله** ص
او اعتقد اضمار عامل تصب ش فيحتمل وجهين **احدهما** ان يكون بحيث … امتنع عطفه فيه نصبه
على المعية وبين اضمار عامل حيث يصح اضماره كقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فانه لا يصح
جعله مفعولا معه لان اجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الامر والكيد ونحوهما فلذلك اجمعوا وشركاءكم مفعولا
معه والمدار تجعل مفعولا به بحمل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم لان جمع بمعنى … ينصب
الشركاء ونحوهم **وقد حكي** اجمع بمعنى جمع فعلى هذا يصح العطف **والثاني** ان يكون
تنويعا والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية ونوع يضمر
له عامل لان المعية فيه ايضا ممتنعة **كقوله** علفتها تبنا وماء باردا فماء منصوب بفعل مضمر
تقديره وسقيتها ماء ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة ويحمل على
قوله او اعتقد اضمار عامل تصب تمثيلا للناصب كما مثلنا به والجار كقولهم ما لك وزيدا فيجوز جره …
… كما نبه عليه في شرح الكافية وكلامه فيه … هذا الاحتمال

الاستثناء

اخراج بالا او احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا فالاخراج جنس وبالا واحدى اخواتها يخرج التخصيص
ونحوه والمراد بالمخرج تحقيقا المتصل وبالمخرج تقديرا المنقطع نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن فانه
لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع
قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا قد دل على ما يستثنى فيه
… انتهى وقوله ص ما استثنت الا مع تمام ينتصب ش يجوز ان تكون ما موصولة فتنتصب
… وان تكون شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم والمراد بالتمام ان يكون المخرج منه
مذكورا ويقابله التفريغ فيعمل المستثنى بالا في غير التفريغ ينتصب متصلا كان او منقطعا بعد
ايجاب او غيره لان نصبه على ثلاثة اقسام واجب وجائز مرجوح وجائز راجح فالواجب النصب
هو المستثنى بعد ايجاب متصلا او منقطعا مؤخرا او مقدما نحو قام القوم الا زيدا وخرج القوم الا بعيرا
وقام الا زيدا القوم والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي او شبه نفي والمراد به النهي والاستفهام
… **فمثال** النفي ما فعلوه الا قليل منهم **ومثال** النهي لا يقم احد الا زيد ومثال
الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله واكثر ما يكون ذلك في … وجميع هذا يرجح فيه اتباع
المستثنى في رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين والى هذا اشار بقوله ص
وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل ش والراجح النصب هو المنقطع بعد نفي او كنفي

جاز مع اعتنائه عن المستثنى منه وان بني تميم يجيزون فيه النصب والاتباع ويعنون بالاتباع الظاهر كالبعض
البغويين نصبه عندهم ارجح واما الحجازيون فان النصب عندهم واجب وان لم يصح اعتناؤه عن المستثنى منه
وما لنقع الا نصبه عند الجميع وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل الا للاسم الواقع بعدها
نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وجعل المصنف منه لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم والى هذا الثالث
اشار بقوله **م وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع** ش والا لكنه اصلي وفي بعض ما يجي
اعتناؤه وما لا يصح وقوله **م وغير نصب سابق في النفي قد يأتي** ش يعني ان المستثنى المتقدم على
المستثنى منه بعد نفي وشبهه وجهان **احدهما** وهو المختار نصبه على الاستثناء **والثاني** ان يفرغ
العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا قال سيبويه **وحدثني** يونس ان قوما ممن يوثق بعربيتهم
يقولون ما لي الا ابوك ناصر ويجعلون ناصرا بدلا انتهى وهذا قليل ولذلك قال قد يأتي **واحترز** بقوله
في النفي من ان يكون المتقدم في الايجاب فانه واجب النصب كما سبق **ولما فرغ** من بيان التام شرع في
المفرغ فقال **م وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما** ش اي وان يفرغ ما سبق الا لما بعدها فاحكم
له بما يوجب الاعراب نحو ما قام الا زيد فقام مفرغ لما بعد الا عمل فيه زيدا فهو فاعل به كما لو عدمت الا
نحو ما قام زيد وقوله سابق اولا وقوله في التسهيل العامل لا للسابق فقد يكون عاملا كما مثلنا به وقد
يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد **فان قلت** على ما اخذ العوض الضمير في يكن **قلت**
يحتمل ان يعود على السابق اي يكن السابق في طلبه لما بعد الا كما لو عدم الا وان يعود على ما من قوله
لما بعد اي يكن ما بعد الا في تسلط ما قبل الا عليه كما لو عدم الا **تنبيهان الاول** لا يجوز
ان يكون التفريغ الا بعد نفي او شبهه **الثاني** يقع التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد واما قوله
تعالى ان نظن الا ظنا فمؤول **ولما كانت** الا تتكرر لتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال **م**
والغ الا ذات توكيد الى اخره ش يعني التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا
لما قبلها **فالاول** نحو قوله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فالعلا بدل من الفتى ولا عمل للثانية فيه ولكن بدل
والثاني نحو قوله لا تمرر بهم الا زيدا والا عمرا او قد اجتمعا في قوله
ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله **فان قلت** ما المراد بالغائها **قلت**
جعلها كانها لم تذكر فلا تؤثر في لفظ ولا معنى غير التوكيد وقوله **م وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ**
الى اخره ش يعني بل لقصد استثناء بعد استثناء وحينئذ لا يخلو اما ان يكون مع تفريغ ما قبل
الاول العامل او مع تمامه فبدأ بحالة التفريغ واشار الى الاول بقوله فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في
واحد اي المراد بالعامل الاول والتأثير النصب على الاستثناء فكانه قال دع النصب على الاستثناء
بالذي واحد المستثنيات والمستثنيات وقوله وليس عن نصب سواه مغنى اي سوى ذلك الذي
والحاصل ان الا اذا كررت لغير توكيد وما قبلها من العامل مفرغ شغل بواحد ونصب ما
عداه على الاستثناء نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا **وقد قدم** من عبارته هو ابدا الاول
او الناصب للمستثنى هو الا لقوله جاء العامل دع ونسبه في التسهيل الى سيبويه والمبرد وزاد

في الشرح الجرجاني والغلاف في ذلك شهير **الثانية** ان الاسم الذي يشتغل به العامل المفرغ لا يلزم
كونه الاول بل يجوز ان يكون المتوسط والاخير في قوله واحدا لا ان تنظم بالا فرد اولى **الثالثة**
ان نصب ما سواه واجب لقوله وليس عن نصب سواه واجب وليس عن نصب ما سواه مغن في هذا النص
من قوله في التسهيل ونصب ما سواه **فان قلت** عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة
اوجه **احدها** انه لم يشترط التأثير بالا في واحد فيعلم انه لا ينصب على الاستثناء ولم يعلم
ما يعمل فيه **الثاني** انه لم يبين ذلك كله انما يكون اذا لم يكن استثناء كل واحد من متلوه فان امكن جعل
كل واحد مخرجا مما قبله نحو ما قام الا القوم الا زيدا **والثالث** ان قوله وليس عن نصب
سواه مغن ليس كذلك بل الخاص رفع الاول جاز رفع ما بعده اذا قصد به البدا **قلت**
الجواب عن الاول انه قد علم ان العامل المفرغ يشتغل به من قوله فليس كما لو الا عدما **وعن الثاني**
ان كلام المصنف في تكرار الا مع الغاء المستثنى منه **وعن الثالث** انه اذا جعل بدلا كانت
الا للتوكيد وليس من هذا القسم بل هو مندرج في قوله والغ الا ذات توكيد **ثم** اشار الى الثانية
بقوله **م ودون تفريغ مع التقدم الى اخره** ش يعني ان العامل اذا لم يكن مفرغا وتأخر المستثنى
عن المستثنى منه نصب الجميع الا واحدا منها فله معها ما له منفردا نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا خالدا
وتجوز رفع واحد منها على البدل لانه بعد نفي وهو راجح **فان قلت** هل يجوز رفع الجميع
على البدل **قلت** قد اجاز ذلك الابذي وظاهر كلام المصنف انه لا يبدل منها الا واحد ثم مثل لذلك
بقوله **م كلم يفوا الا امرؤ الا علي** ش فيجوز رفع امرؤ على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد
وتنصب علي على الاكثر ووقف على لغة ربيعة فحذف تنوين المنصوب والاصل الا عليا وقوله **م وحكمها في**
القصد حكم الاول ش يعني في الدخول ان كان الاستثناء من غير موجب وفي الخروج ان كان من موجب
تنبيه اذا كررت الا لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه وتارة يمكن وقد تكلم
المصنف على الثاني لوضوحه وقد نبه عليه في الكافية والتسهيل **ولما فرغ** من حكم المستثنى
بالا شرع يتكلم على ادوات الاستثناء فقال **م واستثن مجرورا بغير معربا الى اخره** ش اصل غير
ان تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما اضيفت اليه وقد تضمن معنى الا فيستثنى بها
ولم يكن يلزم جر ما استثنيته بالاضافة واعربت هي بما يستحقه المستثنى بالا من نصب واجب نحو قام
القوم غير زيد وراجح نحو ما قام غير زيد او مرجوح نحو ما قام احد غير زيد او متأخر بعامل مفرغ
نحو ما قام غير زيد **فان قلت** قد تقدم ان الا هي الناصب للمستثنى عند المصنف فما ناصب
غير **قلت** ناصبها العامل الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء هذا اختيار المصنف قال
في شرح التسهيل وهو الظاهر من قول سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة والمشهور انه
ينصب نصب الظرف **فان قلت** ما بعد الا ظاهر قوله معربا بما للمستثنى بالا نسبا
ان غيرا جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل **قلت** المفهوم من عبارته ان غيرا
تعرب بالاعراب المنسوب للمستثنى بالا من نصب وغيره كما سبق وليس في ذلك ما يدل على التمام

جهة النصب **تنبيهات الأول** قد تحمل (على) الا غير فيوصف بها وبما بعدها كما حملت
غير على الا فاستثني بها **وللموصوف** بالا شرطان **احدهما** ان يكون جمعا او شبهه
وان يكون نكرة او معرفا بال الجنسية فلا يوصف بها مع مفرد ولا معرفة محضة نحو تعارف غير
مع جمع منكر [illegible] او موصوف لا يجوز وتقام مقامه فلا يقال جاءني الا زيد بخلاف غير
والاخر انه لا يوصف بها الا حيث يجوز الاستثناء متصلا او منقطعا فلا يقال عندي درهم
الا جيد لانه لا يجوز فيه الاستثناء بخلاف غير **قال** في البسيط وهل يجوز فيه اعمال كما جاز في
غير فيه نظر **الثاني** يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فتقول
قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا بالجر على اللفظ وبالنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا وتقول
ما قام احد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام سيبويه انه من المعطوف
على الموضع وذهب الشلوبين الى انه من باب التوهم **الثالث** لا يجوز جر المعطوف على
المستثنى به لا في نحو قام القوم الا زيدا على معنى غير خلافا لبعضهم وما استدل به مأول وقوله ص
ولسوى سوى سواء اجعلا ان احرش هذه ثلاث لغات وزاد بعضهم اخرى وهي الموضع الكسر والمد
وظاهر كلامه انه يستثنى بالثلاثة وهو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسورة وقال ابن
عصفور في الشرح الصغير [illegible] بمعنى الا الا سوى المكسورة السيرافي استثني بها [illegible]
بالقياس عليها وقوله اجعلا على الاصح ما لغير جعلا اي اجعل لسوى واختيها ما جعل لغير من كونها
جر المستثنى وتعرب باعراب ما بعد الا على ما سبق في غير من التفصيل [illegible] لانها بمعنى غير [illegible]
بقوله على الاصح الى مذهب سيبويه واكثر البصريين وهو انها ظرف لا تتصرف الا في الشعر ونقل عن الفراء
قال سيبويه بعد ما مثل بقوله اتاني القوم سواك زعم الخليل ان هذا كقوله اتاني القوم مكانك الا ان في
سواك معنى الاستثناء انتهى قال ابن عصفور ولما كانت الظرفية فيها مجازا لم تتصرف فيها واستدل
من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك وانما اختار خلاف ما ذهبوا اليه قال في شرح
الكافية لامرين **احدهما** اجماع اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك
واحد **والثاني** ان منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية
ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك والثالث
وفي شرح التسهيل [illegible] على نفي ظرفيتها واجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بانه لا يلزم من وقوعها
صلة كونها ظرفا واجاز ان يكون موضعها بعد الموصول رفعا على انها خبر مبتدا مضمر وان يكون نصبا على انه
حال وقبله ثبت مضمرا قال ويقوي هذا الوجه قول من قرأ تماما على الذي احسن بالنصب [illegible]
بعد الموصول خبر المبتدأ مضمر [illegible] او يكون مبنيا لانها من واضافته الى مبني كما فعل بغير في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت
[illegible] حمامة [illegible] **قلت** هذا خلاف ما ذكر المصنف [illegible] مذهبه [illegible]
عن [illegible] ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه اما ما ذكره من اجماع اهل اللغة فيه
مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل وقد تقدم واما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه لان سيبويه [illegible]

معنى في

معنى في تصرفه في الشعر وقد انشد سيبويه بعضها ولم يذكر من تصرفه في النثر الا [illegible] وقول بعض
العرب اتاني سواك حكاه الفراء اما [illegible] انه لا يعتد به في اخراج الظرف عن عدم التصرف واما
اتاني سواك فهو اقوى ما احتج به وقال في البسيط قال البصريون هذا من الشواذ **قلت** وكلام حا
كيه اعني الفراء يدل على قلته فانه قال اتاني سواك [illegible] لا تستعمل اسما مرفوعا
[illegible] قال [illegible] وانما تجويزه كون سواك بعد الموصول خبر مبتدا مضمر
فضعيف لانه يجعل حذف صدر الصلة من غير طول ولولا ذلك لجاز في غير جعلها كما جاز في سوى فقد
[illegible] الذي سواك بالنصب [illegible] لانها مبهم واضافته الى مبني [illegible]
ضعف في باب الاضافة من شرح التسهيل [illegible] ومثل ذلك [illegible] فلا ينبغي [illegible]
بذلك عدة القول بالظرفية الا ان الظاهر [illegible] تصرفه في الشعر [illegible] حكاه الفراء [illegible]
اخرى ظرف متصرف يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وهذا مذهب قوم منهم الرماني والعكبري وقوله في
الكافية [illegible] فليس كذلك بل
المذاهب ثلاثة والله اعلم **فان قلت** ظاهر قوله ما لغير جعلا مساواتها لغير في جميع الاحكام
وليس كذلك بل افترقا في امرين **الاول** ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى [illegible]
[illegible] **الثاني** ان سوى تقع صلة الموصول وحدها في فصيح الكلام **قلت**
[illegible] سوى [illegible] فيما ذكر لغير من جر المستثنى واعرابها باعراب ما بعد الا في جميع الاحوال **فان قلت**
[illegible] هل يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير **قلت** [illegible]
[illegible] وقوله في التسهيل [illegible] مطلقا سوى [illegible] جواز اعتبار المعنى في المعطوف
عليها من غير [illegible] اجازته وقوله ص واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا
المستثنى بها خبرهما [illegible] نصبه واسمهما عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام
والمعنى ليس هو اي بعضهم زيدا وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق [illegible]
[illegible] **والتقدير** [illegible] بحذف المضاف [illegible]
[illegible] قال ابن مالك وصاحب البسيط [illegible] الكلام عليه وهو مخالف
لما نقل عليه الكوفيون والبصريون [illegible] **قلت** قد صرح في شرح الكا
فية بان اسمهما مضمر مستتر وقوله في التسهيل واسمهما بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف
يقتضي ظاهره انه محذوف لا مضمر ويمكن ان يكون تجوز في التعبير عن الاضمار بالحذف **فان قلت**
هل لجملتي ليس ولا يكون في الاستثناء محل من الاعراب **قلت** في ذلك خلاف قيل هما في موضع
نصب على الحال وقيل لا محل لهما وصححه ابن عصفور **واما** عدا وخلا فقد تقدم بالنقل الصحيح عن
العرب انهما ينصبان المستثنى ويجرانه [illegible] قام القوم عدا زيدا وعدا زيد وخلا عمرا وخلا عمرو وقد
[illegible] جواز [illegible] المستثنى بهما بقوله ص واجرر بسابقي يكون ان ترد [illegible] **فان قلت**
هل الارجح نصب المستثنى بهما او جره **قلت** لا اشكال في ان النصب [illegible] لان [illegible]

ولذلك التزم سيبويه فعليتهما ولم يحفظ جر بهما واما خلا فالنصب به ارجح ايضا قيل ولم يعرف سيبويه
الجر بها وبشير كذلك بل قد حكي فيه الجر ايضا وقال الاخفش في الاوسط كل العرب يجرون بخلا وقد زعموا انها
تنصب به وذلك لا يعرف انتهى وهو خلاف المشهور وقوله **ص وبجر ما النصب ش** نحو ما عدا زيدا وما
خلا عمرا وانما تعين النصب بعد ما لانها مصدرية فتعينت فعليتهما لانها لا يليها حرف جر وتعين النصب بعد
ما هو مذهب الجمهور وحكي الجر مع ما في الغرة عن بعض العرب واليه الاشارة بقوله **ص والجر**
قد يرد ش واجاز ذلك الكسائي والجرمي والفارسي في كتاب الشعر له وعلى هذا يجاز ايضا كما لا مصدرية
وقوله **ص وحيث جرا فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان ش** مجرور بمن ما او معناهما **فان قلت** باي شيء
يتعلقان اذا كانا حرفي جر **قلت** قيل بالفعل او معنى الفعل وموضعهما نصب وقيل هما في موضع
نصب عن تمام الكلام وقوله كما هما ان نصبا فعلان يعني مجردين من ما ايضا او معناهما وهما فعلان
متعديان والمستثنى بهما مفعول به وفاعلهما عند سيبويه والاكثر ضمير مستتر عائد على البعض
المفهوم من الكلام ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وبه جزم في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي انه يعود
كما تقدم في ليس ولا يكون وقال في شرحه وفيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدا اذا جعل تقديره عدا
بعضهم زيدا لم يستقم الا ان اريد بالبعض من سوى زيد وهذا وان صح اطلاق البعض على الكل الا واحدا ليس
لغلبة في الاستعمال والاجود ان يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه مقدرا في قاموا عدا زيدا جاوز
وعلمهم زيدا انتهى قيل ولا يطرد انه يستغنى في نحو القوم اخوتك عدا زيدا الا انه لم يتقدم فعل ولا ما في معناه
ويبقى ان لا يجوز تقديره جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام لان البعض عندهما لا يقع الا على ما دون
النصف والصحيح جوازه وقوعه على النصف وعلى الاكثر منه لقوله اذا ايتيت اثنين والثلاثين نقصتني وقد علمت
بعضا واخذت بعضا **وذهب** المبرد الى ان فاعلهما ضمير يعود على من المفهوم من معنى الكلام اي
عدا من قام زيدا **فان قلت** هل الجملة من خلا وعدا محل من الاعراب **قلت** ان وقع حلة
لما فلا محل لهما والا فقولان كما تقدم في ليس **وقع** بعضهم انها لا محل لها كما صحح في ليس ولا يكون
اذا وقعا حلة لما المصدرية فهما موضع المصدر المؤول من الاعراب **فان قلت**
نصب بلا خلاف وانما اختلفوا في وجه نصبه فقال السيرافي هو مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز
ذلك في المصدر الصريح **وذهب** ابن خروف الى ان انتصابه على الاستثناء انتصاب غير وقيل
انتصابه على الظرف وما مصدرية وقتية او وقت مجازا وتقدم قوله **ص وكخلا حاشى ولا تصحب ما**
الواحد ش يعني ان حاشى مثل خلا فيجوز نصب المستثنى بها وجره فاذا نصب كانت فعلا والخلاف في ما
عليه وفي محل الجملة كما في خلا واذا جرت كانت حرفا والكلام على ما تتعلق به كالكلام على خلا الا في
بينهما الا في ثلاثة اوجه **الاول** ان الفراء ذهب الى ان حاشى فعل ولا فاعل له والنصب بعدها انما
هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في عدا وخلا فيما وقفت عليه فيهما بذلك **الثاني** ان الجر بها اشهر من
الاكثر بخلاف عدا وخلا ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم يجز النصب بها لانه لم يحفظه ومذهب بالتالي
ابو زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه المازني والمبرد والزجاج **الثالث** ان حاشى

لا نصب

لا نصب ما بخلاف عدا وخلا قال سيبويه لو قلت اتوني ما حاشى زيدا لم يكن كلاما وقد اجاز بعضهم على قلة
وقال في التسهيل وربما قيل ما حاشى وذكر في شرحه قوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي
ما حاشى فاطمة **وانشد** بعضهم على ذلك. رايت الناس ما حاشى قريشا. فانا نحن افضلهم فعالا.
وقوله وقيل حاش وحشى مع جمعهما لما ذكر ان من اللغات في حاشى التي يستثنى بها وكلامه في التسهيل
ظاهر في انها في حاشى التي للتنزيه وهي التي يليها الجر باللام نحو حاش لله ومنع في اللغات الثلاث وافصحها
حشى وهذه التي يليها الجر بمن ليست حرفا قال في شرح التسهيل بلا خلاف بل هي اما فعل وهو مذهب
المبرد واما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود حاش
الله بالاضافة مثل سبحان الله وقراءة ابي السمال حاشا الله بالتنوين مثل رعيا لزيد والوجه في قراءة من
لم ينون ان تكون مبنية لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى **الحال**
ص الحال وصف فضلة منتصب انتصب الى اخره ش الحال تذكر وتؤنث وقوله وصف كالجنس يشمل الحال وبعض
الاخبار وبعض النعوت ونحو لله دره فارسا من التمييز وقوله فضلة اخراج للخبر والفضلة ما يجوز الاستغناء
عنه والحال قد لا يستغنى عنها لعارض نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وقوله منتصب
اخراج النعت لانه لا يلزم النصب والنعت تابع للمنعوت وقوله مفهم في حال كذا اخرج نحو لله دره فارسا فان
التمييز فيه معنى الحال وقول الشارح ان هذا التعريف ليس بمانع لانه يشمل النعت غير مسلم لخروجه بقيد
لزوم النصب **تنبيه** ذكر في الكافية والتسهيل ان الحال قد يغني عنها ظرف او مجرور نحو **قوله**
كان عيني اليما سا جداعينة. وما انعت شيئا مرة ولا كل. وتنوزع في ذلك وذكر في باب حروف الجر من
شرح التسهيل ان الباء وعلى ومن والمثال مثال لما كان تقديره ونحو ذلك
مبنيا للمفعول وفيه نظر وقوله كعرد اذهب مثالا وفيه جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي
وقوله **ص وكونه منتقلا مشتقا يغلب الى اخره ش** كون الحال منتقلا اي غير لازم لصاحبه ومشتقا
اي مصوغا من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب اما مجيئها لازما فقوله تعالى وخلق الانسان
ضعيفا ومجيئها غير مشتق فانه واقع في الجمود واللازم في قولهم هذا خاتمك حديدا
وهذه جبتك خزا ومن امثلة سيبويه **وفصل** بعضهم في الاشتقاق والحال فمثال المبينة
وهو كثير في المبينة لانه لا يكون منتقلة او مشبهة بالمنتقلة نحو خلق زيد اشهل لانه كان يجوز ان يخلق
غير اشهل والمؤكدة يجوز ان تكون غير منتقلة وقوله **ص ويكثر الجمود في سعر الى اخره ش** اعلم انه
يكثر جمود الحال اذا كان مؤولا بالمشتق تأولا غير متكلف وذلك اذا دل على سعر نحو بعته مدا بكذا اي
مسعرا او مفاعلة نحو بعته يدا بيد او كلمته فاه الى في او تشبيه نحو كر زيد اسدا اي مثل اسد او ترتيب نحو ادخلوا
رجلا رجلا او ما يتمييز وقع نصب الثاني اقوال والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموع
هذا الحال ونحو فيما عند الخبر حلوه حامضا او اصالة نحو قوله تعالى أأسجد لمن خلقت طينا او فرعية
نحو وتنحتون من الجبال بيوتا وهو حال مقدرة او تنويع نحو هذا مالك ذهبا وحديدا او واقع فيه تفضيل
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او تفعيل نحو تمثل لها بشرا سويا وقد اندرج ذلك تحت قوله وفي مبدي

تأول الا بتكلف **فان قلت** الدال على السمع مندرج في ذلك وقد افرده بالذكر **قلت**
هو من باب عطف العام على الخاص وقوله ومن الحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى الى اخره ش
لما كان الغالب استنكار الحال وتعريف صاحبه الزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا ومتى جاءت على صورة المعرف
بالاداة فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الاول فالاول او بالاضافة فيحكم بانه نكرة لم يتعرف بها نحو فعلته جهدي
وطاقتي واجتهد وحدك اي منفردا واذا اغلقت في المتعرض ضربت زيدا وحده فمذهب سيبويه انه حال
من الفاعل في ضربته في حال انفراده بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول ورجح مذهب سيبويه
بان وضع المصدر موضع اسم الفاعل اكثر وعن طلحة تعيين كونه حالا من المفعول قال لانه اذا اراد الفاعل قال
ضربته وحدي وفي وحده اقوال **الاول** مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع
الحال فهو في موضع ايحادا وايحادا في موضع موحدا **والثاني** انه مصدر او حذف وهو محذوف
الزوائد واليه ذهب ابو الفتح **والثالث** انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو
مصدر في موضع الحال **والرابع** ذهب يونس الى انه منتصب على الظرف كقول العرب زيد وحده
تقديره زيد موضع التفرد واجاز هشام في قولهم زيد وحده وجهين **احدهما** ما قاله يونس وا
لاخر ان يكون مصدر الفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي يقبل اقبالا **وقد حكى**
الاصمعي وحد يحد فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل **تنبيه** ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو
مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون ان يأتي معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول
واجاز الكوفيون ان يأتي على صورة المعرفة اذا كان فيه معنى الشرط ومع ذلك نكرة واجازوا
عبد الله المحسن افضل منه المسيء وقوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع
ش من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى ثم ادعهن يأتينك سعيا وادعوه خوفا وطمعا وقولهم
قتلته صبرا وطلع زيد بغتة ومع كثرته فنقل اجماع النحويين على قصره على السماع واختلفوا في القياس
الا المبرد فانه اجاز القياس فيه عنه مطلقا وقيل فيما هو نوع الفعل نحو اتيته سرعة والتسهيل
في التسهيل ثلاثة لا تقصر على السماع **الاول** قولهم انت الرجل علما فيجوز ان يقول انت الرجل ادبا
ونبلا والمعنى انت الكامل في حال علم وادب ونبل ويحتمل ان يكون عنده تمييزا **الثاني**
هو زهير شعرا فاقا في الارتفاع والانحطاط يكون تمييزا **الثالث** اما علما فعالم تقول
لمن وصف عنده شخص بعلم وغيره مما علمته وصفه بغير العلم والناصب لما كان الحال فعل الشرط المحذوف
وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالذي وصف به عالم ويجوز ان
يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهو على هذا مؤكد والتقدير مهما يكن من شيء
فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو اما علما فهو ذو علم تعين كون
العامل هو فعل الشرط فلو كان المصدر الثاني اما معرفا باللام فهو عند سيبويه مفعول له وذهب
الاخفش الى ان المنكر والمعرف كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن
هشام الى ان القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصف عالم قال في شرح

التسهيل

التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب **تنبيهان**
الاول مذهب سيبويه في المصدر الواقع موقع الحال انه هو الحال وذهب الاخفش والمبرد
الى انه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال **وذهب** الكوفيون الى انه مفعول مطلق
منصوب بالفعل قبله وليس في موضع الحال **وذهب** بعضهم الى انه مصادر على حذف مضاف
يقدر في التقدير ... **الثاني** في قوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة تنبيه
على وقوع المصدر المعرف حالا بقلة وهو ضربان علم جنس كقول العرب جاءت الخيل بداد
فبداد نكرة اي متبددة وذو اداة **كقوله** فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال فتأولوا على زيادة ال وفيه وفي نحوه ثلاثة مذاهب **احدها** انه
مصدر في موضع الحال وهو مذهب سيبويه **والثاني** انه معمول الفعل مقدر اي تعترك
العراك وهو مذهب الفارسي **والثالث** انه معمول لحال محذوفة اي معتركة العراك
وذهب ابن الطراوة الى ان العراك نعت لمصدر محذوف وليس بحال اي الارسال العراك
وانشد ثعلب اي جاؤوا هم العراك وزعم ان العراك مفعول اتى لا ورد معا ونقل عن
الكوفيين ان ارسلها فعل معنى اوردها **ثم** انتقل الى صاحب الحال فقال ومن لم ينكر غالبا
ذو الحال الا اذا اخر ش وذلك لشبهه بالمبتدا وانما قال غالبا لانه قد ينكر في غير المواضع
الآتية قليلا حكاه سيبويه وجعله مقيسا بغير شرط وان كان الاتباع اقوى والقياس قول
ابن عمر والخليل خلافا لمن قال لا يجوز في غير الموصوف الا سماعا لم يتقدم عليه وقوله ان لم يتأخر
يعني عن الحال نحو هذا قائما رجل ومثل سيبويه به واما نحو فيها قائما رجل فعلى كلام سيبويه
ان صاحب ذلك الحال هو المبتدا لا الضمير المستكن في الخبر كما ذهب اليه بعضهم **قال** في شرح
التسهيل وقول سيبويه هو الصحيح لان الحال خبر في المعنى فجعله لاظهر الاسمين اولى من جعله
لاغمضهما وهذا يستقيم لو تساويا في التعريف **وزعم** ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او
مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر وقوله او تخصص يعني باضافة نحو في اربعة
ايام سواء للسائلين او وصف نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا لمن شرط وصفه ولو
قيل ان الحال التخصيص بالوصف لكان اولى وقوله او تبين بعد نفي او مضاهيه كقوله تعالى وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم هذا مثال النفي في جعله الجملة صفة لقرية وقوله او مضا
هيه يعني مشابه النفي وهو النهي والاستفهام فالنهي **كقوله** لا يركنن احد الى
الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام **كقوله** يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
لنفسك العذر في ابعادها الاملا ومثل النفي بقوله **كقوله** لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا
تنبيهات ست ومسوغات غير التفصيل ذكر في التسهيل ثلاثة ان يكون الحال جملة مقرونة بالواو
او نحو ولا يلزمه على ذلك وهي حاوية على غيرها لان الواو رفعت توهم النعت **والثاني**
ان يكون الوصف به على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديد **الثالث** اشتراك المعرفة

مع النكرة في الحال نحو هذا كان انا شرح عبد الله منطلقا وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابا وقوله
ص وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا الى اخره ش صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور فيتقدمها
على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم يمنع من ذلك مانع كما تقدم ومنع الكوفيون تقد
يمها على المرفوع الظاهر وعلى المنصوب مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب
الظاهر اذا كان نكرة وقيل مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا واما المجرور فان كان باضافة لم يجز تقديم الحال عليه
باجماع قال في شرح التسهيل وان كانت الاضافة غير محضة جاز كقوله هذا شارب السويق
ملتوتا الان او غدا وان كان مجرورا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند اكثر المحققين قال المصنف
والصحيح جوازه لثبوته سماعا ولضعف دليل المنع الا ان تقديمه ضعيف مع جوازه وقال الكوفيون
وقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بهند او كانت الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند جاز والا امتنع
واستدل المصنف بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وبابيات منها قوله لئن كان برد الماء ... فان
قلت الكلام في قوله تعالى وينبغي ان يصير بغيره الاية على موضع الخلاف قلت العز
له ان الاية لا تعرب ... اهمل التنبيه عليه لوضوحه فان قلت على ما ذا يعود الضمير
في قوله ابوا قلت ظاهره انه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك لان منهم من اجازه
وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان وابن برهان على ان ابن الانباري نقل الاجماع على المنع فيتعين
صرف الضمير الى الاكثر فان قلت فقوله ولا امنعه يوهم انفراده بجوازه قلت لا يلزم
من قوله ولا امنعه انفراده والمراد ولا امنعه وفاقا لمن اجاز لانه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضع فان
قلت قوله فقد ورد عول لم يقم عليه دليل لم يرجح نص بذلك لان الاية استدل بها والابيات
محتملة للتاويل قلت ظاهر هذا ايراد عله عواه والاحتمال في بعضها بعيد جدا والعدول
عن الظاهر مع ما عرف من الخلاف ويتم هذا موضع الكلام على الاية ولا على الابيات وقوله ص ولا تجز
حالا من المضاف له الى اخره ش حاصل هذين البيتين انه لا يجوز الحال من المضاف اليه الا في ثلاثة مواضع
الاول اذا كان المضاف عاملا في الحال نحو الى الله مرجعكم جميعا فهذا جائز قال في شرح التسهيل
بلا خلاف الثاني ان يكون المضاف جزء المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فان
اخوانا حال من الضمير المخفوض بالاضافة الثالث ان يكون مثل جزء المضاف اليه في صحة الا
ستغناء عنه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فلو لم يذكر احد الثلاثة لم يجز قال في شرح التسهيل بلا خلاف
نحو ضربت غلام هند جالسة وحكى غيره عن بعضهم اجازته وتوسع المصنف في اجازة الحال
من المضاف اليه اذا كان المضاف جزء او نحوه لان ما استدل به لا حجة فيه لاحتمال كون اخوانا منصوبا
على المدح وحنيفا حالا من ملة وذكر لمعنى الدين فان قلت على ما ذا يعود الضمير في قوله
عمله قلت على الحال اي الا اذا اقتضى المضاف نصب الحال وقوله ص والحال ان ينصب بفعل
صرفا او صفة الى اخره ش يجوز تقدم الحال على عاملها اذا كان فعلا متصرفا نحو مخلصا زيد دعا خلافا
للجرمي في منع تقديمها عليه مطلقا وللاخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل وهو كمثال المصنف

ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو
والشمس طالعة جاء زيد ونص ابن اصبع على انه لا يمتنع عند الجمهور او صفة تشبه الفعل
المتصرف في قبول علامة الفرعية كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو مسرعا
ذا راحل ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه واحترز بقوله
صرفا من غير المتصرف نحو ما احسن هندا متجردة فلا يجوز تقديمها عليه لضعفه وبقوله تشبه
افعل التفضيل فانه لا يقبل علامة الفرعية مطلقا فجعله سيبويه كالجوامد في منع تقديم
الحال عليه وجواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع كوقوعه
صلة لال او حرف مصدري وقوله ص وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا
كتلك ليت وكان ش لا يجوز تقديم الحال على عاملها اذا كان جامدا ضمن معنى مشتق وذلك
انواع الاول اسم الاشارة نحو تلك الثاني حرف التمني نحو ليت الثالث حرف
التشبيه نحو كان الرابع حرف الترجي نحو لعل الخامس حرف التنبيه نحو ها
السادس ... نحو اما علما فعالم السابع الاستفهام المقصود به
التعظيم نحو يا جارتا ما انت جارة واجاز الفارسي فيه الحال والتمييز الثامن الجنس المقصود
به الكمال نحو هذا الرجل علما التاسع المشبه به نحو هذا زيد شجاعا ونص المصنف على جميع
هذه في الحال خلافا للتسهيل في اسم الاشارة وله ولابن الفارسي في حرف التنبيه ولبعضهم
في كان وقال ابن عصفور وابن عصفور في ليت ولعل ونحو بعضهم ان ليت ولعل وباقي الحروف
لا يعمل الا كان وكاف التشبيه وتقديم بيان العامل بعد احدى العوامل ونسبة العمل الى اما مجاز
وقد اندرج تحت قوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه نوع ما وهو الظرف وشبهه اذا
ضمنا معنى الاستقرار فانهما يعملان في الحال وله في هذه ثلاثة احوال تاخير ولا اشكال في جوازه
وتقديم على الجملة نحو قائما زيد في الدار وهذا لا يجوز قال في شرح الكافية باجماع تبعا لابن طاهر واجاز
الاخفش في قولهم فداء لك ابي وامي ان يكون فداء حالا والعامل لك واجاز ابن برهان التقديم اذا كانت
الحال ظرفا قال في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدا
والخبر لله وهو عامل في هنالك وتوسط وله صورتان احداهما ان يكون بين المخبر المقدم
والمبتدا المؤخر نحو في الدار قائما زيد فهذا فيه خلاف في جوازه والاخرى بان ينعكس وهي المشار
اليها بقوله ص ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر ش وفيه مذاهب المنع مطلقا وبه قال جمهور
البصريين والجواز مطلقا واليه ذهب الفراء والاخفش في احد قوليه والجواز بشرط ان تكون الحال
ظرفا او حرف جر ويضعف ان كان غير هما وهو مذهبه في التسهيل والجواز ان كانت من مضمر نحو انت
قائما في الدار وهو مذهب الكوفيين فتحصل ان فيه اربعة مذاهب وقوله ونذر ظاهره انه لا يقاس عليه
وصرح الشارح بذلك فقال وما ورد منه مسموعا حفظ ولم يقس عليه وهو خلاف ما ذهب
اليه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرا والسموات مطويات بيمينه وبقول ابن عباس رضي

هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متواتر بالمكية وبآيات منها قول النابغة • زهو ابن
كنز محقق اخذ أعمامه فيهم ورهطه ربيعة بن حذار • وتناوله المانعون وليس هذا موضع بسطهم وقوله
ص وعو زيد مفردا انفع من عمرو معانا الى آخره ش لما ذكر افعل التفضيل منزلة على الجامد ويقصى
من وجه العمل فيه عليه فلا عمل فيه توسطه بين حالين نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال
من الضمير المستتر في انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما انفع على المختار وهو مذهب سيبويه
والمازني وصاحبه وقوله ص وان الحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد الى آخره ش فعلا تارة وتارة قال
الاولى جاء زيد راكبا مبتسما حالان من زيد خلافا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في
هذا المثال نحو ما لم يكن العامل افعل التفضيل ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فيجب عندهم
في المثال نعت لراكبا او حال من الضمير في راكبا فقد تكون يجمع نحو وسخر لكم الشمس
والقمر دائبين وقد يكون تتبع ولو ضرب [illegible] احدهما او يتولى كل حال صاحبه نحو لقيت
مصعدا زيدا منحدرا والثانية للاولى متصل احدهما خلافا لمن عكس وان وجدت قرينة عمل
بها نحو • خرجت بها امشي تجر وراءنا • على اثرينا ذيل مرط مرحل • وقوله ص وعامل الحال
بها قد اكد الى آخره ش الحال نوعان مبينة ومؤكدة خلافا للفراء والمبرد والسهيلي في انكارهم
المؤكدة ثم المؤكدة ضربان مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون جملة فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى
لا لفظا وهو الغالب نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين وقد توافقه معنى ولفظا وهو قليل كقوله
تعالى وارسلناك للناس رسولا والمؤكدة لمضمون جملة شرطها ان تدل على معنى لازم او شبيه باللازم
[illegible] بعد جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودا محضا نحو قوله • انا ابن دارة معروفا
بها نسبي • وهل بدارة يا للناس من عار • فإن قلت اطلق في قوله وان تؤكد جملة ولم يشترط
تعريف جزئيها والجمود فيهما قلت اما اشتراط التعريف فقد فهم من تسميتها مؤكدة لانها
انما تؤكد شيئا قد عرف واما اشتراط الجمود فمن قوله وان تؤكد جملة لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا
او في حكمه كان عاملا فيها وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة ولذلك جعل في شرح التسهيل
قولهم زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة معنى لا لفظا فان
كان الاب والحق طالبان العمل وقوله ص وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ش يعني بعد الجملة وتقديره
احقه او اعرفه ان كان الخبر غير انا وان كان انا فتقديره احق او اعرفني او اعرفني وكون عاملها
مضمرا هو الصحيح وهو مذهب سيبويه خلافا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مأولا بمسمى
وخلافا لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدا متضمنا تنبيها فإن قلت هل اضمار
العامل في هذه الحال جائز ام واجب قلت بل واجب ويؤخذ ذلك من جزمه بالاضمار وقوله
ص ولفظها يؤخر ش يعني انه لا يجوز تقديمها على الجملة ولا على احد جزئيها لشبهها بالتوكيد
ولانهم لم يجوزوا حذف عاملها فلا يتم اليه تجوز الاخرى في تقديم فإن قلت فقد تقدم ان الحال
نوعان مبينة ومؤكدة وقد ذكر النحويون انواعا اخر وهي المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمقارنة

نحو اتيت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا والموطئة نحو لسانا عربيا
قلت لا تخرج هذه الانواع عن النوعين السابقين ولما كان اصل الحال الافراد نبه على انها
قد تكون جملة بقوله ص وموضع الحال تجيء جملة ش ولوقوع الجملة موقع الحال شرطان احدهما
ان تكون خبرية فلا وقعت طلبية فقول العلماء انها النعت كقول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله
فيهم اخبر تقله وفي البسيط جوز الفراء وقوع الامر ونحوه حالا نحو تركت عبد الله قم اليه الثاني
الا تفتتح بدليل استقبال كان وحرف التنفيس ثم مثل فقال ص كجاء زيد وهو ناو رحلة ش وهذا
المثال مجمع على جوازه ثم شرع في التفصيل فقال ص وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ش يعني
ان الجملة الحالية اذا صدرت بمضارع مثبت وجب حينئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال وخلوها
من الواو لانها لا تدخل على الاسم تنبيه يشترط في خلوه من الواو مع الاثبات شرطان آخر
وهو ان يعرى من قد ذكره في التسهيل قد فرقنا قال الشارح فيه الواو نحو لقد تعلمون اني رسول
الله اليكم وقوله ص وجاءت واو بعدها انوي مبتدا الى آخره ش يعني ان الجملة المصدرة بالمضارع
المثبت العاري من قد اذا وردت بالواو نوي على الاصح بعدها مبتدا وجعل المضارع
خبرا عنه ليصير جملة اسمية كقولهم قمت واصك عينيه اي وانا اصك عينيه وقوله ص وجملة
الحال سوى ما قدما الى آخره ش الذي قدمه هو الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت وسوى
ما يشمل الجملة الاسمية مثبتة ومنفية والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي والماضي مثبتا
او منفيا ومعنى قوله بواو او بمضمر او بهما جواز الاوجه الثلاثة وليس على اطلاقه فلا بد من تفصيل
اما الجملة الاسمية فان كانت مؤكدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه
وكذلك اذا عطفت على حال كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون وان كانت غير مؤكدة ولا معطوفة
جازت الثلاثة الا ان الاكثر مجيئها بالواو مع الضمير واقل منه انفرادها بالواو واقل منه انفراد
الضمير وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للزمخشري وقد جعل الفراء [illegible] هو فصيح وقد
جعل في الكشاف قوله تعالى بعضكم لبعض عدو ولا معقب لحكمه في موضع نصب على الحال
واما المصدرة بالمضارع المنفي فان كان النفي بلا فالاجود ان تثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو وقد
ورد بالواو وتأولوا على اضمار المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك
في التسهيل وعزا الشارح وقد يجيء بالواو والضمير [illegible] غير لا جاز
ت الاوجه الثلاثة والمسموع [illegible] يقتضي [illegible] هنا
وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا يتعين فيه الواو او الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما
تطلع الشمس واما المصدرة بالماضي المثبت فان كان تاليا الا نحو الا كانوا به يستهزءون او متلوا باو
نحو • كن للخليل نصيرا جار او عدلا • او المعطوف او الشرط نحو لاضربنه ذهب او مكث لزم الضمير والخلو
من الواو وامتنع دخول قد وقوله • متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة • لنفسي الا قد قضيت قضاءها •
نادر وان كان الماضي مؤكدا [illegible] الخليفة علمه [illegible] لزمت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت

وان انعدم التمييز • ثيابها وقد نقفت لنوم بجث • نحو
الاوجه الثلاثة فان انعدمت الواو زيدته فمن
او احتيا جاز اثبات قد وحذفها فهذه اربع صور وترتيبها في الكثرة جاء زيد وقد قام ابوه ثم جاء زيد قد
قام ابوه ثم جاء زيد وقام ابوه ثم جاء زيد قام ابوه وجعل الشارح الثالثة اقل من الرابعة وهو خلاف
ما في التسهيل **وذهب** قوم منهم الفراء والمبرد وابو علي الى الاشتراط فزعم ان [illegible]
او مقدرة والمختار انه لا يحتاج الى تقدير لكثرة ما ورد من ذلك واما المصدرة بالمضارع المنفي فيجوز فيها
الاوجه الثلاثة وقد تركت تمثيل الكل هنا لهذه المسائل لوضوحها وخشية الاطالة وقوله **من والحال قد**
يحذف ما فيها عمل الى اخره ش يعني ان عامل الحال قد يحذف وحذفه على ضربين جائز وواجب فالجائز
ما حذف لحضور معناه كقولك لمن [illegible] او [illegible] استعمال او عنين شيئا بعينه
مقرونة بالفاء او بثم نحو بعته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا او ما كان على التغيير نحو [illegible]
بكا او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى والى هذا الموضع اشار بقوله وبعض
ما يحذف ذكره حتما يرى

التمييز

من اسم بمعنى من مبين نكرة ش اسم جنس ويعم من مخرج ما سوى التمييز والمشبه بالمفعول نحو الحسن
الوجه والاسم المنفي بلا نحو لا رجل ومن نحو ذنبا من قولك استغفرت الله ذنبا فكل ذلك [illegible] التمييز
في انه على معنى من وقيد مبين يخرج اسم لا والمنصوب باستغفر وبنكرة يخرج المشبه بالمفعول به على مذهب
الكوفيين وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز وما اوهم ذلك حملوه على [illegible]
فقال **من ينصب تمييزا بما قد فسره** ش فهم من قوله بما قد فسره ان عامل التمييز هو ما قبله
من المبهمات المفتقرة اليه **و**اعلم ان التمييز نوعان **الاول** تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم
قبله مجمل الحقيقة نحو رطل زيتا وعشرون درهما ولا خلاف ان العامل في هذا النوع مميزه
والثاني تمييز الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة في جملة او شبهها وعامل هذا النوع
عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو الفعل او ما جرى مجراه من مصدر او وصف او اسم فعل نحو
طاب زيد نفسا وعجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وشتان زيد نفسا وذهب قوم الى ان العامل فيه هي
الجملة التي انتصب عنها لا الفعل وما جرى مجراه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين **فان**
قلت كلام قوله بما قد فسره يقتضي موافقة من جعل العامل في هذا النوع هو الجملة لان
التمييز لم يفسر الفعل ولا ما جرى مجراه **قلت** لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه في غير هذا الموضع
على ان عامله الفعل وقد صرح بذلك في اخر الباب **فان قلت** كيف يندرج الفعل
في قوله بما قد فسره **قلت** لما كان التمييز فيه رفع ابهام نسبته الى فاعله او مفعوله فكانه
رفع الابهام عنه وفسره فيندرج بهذا الاعتبار ثم مثل تمييز المفرد بقوله **من كشبر ارضا وقفيز**
برا الى اخره ش المفرد الذي يفسره التمييز اما مقدار وهو الممسوح كشبر ارضا والمكيل نحو قفيز برا
والموزون نحو منوين عسلا او معدود نحو خمسة عشر رجلا وجعله بعضهم من المقادير او شبه مقدار

معفونا

نحو لنا غيرها ابلا او مثلية نحو لنا امثالها شاء او تعجبا نحو لله دره فارسا وانما اقتصر في هذا
البيت على التمثيل بالمقادير لكثرة التمييز انتصابا عنها وقوله **من وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها**
الى اخره ش يعني جواز جر التمييز بالاضافة مثل [illegible] جاز اضافته الى
غيره وجب النصب نحو ملء الارض ذهبا ما [illegible] **فان قلت** [illegible] **فقد**
التنبيه على المميز المضاف له حالتان **احداهما** ان لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه مميزا
يجب نصبه كالمثال المذكور [illegible] **والاخرى** ان يصح اغناؤه
عنه فيجوز جره بالاضافة [illegible] نحو [illegible] اشجع الناس رجلا فيصح
هذا ان تقول هو اشجع رجل **فان قلت** كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبا
وقد ذكر بعد جواز جره **قلت** يعني [illegible]
[illegible] اي كل المثال المذكور مثل هذا في امتناع اغنائه عن المضاف اليه وتجرده من [illegible] **فان**
قلت لم يذكر هنا تمييز العدد **قلت** لان بابه قد ذكر فيه **ثم** اشتغل ببيان موضعين
من تمييز الجملة فقال **من والفاعل المعنى انصبن بافعلا الى اخره** ش النكرة الواقعة بعد افعل
التفضيل نوعان **احدهما** ما هو فاعل في المعنى وهو السببي وعلامته ان يصلح للفعل عليه بعد جعل
افعل فعلا نحو انت اعلى منزلا لانه يصلح لذلك فتقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز **و**
الاخر لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يصلح وضع بعض
موضع افعل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يصح فيه ذلك فتقول انت
بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب
نحو انت اكرم الناس رجلا وقوله **من وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز الى اخره** ش وما اكرمه
ابا وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو لله دره فارسا قال في شرح الكافية والمراد به التعجب
[illegible] **رسول الله** صلى الله عليه وسلم [illegible] **ولما كان** كل منصوب على
التمييز فيه معنى من وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح بين ذلك بقوله **من واجرر بمن ان شئت**
غير ذي العدد والفاعل الى اخره ش اي يجوز في كل تمييز ان يجر بمن الا تمييز العدد وما كان فاعلا في المعنى
فانهما لا يجران فلا يقال عندي عشرون من درهم ولا طاب زيد من نفس ويجوز فيما سواهما نحو عندي
قفيز من بر **فان قلت** هذا الضابط غير مستقيم من وجوه **الاول** ان تمييز العدد لا يمتنع
جره بمن مطلقا لانه يشترط ان لا يجمع نحو عشرون من الدراهم **الثاني** انه اطلق فيما هو فاعل في
المعنى وهو منقسم فان الشارح لا يجوز جره بمن الا في التعجب او شبهه كقولهم لله دره من فارس وقول
الشاعر [illegible] ونعم المرء من رجل تهامي **الثالث** ان اجازته
جر غير [illegible] المعقول نحو وفجرنا الارض
عيونا **قلت** اما الاول فلا يرد لان تمييز العدد اذا جمع لم يبق تمييزا اصطلاحا [illegible]
واما الثاني فموضع [illegible] عدا استثناء الشارح لان التمييز في نحو لله دره فارسا

ونعم المرء من رجل تهامي تمييز مفرد لا تمييز جملة ويلزم الشارح جواز الجر في نحو نعم امير يبدو وحما
لانه في تعجب وقد نص عليه المصنف على منعه **واما الثالث** فالظاهر وروده ولا يقال
لعل المصنف لا يثبت المنقول من المعقول كالشلوبين وقال المصنف اثبته في شرح التسهيل **قال**
قلت ما معنى من الداخلة على التمييز **قلت** هي للتبعيض وقال الشلوبين يجوز ان
تكون بمعنى الغاية ... التشبيه فاز ابن عصفور سيبويه كما زيد فيما جاءني من رجل فان المشهور
من مذهب النحاة ما عدا الاخفش انه لا تزاد الا في غير الموجب قال في الارتشاف ويرد على عجز
ذلك يعني الزيادة انه عطف على موضعها نصبا **قال الخطيب** ... لما قلت اما مذ بل
كلتا اوتيتها حسنة وقوله تعالى وتشعبا. ص وعامل التمييز قدم مطلقا الى اخره ش
من التمييز ان لم يكن فعلا متصرفا لم يجز تقديم التمييز عليه قال المصنف بالاجماع **واما قوله**
وما زال لم يتر نارا مشتعلا. دمن ذكره وتاوله بعضهم على ان الرؤية علمية ونارا مفعول ثان واكل جلا
متصرفا فمذهب سيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين المنع تقديمه عليه وذكر المنع تقديمه
عليه علا وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد الى جوازه لما ورد فيهم المصنف لوروده
السماع **كقوله** انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا. واتيان اخر
فان قلت ظاهر قوله نزرا سبقا انه قليل لا يقاس عليه **قلت** بل هو عنده
مقيس وما قاله ابن كيسان ... علية بان ما ذكره من التمييز قد يسبق الفعل المتصرف ليس على الطلاقه
اذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بالاجماع وهو كفى في نحو كفى بزيد ناصرا وهو عند المصنف
منتصب عن تمام الجملة

حروف الجر

ص هاك حروف الجر وهي من الى الى اخره ش هذه عشرون حرفا مشتركة في جر الاسم ولكل
منها تفصيل يخصه الا خلا وحاشا وعدا فان حكمها تقدم في الاستثناء والا كي ولعل ومتى لغرابة الجر
بها اما كي فتجر ثلاثة اشياء **الاول** ما الاستفهامية في السؤال عن العلة نحو كيمه بمعنى لمه
الثاني ما المصدرية مع صلتها في قوله يراد الفتى كيما يضر وينفع. وهو نادر **الثالث**
ان وصلتها في قوله كيما ان تغر وتخدع. **واما** لعل فتجر في لغة عقيل ثابتة الاول ومحذوفته
ومفتوحة الاخر ومكسورته خلافا لمن انكر الجر بها **واما** متى في لغة هذيل فبمعنى من
كلامهم اخرجها متى كمه اي من كمه **تنبيه** عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام
وهمزة القطع اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض
بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى ان ايمن في القسم حرف جر وشذ
في ذلك وعن بعضهم ان الميم مثلثة في القسم نحو م الله وجعلها في التسهيل بقية ايمن قال
وليست بدلا من الواو ولا اصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء ان لات تجر الزمان وقرئ ولات
حين مناص بالجر وزعم الاخفش ان لولا حرف جر بمعنى من والصحيح انه اسم وذهب سيبويه الى ان لولا

حرف جر اذا وليه ضمير متصل نحو لولاك ولولاي وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الضمير بعدها
مرفوع الموضع استعير ضمير الجر للرفع وقوله ص بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى الى اخره ش
حروف الجر نوعان نوع يجر الظاهر فقط ونوع يجر الظاهر والمضمر **فالاول** هو الاحرف العشر
المذكورة في هذا البيت ولعل وكي ومتى **والثاني** ما عداها وقوله ص والكاف والبا ورب ومنذ
وقيل ومن منكرا اشر يعني ان رب لا تجر الا نكرة وسيأتي حكم دخولها على الضمير واجاز بعضهم
ان تجر المعرف بال **وانشد** ربما الجامل المؤبل فيهم. يعني الجامل وصفته فان صحت
الرواية حمل على زيادة ال وشذ ربه اخيه وربه ابيه وربه واحد امه **واختلف** في معنى
رب فقيل للتقليل وقيل للتكثير ونسب كل منهما الى سيبويه وقيل تكون لهما وقيل هي حرف
اثبات لم توضع لتقليل ولا لتكثير وفي التسهيل والتقليل بها نادر وقوله ص والتاء لله ورب
ش يعني ان التاء مختصة باسم الله تعالى نحو تالله تفتؤا **وحكى** الاخفش دخولها على الرب
فقالوا ترب الكعبة وقالوا ايضا تالرحمن وتحياتك وهو شاذ وقالوا انه يراد من الزعم وقوله
ص وما رووا من نحو ربه فتى نزر ش اشار الى انه قد ورد دخول رب على المضمر وانه قليل ومنه
قول **الشاعر** واه رأبت وشيكا صدع اعظمه وربه عطبا انقذت من عطبه. ووروده
ربه عطبا بالجر على فتية من وهو شاذ **فان قلت** اما اورد ذلك النحويون على انه
صحيح مقيس وكيف قال نزر **قلت** لعله اراد انه قليل بالنسبة الى الظاهر ويؤ
يده قوله في الكافية وقس عليه **تنبيهان الاول** ذهب البصريون الى ان الضمير
المجرور برب يلزم افراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز للمراد **وحكى** الكوفيون مطابقته ايضا
الثاني اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة والى هذا ذهب الفارسي وكثير وقيل نكرة
واختاره الزمخشري وابن عصفور وقوله ص كذا كها ونحوه اتى ش اشار به الى ان الكاف قد تجر
ضمير الغائب قليلا **كقول الراجز** وام اوعال كها او اقربا. واشار بقوله كذا كها الى القلة
وهو عند غير المصنف ضرورة وقد شذ دخول الكاف على ضميري المتكلم والمخاطب في قول الحسن انا كك
وانت كي وقول **الشاعر** واذا الحرب شمرت لم تكن كي حين تدعو الكماة فيها نزال. وقد دخلت ايضا
على ضميري الرفع والنصب **كقولهم** ما انا كانت ولا انت كانا **والنصب** قوله ولم يا تر كاياك
واسر وجعله في التسهيل اقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل فلو قيل انه ان لم يكن اكثر فهو
مساو **فان قلت** لم اشار بقوله ونحوه اتى **قلت** يحتمل وجهين احدهما
ان يكون اشار الى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار اليه **كقول العشري**
فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا. ولا حجة في قوله كه ولا كهن
على الاتصال لانه يحتمل ان يكون اصله كهو **والثاني** ان يكون اشار الى انه قد ورد دخول
بعض الاحرف المخصوصة بالظاهر على الضمير كما ورد دخول الكاف عليه **كقول الشاعر** فلا والله
لا يلفي اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد. وهو عند البصريين ضرورة وقوله ص بعض وبين وابتدى

في الامكنة بمن الى اخره شر شرع في بيان معاني هذه الاحرف فبدا بمن وذكر لها في هذا البيت
ثلاثة معان الاول التبعيض نحو ومن الناس من يقول امنا بالله وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض
الثاني بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها صحة وضع الذي موضعها
الثالث ابتداء الغاية في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وقد تكون
لابتداء الغاية في الزمان وهو كثير نظما ونثرا وتاويل ما هو كثير [illegible] ببعيد واليه ذهب المصنف
والمبرد وغيرهما [illegible] لابتداء الازمنة تنبيه لم يتعرض هنا الى ان تكون لانتهاء الغاية واختلفوا
في التبعيض والتبيين اما التبعيض فذهب اليه الجمهور وجعله ابن عصفور [illegible] المبرد والاخفش
الاصغر وابن السراج وطائفة من الحذاق كالسهيلي وقالوا انما هي لابتداء الغاية وان سائر المعاني
التي ذكروها راجعة الى هذا المعنى واما بيان الجنس فمشهور في كتب المعربين وقال به جماعة من المتقدمين
والمتاخرين وانكره المغاربة وقوله ص وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة الى اخره شر زيادة من
عند جمهور البصريين بشرطين الاول ان تكون بعد نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام والثاني
ان يكون مجرورها نكرة مثال النفي ما لكم من اله غيره والنهي لا يضرب من احد والاستفهام
هل من خالق غير الله ومثل النفي قوله ما لاح من نجم واجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط
تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم
في التسهيل قال في شرحه لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا تنبيهان الاول واذا زيدت
زيادة من تنصيص العموم او مجرد التوكيد فالاول مع نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من
رجل والثاني مع النكرة المختصة به [illegible] الثاني لا اشكال في زيادتها بعد جميع حروف النفي واما
الاستفهام فلا يقع الا مع هل قال في الارتشاف وفي الحاق الهمزة بها نظر وصرح بمنعه بعضهم
ونحوها وقوله ص للانتها حتى ولام والى شر مثال حتى حتى مطلع الفجر ومثال
الى فنظرة الى ميسرة ومثال اللام سقناه لبلد ميت ودلالة اللام على الانتهاء قليل [illegible]
حتى والى فان قلت ايهما اكثر [illegible] لك قلت الى لان حتى لها قيود [illegible] حتى
بان المجرور بحتى يلزم ان يكون اخر جزء [illegible] بخلاف الى فلو قلت سرت النهار حتى نصفه لم يجز ولو قلت
الى نصفه لجاز نص على ذلك الزمخشري والمغاربة ووافقهم المصنف في شرح الكافية وخالف في
التسهيل ولم يشترط في مجرورها ذلك [illegible] واستدل بقوله [illegible] ليلة
فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا [illegible] تنبيه اختلف في المجرور بحتى
وقيل للانتهاء فلا يدخل فيما قبلها [illegible] ذهب المغاربة [illegible] المصنف الى الانتهاء
فقد يكون [illegible] وحكى
عن ثعلب ان حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج وقال في الافصاح وذهب المبرد وابو بكر بن السراج
وابو علي الى انه داخل وقال الفراء [illegible] الصباح
وصرح سيبويه بان ما بعدها داخل [illegible] ما قبله واختلف ايضا في المجرور
بالى [illegible]

بالى والذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل الا بقرينة وقال بعض النحاة يدخل وقوله ص ومن وباء يفهمان
بدلا شر علامة ذلك ان يصلح في موضعهما بدل مثال من ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة ولو نشاء
لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون ومثال الباء قوله عليه السلام لا يسرني بها حمر النعم وقول
الشاعر فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وقوله ص واللام للملك
وشبهه شر نحو المال لزيد [illegible] ما تقدم [illegible] ان المصنف في
شرح الكافية نحو الشرح للعبد [illegible] في التسهيل [illegible] شبه الملك وقوله ص وفي تعدية ايضا
شر نحو وهب لي [illegible] وقوله ص وتعليل شر نحو [illegible] وقوله ص
شر اي تبع وقوله ص وزيد شر يعني اللام [illegible] زيادة تعد
ضربان قياسية [illegible] تقوية العامل [illegible]
[illegible]
[illegible] وقوله ص وفي شر نحو زيد في المسجد [illegible]
باء الظرفية وقوله ص [illegible] السببية شر قال في شرح التسهيل باء السببية هي الداخلة على
[illegible]
[illegible]
[illegible] باء الاستعانة [illegible]
[illegible] السببية [illegible] الاستعانة [illegible]
لا يجوز [illegible] التعليل [illegible] موضع اللام كقوله تعالى [illegible]
[illegible] وكذا التعليل [illegible]
[illegible] التعليل [illegible] الاستعانة [illegible] السببية [illegible] واحترز
بقوله [illegible] غضبت [illegible] غضبت به [illegible]
[illegible] السببية بقوله تعالى [illegible] شرح الكافية [illegible]
التسبيبة [illegible] بالتعليل في الكافية والتسهيل وقوله ص [illegible]
[illegible] الاستعانة في شرح الكافية بقوله كتبت بالقلم [illegible] السببية وقوله ص
وعد شر نحو [illegible] التعدية [illegible] النقل في ايصال الفعل اللازم الى
المفعول به قال المصنف [illegible] وقوله ص
عوض شر باء العوض [illegible] والاعواض [illegible]
[illegible] التسهيل وقوله ص الصق شر هو معناها [illegible]
ولم يذكر لها سيبويه غيره وقال المغاربة الباء [illegible] لا تكون الا للالصاق حقيقة او مجازا [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] مع ذلك معنى [illegible] الالصاق وصلة [illegible] وقوله
ص ومثل مع شر نحو [illegible] وتسمى باء المصاحبة وعلامتها ان يصلح في موضعها مع [illegible]

عنها وعن مضمونها الحال كقوله تعالى جزءا ءاكم ان رسول بالحق من ربكم اي مع الحق وحقا وقوله **ص ومن ش**
يعني انه للتبعيض نحو بينهن بها عباد الله قيل وهو مذهب كوفي وذكر العار رمى في التذكرة وتبعهم
القتبي **وروي ذلك** عن الاصمعي في قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت • قال في شرح التسهيل
والا حسن ان يضمن شربن معنى روين وقوله **ص ومن بها انظر ش** نحو ويوم تشقق السماء بالغمام
وقوله يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم اي وعن ايمانهم كذا قال الاخفش فسل به خبيرا وكونها
بمعنى عن بعد السؤال هو قول عن الكوفيين والشلوبين تاوله على انها باء السببية اي فسل بسببه
وتاوله بعضهم على التضمين اي فاعتن واهتم به لان السؤال عن الشيء اهتمام به وقوله **ص على**
للاستعلاء ش هو اصل معانيها ولم يثبت لها كثير من البصريين غيره واولوا ما اوهم خلافه وقوله **ص**
ومعنى في ش يعني الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان واول على التضمين اي
تتقول وقوله **ص وعن ش** اي تكون للمجاوزة بمعنى عن كقوله • اذا رضيت بنو قشير لعمر الله اعجبني
رضاها • اي عني قال في شرح التسهيل وكذا الواقعة بعد خفي وتعذر واستحال وغضب واشباههما
قيل وهو مذهب كوفي وقال في القتبي وتاوله بعضهم وقوله **ص بعد عاوز اعنا وفيه فعلى ش**
يعني ان الاكثر في استعمالها المجاوزة وذلك عدى بها صرووا عن ... فالبوار ريب عن جلان للي
المروي مجاوز لما خفي عنه وقوله **ص وفي موضع بعد وعلا ش** يعني عن نحو لتركبن طبقا عن طبق
وقوله وعلى اي وفي موضع على نحو قوله • لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت
دياني فتخزوني • وجعل المصنف منه قوله لم تخل عنه والاكل علية وقوله **ص كما علي موضع عن قد**
جعلا ش يعني ان كل واحد منهما وضعت موضع الاخرى وتقوم مقامه وقال بعض النحويين لو كانت لما
معانيه من الحروف جاز ان تقع حيث تقع هذه الحروف قال فوجب تاويل ما ذكر ونحوه بمعنى يتال
معنى المجاوزة وقوله **ص شبه بكاف ش** هذا اشهر معاني الكاف وقوله **ص وبها التعليل قد يعني**
ش نحو واذكروه كما هداكم قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة وقوله **ص وزايدا للتوكيد**
ورد ش نحو ليس كمثله شيء قيل ويحتمل ان يكون مثل بمعنى صفة فلا تكون زائدة ومثل فيه مراد به
الصفة وقوله **ص واستعمل اسما ش** استعمالها اسما مخصوص عند سيبويه بالشعر نحو • ورحنا
بكابن الماء يجنب وسطنا • واجاز الاخفش في الاختيار واليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام العار
سوى شذ ابو جعفر بن مضا فقال انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وتاول بعضهم ما دخل من حروف الجر
عليها والاضافة والاسناد عن حذف الموصوف وقوله **ص وكذا عن وعلا ش** اما عن فتكون اسما
اذا دخل عليها حرف الجر ولا تجر الا بمن **كقوله** • من عن يمين الحيا نظرة قبل • وندر جرها بعلى في
قوله • على عن يميني مرت الطير سنحا • قال بعضهم وفي نحو دع عنك نهبا صيح في حجراته • واما
علي فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين الى انها اسم ولا تكون حرفا وزعموا انه مذهب
سيبويه ومشهور مذهب البصريين انها حرف جر وتكون اسما اذا دخل عليها من نحو • غدت من عليه
بعدما تم ظمؤها • قال بعضهم وفي مثل هون عليك وزعم العراء ومن وافقه من الكوفيين ان عن وعلى اذا

اذا دخل

الا اذا دخل عليهما من او قبلها على حرفيتهما وزعموا ان من تدخل على حرف الجر كلها سوى منذ والباء
واللام وفي وقوله **ص من اجن اعليهما من خلا ش** اي من جعل تبعيض اسميتهما عند دخول حرف
الجر عليهما وعند من في الغرائب تاولها ذلك وتقدم جر من بعلى **تنبيه** قال في شرح
التسهيل عن بعد من بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق وقوله **ص ومذ ومنذ اسمان حيث**
رفعا الى اخره ش اعلم ان لمذ ومنذ ثلاثة احوال **الاول** ان يليهما اسم مجرور مرفوع نحو
ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفي ذلك ثلاثة مذاهب **الاول** انهما مبتدءان وما
بعدهما خبر واليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير في المعرفة اول امد انقطاع الرؤية
يوم الجمعة وفي النكرة انقطاع امد الرؤية يومان **والثاني** انهما ظرفان في موضع الخبر
والمرفوع هو المبتدا والتقدير بيني وبين لقائه يومان واليه ذهب الاخفش وطائفة من
البصريين **والثالث** ان المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر اي مذ مضى يوم الجمعة
او يومان وهما ظرفان مضافان الى الجملة واليه ذهب محققو اهل الكوفة واختاره في التسهيل
والمصنف في التسهيل **والثاني** ان يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو ما زال مذ عقدت
يداه ازاره • وقد تكون اسمية كقوله مذ انا يافع وفي ذلك مذهبان **احدهما** ان مذ ومنذ
ظرفان مضافان الى الجملة وهو المختار وصرح سيبويه به **الثاني** انهما مبتدءان ويقدر
اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما والتقدير مذ زمان عقدت ومذ زمان انا يافع وهو مذهب
الاخفش فلا يكونان عنده الا مبتدءين واختاره ابن عصفور **والثالث** ان يليهما
اسم مجرور كقوله • وربع عفت اياته منذ ازمان • وفي ذلك مذهبان **احدهما** انهما
حرفا جر واليه ذهب الجمهور وهو الصحيح **والثاني** انهما ظرفان منصوبان بالفعل
قبلهما وقد اشار في النظم الى الاحوال الثلاثة **فان قلت** لا تدخل احكامهما وعليه
رده **قلت اما الاول** فمجموع قوله معا انهما مبتدءان لانهما لا يرفعان ما بعدهما
الا اذا جعل خبرهما لا والمبتدا رافع للخبر على الاصح **واما الثاني** فبهم من ظاهر قوله
واوليا الفعل انهما ظرفان مضافان الى الجملة لا من جعلهما في ذلك مبتدءين فمعدهما
زمان وهو المختار ولم يبين الفعل الا بعدها **واما الثالث** فيفهم من قوله حرفي جر
فيما تقدم **والخامس** انهما قبل المرفوع مبتدءان وقبل الفعل ظرفان وقبل الجر حرفان
والمختار ما اختاره في التسهيل **فان قلت** لو قال او وليا الجملة نحو هذه عبارة التسهيل
الاسمية **قلت** هو كذلك والعذر له في الاقتصار على الفعل انه الكثير **فان قلت**
شرطه المرفوع بعدهما والجر بهما ان يكون اسم زمان ولم ينبه عليه **قلت** بل نص عليه
اول الباب ثم اشار الى معناهما بقوله **ص وان يجرا في مضي فكمن هما او في الحضور معنى في استبن ش** يعني انهما
لابتداء الغاية ان جرا ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وللظرفية ان جرا حاضرا نحو ما رايته
مذ يومنا وزاد في التسهيل ان يكونا بمعنى من والى معا فيدلان على الابتداء والانتهاء

وضابط ذلك انها ان دخلت على ما هو معرفة فهي بمعنى من او على حاضر معرفة فهي بمعنى
في او على نكرة فهي بمعنى من الى معا نحو ما رأيته مذ اربعة ايام وقوله **ص وبعد من وعن وباء**
زيد ما ش مثال زيادتها بعد من مما خطيئاتهم وبعد عن عما قليل وبعد الباء فبما رحمة وقوله **ص**
ولم تكف عن عمل وقد عملا ش يعني ان ما لم تكفها عن العمل وهو الجر كما في الابيات وذكر في التسهيل
ان ما قد تكف الباء ويحدث فيها معنى التعليل نحو فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب وقال في اللامية
وقد تزاد الباء ما لم يحدث وتوزع في ذلك وقوله **ص وزيد بعد رب والكاف الى اخره ش** يعني ان
ما قد تزاد بعد رب والكاف كافة وغير كافة **مثالها** كافة ربما يود الذين كفروا وقول
الشاعر لعمرك انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم واجاز ابن عصفور كون ما في
ربما يود نكرة موصوفة اي رب ود يوده واجاز غيره في البيت كون ما مصدرية على مذهب من اجاز
وصلها بالاسمية **ومثالها** غير كافة ربما ضربة بسيف صقيل **وقول الاخر**
كما الناس مجروم عليه وجارم **فان قلت** ما الاغلب على ما بعد رب
والكاف **قلت** يفهم من قوله وقد الكف هو الاغلب وصرح به في اللامية وقوله **ص وحذفت**
رب فجرت بعد بل والفا الى اخره ش **مثاله** بعد بل قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه
وبعد الفاء **قوله** فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو **قوله** وليل كموج البحر ارخى سدوله
وقد يجر محذوفة دونهن **كقوله** رسم دار وقفت في طلله وفي التسهيل ويجر بها محذوفة
بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ونوزع في كونه كثيرا بعد الفاء لانه
اراد بالنسبة الى بل وليس الجر بالفاء قال في التسهيل بل بتعاقب **وحكى** ابن عصفور ان
تعاقب وفي الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخفض هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب واما الواو
فمذهب المبرد والكوفيين انه بها والصحيح انه برب المضمرة وهو مذهب البصريين وقوله **ص وقد**
يجر بسوى رب لدى حذف الى اخره ش يعني بسوى رب محذوفا ... في مواضع
الاول العطف ... في القسم دون عوض **الثاني** المعطوف على ... واما ...
الباء نحو ... ما مضى ولا ... **الثالث** نحو
الا رجل جزاه الله خيرا ... **الرابع** ... بعد كم ... اذا جرت بالجر
نحو بكم درهم اشتريت ... في قوله ... **الخامس** في جواب ما تضمن
مثل المحذوف نحو زيد في جواب ... **السادس** في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل
نحو ... مضارع **السابع** في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل
بلا نحو ما لمحب جلد ان ... ولا حبيب ... **الثامن** في المعطوف على ما تضمنه
بحرف منفصل بلو **ذكر** ابو حيان في المسائل انه يقال ... بزيد او عمرو ولو كليهما قال المصنف
واجود من هذا المثال ... بزيد وعمرو ولو احدهما ... يكون ... **التاسع**
مع في المعنى ... بعد ما تضمنه نحو ... الزيدين عمرو **وحكى** الاخفش

في المسائل **العاشر** في المعنى ... بعد ما تضمنه ... جئت ... فيقول ... دينار
وجعل سيبويه ... الباء ... **الحادي عشر** في المعنى ... بعد ما
تضمنه نحو ... هو ... وجعل سيبويه اضمار الباء بعد ان
... **الثاني عشر** في المعنى
... بعد ما تضمنه **حكى** يونس ... على تقدير ان لا امر
... جميع هذه المواضع ... يقاس عليه عند المصنف والى ... العبد
... لا يجوز حذف الجر وابقاء عمله الا في باب القسم وفي ... عن خلاف **واما** غير المطرد
فسمع منه ابيات منها قول **الشاعر** اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف
الاصابع قال في التسهيل ولا خلاف في شذوذ ... في نحو اشارت كليب بالاكف الاصابع

الاضافة

ص نونا تلي الاعراب او تنوينا الى اخره ش يشمل قوله نونا تلي الاعراب نون المثنى والمجموع على حده
وما الحق بهما نحو ... وخاد ... واحترز من نون لا تلي
الاعراب نحو نون ... فانها لا تحذف للاضافة وشمل قوله او
تنوينا ... ما هو ... قال في شرح الكا
فليه ... على التنوين والنون ... تاء التا
نيث فان ... في كلمات ... بعضهم ... عدته
... وقوله **ص والثاني اجرر ش** في العامل له اقوال
احدها انه المضاف **والثاني** انه الحرف المنوي **والثالث** انه معنى الاضافة
والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لاتصال الضمائر به ... وقوله **ص وانو من**
او في اذا لم يصلح الا ذاك الى اخره ش يعني ان الاضافة ثلاثة اقسام **الاول** مقدر بفي
وهو ان يكون المضاف ... اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه نحو خاتم فضة قال في شرح
التسهيل ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات انتهى وفي اضافة
الاعداد الى المعدودات خلاف مذهب ابن السراج انها مقدرة بمن ومذهب الفارسي انها مقدرة
باللام فان اضيف عدد الى عدد نحو ثلاثمائة اتفقا على انه بمن فان لم يصلح الا واسمه
عليه نحو ... بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان الى انه بمعنى من **الثاني** مقدر
بفي وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا واقع فيه المضاف نحو بل مكر الليل والنهار قال المصنف
... الاضافة بمعنى في ... بالنقل الصحيح انتهى ...
... اضافة ... وذلك قولك ... ومذهب الجمهور
ان الاضافة لا تقدر بغير من واللام ونحو بل مكر الليل والنهار مقدر باللام ... في التوسع **الثالث**
مقدر باللام وهو ما سوى النوعين ... اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة

تقليلها وتقليل غيرهما نحو بوزيد ولذلك خصت بالاقسام نحو بالجوز الجمع ويم ذهب ابن الطائع الى
ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وفي الارتشاف والذي ذهب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص
وانه يصلح على تقدير حرف مما ذكر ولا عبرة بما تقدم وقوله هو واخصص اولا واعطه التعريف
بالذي تلا ش يعني ان المضاف يختص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو
غلام زيد هذا ان كانت الاضافة معنوية فان كانت لفظية فقد نبه عليه بقوله هو وان يشابه
المضاف يفعل الى آخره ش يفعل هو الفعل المضارع يعني ان المضاف اذا كان وصفا يشابه الفعل
المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال لم يتعرف بالمضاف اليه لان اضافته غير محضة لا تفيد الا
تخفيف اللفظ فان قلت هل تقدر اللام في الاضافة اللفظية قلت لا اذ ليست
على معنى حرف مما سبق خلافا لبعض المتأخرين في زعمه ان اضافة اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول
المضاف الى المنصوب على معنى اللام واستدل بان وصلها الى المفعول باللام شائع في فصيح الكلام
ورد بانه لا يتأتى في الصفة المشبهة ثم مثل بقوله هو كرب راجينا عظيم الامل الى آخره ش في
راجينا مثال لاسم الفاعل وعظيم الامل وقليل الحيل مثال للصفة المشبهة ومروع القلب مثال
اسم المفعول ثم قال هو وذي الاضافة اسمها لفظية ش يعني بذلك انها لا تفيد الا في اللفظ وتسمى
ايضا مجازية وغير محضة ثم قال هو وتلك محضة ومعنوية ش يعني التي تفيد التخصيص والتعريف
تسمى محضة لانها خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لافادتها في المعنى تنبيهات
الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى ان اضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه غير محضة
والصحيح انها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله [illegible] الشريد ان
[illegible] وذهب ابن السراج والفارسي الى ان اضافة افعل التفضيل غير
محضة والصحيح انها محضة لانه ينعت بالمعرفة ونص سيبويه على ان اضافته محضة وذهب
الفارسي وبعضهم الى ان اضافة الاسم الى الصفة غير محضة وذهب غيرهم الى انها محضة وذهب
المصنف الى انها شبيهة بالمحضة الثاني المعروف ان الاضافة تنقسم الى محضة وغير محضة وزاد
في التسهيل قسما ثالثا وهو الشبيه بالمحضة وهي سبعة انواع الاول اضافة الاسم
الى الصفة كما تقدم الثاني اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان ويوم الخميس وسعيد كرز
الثالث اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة وقوله وان سقيت كرام الناس فاسقينا
وقد ذهب ابن عصفور الى انها غير محضة وذهب غيره الى انها محضة الرابع
اضافة الموصوف الى القائم مقام الوصف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم اي علا
زيدنا صاحب هذا الاسم راس زيدكم طاحب هذا الاسم وجعل الموصوف خلفا عنه في الاضافة الخامس
اضافة المؤكد الى المؤكد واكثر ما يكون في اسماء الزمان نحو يومئذ وقد يكون في غيرها كقول
الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه اراد كشطا عنها
الجلد لان النجا هو الجلد السادس اضافة الملغى الى المعتبر نحو الى الحول ثم اسم السلام

عليكما

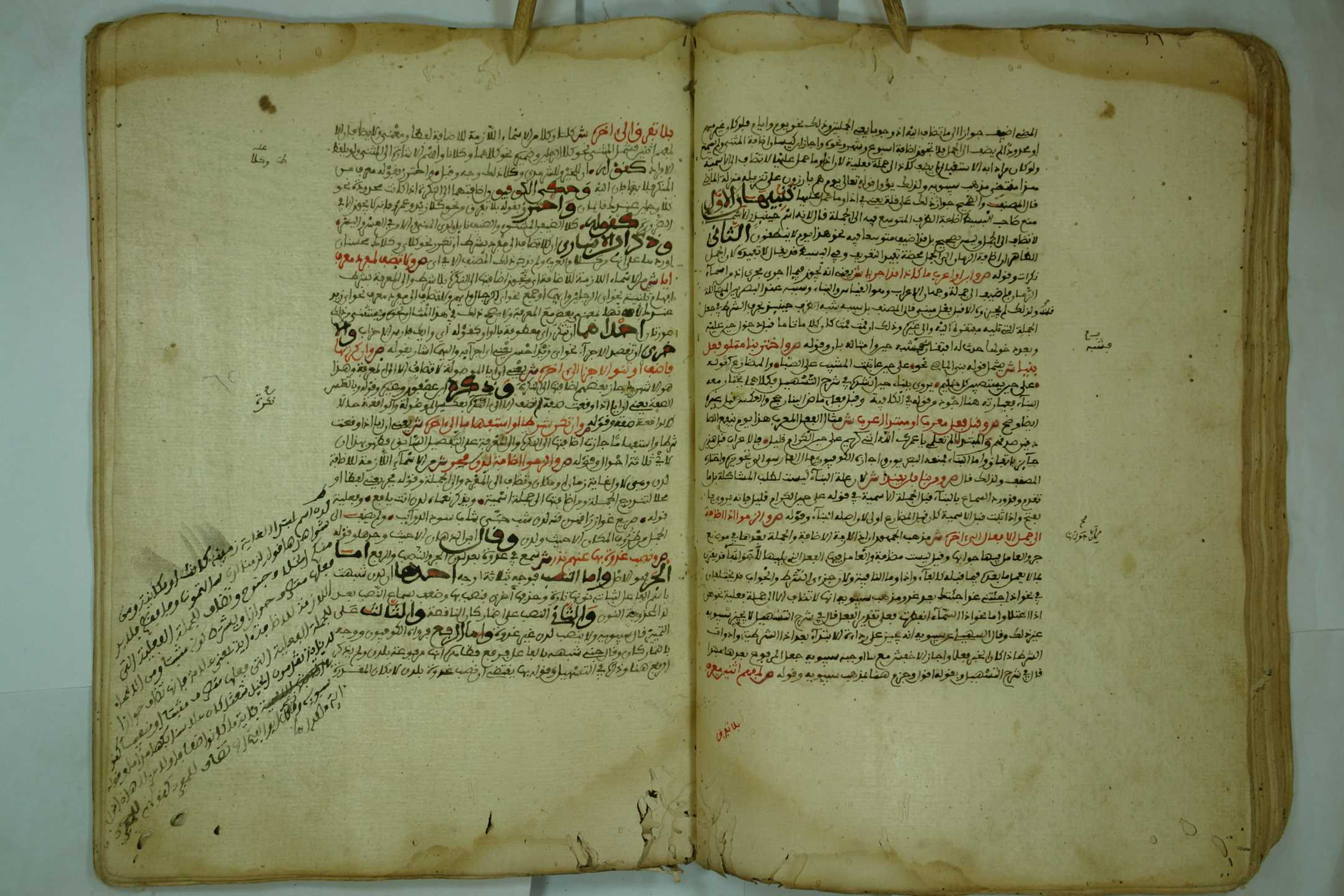
عليكما السابع اضافة المعتبر الى الملغى كقول بعض الصحابة اقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح الثالث اهمل المصنف هنا نحو غير مما لا يتعرف بالاضافة
لامرين احدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا اباك تخوفيني لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون الا نكرة
ولا التمييز المعرفة الثاني ما لا يقبل التعريف لشدة ابهامه كغير ومثل وشبه وزعم المبرد
ان غير لا تتعرف ابدا وقال السيرافي تتعرف اذا وقعت بين متضادين وزعم ابن السراج انه اذا كان من
المغاير واحد كانت غير ومثل معرفتين قال في شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة
خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين ضدين واجاز
بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين
وليس بلازم لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى
وقوله هو ووصل ال بذا المضاف مغتفر الى آخره ش الاشارة الى الوصف المشابه للمضارع يعني
ان وصل ال بما اضافته لفظية مغتفر لا مطلقا بل بشرط كونه مضافا الى ما فيه ال نحو الجعد الشعر
او مضافا الى مضاف الى ما فيه ال نحو زيد الضارب راس الجاني هو او كونها في الوصف كاف الى آخره
ش نحو الضاربا زيد والمكرمو عمرو واما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فحكمهما حكم المفرد وقوله
سبيله اتبع اي اتبع سبيل المثنى في سلامته واحكم واعرابه بالحرف فان قلت مفهوم
الشرط ان وصل ال بذا المضاف فيما سوى هذه الصور الاربعة غير مغتفر وقد ذكر في التسهيل
صورة خامسة يغتفر فيها وهو ان يكون الثاني مضافا الى ضمير المعرف بال كقوله الودان
المستحقة صفوه قلت انما اهمل هذه الصورة هنا لقلتها وللخلاف في جوازها فان المبرد
منع الجر في ذلك واوجب النصب والصحيح جوازه لثبوته في المستحقة صفوه هكذا رووه بالجر هو
وربما اكسب ثان اولا تأنيثا ان كان لحذف موهلا الى آخره ش يعني ان المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه بشرط
صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه فيشمل اربعة انواع الاول ان يكون المضاف بعضا
وهو مؤنث كقوله اذا بعض السنين تعرقتنا لان بعض السنين سنة والثاني
ان يكون بعضا وهو مذكر كقوله وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من
الدم والثالث ان يكون وصفا للمؤنث كقوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت
اعاليها مر الرياح النواسم والرابع الا يكون بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته
للسقوط كقوله لما اجتمعت اهل اليمامة وذكر الفارسي خاصة وهو ان يكون المضاف
كلا كقوله جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم وهنا
يجوز تغير الحكم والتانيث في هذا النوع اوسع بخلاف ما قبله تنبيه قد يرد مثل ذلك
في التذكير وهو قليل ومنه قول الشاعر رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب
التواني وقوله هو ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى الى آخره ش لانه مركوب المضاف اليه في

غير لمضاده الضمير ونحو

ما لا المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه والثاني لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه
وما أوهم خلاف ذلك أول فمما أوهم الإضافة إلى المرادف نحو سعيد كرز فيأول الأول بالمسمى
والثاني بالاسم كأنك قلت جاء مسمى هذا اللقب ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف
قولهم سحق عمامة وجرد قطيفة فيأول بإضافة الشيء إلى جنسه أي سحوق عمامة
ومما أوهم إضافة الموصوف إلى الصفة قولهم مسجد الجامع فيأول بحذف المضاف إليه وإقامة
صفته مقامه أي مسجد المكان الجامع **وذهب** الكوفيون إلى أن الصفة
ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه نحو خاتم
حديد وعلى هذا فلا حذف وإضافة الصفة إلى موصوفها والموصوف إلى صفته لا ينقاس
وأجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله
في النهاية عن الكوفيين قال الفراء وكذلك ولدار الآخرة أضيفت إلى الآخرة وهي الآخرة والعرب
قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس وذكر منه أمثلة منها حق اليقين وحبل
الوريد وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء **ص وبعض الأسماء يضاف**
أبدا ش إنما احتيج إلى التنبيه على الأسماء التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل إذ الأصل
جواز إفراد الاسم عن الإضافة ثم الأسماء الملازمة للإضافة على قسمين قسم يلازمها لفظا ومعنى
نحو قصارى وحمادى ولدى وقسم يلازمها معنى لا لفظا نحو كل وبعض وأي وإلى هذا أشار
بقوله **ص وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا ش** **تنبيهات الأول** لكل موضعان
تلزم فيهما الإضافة لفظا ومعنى **أحدهما** إذا وقع نعتا **والآخر** إذا وقع توكيدا
خلافا للفراء والزمخشري في التوكيد **الثاني** شذ تنكير كل ونصبه على الحال حكاه أبو
الحسن وعلى هذا فلا يمتنع إدخال ال **الثالث** مذهب سيبويه والجمهور أن كلا وبعضا
معرفتان على نية الإضافة قالوا مررت بكل قائما وببعض جالسا وذهب الفارسي إلى أنهما
نكرتان وألزم من قال [illegible] أن يقولوا نصفا وثلثا وسدسا معارف لأنها في المعنى مضافات
وهي نكرة بالإجماع ورد بأن العرب تحذف المضاف وتنكره وقالوا مررت بكل [illegible] الحال بعد كل
وبعض على أنه [illegible] ثم إن الملازم للإضافة ثلاثة أنواع **أحدها** ما لزم الإضافة إلى
المضمر **والثاني** ما يضاف إلى الظاهر **والثالث** ما لزم الإضافة إلى الجملة و
أشار إلى الأول بقوله **ص وبعض ما يضاف حتما امتنع إيلاؤه اسما ظاهرا إلى آخره**
ش تقدم الكلام على نحو وحده في باب الحال وهو ملازم للإضافة إلى المضمر ولازم الإفراد
والتذكير لأنه مصدر [illegible] مضافا إلى المضمر [illegible] [illegible] جلسا على وحده
[illegible] ومنصوب أبدا [illegible] بإضافة تسبيح وجحيش وعيير [illegible] المدح
والآخر للذم وزاد بعضهم [illegible] وهو للمدح [illegible] كما [illegible] وأما لبيك وسعديك
وسعدي فمصادر مثناة تلزم الإضافة إلى المضمر فيقول لبيك ودواليك وسعديك وغيرها

هذاذيك

هذاذيك وحنانيك وحجازيك وحواليك قال في النهاية وهي المصادر المثناة هذاذيك
بمعنى اسرع ولا مفرد له **تنبيهات الأول** الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار
ومعنى لبيك [illegible] والتقرب في لبيك إجابة لك بعد إجابة وكأنه من ألب بالمكان إذا أقام
به **الثاني** يجوز استعمال لبيك وحده وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعا للبيك قال
سيبويه أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة **الثالث** هذه التثنية
عند الجمهور للتكثير لا تقع على الواحد **الرابع** ذهب الأعلم إلى أن الكاف في لبيك وأخواته
حرف خطاب لا موضع له من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة **الخامس** حكى
سيبويه عن بعض العرب لب على أنه معرب لبيك غير أنه مبني على الكسر لقلة تمكنه واختلف
فيه فقيل ينصب نصب المصدر كأنه قال إجابة وقال المصنف جعلوه اسم فعل وقولي شذ
إيلاء يدي للبي إشارة إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا
فلبى فلبي يدي مسور **تنبيه** ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبا فقلبت
ألفه ياء لإضافته إلى المضمر كما في عليك ورد عليه سيبويه بقوله فلبى يدي مسور لإثبات
الياء مع الظاهر **فإن قلت** قد ذكر في شرح التسهيل أن إضافة لبيك إلى ضمير
الغائب شاذة كإضافته إلى الظاهر **ومنه قول الراجز** لقلت لبيه لمن يدعوني
وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقا **قلت** لا يلزم من قوله امتنع
إيلاؤه اسما ظاهرا جواز إضافته لكل مضمر وفي الارتشاف وتضاف إلى الظاهر قليلا نحو لبي زيد
وسعدي عمرو وإلى ضمير الغائب قالوا لبيه وادعى الشلوبين فيهما [illegible] ثم أشار إلى
الثالث بقوله **ص وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ ش** قوله إلى الجمل الجملة الاسمية
والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية حيث جلس زيد وإذ جلس
زيد **فإن قلت** كيف قال وألزموا مع أن حيث وردت إضافتها إلى المفرد في قوله أما
ترى حيث سهيل طالعا وقد جاءت غير مضافة في قوله إذا ريدة من حيث ما نفحت له
قلت إضافتها إلى المفرد ممنوع عند البصريين إلا في ضرورة وهو عند الكسائي
قياس وأما عدم إضافتها فجواز [illegible] في شاهد [illegible] فلندور ذلك واختصاصه
بالضرورة قال وألزموا وقوله **ص وإن ينون يحتمل إفراد إذ ش** يعني أن إذ يجوز إفرادها
عن الإضافة لأجل [illegible] أي يعوض من الجملة المحذوفة تنوين نحو يومئذ وحينئذ واستعمل
كثيرا في ذلك وليس إفرادها يختص بالإضافة **فإن قلت** لم [illegible] مع يومئذ
وحينئذ ونحوه **قلت** لا اتفاق [illegible] إلا معتبرا إذ جعل كسرتها بالجر
بالإضافة ورد بأوجه **منها** أنهم قالوا يومئذ بالفتح **تنبيه** إذ الحاصل
من الإضافة إلى الجملة [illegible] بل إلى الجملة الاسمية والفعلية إذ كذلك وقوله **ص وما كإذ**
معنى كإذ أضف ش يعني أن [illegible] المشابه لإذ في كونه اسم زمان مبهم غير محدود [illegible]



وقوله ص وموضع مع فيها قليل ش مع اسم لمكان الاصطحاب او وقته على ما يليق بما حكى سيبويه لغة في عدم انها تسكن العين مع فتح ما قبلها وزعم ابو جعفر النحاس ان الاجماع منعقد على ذلك ضرورة وقوله قليل يعني بالنسبة الى اللغة الاخرى

ص وبعد ان فتح وكسر بسكون يتصل ش ... ص والضم بناء على ان

ص عرفت ماله اضيف الى اخره ش يعني ان من الاسماء المذكورة ... تعبيرا وقبلا ومع ما بعدها ...

ص وان عربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا الى اخره ش فان قلت لم يقتصر على انها اذا نويت لفظه اعربت بلا تنوين
قلت اذا نوي لفظه صار كالمنطوق به
فان قلت قوله واعربوا نصبا ليس بجيد
قلت الغالب فيه النصب وجر هذا قليل
فان قلت قوله اذا ما نكرا ايهم ...
قلت والامر كذلك وقال في البسيط ... قال بعضهم ومنه نكرات وانما ... وجعل بعض النحويين التنوين في قوله ... فلا تنوين عوض ... وهذا القول

ص وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه الى اخره ش يجوز حذف المضاف للعلم به والاكثر حينئذ ان يخلفه المضاف اليه في الاعراب نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل وقد يخلفه في التنكير ان كان المضاف ... مثلا نحو مررت برجل زهير ...

ص وربما جروا الذي ابقوا الى اخره ش يعني ان المضاف اليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجرورا ... الا ان ...

ص لكن بشرط ان يكون ما حذف الى اخره ش ... ان يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل نحو اكل امرئ في تفسير امرا ونار توقد بالليل نارا او منقطعا

كقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة والجر في هذا الموضع بالشروط المذكورة مقيس وليس ذلك ... وهكذا ... ولا استبعاد ... لما خلا مما ... المغني مخصوص بما ... عليه كقول بعض العرب رايت التيمي تيم عدي اي احد تيم عدي قال المصنف وكذلك ... المضاف ... عوض الاخر

ص ويحذف الثاني فيبقى الاول الى اخره ش يعني ان المضاف اليه قد يحذف ويبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى او مجموعا ولذلك شرط وهو ما ذكره في قوله

ص بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاول ش اي بشرط عطف مضاف الى مثل المحذوف كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها

وقول الشاعر

... بين ذراعي وجبهة الاسد ... وجاء نظيره في غير ابيات وقال الفراء لا يقيس ذلك الا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد ... ولا يجوز ذلك فيهما

تنبيهان الاول ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم قطع الله يد ورجل من قالها ... وحذف ... والحق المحذوف ...

الثاني قد يفعل ذلك دون عطف كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين وقال المصنف استعمال هذا الحذف في الاسماء الناقصة قليل وفي الاسماء التامة ... كثير ومن ذلك قراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول ومن شواهده قول ابي برزة الاسلمي رضي الله تعالى عنه غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثماني هكذا ضبطه الحفاظ في صحيح البخاري بفتح الياء دون تنوين والاصل او ثماني غزوات

ص فصل مضاف شبه فعل ما نصب الى اخره ش مذهب البصريين ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه ممتنع الا في الشعر وذهب المصنف الى انه يجوز في السعة بشيئين

الاول

ان يكون المضاف المشابه للفعل من مصدر او اسم فاعل او نحوه والفصل بمفعوله كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وبالظرف كقول الشاعر ... كما خط الكتاب بكف يوما يهودي ... وبالمجرور كقول الاخر ... لانت معتاد في الهيجا مصابرة ... قال في شرح التسهيل هذا من احسن الفصل لانه فصل بمعمول المضاف وبيان على جوازه في الاختيار قوله صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركو لي صاحبي وقوله ... وهو اعلا ... وقوله شبه فعل يشمل المصدر واسم الفاعل ومن الفصل بالمعمول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقوله فصل معمول مقدم للخبر وقوله شبه فعل صفة لمضاف وقوله ما نصب فاعل بالمصدر الذي هو فصل وقوله ... او ظرفا حال ... وفي التقديم اجزاء بعض المضاف المشابه للفعل

الثاني

عما اضيف اليه منصوبه حال كونه مفعولا به او ظرفا او في حكمه المجرور
الفسم نحو ما حكى الكسائي من قولهم هذا غلام والله زيد واليه اشار بقوله ولم يعب فصل
يمين وزاد في الكافية الفصل بما قال والفصل بأما مغتفر كقوله • بمحاطة امالا اسار ومثناه
في رواية من جر ثم نبه على ان الفصل بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال **من واضطرارا وجد الى**
اجنبي الاجنبي ما ليس بمعمول المضاف من مفعول به وظرف وجار ومجرور وما على مثال المفعول
قول الشاعر • تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها • والظرف كقوله • كما خط الكتاب بكف
يوما يهودي يقارب او يزيل • والجار والمجرور قوله • هما اخوا في الحرب من لا اخا له • والفاعل قوله
• انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا • وكذا لو كان الفاعل مرفوعا بالمضاف
العطف به مخصوص بالضرورة كقوله • نوى اشبه الموت تنجي ولا تنجي ولا رعوى عن نقض اهواء
ونا العزم • **فان قلت** لا نوحد هنا الصورة من كلامه هنا **قلت**
نقول قوله ما نصب يفهم ان المرفوع لا يسوغ الفصل به اختيارا • ومثال النعت قول الشاعر
• نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب • ومثال النداء قول الشاعر
• وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر • وزاد في التسهيل الفصل
بفعل ملغى انشد ابن السكيت • بأي تراهم الارضين حلوا • اراد بأي الارضين تراهم وزاد غيره
العطف بالمفعول من اجله نحو • معاود جرأة وقت الهوادي • اي معاود وقت الهوادي جرأة
وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله تعالى اخيك فعطف بان شاء الله

المضاف الى ياء المتكلم

من آخر ما يضاف لليا اكسر اذا لم يك معتلا الى اخر ش يجب كسر آخر المضاف
الى ياء المتكلم ان لم يكن منقوصا او مقصورا او مثنى او مجموعا على حده كقولك في غلام
غلامي وفيه اربعة مذاهب **احدها** انه معرب بحركة مقدرة في الاحوال الثلاثة
والثاني انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة واختاره
في التسهيل **والثالث** انه مبني **والرابع** انه لا معرب ولا مبني واليه ذهب
ابن جني والاول مذهب الجمهور ويجوز في الياء بعد الكسرة وجهان الفتح والاسكان فقيل
الفتح اصل وقيل الاسكان اصل والجمع بينهما ان الاسكان اصل اول اذ هو اصل كل مبني
والفتح اصل ثان اذ هو اصل ما على حرف واحد واما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع
على حده فاذا اضيف شيء منها الى ياء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة المشهورة فتقول
في فتى فتاي وفي رام رامي وفي ابنين ابني وفي زيدين زيدي والى ذلك اشار بقوله **من فذي**
جميعها اليا بعد فتحها احتذي ش الاشارة بذي الى الانواع الاربعة واحتذي اتبع
ثم بين حكم اخر المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده اذا اضيف الى الياء فقال

من نزع

من وتدغم اليا فيه ش وتدغم اليا من اخر المنقوص والمثنى والمجموع على حده نصبا
وجرا فيه اي في ياء المتكلم ولا يغير ما قبلها من فتح وكسر فتقول رأيت رامي وابني وزيدي وتفتح
الياء كما سبق ثم قال **من والواو** ش اي وتدغم الواو ايضا في ياء المتكلم بعد قلب الواو ياء فان
كان ما قبلها مفتوحا لم يتغير نحو مصطفون فتقول فيه هؤلاء مصطفي وان كان قبلها ضمة قلبت
كسرة لتصح الياء نحو مسلمون فتقول مسلمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم او مخرجي هم وانى هذا اشار بقوله **من وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن** ش ثم قال **من والفا سلم** ش اي سلم الالف من الانقلاب وتسلم الف المثنى
نحو هذا غلاماي ولا خلاف فيه والف المقصور نحو هي عصاي وفيه لغة انفراد الالف
وهي المشهورة وقلبها ياء وهي لغة هذيل وهكذا فيقولون عصي وفي فتي وقرأ
الجحدري يا بشري والى الاشارة بقوله **من وفي المقصور عن هذيل انقلابها يا حسن** ش وبعضهم
لم يستثن من ذلك الا الالف علم او عن الاسمية فان الاكثر فيه القلب نحو على ياء المتكلم **فان**
قلت هل يجوز قلب الف المثنى في لغة من الزمها مطلقا **قلت** فان في الارتشاف
امتناع وجوازه الى الكسائي

اعمال المصدر

من بفعله المصدر الحق في العمل ش اي الحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل
في التعدي واللزوم بنفسه وبالحرف ومذهب التمثيل سهل **كيفية** اعمال
المصدر الفعل في امرين **احدهما** انه يعمل بما عمل الفعل خلافا لمن ذهب جمهور
البصريين جوازه والثاني مذهب في التسهيل **والثاني** ان ما عمل المصدر يجوز حذفه خلاف
الفعل واذا حذف لم يتحمل ضميرا خلافا لبعضهم ثم قال **من مضافا او مجردا او مع ال** ش يعمل
ثلاثة احوال واعماله مضافا اكثر نحو ولولا دفع الله الناس ولا خلاف فيه وفي كلام بعضهم
ما يشعر بالخلاف واعمال المجرد من الاضافة وال اقل من المضاف نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما وفيه خلاف اجازه البصريون ومنعه الكوفيون وان وقع بعده مرفوع او منصوب
فهو محمول على فعل مضمر واعماله مع ال اقل من المجرد ومنه قول **الشاعر** • ضعيف
النكاية اعداءه • وفيه خلاف اجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين
كابن السراج واجازه الفارسي على قبح وقال ابن طلحة يجوز ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز
نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وان لم تكن كذلك فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وانما نبه على
شرط عمل المصدر بقوله **من ان كان فعل مع ان او ما يحل محله** ش شرط اعمال المصدر غير
الواقع بدلا من اللفظ بفعله ان يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدري وهو ان او ما يحسن عنه الفعل الا
ان يقدر بان وفعل واراد به الحال قدر بما ولم يقدر بان ولا من حيث لا يكون حالا الا بلفظها ثم نقض
على ان كما فعل بعضهم **فان قلت** قد ذكر في التسهيل معمول المصدر ان الحقيقة وقبله

نحو علمت ضربك زيدا تقديره علمت ان ضربت زيدا فان مخففة لانها وقعت بعد العلم وهو
موضع غير صالح لان المصدرية **قلت** ذكر ما المصدرية مفرع عنها فانه يصح وموضعا
بعد العلم ولم يقدم سيبويه في الباب بغير ان الثقيلة مع ضمير الشان **فان قلت**
كلامه في قوله ان كان وقوله في الكافية حيثما يقع حرف مصدري ان هذا الشرط لازم وقد جعله
في التسهيل غالبا وخالف في شرحه وليس تعريفه باحد الثلاثة شرطا في عمله ولا هو الغالب
ان يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بالحرف قول العرب سمع اذني زيدا يقول كذا وذكر
مثلا اخر **قلت** المشهور ان تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل لا يتعذر فيه
التقدير وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك **تنبيه**
لاعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا **الاول** ان يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل العمل خلافا
للكوفيين واجاز ابن جني في الغط عمرو ان ما بني اعماله في المجرور ونقل عن الفارسي
رسي وقياسه الظرف **الثاني** ان يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل **الثالث** ان يكون غير
محدود فان حد بالتاء لم يعمل فان ورد حكم بشذوذه كقوله • يحابي به الجلد الذي هو حازم بضربة
كفيه الملا نفس راكب • فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ونصب نفس بيحابي ومعناه
تيمم وضع يديه على الارض فتيمم واحيا بالتيمم نفس راكب كاد يموت عطشا **تنبيه**
الرابع ان يكون غير منعوت قبل تمام عمله لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت فان ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به
المعمول المتاخر فلو نعت بعد تمامه لم يمتنع والاولى ان يقال غير متبوع بدلا عن منعوت
لان حكم سائر التوابع حكم النعت **الخامس** ان يكون مفردا ذكره في البسيط
عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل وقال في الكافية • واعمل المضمر والمحدود ومصدرا
جاء بالتوحيد • ورب محدود ومجموع عمل وبسماع لا قياس قد قبل • وصرح بجوازه في
شرح التسهيل ومن اعماله مجموعا قوله • فرجت بوا بجاز داحت بعائر بهم ابدا فرائصه الا الجبر
والعنقاء • واختلف النحويون في جواز اعمال المجموع فاجازه قوم واختاره ابن عصفور
ومنعه قوم منهم ابن السيد **فان قلت** هل يشترط في اعماله ان يكون بمعنى
الحال او الاستقبال كاسم الفاعل **قلت** لا يشترط ذلك لانه عمل لكونه اصل
الفعل فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف وقال غيره لانه عمل بالنيابة عن الفعل
والفعل لا يشترط فيه ذلك وحكي عن بعض المتاخرين انه منع اعماله ماضيا وليس بشيء
وقوله **ص و لاسم مصدر عمل** يعني ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وهو قليل واما ان قلت
انه بتنكير عمل **واختلف** في اعمال اسم المصدر فاجازه الكوفيون ومنعه
البصريون قال بعضهم الا في الضرورة ولم اما ورد من ذلك على اضمار فعل ومن اعماله قول
عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء وظاهر كلامه في التسهيل

انه مقيس

انه مقيس وقال في الشرح وابن ذلك بعدم في اسم المصدر ولا خلاف **تنبيهان**
الاول المعلوم في قوله ولاسم مصدر عمله هو مفهوم بغير العلم ما العلم لا يعمل وهو ما دل على
معنى المصدر دلالة مغنية عن الالف واللام لتضمنه الاشارة الى حقيقته كنحو ما وفجار **الثاني**
عرف اسم المصدر في التسهيل بانه ما دل على معناه وخالفه
بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله **مثال ذلك** توضأ وضوءا
وتكلم كلاما فالوضوء والكلام اسماء المصدر لا مصدر لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في
فعلهما وحق المصدر ان يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا او بزيادة نحو اعلم
اعلاما **واحترز** بقوله وتقديرا من نحو قتال فانه مصدر لا اسم مصدر وان كان قد خلا
من الف قاتل لكنه خلا لفظا وقد ثبتت لفظا في بعض المواضع نحو قيتالا
مع خلوه من الواو ولا التاء عوض منه ونحو كلم تكليما فانه مصدر مع خلوه من التضعيف لان الياء
عوض منه **وقال الشارح** اعلم ان الاسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب او القائم
به كالعلم ينقسم الى مصدر واسم مصدر فان كان في اوله ميم زائدة لغير معاعلة كالمضرب
والمحمدة او كان لغير الثلاثي نحو ما الثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم المصدر والا فهو المصدر
قلت الا ان الميم المذكورة اطلق بعضهم عليه اسم المصدر فانه يعمل عمل فعله وليس
هو موضع الخلاف ولا المراد هنا **والنوع الثاني** وهو ما كان لغير الثلاثي ثلاثي يوزن ما
للثلاثي هو المذكور في التسهيل **قال الشيخ ابو حيان** وهو الذي عرفنا
مصدر قال واسم المصدر يقال باصطلاح **احدهما** ما يقال ان يبدأ بميم الثلاثي على
مفعل وما زاد على صيغة اسم المفعول وهو يعمل عمل فعله **والثاني** ما كان اصل وضعه لغير
المصدر كالثواب والعطاء والخلق والدهن والخبز ثم نقل ووضعت لما يثاب به ولما يعطى والجمل
المعبر ولما يدهن به ولما يخبز **وفي النوع** اختلف الكوفيون والبصريون وتحقيق الخلاف
بين العرب هل يقال ان يطلق اسم مصدر مجازا على المصدر ويعمل عمل المصدر ام لا فقال البصريون
لا يصح شاعر وقال الكوفيون والبغداديون يقال ذلك **قلت** وقد صرح في شرح
التسهيل بان ثوابا وعطاء مصدران لغة مانعهم ومن الاخر وهو اقوله واعطاء **ص وبعد
جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله** المصدر المضاف خمسة اقسام **الاول** ان يضاف الى
فاعله ويحذف مفعوله نحو وما استغفار ابراهيم **الثاني** ان يضاف الى مفعوله ويحذف فاعله
نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير **الثالث** ان يضاف الى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله
نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس **الرابع** ان يضاف الى المفعول ثم يكمل عمله برفع فاعله
نحو قوله عليه السلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهو قليل وقيل لم يجئ في القرآن
لا فيما روي عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكريا بضم الراء والهمزة وليس بمخصوص
بالضرورة على الصحيح والاكثر في المصدر اذا اضيف الى المفعول ان يحذف فاعله **الخامس**

هلا

أو يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا وقوله كمل
يعني أولا ومن كان ... عني لازم كما تبين ص وجر ما يتبع ما جر إلى آخره ش المضاف إليه المصدر
إن كان فاعلا فمحله رفع وإن كان مفعولا فمحله نصب أو فاعل المصدر به ومحل الفاعل رفع أو فرد
المصدر به ومحل المفعول نصب خلافا لمن منع ... بفعل المفعول ولك في التابع الجر على اللفظ والرفع
على المحل إن كان فاعلا ولنا فيه والنصب على المحل إن كان مفعولا به تقول عجبت من ضرب زيد العاقل
بالجر والرفع وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم بالجر والنصب والرفع بالجر على اللفظ والنصب على المحل
لأنه مفعول به والرفع على تقدير أن أكل الخبز واللحم **تنبيه** ظاهر كلام المصنف
جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين ومذهب سيبويه
ومن وافقه من أهل البصرة أنه لا يجوز الاتباع على المحل وقال أبو عمرو فلا جاز في العطف والبدل ومنع
في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لوروده في السماع والتأويل خلاف الظاهر

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه
ومعنى الماضي فالصفة جنس والدالة على فاعل مخرج لاسم المفعول وما هو بمعناه وجارية في التذكير
والتأنيث على المضارع من أفعالها مخرج للجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وقوله
في التذكير والتأنيث مخرج لما كان من الصفات على أفعل نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في
التذكير ولمعناه أو معنى الماضي مخرج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ص كفعله اسم فاعل
في العمل ش يعني إن كان فعله لازما فهو لازم وإن كان فعله متعديا لواحد أو اثنين فهو كذلك ص
إن كان عن مضيه بمعزل ش يعني أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الا
ستقبال فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائي فإنه أجاز عمله مستدلا بقوله وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد ورد بأنه حكاية حال ووافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء **تنبيه**
محل الخلاف في عمل الماضي بالنسبة إلى المفعول به وأما بالنسبة إلى الفاعل فذهب بعضهم
إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه
واختاره ابن عصفور **وأما المضمر** فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه وحكى غيره عن
ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ويصح تعبيره ص وولي استفهاما أو حرف نداء إلى آخره ش
يعني أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على الأشياء المذكورة فالاستفهام نحو أضارب زيد عمرا ...
... حيث اعتمد ... وحرف النداء نحو يا طالعا جبلا ولم يذكره في الكافية
ولا في التسهيل وقال الشارح المسوغ الاعتماد على حرف النداء لأنه ليس كالاستفهام والنفي
في التقريب من الفعل والنفي ما ضارب الزيدان عمرا **و**مثال كونه صفة جاء رجل ضارب عمرا
ومسندا يعني خبرا نحو زيد ضارب عمرا فالواقع صفة معتمد على الموصوف والواقع خبرا معتمد على

الخبر عنه

المخبر عنه **فإن قلت** أهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو جاء زيد ضاربا عمرا
قلت استغنى عنه بذكر الصفة لأن الحال صفة في المعنى **تنبيهان**
الأول اعتماد اسم الفاعل على ما ذكره شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين وذهب
الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط **الثاني** ذكر المصنف لعمله هنا شرطين **الأول** أن يكون
بمعنى الحال أو الاستقبال **والثاني** الاعتماد وزاد في التسهيل شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون مصغرا
خلافا للكسائي في إجازته إعماله مصغرا لقول بعض العرب أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا ولا حجة
فيه لأن فرسخا ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ... والجواز مذهب الكوفيين إلا الفراء ووافقهم
من البصريين أبو جعفر النحاس وقال بعض المتأخرين إن ... لم يحفظ له مكبر جاز إعماله **كقوله**
ترقرق في الأيدي كميت عصيرها ... **و**الآخر ألا يكون موصوفا خلافا
للكسائي في إجازته إعماله مطلقا قال في شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائي في
إعمال الموصوف قبل الصفة لا بعدها ... ونقل غيره أن مذهب البصريين
والفراء هو مذهب التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازته مطلقا فالحاصل
ثلاثة مذاهب ص وقد يكون نعت محذوف عرف إلى آخره ش يعني أن اعتماد اسم الفاعل
على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ومن ذلك قوله
تعالى ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه ص وإن يكن صلة أل ففي المضي وغيره إلى آخره ش
ما تقدم من اشتراط الحال أو الاستقبال إنما هو في المجرد من أل أما إذا وقع صلة لها فهو صالح
للعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال الشارح بلا خلاف وفي شرح الكافية وأما المقترن
بها فلا خلاف في إعماله وحكى الخلاف في التسهيل **والحاصل** أربعة مذاهب
الأول أنه يعمل مطلقا ... وهو المشهور **الثاني**
أن المنصوب بعده مشبه بالمفعول لأن أل فيه ليست موصولة بل حرف تعريف ...
يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف لأنه يبعد عن الفعل وهذا مذهب الأخفش وأصحاب
الأخفش يقولون إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه وإن قصد معنى الذي فالنصب باسم
الفاعل **والثالث** أنه لا يعمل ألبتة والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر
والرابع أنه يعمل بمعنى الماضي خاصة وهو مذهب الرماني ص فعال أو مفعال
أو فعول إلى آخره ش إذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حول إلى فعال كغفار
أو مفعال كمنحار أو فعول كضروب أو فعيل كعليم أو فعل كحذر ... في الألفية ...
فإن قلت ما معنى قوله في كثرة **قلت** يعني أن هذه الأمثلة تعمل عمل فاعل
إذا دلت على الكثرة والمبالغة **فإن قلت** من أين يعلم من كلامه اختصاص
ذلك بالثلاثي **قلت** من قوله عن فاعل لأن اسم الفاعل من غير الثلاثي لا يكون على فاعل
ومن ... فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل قولهم ... ونذير

مانع رطب واهلا وارهق وانذر وذلك قليل وقوله م فتستحق ماله من عمل ش يعني ان صيغ الا
مثلة تستحق ما للاسم الفاعل من العمل بالشروط المذكورة على التفصيل السابق وقوله م وفي
فعيل قل ذا وفعل ش الاشارة الى عمل اسم الفاعل الذي في فعيل وفعلان يعملا عمل اسم الفاعل
ومذهب سيبويه جواز اعمال هذه الامثلة الخمسة ومنع اكثر البصريين منهم المازني والمبرد
اعمال فعيل وفعل وفصل الجرمي فما جاز اعمال فعل لانه على وزن الفعل ومنع اعمال فعيل ومنع
الكوفيون اعمال الخمسة لانها اذا جاءت للمبالغة زادت على الفعل معنى فتمتنع عندهم لذلك
والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك فمما ورد من اعمال فعال
قول من سمع سيبويه اما العسل فانا شراب وقول الشاعر اخا الحرب لباسا اليها جلالها
ومثال مفعال قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقول الشاعر
شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم ومهاوين جمع مهوان ومثال
فعول قول بعضهم انت غيوظ ما علمت اكباد الابل حكاه الكسائي وقول الشاعر
حذر امورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه ضروب بنصل السيف سوق سمانها ومثال
فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه وقالوا هو حفيظ علمه وعلم غيره وقول
الشاعر فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدر ومثال
فعل قول الشاعر حذر امورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار انشده سيبويه
والعزم هذا من وضع الناس ومن اعمال فعل قول زيد الخيل اتاني انهم مزقون عرضي فاعمل
مزقون وهو جمع مزق محول للمبالغة من مازق م وما سوى المفرد مثله جعل الى اخره
ش ما سوى المفرد من المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد في العمل بالشروط المذكورة
فضاربان وضاربون مثل ضارب فيما ذكر وضروبان وضروبون مثل ضروب ونحو ذلك واعط ص
وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض ش احترز بذي الاعمال من المراد به المضي فانه يجب
وجوبا الاضافة للعوامل ومفهوم قوله واخفض جواز النصب انه اولى وهو ظاهر كلام سيبويه وقال
الكسائي هما سواء قيل والنفي يقتضي والاضافة اولى والوجهين قرئ قوله تعالى ان الله بالغ
امره ويعني بقوله تلوا المفعول الذي يليه فلو فصل تعين نصبه نحو اني جاعل في الارض خليفة وقد
اضيف مع الفصل في قراءة من قرا فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقد تقدم في الاضافة
تنبيه ما ذكر من جواز الوجهين انما هو في الظاهر واما الضمير المتصل فيضاف
اليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وزعم مذهب الاخفش وهشام انه في محل نصب
كالمضاف من وافقهم ونحوه وقوله تلوا انه انما يجوز الوجهان في المفعول الذي يليه فلو اقتضى
زائد الغير نصب به فلذلك قال م وهو لنصب ما سواه مقتضى ش مثال ذلك
زيد معطي عمرو درهما ومعلم خالد الراعي زادا خلا تنبيه اذا اضيف اسم الفاعل المعدي
الى ما اقتضى مفعولا نحو معطي زيد درهما انتصب بفعل مضمر عند الجمهور واجاز السيرافي

نصبه

نصبه وان كان بمعنى الماضي لانه اكتسب بالاضافة شبها بمعمول ال م واجرر او انصب تابع
الذي انخفض الى اخره ش ما لجر على اللفظ والنصب على المحل ومنع اتباع المحل في نحو ذلك
اخص فعلا وهو قول سيبويه فان قلت قوله الذي انخفض لا يصح على اطلاقه لان المخفوض
بالاضافة الذي بمعنى الماضي لا يتبع في اتباعه اعتبار المحل لانه لا محل له حتى ان نصب تابعه فبفعل
مقدر قلت انما كلامه في المخفوض بالاضافة التي لا اعمال العمول او النصب في الاعمال وهذا
البيت تتمة الكلام عليه م وكل ما قرر لاسم فاعل الى اخره ش اي وجميع ما كان حصلته
لاسم الفاعل وان كان مجردا فيتم من ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره
م فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه ش يعني ان اسم المفعول يعمل عمل الفعل المصوغ
للمفعول مما اشتق له في المعنى مضروب فانه يعمل عمل ضرب مبنيا للمفعول فتقول زيد
مضروب ابوه كما تقول ضرب ابوه فان كان من متعد الى اثنين او ثلاثة رفع واحدا ونصب ما
سواه وقد مثل المتعدي بقوله م كالمعطى كفافا يكتفي ش فال اسم موصولة والمعطى
صلتها وهي مبتدأ ويكتفي خبره واول مفعولي المعطى ضمير ال والثاني كفافا والمتعدي
الى واحد مثله تبع الفاعل وقوله م وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى ش يعني ان اسم
المفعول انفرد عن اسم الفاعل بانه يجوز اضافته الى مرفوعه في المعنى فتقول الورع محمود
المقاصد فيما بين الفاعل والمنع ذلك استوى اسم المفعول الذي ليس متعدا ويجوز النصب
ايضا على التشبيه بالمفعول به وقد مثل بقوله م كمحمود المقاصد الورع ش اي الورع
محمود المقاصد تنبيه اسم المفعول من المتعدي الى واحد يلحق بالصفة المشبهة
في رفع السببي ونصبه وجره كما مثل

ابنية المصادر

اعلم ان الفعل ثلاثي مجرد وزائد على الثلاثة فالثلاثي المجرد ثلاثة احوال فعل وهو متعد
نحو ضرب ولازم نحو قعد وفعل وهو متعد نحو فهم ولازم نحو فرح وفعل وهو لازم ابدا الا بتضمين
او تحويل نحو سهل والمزيد مصادره التثاني وافتتح هنا على الغالب فقال م فعل قياس مصدر
المعدى الى اخره ش يشمل المعدى من ثلاثة فعل وفعل فقياس مصدرهما فعل بفتح
الفاء واسكان العين نحو ضرب ضربا وفهم فهما وظاهره انه مقيس فيهما بلا قيد وقيد فعل المكسور
العين في التسهيل بفهم عملا بالعين نحو شرب شربا ولقم لقما ولم يقيده سيبويه والاخفش بل
اطلقا تنبيه اختلف في معنى القياس هنا فقيل انما يقاس على فعل فيما
ذكر عند عدم سماع غيره بل يسمع غيره وقف عنده وهو مذهب سيبويه والاخفش وقيل يجوز
القياس مع ورود السماع وهو ظاهر قول الفراء م وفعل اللازم بابه فعل الى اخره
ش يعني قياس مصدر فعل اللازم بفتح العين فعول ولا فرق في ذلك بين الصحيح نحو قعد قعودا
والمعتل نحو سما سموا والمضاعف نحو شل شللا فانه اصله شلل بكسر العين
تنبيه اطلق الناظم في فعل اللازم وينبغي ان يقيد بان لا يكون لونا لان فعله

معو الغالب فيه كسهلة وشربة ثم قال ص وفعل اللازم مثل قعد الى آخره ش نحو غزا غزوا
وقعد قعودا او جلس جلوسا واطراد فعول في فعل اللازم مشروط بان لا يكون مستوجبا لاحد
الاوزان المذكورة في قوله ص ما لم يكن مستوجبا لفعال الى آخره ش فيه ثلاثة اوزان في
وسيذكر رابعا يعني استوجب فعل اللازم واحدا من كلمات مصدره على فعول الا فاذا ثم
قال ص فعال ونحو امتناع كاباء ش الاول فعال بكسر الفاء وهو مقيس فيما دل على امتناع
نحو ابى اباء ونفر نفارا ص والثاني للذي اقتضى تقلبا ش الثاني فعلان بتحريك العين وهو
مقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولمع لمعانا ص للدا فعال او لصوت ش يعني ان فعالا
بضم الفاء وهو الثالث لنوعين احدهما ما دل على داء نحو زكم زكاما وسعل سعالا والآخر ما دل
على صوت نحو نعق نعاقا ونبح نباحا وذكر ابن عصفور انه مقيس فيهما ص وشمل سيرا وصوتا
الفعيل ش يعني ان فعيلا وهو الوزن الرابع لنوعين احدهما ما دل على سير نحو ذمل ذميلا
ورحل رحيلا والآخر ما دل صوتا نحو صهل صهيلا ونعق نعيقا وذكر ابن عصفور انه مطرد في
الاصوات **والحاصل** ان فعل اللازم يطرد في مصدره فعول الا اذا دل على حرفة المعلقة
الخمسة ومعنى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير فالغالب في الامتناع فعال وفي التقلب
فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد
ينفرد فعال نحو بغم بغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا والحرفة انفرد فعال نحو رغا
وفي السير فعيل **تنبيه** يستثنى ايضا من فعل اللازم ما دل على حرفة وشبههما
فان الغالب في مصدره فعالة نحو تجر تجارة وامر امارة وذكر ابن عصفور انه مقيس في الولايات والصنائع
ع وقوله ص وفعولة فعالة لفعلا الى آخره ش فعولة وفعالة مطردان في مصدر فعل
كسهل سهولة وجزل جزالة وقال بعضهم فعالة غير مقيس ص وما اتى مخالفا لما مضى
الى آخره ش وسخط مصدر سخط وفيه سخطا بالفتح والتحريك ورضى مصدر رضي وفيه
رضا بالفتح وكلام مفيد بفعالة في الحرف وشبهها كما تقدم **ولما فرغ** من بيان
مصادر الثلاثي شرع في بيان ما زاد عليه فقال ص وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره الى
آخره ش اي كل فعل زاد على الثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على سماع
وقوله قدس التقديس يعني ان كل ما كان على فعل صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا
وكلم تكليما وقوله ص وزكه تزكية ش يعني ان كل ما كان على فعل معتل اللام فمصدره على تفعلة
نحو زكى تزكية وغطى تغطية وقوله ص واجمل اجمالا من تجملا تجملا ش يعني ان مصدر
افعل الصحيح العين افعال نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما ومصدر تفعل تفعل بضم العين نحو تجمل
تجملا وقوله ص واستعذ استعاذة ش اصل استعذ استعوذ على وزن استفعل فمصدره
استعواذا فاعلت الواو بنقل حركتها وقلبها الفا فاجتمع الفان فحذف احدهما وهي الزائدة
عند الخليل وسيبويه وبدل العين عند الاخفش والفراء فصار استعاذا ثم اتي بالتاء عوضا من
المحذوفة

على

المحذوفة وقوله ص ثم اقم اقامة ش اصل اقم اقوم كاكرم فقياس مصدره اقوام فلما اعلت الواو
بالنقل والقلب اجتمعت الفان فحذفت احداهما على الخلاف المتقدم فصار اقاما ثم اتي بالتاء عوضا
وقوله ص وغالبا ذا التا لزم ش اشار الى ان التاء قد تحذف نحو قول بعضهم اراه اراء واستعاذ استعاذا
حكاه ابن عصفور ولا يجوز حذفها الا حيث ورد وظاهر كلام سيبويه جوازه قال وان شئت لم تعوض
وقال الفراء لا يجوز الا في الاضافة عوضا من التاء كقوله واقام الصلاة ص وما يلي الآخر مد وافتحا
الى آخره ش يعني ان صوغ المصدر من كل فعل مبدو بهمزة وصل بكسر ثالثه وهو ما يلي الثاني وزيادة
الف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء **فان قلت** لا يفهم من قوله مد الذي يلي الآخر **قلت**
فهم ذلك من قوله مد وافتحا **وينبغي** ان يفسر كلامه بان لا يكون اصله تفاعل ولا تفعل
نحو اطاير واطير اصلهما تطاير وتطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد الف قبل آخره وقوله
ص وضم ما يربع في امثال قد تلملما ش يعني ان مصدر تفعلل نحو تدحرج وما الحق به وقد
تدحرج تدحرجا وقوله ص فعلال او فعللة لفعللا ش يعني ان مصدر فعلل نحو دحرج وما الحق
به نحو جلببه وحوقل وبيطر يأتي على فعلال نحو دحراج وعلى فعللة نحو دحرجة والمقيس
منهما فعللة ولذلك قال ص واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ش وكلاهما عند بعضهم مقيس
وهو ظاهر التسهيل وكسر فعلال في المضاعف نحو الزلزال وفتح اوله في نحو زلزال وغيره من المضاعف
جائز وقوله ص لفاعل الفعال والمفاعلة ش يعني ان ما على فاعل مصدره فعال نحو خاصم خصاما
ومفاعلة نحو مخاصمة واللازم له عند سيبويه المفاعلة وقد لا يكون الفعال ولا يكون
المفاعلة وانفردت المفاعلة مما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة ونذر الفعال في قولهم ياومه يواما
وجاء قاتلا ابن سيرين وقوله ص وغير ما مر السماع عادله ش اي كل ما لم يمر له عمل فلا يقدم
عليه الا بسماع من ذلك مجيء المصدر من فعل المعتل اللام على تفعيل نحو وصى توصية
وبحي ومجيء مصدر فعل الصحيح اللام على تفعلة نحو تكرمة وتجربة وغلب فيما لامه همزة تفعلة
نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وفرح ومجيء مصدر فعل على فعال نحو كلم كلاما وقوله ص وفعلة
لمرة كجلسة الى آخره ش يعني انه يدل على المرة في مصدر الثلاثي المجرد بفعلة على فعلة بفتح
الفاء وعلى الهيئة بفعلة بكسر الفاء وهو مقيس ما لم يكن المصدر على فعلة نحو رحمة او فعلة
نحو ذربة فلا يدل حينئذ على المرة او الهيئة الا بقرينة حالية او وصف وقوله ص في غير ذي الثلاث
بالتا المرة ش يعني انه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء نحو انطلق انطلاقة
فان بني على التاء دل على المرة فيه بالوصف لا بالتاء كما سبق في الثلاثي وقوله ص وشذ فيه
هيئة كالخمرة ش اي شذ في غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم هو حسن
العمة والقمصة وهي حسنة الخمرة والنقبة من تعمم وتقمص وتخمر وتنقبت

أبنية أسماء الفاعلين والصفة المشبهة بها

تقدم ان اسم الفاعل ويأتي ان الصفة المشبهة ص كفاعل صغ اسم فاعل اذا الى آخره ش

ارا

الحرة او الهيئة

يتمل قوله من غير ثلاثة فعل المتعدي نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب وفعل
المتعدي نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم وفعل نحو فرى فهو فار وليس نصه
البنا على السواء فلذلك قال **م وهو قليل في فعلت وفعل غير معدا** **ش** يعني ان فاعلا قليل
في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين غير المتعدي وفهم منه انه كثير مقيس في فعل مطلقا وفي فعل
المتعدي وقوله **م بل قياسه فعل وافعل فعلان الى اخره** **ش** يعني ان قياس فعل اللازم ان
يكون اسم فاعله على احد الاوزان الثلاثة فعل للاعراض نحو اشر وفرح وافعل للالوان والخلق
نحو اخضر واجهر وهو انه لا يسمع في التمشير وفعلان للامتلاء وحرارة الباطن نحو ريان وصديان
وفوقه على ذلك في التمثيل **م وفعل اولى وفعيل بفعل الى اخره** **ش** يعني ان هذين الوزنين
اولى به من غيرهما نحو ضخم فهو ضخم وجمل فهو جميل **فان قلت** هل يقاس عليهما **قلت**
انما فعيل فمقيس وقال في شرح التسهيل ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو
مصيب وقال الشارح الذي شرح اسم الفاعل من فعل مفتوح كان يطرد الى يجيء على فعل او فعيل
مخالف **م وافعل فيه قليل وفعل ش** الضمير في فعل عائد الى فعل وهو شاذ المكان فهو فاعل ومثال
فعل بطل فهو بطل ولا يقاس عليهما لقلتهما **م وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ش** يعني قد
يستغنى فعل المفتوح العين بغير اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ
فهو شيخ وشاب فهو اشيب وعف فهو عفيف ولم ياتوا فيه بفاعل **فان قلت**
كيف يطلق على هذه الاوزان اسم فاعل وانما هي من الصفة المشبهة **قلت** هو
اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة ودوال
الاشتقاق ويحتمل غير الفاعل وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم عمله في بابه **م وزنة
المضارع اسم فاعل الى اخره ش** يعني ان معنى البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل
زائد على ثلاثة احرف وهو واضح وقوله وزنة هو خبر مقدم لقوله اسم فاعل واشتغل اسم
الفاعل من غير الثلاثي ذو زنة المضارع وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا قدر كسره
فتكون الحركة غير الحركة **م وان فتحت منه ما كان انكسر الى اخره ش** فلا فرق بين اسم الفاعل
واسم المفعول فيما زاد على الثلاثة الا بكسر ما قبل الاخر وفتحه **م وفي اسم مفعول الثلاثي
اطرد زنة مفعول الى اخره ش** اي كل مصوغ من فعل ثلاثي فقياس مفعوله واذا كان الثلاثي
لازما فقيد مفعوله بالحرف الذي يتعدى به نحو ممرور به يعني بالثلاثي المتعدي وقوله
وناب نقلا عنه ذو فعيل الى اخره ش اي ناب وفعيل بمعنى مطلوب هذا الوزن
مفعول سماعا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول وقتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح
وهو كثير قال الشارح وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا
لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى
فاعل وغيره في الشرح والهلو في الاصل **فان قلت** هل يعمل فعيل النائب

عن مفعول

عن مفعول عمل اسم المفعول **قلت** ذكر في التسهيل انه ينوب عنه في الدلالة لا في العمل
فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابوه وقد اجازه ابن عصفور ويحتاج الى سماع
فان قلت لم قال فتاة او فتى ممثلا بالمؤنث والمذكر **قلت** نبه على ان
فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وسياتي في موضعه

الصفة المشبهة باسم الفاعل

م صفة استحسن جر فاعل الى اخره ش تمييز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل
باستحسان جر فاعلها بان اضيفت اليه نحو حسن الوجه وذلك بخلاف اسم الفاعل فانه
لا يصلح لذلك **فان قلت** يشعر قوله استحسن بان اسم الفاعل قد يضاف الى
فاعله ولا يكون مستحسنا **قلت** قال الشارح ان ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل
الا ان امن اللبس وقدر تحويله على صفة وقلة في الكلام نحو كاتب الاب من بر كانب ابوه انتهى
وليس على اطلاقه بل نقول اذا قصد ثبوت اسم الفاعل جاز في كل من غير متعد عومل معاملة
الصفة المشبهة وساغ اضافته الى ما هو فاعل في المعنى فتقول زيد قائم الاب بالرفع
والنصب والجر على حد الحسن الوجه وان كان من متعد الى واحد فكذلك عند المصنف بشرط
امن اللبس وقال الفارسي وذهب كثير الى منعه ووصل قوم وقالوا ان حذف مفعوله
اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع والسماع موافقهم كقوله
ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما وان كان متعديا لاكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة
فان بعضهم من غير خلاف **فان قلت** لم قال فاعل معنى **قلت** لان الاضافة
الصفة اليه انما هي بعد اسناد ها الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وقوله المشبهة
اسم الفاعل يجوز ان يكون مبتدا او صفة خبر في الكلام تقديم وتاخير ويجوز ان يكون صفة مبتدا
وان كان نكرة لوصفه والمشبهة خبره والاول اظهر **فان قلت** ما وجه الشبه
بينهما وبين اسم الفاعل **قلت** من وجوه **احدها** انه ايدل على حدث
ومن قام به **الثاني** انها تذكر وتؤنث **الثالث** انها تثنى وتجمع ولذلك عملت الا انه عمل
من فعلها لا يعتمد على المضارع ولا يمشي معه ولذا عمل الجاري عليه الا انها عملت لشبهها
بهيئتها اسم الفاعل فيما ذكر ثم **اعلم** ان بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
وجوها **الاول** ان الصفة المشبهة لا تكون الا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ
من اللازم والمتعدي والى هذا اشار بقوله **م وصوغها من لازم لحاضر الى اخره ش**
الثاني انها لا تكون للماضي المنقطع ولا للاتي المتوقع وانما هي للدوام وهو
الاصل في باب الوصف لانها لم توضع لافادة معنى الحدوث بل النسبة الحدثية الى الموصوف بها
على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل فانه كالفعل في افادة معنى الحدوث والصلاحية لا
ستعماله بمعنى الماضي والحال او الاستقبال ولذلك اذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل

معاملة الصفة المشبهة كما سبق وإذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله
فما أنا من رزء وإن جل جازع • ولا بسرور بعد موتك فارح • وإلى هذا أشار بقوله كما ص
تنبيه قد تقرر بما ذكرته أن كونها للحال ليس شرطا في عملها ولكون عملها كذلك
لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال وعبارته هنا أجود من قوله في الكافية
والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الإعمال الثالث أنها غير جارية على
المضارع بخلاف اسم الفاعل هذا ما ذهب إليه الزمخشري وموافقه من كلام أبي علي في الإيضاح
ورده المصنف وقال في التسهيل وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت
من غيره ولذلك مثل هنا بطاهر القلب وهو جار على المضارع وجميل الظاهر وهو غير جار
تنبيها على مجيئها بالوجهين ومثال ما من غير الثلاثي مطهر القلب ومنطلق اللسان
قلت ولقائل أن يقول إن طاهرا ومنطلقا ونحوهما مما جرى على المضارع
اسم فاعل قصد به الثبوت فعومل معاملة الصفة المشبهة وليس بصفة مشبهة
فإن قلت فمن رد ما ذهب إليه من قال إنها لا تكون جارية بكونهم متفقين
على أن شاحطا في قوله • من صديق أو أخي ثقة أو عدو شاحط دارا • صفة مشبهة
قلت لو صح الاتفاق فهو محمول على أنه حكم الصفة المشبهة لأنه قصد به
الثبوت كما تقدم ولذلك أطلق عليه صفة مشبهة الرابع أن معمولها لا يتقدم عليها
لضعفها بخلاف اسم الفاعل الخامس أن معمولها لا يكون إلا سببيا بخلاف اسم
الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي والمراد بالسببي المتلبس بضمير صاحب الصفة
لفظا أو معنى وإلى هذا أشار بقوله ص وسبق ما تعمل فيه مجتنب إلى آخره ش
فإن قلت قد ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا
كقوله • حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر • ولا يصدق عليه سببي
قلت إنما احترز بالسببي عن الأجنبي فإنها لا تعمل فيه وأما عملها في ضمير الموصوف
فلا إشكال فيه وأما قوله ص وعمل اسم الفاعل المعدى لها ش يعني به أنها تنصب
فاعلها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله فإن قلت كيف قال وعمل اسم
الفاعل المعدى لها وبينهما فرق وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه
بالمفعول فعملهما إذا مختلف قلت هو مختص صورة وهو المراد وقوله ص
على الحد الذي قد حدا ش يعني أن عملها مشروط بالاعتماد على ما ذكر في اسم الفاعل
فإن قلت لم أخر قوله وسبق ما تعمل فيه إلخ عن قوله وعمل اسم الفاعل
المعدى وكان ينبغي العكس لأن ذلك متممة الفروق قلت بيان شروطه
من توابع بيان عملها فلذلك أخر عنه وقوله ص فارفع بها وانصب وجر ش أي ارفع على
الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به وعلى التمييز في النكرة وقيل يجوز فيه أيضا

التشبيه

التشبيه وأجاز بعضهم كون المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها تمييزا ومنع ذلك
الكوفية والجر على الإضافة وهل معمولها من رفع أو نصب فوق لها وظاهر كلام المصنف أنها من رفع
وإليه ذهب السهيلي وذهب الشلوبين وأكثر أصحابه كابن عصفور إلى أنها من نصب وقوله
ص مع أل ودون أل ش يعني أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر في السببي مقرونة
بأل ومجردة منها ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام الأول معرف بأل وإليه أشار بقوله ص
مصحوب أل ش والثاني المضاف وهو المراد بقوله ص وما اتصل بها مضافا ش أي وما اتصل
بالصفة ولم ينفصل عنها بأل والثالث المجرد من أل والإضافة وهو المراد بقوله ص
أو مجردا ش ثم اعلم أن المضاف أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف والثاني مضاف إلى
المضاف إلى ضميره والثالث مضاف إلى المعرف بأل والرابع مضاف إلى المجرد
والخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ذكره في التسهيل ويحتاج
إلى سماع والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ذكره في شرح التسهيل
والسابع مضاف إلى موصول والثامن مضاف إلى موصوف يشبهه والمجرد من
أل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع الموصول والموصوف وما سواهما فجملة أنواع معمولها
السببي أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب مثال المصحوب بأل
الحسن الوجه ومثال المضاف إلى ضمير الموصوف الحسن وجهه ومثال المضاف
إلى المضاف إلى ضميره الحسن وجه أبيه ومثال المضاف إلى المعرف بأل الحسن وجه الأب ومثال
المضاف إلى المجرد الحسن وجه أب ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف
مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميل أنفه فالأنف مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف
إلى الجارية والجارية مضافة إلى ضمير الموصوف ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى
مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها وهو تركيب نادر ومثاله قول الشاعر • سبتني
الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه وما خلت أن أسبى • ومثال المضاف إلى
الموصول قوله • فعجبنا قبل الأخيار منزلة والطيبي كل ما التاثت به الأزر • ومثال
المضاف إلى الموصوف رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به ومثال الموصول قوله
• وثيرات ما التفت عليه المآزر • ومثال الموصوف قوله • [illegible]
[illegible] ومثال
المجرد حسن وجه الحسن وجه فإذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل في السببي
الرفع والنصب والجر مع أل ودونها [illegible] على أحد عشر تقديرا في
المعمول فهذه ستة وستون صورة كلها جائزة إلا أنه يمتنع
إضافة ما فيه أل إلى العاري من أل ومن الإضافة إلى المعرف بها أو إلى ضمير المعرف بها فيمتنع
الحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أب والحسن وجه ونحوها ويجوز الحسن

للصفة المشبهة باسم الفاعل
وجهان جاريان في أمثلة
وقد بها الحسن والحسن
أو وجه المعمول فاعلم
الوجه وجه وجهه وجه أب
وجه غلام كذا وجه الأب
فنصب التشبيه لا انتهى
تبلغ عشرا يا فتى وانتهى
من رفع أو نصب أو جر
لا وجه الحسن فيها جرى
وهو وجه وجهه وجه أب
وجه غلام لكل منهم
سما ذكرتي بعدد الوقف
تبلغ ستا وثلاثين انتهى

الوجه لانه معرف بال وانحسن وجهه الاب لانه مضاف الى المعرف بها والكريم الاباء الغامر
جوده من لا جوده مضاف الى ضمير المعرف بها ذكره في التسهيل والى هذا اشار بقوله ص
ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها ش وقوله ص وما لم يخل فهو بالجواز وسم ش يعني وما لم
يخل من ال ومن الاضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز **فان قلت** كان ينبغي ان يقول
او من اضافة الى ضمير المعرف بها كما ذكره في التسهيل **قلت** انما تركه لانه تركيب نادر
كما مر **تنبيهان الاول** لم يتعرض المصنف لبيان اقسام الجائز وهو ينقسم الى قبيح
وحسن ومتوسط وقد بسطته في غير هذا المختصر **الثاني** ما ذكره من الحكم انما هو في السببي
وقد تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال نحو مررت
برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت او قرنت بال والمعمولة نحو في بيتي حجاء الناس
ذريه وكرام ضميرها والمعروف بال نحو زيد الحسن الوجه الجميـــلة

ص التعجب ص

استعظام فعل فاعل ظاهر المزية ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير ما يذكر في هذا الباب نحو
سبحان الله ولله دره ولم يبوب لها في النحو لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة والمبوب
له من الفاظه ما افعله وافعل به وقد اشار الى الاول بقوله ص بافعل انطق بعد ما تعجبا ش اي
انطق بوزن افعل بعد ما لانشاء التعجب او في حال تعجبك فقوله تعجبا مفعول له وحال واشار
الى الثاني بقوله ص او جئ بافعل قبل مجرور ببا ش يعني او جئ بما هو بوزن افعل قبل اسم
مجرور بباء الجر ثم قال ص وتلو افعل انصبنه ش مذهب البصريين انه مفعول به وزعم الفراء
ومن وافقه من الكوفيين ان نصبه على حد النصب في نحو زيد كريم الاب **فان قلت**
شرط المجرور بعد افعل والمنصوب بعد ما افعل ان يكون مختصا ليحصل به الفائدة ولم ينبه على
ذلك **قلت** في تمثيله الاتي ارشاد اليه قلت ثم مثل الصيغة الاولى بقوله ص
كما اوفى خليلينا ش وهو نظير ما احسن زيدا فما اسم لعود الضمير عليها مبتدا قيل
بلا خلاف وقد روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وهو خلاف شاذ وبعد ثبوت
اسميتها وانها مبتدا ففي معناها خلاف مذهب سيبويه وجمهور البصريين انها
تامة نكرة والفعل بعدها خبرها وهو الصحيح لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه
ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك
ان تستفتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام **فان قلت** كيف
ساغ الابتداء بها وهي نكرة لا مسوغ لها **قلت** مسوغها قصد الابهام
وقد ذكره في التسهيل من المسوغات وقال الشارح لانه في تقدير التخصيص والمعنى شيء
عظيم احسن زيدا اي جعله حسنا فهو كقولهم شيء جاء بك وشر اهر ذا ناب وفيه
نظر وذهب الاخفش وطائفة من الكوفيين الى انها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف

لازم الحذف

لازم الحذف تقديره الذي احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين
احدهما تقدم الابهام وتاخر الايضاح والمعتاد فيما تضمن الكلام ابهاما وايضاحا
تقدم الابهام **والثاني** التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وذهب الفراء وابن
درستويه الى انها استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ورده بان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب الميمنة وما ادراك ما الحطمة
صة بلا فعل وبانها لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز ان يخلفها اي ويجوز ان يفصل
التعجب بما افعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت اليها
قلت وفي الاول نظر لان مذهب الكوفيين ان افعل اسم وسيأتي وذهب
الاخفش في احد اقواله الى انها نكرة موصوفة وافعل صفتها والخبر محذوف وثاني اقواله
انها موصولة وقد تقدم وثالثها كقول سيبويه قلت ثم مثل الصيغة الثانية بقوله
ص واصدق بهما ش وهو نظير احسن بزيد ومذهب جمهور البصريين ان افعل في نحو
احسن بزيد لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمعنى احسن بزيد حسن زيد اي صار ذا حسن
وهو مسند الى المجرور بعده والباء زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا
وذهب الفراء ومن وافقه الى انه امر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى
ضميره واستحسنه الزمخشري وابن خروف وذهب ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن كانه
قيل يا حسن احسن بزيد اي دم له ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال ابن طلحة
وهو حسن وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول لان من جعل افعل امرا حقيقة
فالهمزة عنده للتعدية واجاز بعض المتاخرين ان تكون الباء للتعدية لا زائدة والهمزة
للصيرورة لا للتعدية وهو امر للتعجب او للشخص على القولين والصحيح ما ذهب
اليه جمهور البصريين لسلامته مما يرد على غيره ورد المصنف قول الفراء باربعة اوجه
احدها انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه
حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا **الثاني** انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره **الثالث**
انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب في نحو احسن بهند **الرابع** انه لو كان امرا لوجب
له من الاعلال ما وجب لاقم وابن في قول العرب كيف بيان من الصادر ما لا يكون الامر منه
كالسهولة والنجابة فلو كان الامر على ما توهم لقيل في اسهل به اسهل وانجب
به انجب وقد اجيب عما رد به وليس هذا موضع ذكره **تنبيهان الاول**
الباء بعد افعل لازمة عند الجمهور لانها كالمتعجب منه او صلتها كقول الشاعر
واجيب اليها ان يكون المغرما **الثاني** قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر الى حذف
الباء المصاحبة غير ان لزمه او جر ومع على قول الفراء يلزم النصب ص وحذف ما منه
تعجبت استبح ان ... ش يعني انه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما افعل والمجرور

والباء بعد أفعل. ومثال حذفه بعد ما أفعل قول علي رضي الله عنه

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي ما أعفهم وأكرمهم

ومثاله بعد أفعل قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم وإنما حذف مع كونه
فاعلا لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وقوم ذهبوا إلى أنه
لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين أحدهما لزوم
إبرازه حينئذ في التثنية والجمع والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من
أكرم بنا قال في شرح الكافية ولا تحذف الباء بعد أفعل إلا مع مجرورها بشرط
كون أفعل معطوفا على آخر معه الباء مذكورة كقوله تعالى أسمع بهم وأبصر وقد
تحذف الباء ومجرورها بعد أفعل مجرد كقول الشاعر ومن لك أن يلق المنية
يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجدر. فإن قلت كيف أطلق المصنف
على الاسم متعجبا منه في قوله وحذف ما منه تعجبت استبح والمتعجب منه إنما
هو فعله لا نفسه قلت قد أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقام المضاف
إليه مقامه وقوله إن كان عند الحذف معناه يضح شرط في استباحة حذف المتعجب
منه بعد ما أفعل وأفعل يعني أن جواز حذفه مشروط بأن يكون المراد واضحا عند الحذف
للعلم به فلو كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة ص وفي كلا الفعلين
قدما لزما إلى آخره ش قال في شرح التسهيل لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب
انتهى وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعل نحو ما يحسن زيدا وهو قياس
ولم يسمع فوجب اطراحه. فإن قلت فلما جعلوا أفعل أمرا وأفعل قلت
المانع من ذلك كون الهمزة في أفعل للصيرورة وفي ما أفعل للنقل هذا تفريع على
مذهب الجمهور. تنبيه صرح المصنف في هذا الباب بفعلية صيغتي التعجب
أما ما أفعل ففيه خلاف ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته وذهب الكوفيون غير
إلى اسميته ولم يستثن بعضهم [illegible] والصحيح أنه فعل لبنائه على الفتح
والنصب المفعول به وليس من الأسماء التي تنصبه ولزومه مع ياء المتكلم نون
الوقاية نحو ما أفقرني إلى عفو الله ذكر ذلك المصنف. قلت قد حكى الكو
فيون عن العرب حذف هذه النون ولم يجعلوها لازمة واستدلوا على الاسمية بعدم تصر
فه وبتصغيره وبصحة عينه وأجيب بأن امتناع تصرفه لأنه لزم طريقة واحدة وبأن
تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل وأما أفعل ففي المصنف وغيره الاتفاق
في فعليته وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على اسميته قال وأجيب بأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لأنه أمر. فإن قلت ما إعراب ما أحسن زيدا عند القائلين باسمية أفعل قلت
نقل عن الفراء أن الأصل فيما أحسن زيدا ما أحسن زيد على الاستفهام ثم نقلوا الحركة

من زيد

من زيد وأسندوه إلى ضميرها وانتصب زيدا بالفرق بين الخبر والاستفهام والفتحة في أفعل
فتحة إعراب وهو خبر عن ما وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو ما إذ هو في الحقيقة
خبر عن زيد وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مضمن وأن ما اسم الأمر متضمن معنى التعجب وأصله أن
يكون للحرف ص وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل إلى آخره ش اشتمل هذا البيت والبيتان
على ما يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية الأول أن يكون فعلا فلا يبنى من غير فعل
وبذلك يظهر فساد قولهم ما أكلبه من الكلب وما أحمره من الحمار وشذ من ذلك قولهم أقمن به
أشنعوه من قمن أي حقيق وذكر المصنف منه قولهم ما أذرعها بمعنى ما أخفها في
الغزل وهو من قولهم امرأة ذراع قال ولم يسمع منه فعل وقد حكى ابن القطاع ذرعت
المرأة خفت يدها في الغزل فهي ذراع وعلى هذا فليس بشاذ. فإن قلت
لم يصرح الناظم هنا على هذا الشرط قلت هو مفهوم من قوله من ذي ثلاث لأن
التقدير من فعل ذي ثلاث فحذف الموصوف للعلم به الثاني أن يكون ثلاثيا ويعني به ثلاثي
اللفظ فلا يبنى من الرباعي المجرد نحو دحرج ولم يشذ منه شيء. وأما
الثلاثي المزيد فيه كأفعل ففيه مذاهب أحدها جواز صوغهما منه قياسا
مطلقا وهو اختيار المصنف قال وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه والثاني
منعه إلا ما شذ منه فيحفظ وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج
والفارسي ومن وافقهم الثالث التفصيل فإن كانت همزته للنقل لم يجز وإن كانت
لغيره جاز وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأول
لتمثيله بأعطى والهمزة فيه للنقل يقال عطوت بمعنى تناولت وأعطيت بمعنى ناولت
قلت والقياس على ذلك عند من أجازه مشروط بعدم مانع فإن وجد
مانع لم يجز نحو أذى بمعنى هلك فإنه غير قابل للتفاضل ونحو أجاب فإنهم استغنوا فيه
بما أفعل فعله فلا يقال ما أجوبه بل ما أجود جوابه ذكره سيبويه وإن كان غير أفعل
فقد شذ منه ألفاظ منها ما أتقاه من اتقى وما أشوقه من اشتاق وما أحوله من احتال
وما أخصره من اختصر وفيه شذوذان لأنه مبني للمفعول ومزيد فيه والشاذ ما أفقره
وما أشهاه وما أحياه فلا يقال لأن لهم لثبوت فعل وفقه بمعنى افتقر وشهي بمعنى
اشتهى وحيي بمعنى استحيا والأصح في هذا موضع عليه ما أظهر لعين ونقل
عن الأخفش أنه أجاز التعجب من كل فعل مزيد على ثلاثة لأنه راجع إلى الثلاثي الثالث
أن يكون متصرفا فلا يبنى من غير المتصرف كنعم وبئس وشذ من ذلك قولهم
ما أعساه وأعس به. فإن قلت ينبغي أن يقال كامل التصرف احترازا
من نحو يذر ويدع قلت إذا أطلق المتصرف فهو محمول على كامل التصرف الرا
بع أن يكون قابلا للانعاظ فلا يبنى من الأفعال الناقصة خلافا لمن أجاز صوغهما

فعل لا يقبل التفاضل نحو مات وفني وحدث لانه لا مزية لبعض فاعليه على بعض الخامس
ان يكون تاما فلا يتعجب من الافعال الناقصة خلافا لمن اجاز صوغهما من كان الناقصة
السادس ان يكون مثبتا فلا يتعجب من فعل مقصود نفيه لزوما كلم يعج
كذا قال في شرح التسهيل يعني ان عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج
مال استعمل منفيا ومثبتا وتنوزع في اختصاص الاول بالنفي فانه قد ورد مثبتا فيما انشده
ابو علي القالي في نوادره قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذ ولا
منظرا اروى به فاعيج . السابع ان لا يكون معبرا عن فاعله بافعل فلا يتعجب من
شهل وحول ولا فرق بين ان يكون من المحاسن كالاول او من العيوب كالثاني وعلة المنع عند
الجمهور ان من شرط ما يتعجب منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع على
افعل وعند المصنف انه لما كان بناء الوصف من هذا على افعل لم يبن منه افعل التفضيل
لئلا يلتبس احدهما بالآخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل امتنع صوغ افعل التعجب
لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة قال وهذا الاعتبار يشمل
ورجل انه متعجب وشيء من هذا النوع قولهم ما احمقه وما ارعنه وما اهوجه وما انوكه بمعنى
ما احمقه وما الده من اللدد اذا كان عظيم الخصومة وبناء الوصف في كل هذه على افعل الذي
كيه وفعلاء في التانيث وكلامه في الكافية والتسهيل يقتضي كما مر ان صوغهما من فعل
افعل الحسن جملا او عمى مغيرا . الثامن ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا تقول ما ضرب
زيدا وانت متعجب من الضرب الواقع وعلته عند قوم خوف اللبس واليه ذهب المصنف
فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند امن اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما اجنه من
جن وما اولعه من اولع وما ازهاه من زهي قال المصنف وهذا الاستعمال في افعل التفضيل
اكثر منه في التعجب وعلته عند قوم ان الفعل المتعجب منه لا بد ان يكون قبل دخول همزة
النقل على فعل او فعل تحويلا وفعل لا يكون ابدا فعل مفعول واليه ذهب ابن عصفور فلذلك
جعل ما ورد منه شاذا قال وينبغي ان يتاول على انه متعجب فيه من فعل فاعل في معنى فعل
مفعول الذي ينطق به . قلت تاسع لم يذكره هنا وهو ان لا يستغني
عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر
قايلته وما انومه في ساعة كذا كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت نص على ذلك سيبويه
وقد ذكر ذلك في التسهيل قال ويغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني
في غيره وذكر في شرحه سكر وقعد وجلس عن قام وقال من القايلة وزاد غيره نام وغضب
وقام . وممن ذكر التسعة ابن عصفور وعد نام فيه غير صحيح لان سيبويه حكى ما
انومه . فان قلت قد ذكر بعضهم في شروطه ان يكون على فعل اصلا او تحويلا وذ
كر بعضهم ان يكون واقعا وذكر بعضهم ان يكون دايما فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم

قلت اما اشتراط كونه على فعل فمذهب ابن كيسان والصحيح ان صيغتي التعجب
من فعل وفعل لانها تحال الى فعل وهو اختيار المصنف وظاهر كلام سيبويه قال وهو مبني
من فعل وفعل وفعل واما اشتراط الوقوع والدوام فليس بصحيح بل يتعجب مما حسن ما
يكون هذا الفعل وليس بواقع ومما شرط الدوام وليس بدايم . واشدد او اشد
او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ش يعني انه اذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط
المذكورة لم يجز صوغ صيغتي التعجب منه بل يتوصل الى التعجب منه بصوغهما مما جمع
الشروط ويوتى بمصدر الفعل الذي عدم بعض الشروط فيه معمولا لها فالاسم المتعجب
منه فينصب بعد ما افعل ويجر بعد افعل مضافا الى اسم المتعجب منه فيقال في التعجب
من استخرج ونحوه ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ومن نحو مات ما افجع موته وافجع
بموته هذا حاصل البيتين . تنبيه هذا العمل يتاتى في كل فعل متصرف مثبت
مصوغ للفاعل له مصدر مشهور انه لم يستوف بقية الشروط فان كان غير متصرف
لم يمكن فيه هذا العمل لانه لا مصدر له وان كان منفيا او مبنيا للمفعول فيجيء ذلك فيه الا انه
يوتى بمصدرهما مصدريا معطى ما للمتعجب منه فيقال ما اقرب ان لا يفعل واقرب
بان لا يفعل وما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب وانما يعدل لذلك ليفي بلفظ المنفي ولفظ
المبني للمفعول قال الشارح ولو امن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع
نفاس هند واسرع بنفاسها وان لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم فيه ان يجعل صلة
لما ايضا نحو ما اكثر ما يذر زيدا الشر . وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر ش
فيحفظ ولا يقاس عليه وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك . وفعل هذا الباب لن يقدما
معموله ووصله به الزما ش قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل
التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف او جار ومجرور وتابعه الشارح في نفي الخلاف
عن غير الظرف والمجرور وقال كالحال والمنادى وليس كذلك فقد اجاز الفصل بالحال خلافا
الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل
على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول علي رضي الله عنه اعزز علي ابا اليقظان
ان اراك صريعا مجدلا . وقال في شرح التسهيل بعد ذكر قول علي رضي الله عنه وهذا
مصحح للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه
الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما
احسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك واما الظرف والمجرور ففيه خلاف مشهور
قال في شرح الكافية والصحيح الجواز لثبوت ذلك عن العرب وقال في شرح التسهيل
لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نظما ونثرا وقيل فيما قرر الشيخ في قول عمرو بن معد يكرب
لله در بني سليم ما احسن في الهيجاء لقاءها واكثر في اللزبات عطاءها واثبت

في المكرمات نفاء آرها ومن النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال نبي المسلمين تقدموا
واحب الينا ان يكون المقدما. وقول الآخر: أقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر
اذا حالت بان اتحولا. ومن الفصل بين الفعل بالظرف والمجرور مغتفر بين المضاف والمضا
ف اليه فهنا اولى واجاز بعضهم الفصل بهما على قبح فالحاصل ثلاثة مذاهب الجواز مذ
هب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين والى المنع
ذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين ونسبه الصيمري الى سيبويه والقول بانه ليس
لسيبويه فيه نص قال الشلوبين والصواب ان ذلك جائز وهو المشهور والمنصور
قلت وقد اشار في النظم الى ترجيح الجواز بقوله فشنعها لان استعمالها دليل
على جوازه تنبيه جواز الفصل بالظرف والمجرور عند من اجازه مشروط
بكونهما متعلقين بفعل التعجب فان لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما
فلا يجوز ما احسن بمعروف داعيا وذكر في شرح التسهيل انه لا خلاف في ذلك

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فعلان غير متصرفين نعم وبئس ش قوله فعلان خبر مقدم لنعم وبئس وفي ذلك
خلاف وفي نقله طريقان احدهما ان البصريين والكسائي ذهبوا الى فعليتهما
واستدلوا باوجه احدها اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب
وثانيها اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم حكاها الكسائي والاخفش
والثالث بناؤها على الفتح كسائر الافعال الماضية وذهب الفراء واكثر
الكوفيين الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر في نحو قوله ما هي بنعم الولد ونعم
السير على بئس العير وتاولوا على تقدير مقول فيه بئس العير والاخرى حذرها اعني
عصفور في تحانيعم المتاخرة وقال لم يختلف احد من النحويين البصريين والكوفيين في ان نعم
وبئس فعلان وانما الخلاف بينهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم
الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل
اسمان محكيان حيث وقعا بمنزلة تابط شرا ونحوه فنعم الرجل عنده اسم الممدوح وبئس
الرجل اسم المذموم وهما جملتان في الاصل نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل
في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف
الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها
مقامه فحكمهما حكمه فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل من قولك بئس
الرجل عمرو عندهما رافعان لزيد وعمرو كما انك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد
مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم والذي حملهما على ذلك انهما رايا العرب قد حكمت

نعم الرجل

لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الاسماء في بعض المواضع فحملاهما على ذلك في سائر الموا
ضع وقوله غير متصرفين بسبب عدم تصرفهما لزومهما انشاء المدح والذم وفي نعم
اربع لغات نعم ونعم بالاصل ونعم بالتخفيف ونعم بالاتباع ونعم بالتخفيف بعد الاتباع قيل
وافصحها نعم وهي لغة القرآن ثم نعم بلا اتباع ثم نعم ونعم بالاصل وفيه بها فنعما هي ثم نعم
في المرتبة الرابعة وحكى بعضهم نعيم الرجل واستدل به على الاسمية لان فعيلا من اوزان الاسماء
ورد بان ذلك من باب الاشباع على حد الشروع فلا تثبت. واما بئس ففيه كثير على
ان فيها اللغات الاربع وقال بعضهم لم يسمع فيها الا الفتان بئس بالتخفيف بعد الاتباع
وبئس على الاصل والاخريان قياسيتان قال ابن عصفور والخفيفي ولغة بني تميم يبدلون منها
ياء فيقولون بيس وحكى الاخفش والكوفيون بيس بفتح الباء. وقوله رافعان
اسمين ش يعني ان كلا منهما يقتضي مرفوعا على الفاعلية لانهما فعلان كما سبق
فان قلت كون المرفوع بعدهما فاعلا انما هو على مذهب من حكم بفعليتهما فما
وجه رفعه على مذهب الكوفيين قلت اما القول الاول فقال في البسيط
ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطفا ونعم اسم راد به الممدوح فكانك قلت
الممدوح الرجل زيد واما على الثانية فواضح وقوله مقارني ال نعت لقوله اسمين
وحاصل كلامه ان فاعل نعم وبئس يكون قسمين ظاهرا ومضمرا فالظاهر شرطه
ان يكون معرفا بال نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافا الى المعرف بها نحو ولنعم دار المتقين
او الى مضاف الى المعرف بها نحو فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل
وقد اشار الى الاول بقوله مقارني ال ش والى الثاني بقوله او مضافين لما قارنها
ش ومثله بقوله كنعم عقبى الكرما ش ولم ينبه على الثالث لكونه بمنزلة الثاني
وقد نبه عليه في التسهيل تنبيهات الاول اشتراط كون الظاهر معرفا
بال او مضافا الى المعرف بها او الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب واجاز بعضهم ان
يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله فنعم اخو الهيجاء شهما بلا وصاحب الركب عثمان
ابو عفان والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة
النحويين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كما زعم بل ورد كما
كثيرا في المطابقة وحكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة
ومضافة ومنه قوله فنعم تيم وفوجاء ما كذا ان الفاعل علم او مضاف الى علم كقول بعض
العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقال صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله
خالد بن الوليد وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفون قال ابن عصفور
واجاز الجرمي ان يقال نعم عبد الله هذا والصحيح ان ذلك لا يجوز لان عبد الله ليس معرفا

النبي

بالالف واللام ولا مضافا الى المعرف بهما واما قول الشاعر • بئس قوم الله قوم طرقوا فقروا
ضيفهم لحما وحره فضرورة وكان الذي سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم
معرفا بالالف واللام وهو مع ذلك مضاف الى ما فيه الالف واللام وان لم يكن تعريفه
بهما واجاز المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية ومنع ذلك الكوفيون
وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وابو عمر في الفرخ قال ولم يرد به سماع والقياس
المنع لان كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه الالف واللام كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزعت
منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي ان يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل
ولذلك اطرد الوصف به **الثاني** اعلم ان ما ورد مما ظاهره يوهم ان فاعل نعم علم او مضاف
الى علم يتأول على ان الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره والعلم او المضاف اليه هو
المخصوص ذكر هذا التأويل في شرح التسهيل وهو مبني على جواز حذف التمييز في
ذلك وسيأتي بيانه ويمكن ان يجعل من هذا ايضا ما اوهم كون فاعلهما نكرة الا ان حكاية الا
خفش ان ذلك لغة قوم يمنع التأويل **الثالث** ال في فاعل نعم مذهب الاكثرين
انها جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله هو
الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من افراده ولهؤلاء في تقريره قولان **احدهما**
انه لما كان الغرض المبالغة في اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذ الابلغ
في اثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص **والثاني**
انه لما قصدت المبالغة عدل بالمدح الى الجنس المقصود بسببه فكانه قال يمدح جنسه
لاجله وقيل مجاز فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد
غير مدح زيد وذهب قوم الى انها عهدية ثم اختلفوا في المعهود فقيل ذهني كما
تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واراد بذلك ان يقع ابهام ثم ياتي
بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم
الرجل فكانك قلت زيد نعم هو واستدل على ذلك بقوله بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن
الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد اجيب عن تثنيته وجمعه على القول بانها للاستغراق بان المعنى
ان هذا المخصوص بعض افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين او رجالا وعلى القول بانها
للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا
وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا المختصر **الرابع** لا يجوز اتباع
فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق واما التوكيد
اللفظي فلا يمتنع واما النعت فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله • بئس الفتى
المدعو بالليل حاتم • قال في شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق
بل يمنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ

مناف

مناف لذلك المقصود واما اذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان
ان ينوى فيه ما ينوى في المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر • نعم الفتى المري انت اذا هم
حضروا لدى الحجرات نار الموقد • وحمل ابن السراج وابو علي مثل هذا على البدل وابيا النعت
ولا حجة لهما انتهى اما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل جوازهما وينبغي
ان لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم **ولما** تمم الظاهر شرع في الكلام المضمر فقال ويرفعان
مضمرا يفسره الى اخره اي فاعل نعم في المثال ضمير مبهم يفسره التمييز بعده ومعشره
هو المخصوص بالمدح وسيأتي اعرابه ولهذا المضمر احكام **احدها** انه لا يبرز في تثنية
ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه واجاز الكوفيون تثنيته وجمعه وحكاه الكسائي
عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر **الثاني** انه لا يتبع فتشبهه
بضمير الشأن واما نحو نعم هم قوما انتم فهم تاكيد للضمير المستتر وذلك شاذ لا يعرج
عليه **الثالث** انه اذا فسر بمؤنث لحقت تاء التانيث فيقول نعمت امراة هند كذا
مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند استغناء بتانيث
المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويدل للاول قوله صلى الله عليه وسلم فبها
ونعمت **الرابع** ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى ان المضمر
كذلك واما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب
بعضهم الى ان المضمر للشخص فان المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا
ولمفسر هذا المضمر شروط **الاول** ان يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم
وبئس **الثاني** ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تاخيره عنه عند جميع البصريين
واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر **الثالث** ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد
وضديه وفي التذكير وضده **الرابع** ان يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل وغير واي وافعل
التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وسياتي الكلام على
التمييز **الخامس** ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان
الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور
تنبيهان الاول نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز وصحح بعضهم انه
لا يجوز حذفه وان فهم المعنى وقد نص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت ومن اجاز
حذفه لفهم المعنى ابن عصفور **الثاني** ما ذكر من ان فاعل نعم قد يضمر فيها هو مذهب
الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة
عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان تتاخر فتقول نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم
المرفوع فاعل كقول الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في نحو
نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح عنده

تاخير لانه رفع موضع الرجل المرفوع وافاد افادته والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين
احدهما قولهم نعم زيد رجلا وزيد بيس رجلا هو فلو كان فاعلا لا تصل بالفعل
والثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فاعملوا فيها الناسخ وجمع تمييز وفاعل ظهر
الى اخره شرح الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فيه ثلاثة مذاهب المنع وهو مذهب
سيبويه اذ لا ابهام يرفعه التمييز والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي
قال المصنف وهو الصحيح واستدل بالقياس والسماع والفصل بين ان يفيد التمييز فوق ما
موكدا لا يرفع الابهام فيجوز نحو قوله تزود مثل زاد ابيك فينا ولا يمتنع والغرض عليه ولغرض على
باب بين محض مرضيا ديا والبرية دينا ولا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد لا لرفع
الابهام والسماع قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقول الاخر
والتغلبيون بيس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وقول الاخر نعم الفتاة فتاة
هند لو بذلت رد التحية نطقا او باشارة وحكى من كلام العرب نعم القتيل قتيلا
اصلح بين بكر وتغلب وهذا وارد في الاختيار وتاول المانع السماع اما محلا وفتاتا وقتيلا
حالا موكدة واما زادا فمصدر محذوف الزوائد او مفعول به ومثل حال وقال ابو حيان
وعندنا ويل اقرب من ذلك ان يدعى في نعم وبيس ضمير او محلا وفتاتا وزادا التمييز فاخر
عن المخصوص وفحلهم وهند وزاد ابيك ابدال الثالث المفصل قال وافاد التمييز معنى لا يعرف
الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا طائعا ومنه في الاثر فنعم الرجل من رجل لم يطا لنا فراشا
ولم يفتش لنا كنفا منذ اتانا ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهام وقوله وقائلة نعم
الفتى انت من فتى اذا الموضع العجاء جال بن يتيها الا المغني متعب او كريم فان افاد ما لا
يفهم الفاعل والا لم يجز وصححه ابن عصفور تنبيه ما نقل عن سيبويه من المنع
هو المعروف من مذهبه وتاول الصفار بعض كلامه على انه لا يكون الفاعل ظاهرا مستحقا يلزم
التمييز بل الفاعل في محل الزوم التمييز مضمرا لا غير وفيه بحث وما مميز وقيل فاعل
شراح اوقعت ما بعد نعم وبيس فتارة يليها فعل نحو نعم ما صنعت وتارة يليها اسم نحو
فنعما هي فان وليها فعل ففيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها
انها نكرة في موضع نصب على التمييز الثاني انها اسم وقعت في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها
في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من النحويين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلتها
الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها فاعل فاختلفوا على

خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص
محذوف والتقدير نعم الشيء شيء صنعت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في شرح التسهيل
عن سيبويه والكسائي الثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل
عن الفارسي الثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة يكتفى بها وبصلتها
عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي الرابع انها مصدرية
ولا حذف هنا وتاويله بيس صنعك وان كان لا يحسن في الكلام بيس صنعك حتى تقول
بيس الصنع صنعك كما تقول اظن انك تقوم ولا تقول اظن قيامك الخامس انها نكرة
موصوفة في موضع رفع واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة وهي المخصوص
والتمييز ما اخرى محذوفة والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعته وهذا
قول الفراء واما القائل بانها كافة فجعلها مثل قل فصيرتها كافة على الجملة الفعلية
انتهى وان وليها اسم ففيها ثلاثة اقوال الاول انها نكرة في موضع نصب على
التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص وقيل وهو مذهب البصريين قلت
ليس هذا النقل على اطلاقه لما سيذكر الثاني انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو
ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء الثالث
انها مركبة مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل
وقال به قوم واجازه الفراء تنبيهات الاول فهم من كلامه انها فيه
وما مميز صادق على ثلاثة اقوال وقوله وقيل فاعل صادق على خمسة اقوال الا انه
ظاهر انه اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لا فتصاحه عليهما في شرح الكافية الثاني
مذهبه في كلامه الضمير وما على مالا تليه الا اسم فان الغول بان ما مميز او فاعل جار فيهما
الثالث ظاهر عبارته هنا انه يشير الى ترجيح القول انه بدا به وهو ان ما
مميز وكذا عبارة الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها فاعل ونقله
عن سيبويه والكسائي واستدل بوجوه احدها انها مساوية للضمير في الابهام
فلا يكون تمييزا والثاني انه كثر الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة
التالية نعم لا يقتصر عليها الا نادرا الثالث ان التمييز في هذا الباب لا بد ان
يكون قابلا لال وقد صرح ابن عصفور وغيره على ان التمييز لا يكون بالاسماء المتوغلة في البناء ولا
بالمتوغلة في الابهام كما وشيء ولا اخر خالف البناء والابهام من ما الرابع في جزم المصنف
بنقل هذا المذهب عن سيبويه نظر لان مستنده قول سيبويه فقال نعما اي نعم الشيء
وفيه فنعما هي نعم الشيء ابداؤها وهو محتمل لان يكون تفسير معنى لا تفسير اعراب وقوله
في الكافية والرفع بعض نماه لسيبويه واحد عن الفتح بمعنى تمام ما وكلامه هنا تبع
كلامه في عدم الجزم ويذكر المخصوص بعد مبتدأ الى اخره شرح المخصوص هو

المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بيس وله ثلاثة احوال الأول ان يكون بعد فاعلهما
واجب الاظهار وهذا معنى قوله ليس بيس وابدا نحو نعم الرجل زيد وفي اعرابه حينئذ ثلاثة
اوجه احدها ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره والثاني ان يكون خبر مبتدا واجب الا
ضمار وهذا معنى قوله ليس بيس وابدا والثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والاول
هو الصحيح وبه جزم سيبويه قال ابن الناظم شرح لا يجيز سيبويه ان يكون المختص بالمدح والذم
الا مبتدا واجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل
ان سيبويه اجازه وعبارة سيبويه فيها احتمال ومن تامل كلامه لم يجد فيه ذكر انه قال في
شرح التسهيل والاول اولى بل هو متعين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة الاصل بخلاف
الثاني فانه يلزم منه ان ينصب لدخول كان عليه واما الثالث فاجازه قوم منهم ابن عصفور
وقال في شرح التسهيل هو غير صحيح لان هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبرا يلتزم حذفه الا ومحله
مشغول بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه لازم
وبانه لا يصلح لمباشرة نعم الثاني ان يذكر قبل نعم وبيس وهو حينئذ مبتدا والجملة بعده
خبره سواء قيل بفعلية نعم وبيس او باسميتهما وجوزوا على القول بالاسمية ان يكونا مبتداين
والمخصوص الخبر والعكس فان قلت انما جعل المخصوص مبتدا والجملة خبره
فما سوا الرابط قلت عند الجمهور هو العموم الذي في الفاعل ويجوز
نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر اذا ارسلوني عند تعذير حاجة اما رس فيها فانت
نعم الممارس وكقول الاخر ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة الثالث
انه يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد والى هذا اشار
بقوله ص وان يقدم مشعر به كفى الى اخره ش فان قلت فقد ظهر بما قدمته
ان المخصوص لا يجب تاخيره وقوله ويذكر المخصوص بعد مشعر بانه يجب ان يكون متاخرا
قلت ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف في التسهيل وعبارته
هنا وفي الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم
المقتفى والمقتفى تصريح بان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به والظاهر ان هذا المثال
مما تقدم فيه المخصوص لا مما حذف لدلالة ما قبله عليه فان قلت كيف خير
المصنف بين جعله مبتدا وجعله خبرا وليسا سواء لان الاول متفق عليه والثاني فيه منعه
بعضهم ومن اجازه فهو عنده اضعف من الاول قلت التخيير بينهما يقتضي جوا
زهما لا استواءهما في القوة مع انه يحتمل ان لا يكون تخييرا بل حكاية خلاف وقد جرت عادة
كثير من المصنفين بعطف الاقوال باو فان قلت يحتمل قوله مبتدا القول بان الـ...
بعده واسما لجملة كلامه عليه قلت على ان خبر ما قبله اذ لو اراد الاخر لبين ذلك
عزوف تنبيهان احدهما ان تقييد المخصوص شرطان ان يختص وهو شرط غالب لقولهم

نعم البعير

نعم البعير جملا والثاني ان يكون اخص من الفاعل ص واجعل كبيس ساء ش يعني معنى وحكما
فتقول ساء الرجل ابو جهل وساء رجلا ابو جهل فان قلت ما وزن ساء قلت
فعل بضم العين بدليل انها للمبالغة في الذم ولذلك قيل لا حاجة لافراد ساء بالذكر لانها
من افراد النوع الاتي والجهاد عدوا وهي فعل لا يتصرف وقوله ص واجعل فعلا من ذي
ثلاثة كنعم مسجلا ش يجوز بناء فعل بضم العين من كل فعل ثلاثي ويجعل مثل نعم وبيس
في عدم التصرف وافادة المدح والذم واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبيس فيكون كفاعل مطـ
حبذا لا ومظهرا بالمصاحبة لها وضميرا مفسرا بتمييز على ما تقدم من التفصيل وسواء في ذلك
ما وضع على فعل كقوله تعالى كبرت كلمة او وضع على فعل او فعل ثم نقل نحو لقضو الرجل فلان
وعلم الرجل زيد وقوله مسجلا قال الشارح اي بلا قيد يقال اسجلت الشيء اذا ملكته
مطلقا فان قلت كيف قال مسجلا وبناء فعل من الثلاثي لقصد المدح والذم مشروط
بان يكون مما يتعجب منه بقياس نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش قلت
لعل قوله مسجلا يعني به ان فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقا اي في جميع احكامها ويحتمل ان
يكون قال مسجلا ليشمل الموضوع على فعل والموضوع على فعل او فعل فان قلت مقتضى
كلامه ان معنى المذكور اذا قصد به المدح كمعنى نعم واذا قصد به الذم كمعنى بيس وليسا
بسواء لان العرب لا تلفظ فعل المذكور وتضمنه معنى المدح او الذم الا اذا اراد معنى التعجب
نص على ذلك ابن عصفور فهو اذا ابدا لصاحبه المدح او الذم وزيادة معنى التعجب قلت
لا نسلم ان مقتضى كلامه ان فعل المذكور بمعنى نعم وبيس مطلقا بل يكون قوله واجعل فعلا كنعم
يعني في الحكم لا في المعنى ويؤيده انه لم يذكر في النظم بيس ولم يذكر فعل المدح فكيف نعم
يجعل مثل نعم في المعنى وقد ذكر في التسهيل ان فعل المذكور مضمن معنى التعجب فان قلت
في جعل فعل المذكور بمعنى نعم وبيس في جميع احكامهما نظر لان من احكامهما ان فاعل نعم وبيس
لا يكون علما معرفا بال او مضافا الى المعرف بها او مضمرا يفسره تمييز اذا ما ذكر وفعل المشار
اليه يكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن ال واضماره على وفق ما قبله كما ذكر في التسهيل
بخلاف نعم قلت ذكر ابو الحسن الاخفش ان من العرب من يجري فعل المذكور مجرى نعم وبيس
فيجعل فاعله كفاعلهما رعيا لما تضمنه من معنى المدح والذم ومنهم من لا يجريه مجراهما فلا يلزم
ان ذلك ان يكون فاعله كفاعل نعم وبيس رعيا لما فيه من معنى التعجب وظاهر هذا النظم
الغنا تنبيه مثل ساء في شرح الكافية وشرح التسهيل بفعل الرجل وذكر ابن
عصفور ان العرب شذت في ثلاثة الفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم
وبيس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع وقوله ص ومثل نعم حبذا ش اي حبذا مثل
نعم وبيس فيما علمها في افادة المدح فان قلت مقتضى عبارته ان حبذا بمجموعه مثل
نعم وليس كذلك بل حب بمنزلة نعم وذا بمنزلة فاعل نعم قلت لانه قصد التنبيه

على او حب التي بمنزلة نعم في المعرفة بذا فلا تحملها بغلو ومثل نعم حب **فان قلت** ليس حبذا
مثل نعم لما ذكر ان حبذا تقع موقع ذا لانها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من نعم على
نعم قال في شرح التسهيل والتحقيق ان حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل بذلك
على الحضور في القلب **قلت** انما جعلها مثلها في افادة المدح العام ولا ينافي ذلك اشعارها
بانه كان وقوله **ص الفاعل ذا** ش هو ظاهر مذهب سيبويه وهو المختار قال ابن خروف يقول
مثل حبذا زيد حب فعل وذا فاعله وفي قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيبها مع
ذا ولهم مذهبان **احدهما** ان التركيب ازال الفاعلية فاصطار مع حب اسما واحدا مرفوعا
بالابتداء وخبره ما بعده وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه
واجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما و الاخر ان التركيب ازال الاسمية فاصطار مع حب فعلا فاعله
زيد وقوله **ص وان ترد ذما فقل لا حبذا** ش يعني انه اذا اريد الذم ادخلت لا النافية فقال
نفي المدح ذم قال في التسهيل وتدخل عليها لا فتحصل موافقة بيس معنى وقد تقدم بيان ما يتبع
به حبذا مما لا يدل عليه نعم وبيس وقوله **ص واول ذا المخصوص** ش يعني اجعل المخصوص
بالمدح او الذم تابعا لذا فيفهم من كلامه انه لا يتقدم وهذا فرق بينه وبين نعم وبيس فان مخصوصهما
لا يمتنع تقديمه قال في شرح التسهيل اغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص
في هذا الباب **فان قلت** ما سبب امتناعه ذكر ابو بكر بن شقير ان سبب
ذلك خوف توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل وتوهم هذا
بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله بل المنع من اجراء حبذا مجرى المثل وقوله **ص ابدا كان**
يعني اي شيء كان المخصوص مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا فتقول حبذا زيد
وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وقوله **ص لا تعدل**
بذا ش يعني ان لفظ ذا لا يتغير في تانيث ولا تثنية ولا جمع فلا يقال حبذه هند ولا حبذان الهندان
وحبذا الهندات … الزيدان ولا حب اولاء الزيدون **واختلف** في علة ذلك فقيل لانه
جرى مجرى المثل والامثال لا تغير واليه اشار بقوله **ص مضاهيا المثلا** ش وقال الفارسي
ذا جنس شائع فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في نعم يعني اذا كان ضميرا وقال ابن كيسان
انما لم يختلف لان المشار اليه ابدا المذكر محذوف والتقدير حبذا حسن زيد وكذا باقي الامثلة
ورد بانه دعوى لا دليل عليها **تنبيهات الاول** انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم مطابقة
ذا على قول من جعل ذا فاعلا واما على القول بالتركيب فلا يحتاج الى الاعتذار **الثاني**
لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا واجاز في التسهيل ان يكون مبتدا والجملة قبله خبر وان يكون
خبر مبتدا واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقدم الوجهين في مخصوص نعم وقال
ابن كيسان بدل من ذا وهو مردود بلزومه وهذا على القول بان ذا فاعل واما على القول بالتركيب
فتقدم اعرابه **فان قلت** اذا اعرب المخصوص مبتدا والجملة قبله خبر فما الرابط

… الاعتذار

فان

قلت الرابط اسم الاشارة او العموم اذا قلنا ان ذا يراد به الجنس **الثالث**
بين مخصوص حبذا ومخصوص نعم وجوه **اولها** ان مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص
نعم وقد تقدم بيانه **وثانيها** انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم **وثالثها**
ان اعرابه خبر مبتدا محذوف اسهل منه في باب نعم لانه ضعف هناك فيما دخول نواسخ
الابتداء عليه وهنا لا تدخل قاله في شرح التسهيل وكلاهما … تمييز
والاستعمال كثير الا ان تقدم التمييز اولى واكثر … بخلاف المخصوص نعم فان
تاخير التمييز فيه نادر كما سبق وقوله **ص وما سوى ذا ارفع بحب او فجر**
بالبا ش يعني ان حب قد تجرد عن ذا مع ارادة المدح فيجيء فاعلها مرفوعا نحو حب
زيد ومجرورا بالباء زائدة نحو حب بزيد قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جائز في
كل فعل ثلاثي مضمن معنى التعجب وقوله **ص ودون ذا انضمام الحا كثر** ش يعني
كثر ضم الحاء اذا افردت حب من ذا فيقال حب زيد بنقل ضمة العين الى الفاء والفتح
جائز وبالوجهين ينشد قوله • وحب بها مقتولة حين تقتل • واما مع ذا فلا يجوز الا
الفتح **تنبيهان الاول** قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل
مقصود به المدح وقال في التسهيل وكذلك كل فعل حلقي العين مرادا به مدح او تعجب
الثاني … كثر لا يدل على انه اكثر من الفتح وقال الشارح والاكثر ما يجيء حب على
مضمومة الفاء

ص افعل التفضيل

ص صغ من مصوغ منه للتعجب الى اخره ش بين افعل التفضيل منه
ولما اتى فعل التعجب فيما … منع لما بينهما والمناسبة مما جاز صوغ فعل التعجب
منه جاز صوغ افعل التفضيل منه ولم يجز … **واعلم** انه ما شذ في التعجب
لكونه من غير فعل او من فعل لم يستوف الشروط جاز استعماله في التفضيل محكوما
بشذوذه وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما بشذوذه
ايضا فتقول ما الصه والصه به وان كان من غير فعل لقولهم هو الص من شظاظ **ص**
وما به الى تعجب وصل الى اخره ش يعني انه يتوصل الى التفضيل فيما لا يجوز بناء افعل
لفظه بمثل ما يتوصل به الى التعجب من اشد وما جرى مجراه ولكن … في التعجب فعل
… وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد اشد استخراجا من عمرو
ونحو ذلك **ص وافعل التفضيل صله ابدا الى اخره** ش افعل التفضيل مجرد ومضاف
ومعرف بال فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا
نحو والاخرة خير وابقى واما المضاف والمعرف بال فيمتنع اقترانهما بها **تنبيهات**
الاول اختلف في معنى من المصاحبة لافعل التفضيل فذهب المبرد ومن وافقه الى

انما لابتداء الغاية وذهب سيبويه الى انها لابتداء الغاية ايضا واشار الى انها مع ذلك
تفيد التبعيض فقال في هو افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل الى
انها للمعنى المجاوزة فان القائل زيد افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان
الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قال ويبطل كونها للتبعيض امران احدهما
عدم صلاحية بعض موضعها والاخر كون المجرور بها عاما نحو الله اعظم من كل عظيم
واقوال العلماء في كونها لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض كقول المبرد وما رده به المصنف
من ان الابتداء لو كان مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى فرده ابو حيان فيه وليس بلازم
لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ
في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء الثاني اذا وقع التفضيل خبرا كثر حذف
من ومجرورها نحو ذلكم اقسط عند الله وان لم يكن خبرا قل الحذف كالحال والصفة الثالث
قوله صلة يقتضي انه لا يفصل بين افعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول
افعل وقد يفصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله ولفوك اطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة
على ظمآن ولا يجوز بغير ذلك الرابع اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما
وبين الداخلة على المفضول مقدمة ومؤخرة نحو زيد اقرب من كل خير من عمرو الخامس
قد تقدم ان المضاف والمعرف بال يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فاما قوله نحن بغرس الودي اعلمنا
منا بركض الجياد في السدف فانه اراد اعلم منا فاظهر فاوقع الغرض المضاف اليه كما توصل الالف
واللام في بعض الامكنة وينوى سقوطهما قاله في شرح التسهيل واما قول الاعشى ولست بالاكثر
منهم حصى فاول على ثلاثة اوجه احدها ان ال زائدة والثاني انها متعلقة باكثر مقدرا
لو لا عليه بالموجود والثالث انها للتبيين لا لابتداء الغاية كانه قال ولست بالاكثر
من بينهم ص وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ش قد تقدم ان افعل التفضيل مجرد ومعرف بال
ومضاف فاما المجرد فيلزم الافراد والتذكير فتقول زيد افضل منك وكذلك المثنى والمجموع
والمؤنث واما المعرف بال فيثنى ويجمع ويؤنث فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون والافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل واما
المضاف فنوعان مضاف الى النكرة ومضاف الى المعرفة فالمضاف الى النكرة كالمجرد يلزم الافراد وا
لتذكير فتقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وكذلك في المؤنث
والمضاف الى معرفة ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادة على ما اضيف اليه وقسم يقصد به
زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم الفاعل او صفة فالاول ينوى فيه
معنى من وفيه قولان احدهما انه يلزم الافراد والتذكير كالمجرد وهو مذهب ابن السراج
ومن وافقه والثاني يجوز الافراد فيه والمطابقة لشبهه بالمعرف بال وعدم المطابقة لشبهه
بالمجرد لنية معنى من واليه ذهب المصنف واستدل بقوله عليه السلام الا اخبركم

باحبكم

باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا فافرد احب واقرب وجمع احسن
قال المصنف ومعنى من مراد في الثلاثة وجعل ابن عصفور احاسنكم من القسم الثاني الذي قصد به زيادة
مطلقة فلذلك جمع بخلاف احب واقرب فانهما مما ينوى فيهما معنى من فلذلك افردا والثاني
والثالث لا ينوى فيهما معنى من وتلزمهما المطابقة لشبههما بالمعرف بال في الخلاء من
لفظ من ومعناها ومما يحتملهما قولهم الاشج والناقص اعدلا بني مروان واضافة هذين النوعين
لمجرد التخصيص كاضافة ما لا تفضيل فيه ولذلك جاز اضافة افعل فيهما الى ما هو ليس بعضه
بخلاف المنوي فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن
اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان يقصد احسن منهم تنبيه
قد يرد افعل التفضيل مجردا عاريا عن معنى التفضيل كقوله تعالى هو اعلم بكم واجاز
المبرد استعمال افعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا قال في التسهيل والاصح قصره
على السماع وحكى ابن الانباري عن ابي عبيدة القول بورود افعل التفضيل مؤولا
بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو افعل من التفضيل وتأولوا
ما استدل به قال في شرح التسهيل والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد
جمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله • اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم •
قال والصحيح اذا جمع افعل العاري لتجرده من معنى التفضيل جاز ان يؤنث فيكون ومنه قول ابي نواس
• كان صغرى وكبرى من فقاقعها • ولذا تقرر ما ذكرته فاعلم ان الناظم اشار الى حكم المجرد والمضاف
الى النكرة بقوله وان لمنكور يضف البيت والى المعرف بقوله ص وتلو ال طبق ش والى المضاف
الى المعرفة بقوله ص وما لمعرفة اضيف ذو وجهين ش وبما كان من القسم الذي ينوى فيه
من فيه بقوله ص هذا اذا نويت معنى من ش وقوله ص وان لم تنو فهو طبق ما به
قرن ش الى القسمين الاخيرين من اقسام المضاف الى المعرفة لان حكمهما واحد كما هو واضح والله
اعلم تنبيه افعل التفضيل بمعنى بعض ان اضيف الى المعرفة وبمعنى كل ان اضيف الى النكرة
ولهذا يقال افضل الرجلين زيد وافضل رجلين الزيدان ص وان تكن بتلو من مستفهما الى اخره
ش لا يخلو المجرور بمن بعد افعل ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه او غيرهما فان كان اسم
استفهام او مضافا اليه وجب تقديمهما نحو ممن انت اكرم ومن غلام ايهم انت اجمل لان
الاستفهام له صدر الكلام وذكر هذه المسألة العاري في التذكرة قال المصنف ومعنى السائل
المحكي عنها قال الشيخ ابو حيان وينبغي ان ينبه على انه يستعمل ايضا ما هو افعل له
مما فضل ولم يذكر هنا المضاف الى اسم الاستفهام لوضوحه ومثل الاستفهام بقوله ص
كمثل ممن انت خير ش وان كان المجرور غيرهما فالاصل تأخيره وقد نبه على انه قد ورد التقديم
بقوله ص ولدى اخبار التقديم نزرا وردا ش وقد ورد في ذلك ابيات منها قوله
• بل ما زودت منه اطيب • وقوله ص ورفعه الظاهر نزر ش اعلم ان افعل التفضيل

أحدهما أنه يرفع القائم إلا إذا ولي
يرفع الضمير وأما القائم فيه فرفعه له لفظا
نفيا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه
في عين زيد في معرض الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب وعلة ذلك أن التفضيل
إنما امتنع عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه
فعل بمعناه فتقول ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وإلى هذا أشار
بقوله **ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا** ش وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا وجب كونه
مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي ثم مثل بقوله **من كل فرد في الناس من رفيق**
أولى به الفضل من الصديق ش أي ما أحد أولى به الفضل منه بالصديق واختصر **قسيمها والأول**
قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع القائم بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس
باستعماله بعد نهي أو استفهام في معنى النفي كقولك لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه
إليك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن **الثاني** لا ينصب أفعل التفضيل
مفعولا به وما أوهم ذلك تأول بجعل أول الفعل إلا تفضيل فيه جاز على أن ينصب
ويحتمل أن يكون [illegible] منه وقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته

النعت

من تبع في الإعراب الأسماء الأول إلى آخره ش التابع هو المشارك ما قبله في
إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال
المنصوب ونحو ذلك ولا يرد عليه حامض ونحوه من قولك هذا حلو حامض فخرج بقيد
[illegible] غير خبر والتابع جنس يشمل خمسة أنواع هي النعت والتوكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبدل [illegible] الاشتغال **فإن قلت** كيف قال يتبع في
الإعراب الأسماء الأول وبعض التوابع قد يتبع غير الاسم **قلت** لا [illegible] للكلام على
الأعم [illegible] اختصاصها بالأسماء وسيأتي أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق يتبع
غير الاسم **فإن قلت** ما معنى قوله الأول **قلت** فيه إشارة إلى وجوب
تقديم المتبوع على التابع وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان
لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين نحو قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قول الشاعر
[illegible] **وأجاز الكوفيون** تقديم المعطوف بأربعة
شروط **الأول** أن يكون بالواو وقال هشام [illegible] الفاء وثم وأو ولا جيز **الثاني** أن لا يؤدي
إلى وقوع حرف العطف صدرا **الثالث** أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملا
غير متصرف [illegible] **الرابع** أن لا يكون المعطوف مخفوضا ولا
يجوز ذلك عند البصريين إلا في الشعر [illegible] **قسيمها الأول** اختلف في

العامل

العامل في التابع فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فمذهب [illegible] إلى أن العامل فيها
هو نفسه العامل في المتبوع وأن العامل ينصب عليها انصبابة واحدة ونص صاحب البسيط
على أنه مذهب الجمهور في النعت ونسب إلى سيبويه وذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي
والمحققون إلى أن العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو الصحيح [illegible] وأما البدل
فقيل هو على نية تكرار العامل ومذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه واختاره
المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه وأما العطف فثلاثة مذاهب **أحدها** أن حرف
العطف هو العامل والثاني أنه مضمر بعد حرف العطف والثالث أنه العامل في المعطوف عليه
بواسطة الحرف وهو الصحيح **الثاني** لم يتعرض هنا لبيان رتب التوابع وقال في التسهيل
ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق وأجاز
بعضهم تقديم التوكيد على الصفة نقله صاحب البديع **من فالنعت تابع متم ما سبق**
إلى آخره ش فقوله تابع جنس يشمل الخمسة وقوله متم ما سبق مخرج للبدل والنسق وقوله
بوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد وذلك أنهما شاركا النعت
في إتمام ما سبق لأن الثلاثة تكملة لما قبله [illegible] مع اشتراكها [illegible] لأن النعت يوصل إلى ذلك
بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك **فإن**
قلت إنما [illegible] قوله متم ما سبق [illegible] به من المنعوت للتوضيح والتخصيص أما ما
جيء به لمدح أو ذم أو توكيد أو ترحم فلا **قلت** لما كان أصل النعت أن يؤتى به للتوضيح
والتخصيص اقتصر عليه **من وليعط في التعريف والتنكير الواحد** ش يجب تبعية النعت
للمنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو مررت بالقوم الكرماء والنكرة
بالنكرة نحو بقوم كرماء ولا تنعت المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة لأن في النكرة إبهاما وفي المعرفة
إيضاحا فتدافعا **تنبيهات الأول** لم يتعرض هنا لموافقة النعت للمنعوت في الإعراب
استغناء بقوله يتبع في الإعراب **الثاني** استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس
قال لأنه لقرب معناه من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في
قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني أن يسبني صفة لا حال لأن المعنى ولقد
أمر على لئيم من اللئام يسبني ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا انتهى **قلت** أما نعته بالجملة فقد نص عليه في
التسهيل وغيره وسيأتي وأما قولهم ما يحسن بالرجل خير منك فمذهب الخليل في هذا المثال
الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية الألف واللام ومذهب الأخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة
أل قال المصنف وعندي أن الأسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية وتقرير التابع والمتبوع
على ظاهرهما **الثالث** ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير هو
مذهب جمهور النحويين وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة

الاخراج في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان **واجاز** بعض
النحويين نعت المعرفة بالنكرة واجاز ابن الطراوة نعتها بها ان كان الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة
في انيابها السم ناقع . والصحيح مذهب الجمهور وما اوهم خلافه مؤول **الرابع** لا يتبع الوصف
بالاخص في النكرات نحو رجل فصيح وغلام يافع واما في المعارف فلا يكون النعت اخص من المنعوت بل
مساويا او اعم قيل وسبب ذلك ان الاخص [illegible] موضح فوجب لذلك ان يبدا بالاخص ليقع الاكتفاء به فان
عرض اشتراك طرأ بوصف ما يرجحه الا المساوي او الاعم وقال الشلوبين والعجب ان ينعت الاعم بالاخص وقال المصنف
وهو الصحيح وقال بعض المتاخرين توصف كل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة **ص وهو لدى التوحيد**
والتذكير او سواهما كالفعل فاقف ما قفوا **ش** يعني ان النعت ان رفع ضمير المنعوت طابقه في الافراد والتذكير واضدادهما
سواء كان معناه له او لسببه نحو مررت برجل حسن او حسن الوجه وان رفع [illegible] افرد مطلقا واعطي
الفاعل ووافق في التذكير والتانيث مرفوعه كالمشبه نحو مررت برجل حسنة جاريته كما يحكم في النعت
وذلك كحكم الفعل الواقع موقعه وهذا معنى قوله كالفعل **فان قلت** كيف سوى بينه وبين
الفعل وهو غالبه في امرين **احدهما** ان الوصف يجوز تكسيره مسندا الى السببي المجموع نحو مررت
برجل كرام غلمانه **والثاني** ان الوصف الرافع ضمير المنعوت ولا يكون كذلك في الفعل **قلت**
اما الاول فيحتاجه ويرد على الناظم وقد ذكر في التسهيل ان الجمع في ذلك اولى من الافراد ونص على ذلك
سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور ونقل بعضهم
مقال الجمع اولى ان تبع جمعا والمبرد اولى ان تبع مفردا واما الثاني فهو وجه ضعيف ومن [illegible]
كثير منهم الجر [illegible] **تنبيهان الاول** تجوز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه جمع
المذكر السالم على لغة طيء فتقول مررت برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم ومنع
ذلك من قوله كالفعل اي على اللغة **الثاني** ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت وعدمها معه ومعنى
فالجملة مستأنية والمفرد فيهما مشتق وشبهه قال في شرح الكافية المراد بالمشتق هنا ما كان اسم
فاعل واسم مفعول او احد امثلة المبالغة او صفة مشبهة باسم الفاعل او افعل تفضيل [illegible]
معنى وما لم يسبق ذكره وجمعها كلها ان تقول المشتق الموصوف به ما دل على فاعل او مفعول
به متضمنا معنى فعل وحروفه انتهى اذ الا هذه كلها مراده بالمشتق لم ترد عليه اسماء الزمان
والمكان والالة ولا مشاحة في الاصطلاح **والمراد** بشبه المشتق ما اقيم مقامه من الاسماء العارية
من الاشتقاق وهي قسمان مطرد وغير مطرد فالمطرد منها **احدهما** جار مجرى المشتق ابدا
والثاني جار في حال دون حال فالجاري ابدا كذي بمعنى صاحب واسماء النسب المقصودة **والجاري**
في حال دون حال الاسماء الاشارية غير المكانية وذو والموصولة وفروعهما واخواتها المبدوءة بهمز
وصل وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي الى ان اسماء الاشارة لا ينعت بها لجمودها [illegible]
المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى لازم فنزل منزلة المشتق كاسد وللمصدر مزية عليهما وسياتي
ثم ذكر الجملة فقال **ص ونعتوا بجملة منكرا** **ش** الجملة مؤولة بنكرة فلذلك لا ينعت بها الا

النكرة قال في التسهيل او معرفا بال الجنسية قال في الشرح لانه معرفة في اللفظ ونكرة في المعنى وفي الارتشاف
ولا ينعت بها المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك ثم اشار بقوله **ص فاعطيت ما اعطيته خبرا**
ش اي ان الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت وان حكمها في جواز الحذف
العلم به كحكم الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل [illegible] قوله [illegible] بعد غيره
وما شيء حميت بمستباح . **تنبيهات الاول** ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية
في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير **الثاني** قال في شرح التسهيل
وقد يغني عنه الالف واللام كقوله كان حفيف النبل من فوق عجسها عوازب نحل اخطا الغار
مطنف . اي غارها وقد منع ذلك [illegible] على الجزء اي الغار منها **الثالث** اذا نعت بالجملة
اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه فحذف برمته عند
سيبويه وتدريجا عند الكسائي والاخفش **الرابع** ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية
اقوى منه بالجملة الاسمية **الخامس** مفهوم قوله ما اعطيته خبرا انها لا تقترن بالواو بخلاف
الحالية فلذلك لم يقل ما اعطيته حالا لاحتمال ان اجاز اقترانها بالواو وكلام الزمخشري **السادس** لما
كان اطلاق قوله ما اعطيته خبرا يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية لجواز الاخبار بها ازال
الايهام بقوله **ص وامنع هنا ايقاع ذات الطلب** **ش** وسبب ذلك انها لا تدل على معنى
محصل فلا يصح النعت بها ثم اشار الى [illegible] ما يوهم وقوعها نعتية بقوله **ص وان اتى فالقول**
اضمر تصب **ش** فيكون القول المضمر هو النعت والجملة محكية به ومن ذلك قول الراجز حتى اذا جن الظلام واختلط
جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط . اي بمذق مقول عند رؤيته هذا القول ثم انتقل الى النعت با
لمصدر فقال **ص ونعتوا بمصدر كثيرا** **ش** وكان حقه في الاصل ان لا ينعت به لجموده ولانه
من الجاري مجرى المشتق **فان قلت** هل يؤخذ من قوله كثيرا ان النعت بالمصدر مطرد
قلت لا كما قال في الخلاصة [illegible] وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتا او حالا لا
فان قلت هل هما في الكثرة سواء **قلت** لا بل جعل المصدر حالا اكثر من جعله
نعتا ذكر ذلك في شرح التسهيل **قلت** والحق في قوله بمصدر وهو مقيد
بان لا يكون ميميا [illegible] فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره وقوله **ص**
فالتزموا الافراد والتذكيرا **ش** قال المصنف كانهم قصدوا التنبيه على ان الاصل و
[illegible] حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه **قلت** في النعت بالمصدر
[illegible] **احدهما** ان يقصد المبالغة فلا يقدر مضاف **والثاني** الا يقصد فيقدر وا
لكوفيون يجعلون [illegible] واقعا موقع ضارب وعادل **ص ونعت غير واحد اذا اختلف**
الى اخره **ش** مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المتفق مررت برجلين كريمين
فالمختلف يفرق بالعطف والمتفق يستغنى عن تفريقه بتثنيته وجمعه **قلت**
واورد على اطلاقه انه اذا اشتبه [illegible] فانه لا يجوز تفريق نعته فلا يجوز نحو مررت برجلين الطويل والقصير

نص على ذلك سيبويه وغيره كالزجاجي والمبرد والزجاج قال ابن بابشاذ وقد يجوز ذلك على
البدل او عطف البيان **تنبيهات الاول** يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا
مجموع معنى كقوله **جماعة** فعلوا عيانا منا يجمح كاسر الغاب مرداو شبه
الثاني قال في الارتشاف والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع **الثالث**
قال في التسهيل يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا **ونعت**
معمولي وحيدي معنى الى اخره شرع في نعت معمولين فاما ان يكون العامل واحدا او
لعاملين فان كان العامل واحدا فثلاث صور **الاولى** ان يتحد العمل نحو قام زيد وعمرو العاقلان
فهذا يجوز فيه الاتباع والقطع في اماكنه وغير اشكال **والثانية** ان يختلف العمل والنسبة
نحو ضرب زيد عمرا العاقلين فالقطع في هذا واجب عند البصريين **والثالثة** ان يختلف العمل
وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا العاقلين فالقطع في هذا واجب عند البصريين
واجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء انه اذا اتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا
الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع اي شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح
مذهب البصريين قيل بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند
قلت ذكر في باب ابنية الفعل من شرح التسهيل ان لا يتمثل من نحو ضارب زيد عمرا
ليس احدهما اولى من الاخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع منصوبهما بمرفوع او مرفوعهما بمنصوب
لجاز ومنه قول الراجز قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما فنصب الافعوان
وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لانه منصوب معنى لان كل شيئين تسالما فهو فاعل
عامل مفعول ومن التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدما وسالمت
القدم الافعوان انتهى **وان كانا** لعاملين لم يخل العاملان من ان يتحدا في المعنى والعمل او يختلفا
فيهما او في احدهما فان اتحدا نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان او نحو هذا زيد وذا عمرو
العاقلان فالاتباع جائز فيهما ومن امثلة ما في التسهيل اذ لم يشترط اتحاد اللفظ وذهب ابن
السراج الى منع الاتباع في الثاني وفصل في الاول فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع او توكيدا
والاول هو العامل جاز الاتباع **وان اختلف** العاملان في المعنى والعمل او في احدهما وجب
القطع فيرفع على اضمار مبتدا او ينصب على اضمار فعل **مثال** المختلفين في المعنى والعمل
جاء زيد ورايت عمرا العاقلين **ومثال** المختلفين في المعنى دون العمل جاء زيد وذهب عمرو
العاقلين **ومثال** المختلفين في العمل دون المعنى هذا مؤلم زيد وموجع عمرا العاقلان
فيجوز في ذلك كله العاقلان على تقديرهما والعاقلين على تقدير امدح والاتباع في ذلك ممتنع
عند الجمهور اذ العمل او الحمل الواحد لا يمكن نسبته الى عاملين من جهة واحدة منهما مستقل
فان قلت قوله وحيدي صفة لماذا **قلت** لمعمولي تقديره ونعت معمولي عا
ملين واحدي معنى وعمل **فان قلت** هل يعني بقوله اتبع ايجاب الاتباع او الاعلام

بجواز

الغاء

بجواز قلت لا يصح حمله على الايجاب لان القطع في ذلك منصوص على جوازه
فان قلت ما معنى قوله بغير استثنا **قلت** يعني في الرفع والنصب والجر كما قال الشارح
وكانه يشير بذلك الى مذهب من خصص جواز الاتباع بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتداين
ولا وجه للتخصيص **وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا الى اخره** شرع اذا كثرت نعوت
الاسم فله ثلاثة احوال **احدها** ان يكون مفتقرا الى بعضها دون بعض فان كان مفتقرا
الى جميعها وجب اتباع الجميع وان كان مستغنيا بدونها جاز فيها ثلاثة اوجه اتباع الجميع
واتباع بعض وقطع بعض وان كان مفتقرا الى بعض دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز
فيما سواه القطع والاتباع هذا ما ذكره المصنف **فان قلت** كيف يفهم ذلك
من النظم **قلت** **اما الاولى** فمن قوله وان نعوت الى قوله اتبعت **واما الثانية**
فمن قوله **او اقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها** **واما الثالثة** فمن قوله **او بعضها**
اقطع معلنا قال الشارح بعد ان ذكر الصور الثلاثة والى هذا اشار بقوله او بعضها
اقطع معلنا اي وان يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه وفيه نظر **تنبيه** اذا قطع
بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع
والصحيح المنع وقال صاحب البسيط والصحيح جوازه ثم بين وجهي القطع بقوله **وارفع**
او انصب ان قطعت الى اخره يعني انه يجوز القطع الى الرفع والنصب فان رفع فبمبتدا
مبتدا واجب الحذف وان نصب فباضمار فعل واجب الحذف والى وجوب اضمار المبتدا والفعل
الناصب اشار بقوله لن يظهرا **تنبيه** قد يوهم كلام الناظم ان القطع مشروط
بتكرار النعوت كما اوهمه كلام غيره وليس كذلك بل شرطه [illegible] كمسئلة كثرة النعوت
لما بينها والتفصيل والاوجه المتقدمة **وتلخيص** الكلام على النعت ان المنعوت قسمان
معرفة ونكرة فالمعرفة ان كان نعتها لمدح او ذم او ترحم جاز القطع بالرفع على اضمار مبتدا
وبالنصب على اضمار فعل لا يجوز اظهاره في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم ولا يجوز
اظهار المبتدا والفعل كما سبق خلافا ليونس في الترحم فلا يجوز القطع وان كان لتبيين نحو
قوله تعالى نفخة واحدة او ملتزما نحو الشعرى العبور او جاريا على مشار به نحو هذا
العالم لم يجز القطع وان كان للتخصيص وليس احد الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه
الى الرفع على اضمار هو والى النصب على اضمار اعني ويجوز اظهارهما خلاف نعت المدح
والذم والترحم واما النكرة فيشترط في جواز قطع نعتها تخصيصها [illegible] ردا
ان [illegible] وهيئة فان لم تتخصص بنعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر
وما ذكرت من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن ابي الربيع وهو
مفهوم من التسهيل **وما من المنعوت والنعت عقل الى اخره** يعني انه اذا علم النعت
والمنعوت جاز حذفه ولكن ذلك في المنعوت كثير وفي النعت قليل فمن الاول [illegible]

قف على هذا التلخيص

ومن الثاني قول العباس بن مرداس فلم اعط شيئا ولم امنع. **تنبيه** انما يكثر حذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه بشرطين **احدهما** ان يعلم جنس المنعوت اما
باختصاص النعت به نحو مررت بكاتب واما بمصاحبة ما يعينه نحو ان اعمل سابغات **والآخر**
ان يكون صالحا لمباشرة العامل فلو كان جملة او شبهها لم تقم مقامه في الاختيار لكونه
غير صالح لما ذكر الا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله مجرور بمن او في حكى سيبويه ما منهما مات
حتى رايته يفعل كذا امثال الجملة ومثال شبهها قوله تعالى وان من اهل الكتاب الا
ليؤمنن به قبل موته وقوله تعالى ومنا دون ذلك والتقدير احد وان من اهل الكتاب احد ومنا
قوم دون ذلك فمنا وغيره كثير مطرد وقول الشارح وموضحهم في النعت يفهم انه غير مطرد في
الايجاب وليس كذلك واما قوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم قبل
المصنف في الاختيار وجعل الجر ... لا يجرين وجعله ابن عصفور ضرورة فلو لم يكن النعت جملة
وشبهها بعضا مما قبله مجرور بمن او في لم تقم الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله
لكم مسجدا الله المزوران والحصا لكم قبصه من بين اثرى واقترى
يقال ... الكثير

التوكيد

مصدر يسمى به التابع لانه يجيء ويقال اكد توكيدا ووكد توكيدا وهو معنوي ولفظي فالمعنوي
تابع بالفاظ مخصوصة فلذلك استغنى بحكمها عن حد ... ثم المعنوي نوعان **احد**
هما ما يرفع توهم الاضافة الى المتبوع **والثاني** ... وقد اشار الى الاول بقوله ص
بالنفس او بالعين الاسم اكدا شر نحو جاء زيد نفسه او عينه والمراد بهما حقيقته
ونبه ... العاطف التوكيد بجوازه ... **فان قلت** ... الجمع
بينهما **قلت** ... وانما عطف بأو للتنبيه على ان كلا منهما يصح التوكيد به وحده
فان قلت فايهما يبدأ به عند الاجتماع **قلت** النفس لانها عبارة عن جملة
الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة **فان قلت** فهل هذا الترتيب لازم او على
سبيل الاولوية **قلت** الظاهر انه لازم وقيل انه على طريق الاحسنية ثم قال ص مع ضمير
طابق المؤكدا شر ونبه انه لابد من اضافة النفس والعين الى ضمير المؤكد مطابقا له في الافراد والتذكير
وفروعهما وسيأتي ذلك ثم قال ص واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا شر انما قال بافعل
احترازا عن جمع المذكر الكثرة فانه لا يؤكد بنفوس ولا عيون وقوله ان تبعا الى قوله في التسهيل جمع قلة
على عينا جمع على اعيان ولا يؤكد به وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى نحو جاء الزيدان انفسهما
والهندان انفسهما والجمع نحو جاء الزيدون انفسهم والهندات انفسهن وقوله الاصل في المثنى
كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى **فان قلت** قال الشارح
يعني ذكر ان الجمع في المثنى هو المختار ويجوز فيهما ايضا الافراد والتثنية قال ابو حيان ومن

في ذلك

في ذلك اخلم ... احد من النحويين **قلت** واجاز ابن اياز في شرح الفصول التثنية فقال
ولو قلت نفساهما لجاز وكان الناظم اشار الى منع الافراد والتثنية بقوله تكن متبعا ثم انتقل الى
النوع الثاني من نوعي التوكيد المعنوي فقال ص وكلا اذكر في الشمول الى اخره شر اما كل فلا يؤكد
به الا ذو اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى واما كلا وكلتا فللمثنى واما جميع فبمنزلة كل ثم اشار
الى وجوب اضافة كل وما بعدها الى ضمير المؤكد بقوله بالضمير موصلا فتقول جاء الجيش كله والقبيلة
كلها والزيدون والرجال كلهم او كلها وكله على قياس هو احسن القياس واجمله وهو ضعيف وجاء
الهندات كلهن او كلها وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب وكذلك تقول في جميع وتقول في المثنى
جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما **وقد** فهم من قوله بالضمير موصلا فوائد **الاولى**
انه ضمير مطابق للمؤكد لان فيه للعهد السابق في النفس والعين **الثانية** لا يجوز استعماله
بغيره خلافا للفراء والزمخشري ونقله بعضهم عن الكوفيين وجعلوا منه قراءة من قرأ انا كلا فيها اي انا كلنا
وخرج على حذف **احدهما** انه حال من الضمير المرفوع فيها **والآخر** انه بدل من اسم ان
الثالثة ان كلا لا تضاف في التوكيد الى ظاهر وعلى ذلك نصوص النحويين وحكي في التسهيل
انه يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير
كم قد ذكرت لو اجزي بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ونحوه قيل ولا حجة فيه لاحتمال كون
كل نعتا بمعنى الكاملين ونقل بعضهم انه على الناس الكاملين وهو امدح **تنبيهان** **الاول**
ما ذكره من ان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث هو المشهور وقال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما
عن كلتيهما ومنه قول الشاعر يمت بقربى الزينبين كليهما اليك وقربى خالد وحبيب وقال ابن
عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة لانه قال الغريبين الشخصين **الثاني**
ذكر في التسهيل ايضا انه قد يستغنى بكلهما عن كليهما وكلتيهما في تاكيد المؤنث المثنى فيقال
على هذا جاء الزيدان كلهما والمرأتان كلهما ثم قال ص واستعملوا ايضا ككل فاعله الى اخره
شر اي واستعملت العرب في التوكيد وزن فاعلة من عم يعني عامة وتوسط ابن كرها بذكرها ونما
انفرد حولها في النظم واشار بقوله ككل الى انها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل وانها
تضاف الى ضمير المؤكد فيقال جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن
قال في شرح التسهيل وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر النحويين
سهوا او جهلا والى ذلك اشار بقوله مثل النافلة اي الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب
الذي غفلوه وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكر لان من اهملها سيبويه ولم يغفله
انتهى **قلت** خالف المبرد في عامة وقال انما هو بمعنى اكثرهم ثم ذكر توابع كل فقال
ص وبعد كل اكدوا باجمعا الى اخره شر فيقال جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والهندات
كلهن جمع وقد فهم من قوله وبعد كل امران **احدهما** واجب وهو ان اجمع وفروعه لا يتقدم على كل
وفي الارتشاف جواز بكل ثم باجمع مرتبا وقيل على طريق الاولوية **والثاني** غالب لا واجب

وقد اشار الى جوازه بقوله ص وقد يغني كل عن جمع الى اخره ش وهو بمعنى قوله في التسهيل
وقد يغني عن كل قال الشارح وهو قليل وفي الارتشاف لكن ورد اجمعين في القران دون كل
فهو توكيد به كما يؤكد بكل وليس من باب الاستغناء عن كل كما ذكره ابن مالك **تنبيهات**
الاول زعم الفراء ان اجمعين تفيد اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في افادة العموم
مطلقا بدليل قوله لاغوينهم اجمعين **الثاني** قد يتبع اجمع واخواته باكتع وكتعاء
واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعاء وابصعين وبصع وزاد الكوفيون
بعد ابصع واخواته ابتع وبتعاء وابتعين وبتع والناظم لم يتعرض في النظم لذلك لقلة استعماله
الثالث قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب هو المشهور **واجاز**
ابن كيسان ان يبدا باي الثلاثة شئت بعد اجمع وهو ظاهر قوله في التسهيل بهذا الترتيب
او دونه وقال ابن عصفور واما ابصع وابتع فلا تبالي ايهما قدمت على الاخر واجاز الكو
فيون تقديم اكتع على اجمع **ومذهب** الجمهور المنع وقوله حولا اكتع ونحوه من
الضرورات وشذ قول بعضهم اجمع ابصع وانما هو ابصع ان يجيء بعد اكتع واشذ منه قولهم
جمع بتع وانما هو بتع واخواته ان يجاء بهن اخرا توابع لابصع اذا ذكرت **الرابع**
العاطف التوكيد يجري للمتبوع وليس الثاني تاكيدا للتاكيد **الخامس** لا يجوز في الفاظ
التاكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب **السادس** لا يجوز عطف بعض الفاظه
على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم واجمعون واجاز العطف بعضهم
وهو قول ابن الطراوة **السابع** الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى المضمر
فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان **احدهما** انه بنية الاضافة ونسبه
الى سيبويه **والثاني** انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد مسعود الغزني
في البديع وتعريفهما تعريف علم الجنس كتعريف اسامة انتهى ولكون هذه الالفاظ معارف
منع البصريون نصبها على الحال ص وان يفد توكيد منكور قبل الى اخره ش **مذهب**
الكوفيين والاخفش جواز توكيد النكرة اذا كانت موقتة واجاز بعض الكوفيين
مطلقا موقتة كانت او غير موقتة ومنع ذلك البصريون مطلقا والى الجواز ذهب المصنف
لافادته ولورود السماع به **فان قلت** على اي المذهبين الاولين يحمل كلامه
قلت ظاهر النظم موافقة الثاني اذ لم يشترط في الجواز غير الافادة وقوله في التسهيل
ان افاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين يقتضي موافقة الاول اذ الاخفش ومن
قال بقوله والكوفيين خصوا ذلك بالموقتة على ما نقل عنهم وقوله المنع شمل يعني المنع
وغيره ص واغن بكلتا في مثنى وكلا الى اخره ش اي استغن في تاكيد المثنى بكلا وكلتا
عن تثنية اجمع وجمعاء فلا يقال اجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف في اجازة
تثنيتهما قياسا معترفين بعدم السماع **فان قلت** هل يجري خلافهم في توابع

وقد عد الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى المضمر فظاهر
واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان

أجمع

اجمع وجمعاء **قلت** في كلام بعضهم ما يشعر بجريان الخلاف فيهما والقياس يقتضي
اجراءه ص وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين الى اخره ش يعني انه اذا اكد الضمير
المرفوع المتصل بالنفس والعين فلا بد من توكيده قبلهما بالضمير المرفوع المنفصل فتقول قمت
انت نفسك وقمت انت عينك **فان قلت** هل توكيده بذلك واجب **قلت**
قال في شرح الكافية لم يجز الا بعد توكيده بضمير منفصل فلو قلت قوموا انفسكم لم يجز وهو
موافق لنصوص غيره من النحويين وقال في التسهيل ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد
توكيده بمنفصل واشار بقوله غالبا الى ما ذكره الاخفش في المسائل من انه يجوز على ضعف
قاموا انفسهم وفي عبارة الفارسي لا يحسن **فرع** اذا قلت هلم لكم انفسكم جاز دون
توكيد للفصل باللام هو لكم وهذا بلا خلاف ولا يتوهم انفسكم لا بد فيه من التوكيد كما في الا
نتفاء **وفهم** من قوله المتصل ان المنفصل يؤكد بهما بلا شرط ومن قوله عنيت
الرفع ان المجرور والمنصوب يؤكدان بهما بلا شرط فتقول رايتك نفسك ومررت بك نفسك
وان شئت اكدتهما بالمنفصل ص واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما ش يعني ان ما سوى
النفس والعين من الفاظ التاكيد اذا اكد بهما ضمير الرفع المتصل لا يلزم توكيده بمنفصل وهو المعنى
بالقيد ولا كونه يحسن فتقول قوموا كلكم ولو قلت انتم كلكم لكان حسنا **ولما فرغ** من
التوكيد المعنوي انتقل الى التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بموافقه **فقال**
ص وما من التوكيد لفظي يجي مكررا الى اخره ش التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته
بموافقه معنى **فالاول** كقولك ادرج ادرج ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير
الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد واتاك اتاك اللاحقون ونعم نعم وحتى حتى ومنه
حتى تراها وكان وكان لها الف ... المطلول قال الشارح واكثر ما يكون مؤكد الجملة **والثاني**
نحو امتنع ... قال ... لما فعلت ... ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومنه قوله
وقلنا على العرج ... اجل جير ان كانت ابحت دعاثره **فان قلت** عبارته
ظاهرة في ... والاولى ... لقوله مكررا **قلت** اذا حمل على تكرار معنى المؤكد
ولم يخص بتكرار لفظه كما ذكره الشارح ... **فان قلت** ما اعراب ...
قلت ما موصولة ولفظي خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ويجي خبر
الموصول والذي هو من التوكيد لفظي يجي مكررا ص ولا تعد لفظ ضمير متصل الى اخره
ش فتقول قمت قمت ونحوه لا اعادته مجردا لخروجه عن الاتصال ثم قال ص كذا الحروف ش يعني
ان الحروف لا يعاد الا مع ما اتصل به ولا لكونه كالجزء منه نحو ان زيدا ان زيدا قائم في الدار في الدار
زيد ولا يعاد وحده الا في ... وتبع عليها ابن السراج لقوله مولاي ابدا ... واجاز
الاخفش ان ... ان زيدا قائم ... قال في شرح التسهيل وقوله ...
يستند الى ... ولا حجة ... اراد ... حاصل ...

فرضيا • فانه من الضرورات **تنبيه** قال في التسهيل لم يعرف في غير ضرورة الا مجموعا بمثل عاسى او لا او مبصولا ومثل العصل بقوله • حتى تراها وكان وكان • وبقوله • ليت شعري هل ثم هل اتيتهم او يحولن دون ذاك حمام • قال ومن العصل المسوغ العصل بالوقف • لا ينسك الا سوتا سيا فيما ما من حمام اخر معتصما • وظاهر كلامه ان مثل ذلك يجوز في الاختيار وصرح في الكافية وشرحها بقلة حتى تراها وكان وكان ولم يجعل للعصل فيه اثرا تم استثنى من الحروف الجوابية فقال **ص غير ما تحصلا به جواب كنعم وكبلا ش** فيجوز ان يؤكد باعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتقول نعم نعم وبلا بلا وذلك لان احرف الجواب لا تستقل لصحة الاستغناء عن ذكر المجاب به **ص ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل ش** فيؤكد به المرفوع نحو قمت انت والمنصوب نحو رايتك انت والمجرور نحو مررت بك انت وهذا من قبيل التوكيد اللفظي **تنبيه** اذا اكد الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك فمذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال المصنف وقولهم عندي اصح لان نسبة المنصوب كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع وقيل لانه يقضي باجماع انه يجوز لانه يتعين وانه قرا عمرو انت بعد قمت انت **قلت** وفوله في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر يمنع من اعرابه بدلا

عطف البيان

ص العطف اما ذو بيان او نسق ش يعني او ذو نسق والعطف كما ذكره قسمان عطف بيان وعطف نسق والنسق لغة النظم وقد يستعمل بمعنى المنسوق **ص والغرض الان بيان ما سبق ش** يعني عطف البيان **ص فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة ش** تابع جنس يشمل الخمسة وقوله شبه الصفة اي في التوضيح والتخصيص مخرج العطف النسق والبدل والتوكيد وقوله حقيقة القصد به منكشفة يعني ايضاحه للمتبوع الظاهر بشرح وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى في المتبوع او في سببه وبذلك فارق النعت **ص فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي ش** لما كان عطف البيان شبيها بالنعت وجب ان يوافق متبوعه في اربعة من عشرة كالنعت الحقيقي فيوافق في الرفع او النصب او الجر والتعريف او التنكير والافراد والجمع او التثنية والتذكير او التانيث **ص** ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعا للنكرة خلاف نص عليه بقوله **ص فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين ش** مذهب الفارسي والكوفيين وابن جني والزمخشري وابن عصفور الجواز ونقله والية ذهب المصنف وقال الشارح اجاز الكثيرون قال وليس قول من منع بشيء لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به كقولك لبست ثوبا جبة ونحوه وكتابا بالامة تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقال ابن عصفور مذهب اكثر النحويين

الى امتناع

الى امتناعه وزعم الشلوبين ان مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان وقال المصنف لم اجد هذا النقل عن جميعهم ونقل عن بعضهم تخصيصهما بالعلم اسما او كنية او لقبا **تنبيهان الاول** جميع ما كلام مر ان في العيما في التعريف والتنكير فمنع واجازه الزمخشري فجعل قوله مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بينات قيل وهو مخالف للاجماع اي في قولهم بنعت المعرفة بالنكرة **الثاني** الجرجاني وابن الزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه قال في شرح الكافية وليس بصحيح لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت وقد جعل سيبويه ذا الجملة من يا زيد ذا الجملة عطف بيان مع ان تخصيص هذا ابين من تخصيصه وقال في شرح التسهيل زعم اكثر المتاخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الاوجه الثلاثة قال وهذا مذهب سيبويه **قلت** فيحصل ثلاثة مذاهب **ص وصالحا لبدلية يرى ش** يعني انه كل ما حكم له بانه عطف بيان يجوز جعله بدلا الا في موضعين اشار الى احدهما بقوله **ص في غير نحو يا غلام يعمرا ش** ويعني ما كان مفردا معرفة ومتبوعه منادى فانه يعرب بعد منصوب نحو يا اخانا زيدا او ينصب ويرفع بعد مضموم نحو يا غلام زيدا او زيد ومثله يا غلام يعمر بعمرا ونحوه عطف بيان لا بدل لان حكم البدل ان يعرب بناء على الضم لان البدل في نية تكرار العامل فيلزم تخفيفه حرف النداء معه فلا يفارق عطف البيان ثم اشار الى الاخر بقوله **ص ونحو بشر تابع البكري ش** ويعني به ما كان تابعا لمجرور بالاضافة صفة معرفة بال وهو غير صالح لان تضيفها اليه كقول الشاعر • انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا • فبشر عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لما يلزم من تقدير اضافة التارك اليه لان البدل في نية تكرار العامل وهو غير صالح لذلك اذ لا يضاف ما فيه ال الى عار منها ونقل عن المبرد انه لا يجوز في بشر الا النصب ولا يجوز جره على البدل ولا على عطف البيان واجاز الفراء في بشر ان يكون بدلا لان من مذهبه جواز اضافة ما فيه ال الى جميع المعارف والى التضعيف مذهب اشار بقوله **ص وليس ان يبدل بالمرضي ش** وقد جعل جواز البدل في بشر عن الفارسي ايضا **تنبيه** استدرك على المصنف مسائل اخر يتعين بها عطف البيان لم ينبه عليها **اولها** ان يفتقر الكلام الى رابط والرابط الا في التابع نحو هند ضربت الرجل اخاها **الثانية** ان يظهر افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال **الثالثة** ان تتبع صفة ايها بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد **الرابعة** ان يتبع مجرور اي بمنفصل نحو باي الرجلين زيد وعمر مررت **الخامسة** ان يتبع مجرور كلا بمنفصل نحو كلا الرجلين زيد وعمر قال ذلك **ومسايل اخر** من باب النداء وهي مفهومة من غلام يعمر فلا حاجة لذكرها

عطف النسق

من قال بحرف متبع عطف النسق ش قال ابن تابع جنس يشمل الخمسة وقوله بحرف متبع عطف
النسق يخرج الاربعة فان قلت قوله بحرف يخرج غير الحروف فما فائدة قوله متبع
قلت لو اقتصر على قوله بحرف لورد نحو مررت بغضنفر اي اسد فانه تابع بحرف
ولما قال متبع خرج لان اي ليست تتبع خلافا لمن عدها من حروف العطف فان قلت
لما ادخل ما اعرابه تابع لما قبله قلت اما ابن عصفور فتبعيته على الصحيح واما تابعيه فعطف بيان
بالاجلى على الاخفى ويوافق ما قبلها في التعريف والتنكير ثم مثل فقال من كل خص يوم وثناء
من حرف في العطف مطلقا بواو الى اخره ش يعني ان هذه الحروف تشترك لفظا ومعنى وهذا معنى
قوله مطلقا وقد مثل بقوله فيه صدق ووفا وهو ظاهر فان قلت كيف جعل ام واو مثل
كين في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشتركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في
الدار ام عمرو عالم بان في الدار احد المذكورين وغير عالم تعيينه فالذي بعدها مساو للذي قبلها
في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشتركة
لما قبلها في الصلاحية ثم ما بعدها فيما جاء به الا جلد او شك او غيره فان قلت الحق
في ام واو ينبغي ان يفصل فيهما بان لا يقتضيا اضرابا فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى
كما ذكر في التسهيل قلت لا التفات على الاضراب قليلة فلذلك لم يتعرض لهما وسياتي بيان
ذلك ثم قال من واتبعت لفظا فحسب الى اخره ش يعني ان ثلاثة احرف تشترك لفظا لا معنى وقد مثل
بقوله لم يبد امرؤ لا لكن طلا وهو واضح والحاصل في حروف العطف على ما ذكر تسعة والمتفق
عليها منها ستة الواو والفاء وثم واو وبل ولا واختلف في ثلاثة حتى وام ولكن اما
حتى فمذهب الكوفيين انها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار واما ام فذكر النحاس
فيها خلافا فان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قال اقام زيد ام عمرو فالمعنى اقام عمرو فلا
فيصير على مذهبه استفهاما وقال ابن عصفور في البديع اما ام فتعطيل بمنزلة الاستفهام وليست بحرف عطف
واما لكن فمذهب اكثر النحويين انها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها
انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني
انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وجعله ابن عصفور قال وينبغي ان يحمل عليه
مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ومثلا العطف بها مثلاه بالواو والثا
لث ان العطف بها وانت مخير بالاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف
استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد تنبيهان
الاول اطلق المصنف هنا الاكثرين وواقف في التسهيل يونس فاته وليس منها الاكثرون وان اليه
نسب وظاهر كلامه في الشرح انه غير موافق له من وجه لانه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة وزعم
لما بعدها عاملا ما اذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد فالتقدير ولكن قام سعيد وانما جعلا من عطف
الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها وحقها وجوب موافقته واستدل من قال

انها ليست

انها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد وقال في شرح التسهيل وما يوجد في كلام النحو
يين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه بها في امثلة العطف
الا بولكن وهذا من شواهد امانته وكمال عدالته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بالواو وترك التمثيل
بها لئلا يعتقد انه مما تستعمله العرب قلت وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير
مسبوقة بواو نظر يعرف من ما ذكره ابن عصفور الثاني اختلف في تسعة الفاظ اخر وهي
اما والا وليس واي ولولا وهلا وكيف ومتى وايس والصحيح انها ليست من حروف العطف وسياتي
الكلام على اما ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف وبدا بالواو فقال من فاعطف بواو لاحقا
او سابقا في الحكم الى اخره ش يعني ان الواو لجمع المطلق فاذا عطفت بها الجمع فيصح ان يعطف بها لاحقا في
الكلام نحو جاء زيد وعمرو بعده او سابقا نحو جاء زيد وعمرو قبله او مصاحبا نحو جاء زيد وعمرو معه
وذهب بعض اهل الكوفة الى ان الواو ترتب وحكي عن قطرب وثعلب وغلامه وابن بعيمون وذلك يعلم
ان ما ذكره النحاة من ان الواو لا ترتب غير صحيح
تنبيه قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتاخير
بكثرة وللتقديم بقلة وهذا الحسن مذهب المبرد والكوفيين وقوله ثالث من واخصص بها
عطف الذي لا يغني الى اخره ش يعني ان الواو تنفرد بعطف ما لا يستغنى عنه متبوعه كفاعل الافتعال
والتفاعل نحو اصطف هذا وابني وتخاصم زيد وعمرو وكذلك جلست بين زيد وعمرو وسواء زيد
وعمرو واجاز الكسائي جلست بين زيد فعمرو مختصما بالفاء وثم ومنع ذلك الفراء والبصريون ثم انتقل
الى الفاء فقال من والفاء للترتيب باتصال ش اي بلا مهلة وهو التعقيب هذا مذهب الجمهور
وعلاوهم خلافه وقال واو ذكر في التسهيل انها تقع موقع الفاء كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب
وذكر فيه ايضا انها تقع موقع الفاء في عطف المتقدم بالزمان المتاخر بترتيب اللفظ وفي اثناء الفاء
الذي لكن قال ابن عصفور وما ذكر الفراء من ان المقصود بثم ترتيب الاخبار يعني في نحو ان من ساد
ثم ساد ابوه فليس بشيء لان ثم تقتضي تاخير الثاني بمهلة ولا مهلة بين الاخبار وذكر الشارح ان
الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر وهو الذي عناه في التسهيل بترتيب اللفظ تنبيه
في ثم اربع لغات ثم وفم وثمت وثمت من واخصص بفاء عطف ما ليس صلة الى اخره ش يعني
ان الفاء تختص بعطف ما لا يصح كونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة كقوله الذي يطير فيغضب
زيد الذباب ولو عطف بغير الفاء لم يجز وذلك لما فيه من معنى السببية وما ذكر في التسهيل
من انها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر اعم لشموله
ست مسائل تنفرد بها الفاء هذه احداها ثم انتقل الى حتى فقال من بعضا بحتى اعطف
على كل الى اخره ش لا يكون المعطوف بحتى الا بعض متبوعه نحو قدم الحجاج حتى المشاة
وقال في التسهيل او كبعضه وفي الالفية بعضا او شبهه ومثله في شرحها بقوله اعجبتني
الجارية حتى حديثها بان حديثها ليس بعضا منها ولا كالبعض لانه معنى ومعنى يشبهها فال

وقد يكون المعطوف بحتى مباينا لما قبله بعضيته كقوله • ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد
حتى نعله ألقاها • وعطف النعل وليس بعضا مما قبله حقيقة لأنه كنى بالتأويل لأن
المعنى ألقى ما يثقله حتى نعله ولا يكون المعطوف بها إلا غاية لما قبلها في نقص أو زيادة نحو مات
الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة **تنبيهات الأول** حتى بالنسبة
إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالفاء **الثاني** إذا عطفت بحتى على مجرور
قال ابن عصفور الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم
إعادة الجار للفرق وقال في التسهيل تلزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف **الثالث**
حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على
تقدير كونها عاطفة وضربته توكيدا أو على تقدير جعلها ابتدائية وضربته تفسير **الرابع**
قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا أنها لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف
مفردا على مفرد ثم انتقل إلى أم فقال **وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة** ش أم على
ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المعادلة لهمزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم ما يطلب
بأي وعلامة الهمزة الأولى أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها وعلامة الثانية
أن يصح الاستغناء عنها بأي فمثال الأولى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثال الثانية
أزيد في الدار أم عمرو وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء
عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم وهو في الشعر كثير وإلى ذلك أشار بقوله **وربما أسقطت**
الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن ش **فإن قلت** هل يطرد ذلك **قلت** كلامه في شرح
الكافية يقتضي اطراده فإنه قال من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بأم جائز اطرادا وقد
أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها أم وجعل منه ذلك قوله تعالى وتلك
نعمة تمنها علي والمنقطعة ما سوى المتصلة وإليها أشار بقوله **وبانقطاع وبمعنى**
بل وفت إن تك مما قيدت به خلت ش أم تكون بعد أحد الهمزتين لفظا أو تقديرا فإن خلت من ذلك
فإنها منقطعة **واختلف في** المنقطعة فمذهب البصريين أنها تقدر ببل
والهمزة مطلقا ومذهب الكسائي وهشام أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها
فإذا قلت قام زيد أم عمرو فالمعنى بل قام عمرو وقال في التسهيل وتقتضي إضرابا مع استفهام
أو دونه وذكر هنا أنها للإضراب فقط وما مع الإضراب استفهاما **فإن قلت** قوله
وبمعنى بل يقتضي موافقة الكسائي وهشام إذ لم يذكر الاستفهام **قلت**
إنما اقتصر على ذكر بل لأن اقتضاء المنقطعة للإضراب لازم وليس اقتضاؤها للاستفهام بلازم
تنبيهات الأول حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذكر
ابن زيد أنها تكون زائدة وهو قسم ثالث **الثاني** سميت المتصلة متصلة لأن ما قبلها
وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو جملتين في تقدير مفردين

أو مفرد

أو مفرد وجملة في تقدير مفرد وسميت المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين **الثا
لث** إذا عادلت المتصلة بين جملتين فقد تكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين قيل إلا في
التسوية فإنه لا يليها إلا الفعلية ولا يجوز سواء علي أزيد قائم أم عمرو ومنعه قوم إلا بقوله
العرب وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله • سواء عليك النفر
أم بت ليلة بأهل القباب من عمير بن عامر • ويجري مجرى التسوية ما أدري وليت شعري وتقع بعدهما
الجملتان وما أبالي وتقع بعده الجملتان أيضا خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعده إلا الفعلية **الرابع**
قد تفصل أم مما عطفت عليه نحو أزيد في الدار أم عمرو وأوليس وصلهما هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح
قال في شرح التسهيل ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فهو مخطئ لادعوائه مخالفة لاست
عمال المسموع ونص سيبويه والمحققين من أصحابه **الخامس** قد يكتفى بذكر المع
ادل لفهم المعنى نحو أن أم لا **السادس** قد يحذف معطوف أم المتصلة إن أم بدأ قام
وأصلها أو وقد يحذف مع أم **السابع** ذكر في التسهيل أن حذف المنقطعة
المعطوف قليل وقال في الشرح بعضهم إنها للإبلاغ شاء فإن قلت هنا تجرد للإضراب عاطفة ما بعدها على
ما قبلها كما يكون بعد بل فإنها بمعناها وهو مذهب الفارسي وابن جني في ذلك إنما عنى التي للعطف
والتعليق بالصحة وهو جزم في شرح الكافية فقال في شرح التسهيل بعد حكاية هذا القول
وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها وقد قال بعض العرب إن هنا لإبلا أم شاء فنصب ما
بعد أم حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح مقول بعدم الإضمار قيل الصحيح قبل وجه في قول
بعضهم إن هنا لإبلا أم شاء **الثامن** قد صرح كلام المصنف أن المنقطعة تكون عاطفة وقال
في شرح الكافية وأكثر المعتمد عليها في العطف هي المتصلة والمغاربة يقولون إن المنقطعة
ليست للعطف لا في مفرد ولا جملة **التاسع** قد تدخل المنقطعة على هل وأسماء الاستفهام
نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أماذا كنتم تعملون وهو صحيح كثير ولا التفات لمن زعم أنه لم يجمع
بين أداتي معنى وأنه قليل جدا وبذلك رد على من قال إنها بمعنى بل والهمزة في كل موضع ثم انتقل إلى أو
فقال **خير أبح قسم بأو وأبهم واشكك** ش قد ذكر لها سبعة معان **الأول** التخيير نحو
خذ دينارا أو ثوبا **والثاني** الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين **فإن قلت**
ما الفرق بينهما **قلت** الفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ومنعه في التخيير **فإن
قلت** هل امتنع جواز الجمع في الإباحة مع لفظ أو **قلت** ذكر بعضهم أن ذلك
ليس لا راجع إلى اللفظ بل الأمر خارج وهو قرينة انضمت إلى الأصل وكذلك التخيير وجه فيهما
أصله الحظر والإباحة فرح فيها ليس أصله الحظر **تنبيه** قال المصنف وعلامات
الإباحة استحسان وقوع الواو موقعها ولو جيء بالواو مكان أو لم يختلف المعنى وفرق
بعض بين الواو وأو في ذلك فقال إذا قلت جالس الحسن أو ابن سيرين جاز له مجالستهما أو
مجالسة أحدهما وإذا عطفت بالواو لم تجز مجالسة أحدهما دون الآخر **الثالث**

التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف وقال في التسهيل بدل التقسيم او تفريق مجرد من
الشك والابهام والتخيير ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى قال والتعبير عن
هذا بالتفريق اولى من التعبير عنه بالتقسيم لان استعمال الواو فيما هو تقسيم اجود من
استعمال او نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل **الرابع**
الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومعنى الابهام ان يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب
الخامس الشك نحو قام زيد او عمرو **والفرق** بينهما ان الشك من جهة المتكلم والابهام
للسامع **السادس** الاضراب كقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
قال الفراء او هنا بمعنى بل **واشا** وبقوله بدا ابيات ثم الى نغل الى او وردها للاضراب
غير منقوص عليهم وقال في شرح الكافية اجاز الكوفيون موافقتها بل في الاضراب ووافقهم ابو
علي وابن برهان **قلت** وابن جني قال في قراءة ابي السمال او كلما عاهدوا عهدا ان او هنا
بمعنى بل وقال ابن عصفور الاضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي اذا اعيد العامل كقولك
لست بشرا او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا قال وزعم بعض النحويين انها تكون للاضراب
على الاطلاق واستدلوا بقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وبقوله تعالى فهي
كالحجارة او اشد قسوة قال وما ذهبوا اليه فاسد **السابع** معنى الواو كقوله
جاء الخلافة او كانت له قدرا فاوقع او مكان الواو لامن اللبس والى هذا اشار بقوله
وربما عاقبت الواو الى آخره اي وان تاتي بمعنى الواو وذهب الاخفش والجرمي وجماعة
لوا بقوله تعالى او يزيدون وهو مذهب جماعة من الكوفيين وذكر في التسهيل ان او تعاقب
الواو في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والموكد قليلا **مثال** الاباحة جالس الحسن او ابن
سيرين وقد تقدم الكلام عليه **ومثال** المصاحب قوله **عليه السلام** اسكن حرا فانما
عليك نبي او صديق او شهيد **ومثال** الموكد ومن يكسب خطيئة او اثما ه
تنبيهات الاول مذهب الجمهور ان او لاحد الشيئين او الاشياء واذا عطف
بها في الطلب تعين التخيير والاباحة واذا عطف بها في الخبر تعين للشك او الابهام او التقسيم
الثاني اذا دخل النهي في الاباحة استوعب ما كان مباحا باتفاق النحويين ومنه قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فمعناه هي التي تقع في الاباحة لان النهي وقع على الجمع
والتعويض اذا دخل النهي في التخيير ففيه خلاف مذهب السيرافي ان النهي يستوعب
الجميع كالنهي عن المباح وذهب ابن كيسان الى جواز كون النهي عن كل واحد وان يكون
عن الجمع ومثل او في القصد اما الثانية الى آخره اي يعني ان اما مثل او فيما يقصد بها
فتكون للتخيير والاباحة والتقسيم والشك والابهام ولم يذكر الاباحة في التسهيل
فان قلت كلامه قوله مثل او انها موافقتها في المعاني السبعة **قلت** لا يلزم
حمله على هذا مع انها لا ترادف بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعزو له اوردوا او لمذهب الشيخين

فليل

فليل ومختلف فيه فالاباحة انما هي على المعاني المتفق عليها **وقد فهم** من البيت
قوله **الثانية** ان اما الاولى ليست بعاطفة اذ لم يجعلها مثل او مطلقا بل في القصد فقط ولذلك
لم يذكرها مع حروف العطف اولا وقد نقل المصنف عن اكثر النحويين انها عاطفة ونقل عن يونس
وابن كيسان وابي علي انها ليست بعاطفة ووافقهم المصنف وهو الصحيح لدخول الواو عليها
واستدل الرماني على انها عاطفة بان الواو للجمع وليست هنا كذلك لانا نحو الكلام لاحد
الشيئين فعلم ان العطف لاما ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست بعاطفة
وانما اوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها وعن سيبويه واما حرف العطف فحمل
بعضهم كلامه على ظاهره فقال ان الواو عطفت اما الثانية على اما الاولى وان الثانية عطفت
الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد اما الاولى وتاوله بعضهم بان اما لما كانت مصاحبة المعنى
ومخرجة الواو عن الجمع والتابع يليها سماها عاطفة مجازا **الثانية** ان المشهورة او
انما هي الثانية وهي المختلف فيها واما الاولى فليست بعاطفة اتفاقا **الثالثة** عمم
من قوله الثانية ان اما لابد من تكرارها غالبا او وهذا احترز به عن والثانية ان الكلام مع
اما مبني من اول الامر على ما جيء بها لاجله بخلاف او **الرابعة** ومن تشبيه اما او ان اذا فتحت
بالواو **فان قلت** التزام الواو لها يمنع من جعل اما عاطفة فيقول من جعلها عاطفة
قلت من جعلها عاطفة لم ير الواو عاطفة والواو الاخرى لغوا بما الحقته الى
تاء **فان قلت** هل يصح الاحتجاج بهذا البيت لمن قال انها عاطفة **قلت** لا
لان جعل هذا من حروف العاطف ضرورة **تنبيهات الاول** ما ذكر من ان اما لابد من
تكرارها هو الكثير وقد يستغنى عن الثانية بان وكقراءة ابي وانا واياكم اما على هدى او في ضلال
مبين ونحوه في الشعر كثير وبان الشرطية مع لا النافية كقوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف
منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ه وقد يستغنى عن الاولى كقول الفرزدق
تهاض بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها ه **الثاني** اختلف في اما المذكورة
فقيل بسيطة وقيل مركبة من ان وما وهذا مذهب سيبويه والدليل عليه اقتصارهم على
ان في الضرورة كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدم الريا ه
وان من خريف فلن يعدما ه واجيب بانه يحتمل ان تكون الشرطية حذف جوابها والتقدير ان كنت
ذا جزع فلا جزع وان كنت تحمل صبرا فاجمل او ان سقته من خريف فلن يعدم الري **فرع**
لو سميت باما على القول بانها مركبة حكيت **الثالث** في اما المذكورة لغات كسر همزتها
وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم ومنهم من يفتح همزتها وهي لغة قيس واسد وتميم وحكى
ابدال ميمها الاولى ياء مع الكسر للهمزة وفتحها **الرابع** تشاركها اما المذكورة في اللفظ
اما التفصيلية ومعناها الشرط وما تعيين الشكل كقوله تعالى واما تخافن من قوم وزعم الكسائي
ان لها قسما ثالثا تكون فيه جحرا تقول اما زيد فاكرم زيدا ان زيدا فاكرم وما صلة ثم انتقل الى الكس

وقال ص ولا بعد نفي او نهي ش فالنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو والنهي لا تضرب زيدا لكن عمرا
فالمعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعد نفيها وفهم من ذلك انها لا تقع في الايجاب وهو مذهب
البصريين واجاز الكوفيون ان يعطف بها في الايجاب نحو اتاني زيد لكن عمرو **تنبيه**
انما يشترط النفي والنهي في الواقعة قبل المفرد وتقدم الخلاف في كونها عاطفة واما اولها
جملة فتكون حينئذ بعد الايجاب او نفي او امر او نهي لا استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم
يقم **فإن قلت** اذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة او غير عاطفة **قلت**
الذي نسب اليه اكثر المغاربة انها حينئذ حرف ابتداء لا حرف عطف وقيل انها تكون عاطفة
جملة على جملة اذا وردت بغير واو قال ابن ... الاصح وهو ظاهر من كلام سيبويه **فإن قلت**
ما المفهوم من كلام الناظم **قلت** المفهوم واشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي
ان الواقعة بعدها الجملة غير عاطفة اذ لا يشترط فيها ذلك ثم انتقل الى لا فقال ص
ولا نداء او امرا او اثباتا تلا ش او لا الخ نحو يا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا
او اثباتا نحو زيد كاتب لا شاعر وزعم ... ان العطف بلا على منادى ليس من كلام العرب وقد
نص على جوازه سيبويه ومنع ابن القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف ان يعطف
بها بعد الفعل الماضي وليس منع ذلك بصحيح لثبوته في كلام العرب **تنبيهات**
الأول معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا لبكر والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا
الثاني اجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق
الثالث ... العطف بها ... على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب
لا شاعر ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا
على من يعتقد انه جاهل **الرابع** شرط السهيلي في العطف بلا ان يكون ما بعدها غير
صادق على ما قبلها ... لذلك لا يجوز جاءني رجل لا زيد **الخامس**
ان لا يعطف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم **السادس** لا يعطف
بلا الا مفرد او جملة لها موضع من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد وان لم يكن للجملة موضع لم
تكن عاطفة ولذلك يجيء الابتداء بها في البداية وتعطف لا الجملة على الجملة نحو زيد قائم لا
عمرو جالس ثم انتقل الى بل فقال ص وبل كلكن بعد مصحوبيها الخ ش مصحوبا لكن
هما النفي والنهي واذا عطفت بل بعدهما فهي كلكن يعني في تقرير حكم ما قبلها وجعل
ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فهي تقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو ومثله بل
في ربع بل تيهاء والمرح من الربيع والتيهاء الارض التي لا يهتدى فيها وتقول لا تضرب زيدا
بل عمرا تقرر النهي عن زيد وتثبت الامر بضرب عمرو ووافق المبرد على هذا الحكم واجاز مع
ذلك كون بل ناقلة لحكم النفي والنهي لما بعدها ووافقه على ذلك ابو الحسن عبد الوارث
وقال المصنف وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ثم قال ص وانقل بها للثان حكم الاول في ال

الى آخره ش مثال الخبر المثبت جاء زيد بل عمرو والامر اضرب زيدا بل عمرا فهي مع ذلك لازالة الحكم
عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها وذهب الكوفيون الى ان بل لا تكون نسقا الا
بعد النفي او ما جرى مجراه ولا تكون نسقا بعد الايجاب **وجملة** العطف في جملة اذا وقع بعدها
جملة كانت اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما
على جهة الترك من غير ابطال نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وفهم
من هذا ان قوله في شرح الكافية وان كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف
غيره ولا تكون في القرآن الا على هذا الوجه فيه نظر وان وقع بعدها مفرد وليس قبله نفي
او نهي فهي لازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وان كان قبل المفرد نفي او نهي فهي لتقرير حكمه
وجعل ضده لما بعده **تنبيهات الأول** لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال
اضربت زيدا بل عمرا او لا نحوه **الثاني** ظاهر اطلاق المصنف ان بل تعطف الجملة كما تعطف
المفرد وقد صرح به الشارح في قوله وان كان المعطوف بها جملة وذكر غيره انها لا تكون قبل الجملة
عاطفة **الثالث** قال في التسهيل وتزاد لا قبل بل لتوكيد تقرير ما قبلها وغيره انتهى واذا
زيدت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد لا بل عمرو فهي لتاكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول وان زيدت بعد
نفي او نهي نحو ما قام زيد لا بل عمرو ولا تضرب ... فهي لتاكيد تقرير ما قبلها من النفي وذهب الجزولي
الى منعها بعد الايجاب والامر ونحوه بعد النفي والنهي تاكيد ومنع ابن درستويه زيادة لا بعد النفي
وقال ابن عصفور ولا ينبغي ان يقال بجواز ذلك مع بل في النفي والنهي الا ان يثبت له سماع قيل
وهو مسموع من كلام العرب **الرابع** قد تكرر بل في الجمل ... نحو قوله
تعالى بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر ... ما ولي المتأخر نحو بل
ادارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون **ولما** فرغ من ذكر معاني حروف
العطف شرع في ذكر احكام تتعلق بالباب فقال ص وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل
بالضمير المنفصل او فاصل ما ش يعني انه اذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل لم يحسن الا بعد
توكيده بضمير رفع منفصل كقوله تعالى ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم او فصل يقوم مقام التوكيد كقوله
تعالى يدخلونها ومن صلح من آبائهم **وشمل** قوله او فاصل ما الفاصل بلا بين العاطف والمعطوف عليه فاصل
وقد اجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى أئنا لمبعوثون او آباؤنا الاولون ان يكون آباؤنا
معطوفا على الضمير في لمبعوثون للفصل بالهمزة واعترض ... بانه يلزم منه
الاستفهام عن المعطوف وهو لا يوجد في كلام العرب وقد يصدق الفصل بين العاطف والمعطوف نحو
ما اشركنا ولا آباؤنا **وشمل قوله** متصل المنفصل يعطف عليه بلا شرط فحكم
المنفصل في العطف والعطف عليهما حكم الظاهر ومثله الابدي في نحو رأيت زيدا او اياك ثم نبه
على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل فقال ص وبلا فصل يرد في النظم فاشيا
ش كقول عمر بن ابي ربيعة قلت اذ اقبلت وزهر تهادى وهو كثير في الشعر ومع كثرته فهو ضعيف

ولذلك قال ص وضعفه اعتقد ش فان قلت فمن يقدره مع ضعفه او نحو يا
لضعفه قلت نص المصنف على انه يجوز في الاختيار مع ضعفه لقول بعض العرب
مررنا برجل سوآء والعدم حكاه سيبويه ولان العطف في البيت السابق ونحوه ليس
بفصل مضمر الثانية لا سكار النصب ومذهب الكوفيين وابن الانباري جوازه في الاختيار
ونقل الجواز عن ابن عطية ايضا ومذهب البصريين انه لا يجوز بغير فصل بتوكيد او غيره الا في الضرورة
ونص سيبويه والخليل على قبحه وفي كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضماير وكذلك
كنا وانتم ذاهبين الا ان الشراح تاولوه **تنبيه** شرط في التسهيل في صحة
العطف صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل **فالاول** نحو قام زيد وعمرو
والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح انا ولا تصلح قمت وانا بمعنى انا فان لم يصلح
هو وانا وما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل لائق به ما قبله وجعل من عطف الجمل
فان وقع لك المعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي التاء او النون او تاء المخاطب او بفعل
الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي ولتسكن
زوجك وكذلك يا فيها قال وكذلك المضارع المفتتح بتاء التانيث نحو لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده **قال الشيخ ابو حيان** وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت
عليه نصوص النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد
بانت ولا نعلم خلافا في جواز تقوم هند وزيد وانه من عطف المفرد انتهى ص وعود خافض
لدا عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا ش هذا مذهب جمهور البصريين اعادة الخافض لازمة الا في الضرورة
وذهب الكوفيون والاخفش ويونس الى جواز العطف عليه بدون اعادة الخافض واختاره
الشلوبين والمصنف ولهذا قال ص وليس عندي لازما اذ قد اتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا ش يريد
ورد في النثر في قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والنظم كقوله فاذهب
فما بك والايام من عجب انشده سيبويه وهو كثير في الشعر وفي المسالة مذهب ثالث
وهو انه ان اكد الضمير جاز نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي **قلت**
وهو حاصل كلام العرب فانه اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد قال وكذلك
القواعد جميعا وقضهم بقضيضهم وخمستهم اذا خفضت فان نصبت خمستهم لم يجز بعض
العطف بغير اعادة الجار وقال الشارح لا يبعد ان يقال في هذه المسالة ان العطف على الضمير
المجرور بغير اعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد في السماع محمول على شذوذ اضمار
الجار **تنبيهان الاول** فيه ينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون
الحرف غير مختص بالضمير احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف
الظاهر عليه بالجر ولو وقع على توهم انه نطق بالضمير مرفوعا فيجب جوازه فسلم
الثاني ان فهم من سكوته عن ضمير المنصوب المنفصل انه يجوز العطف عليه بلا شرط

وقوله

وقوله ص والفاء قد تحذف مع ما عطفت ش يعني اذا امن اللبس ومنه ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق
فضرب فانفلق وزعم ابن عصفور انه انما حذف المعطوف عليه وحذفت الفاء من المعطوف
فاتصلت الفاء الاولى بالمعطوف عليه بالمعطوف فابقي من كل واحد منهما ما يدل على المحذوف
ورد بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر اي فافطر فعدة كان فاء العطف
لا تنوب مناب فاء الجزاء وقوله ص والواو اذ لا لبس ش يعني ان الواو قد تحذف ايضا مع ما عطفت
ومنه سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وانما يجوز اذا دل عليه دليل **فان قلت** ظاهر
كلامه ان هذا مختص بالفاء والواو وقد ذكر في التسهيل ان ام تشاركهما في ذلك كقوله
فما ادري ارشد طلابها **قلت** التقدير ام غي هو في الفاء والواو اكثر منه في ام
فلعله لم يذكره هنا ص وهي بعطف الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله
ش مثال ذلك قول الشاعر علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء فحذف العامل في
المعطوف واستغني بمعموله وامثلته كثيرة نظما ونثرا وهذا مذهب جماعة من الكوفيين
والبصريين منهم الفراء والفارسي وذهب قوم منهم ابو عبيدة والجرمي والمازني والمبرد الى
ان تالي الواو في ذلك معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد لا عطف جملة على جملة وان
العامل ضمن معنى يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه واختاره بعض المتاخرين واحتج الاولون
بانه لو كان على التضمين لطاع علفتها ماء وتبنا ورد بانه مسموع من كلام العرب كقوله
[illegible] الماء والشجر واختلف في هذا التضمين والاكثرون على انه ينقاس وهذا
بفهم عندهم ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى **قال الشيخ ابو حيان**
والذي اختاره التفصيل فان كان العامل الاول تصح نسبته الى الاسم الذي يليه حقيقة كان
الثاني محمولا على الاضمار فان الاضمار اكثر من التضمين نحو جدع الله انفه وعينيه اي وفقأ عينيه
فنسبة الجدع الى الانف حقيقة وان كان لا يصح كان العامل مضمنا معنى ما تصح نسبته اليهما
لانه لا يمكن الاضمار نحو قول العرب علفت الدابة ماء وتبنا اي اطعمتها او غذيتها وقوله
ص دفعا لوهم اتقي ش يعني ان اضمار العامل في ذلك يدفع توهم انه معطوف او مفعول
معه **فان قلت** ولم لا حمله على العطف والمعية وهما **قلت** اما العطف
فلان العامل لا يصلح للعمل فيه واما المعية فلانها غير مرادة هنا وهذا واضح وقوله
ص وحذف متبوع بدا هنا استبح ش يعني انه يجوز حذف المعطوف عليه للظهور
ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو بلى وزيدا لمن قال الم تضرب عمرا ومنه قول العرب وبك
اهلا وسهلا لمن قال مرحبا **تنبيهان الاول** حذف المتبوع كثير مع الواو
كما مثل وقد مع الفاء ومنه ان اضرب بعصاك البحر فانفلق اي فضرب فانفلق وندر مع
او كقوله [illegible] **الثاني**
جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى [illegible] ونحوهما فقدر بين الهمزة والعاطف

عمرو وما تغرب إلا ان يكونوا اولم يميس واو كذلك مع الفاء ومع المعطوف عليه والحق لك ذهب بعض
ابن عصفور الفرق ومذهب الجمهور ان حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا كذا
اعتني بالتمييز لغرضت وقوله **ص و عطف الفعل على الفعل يصح ش** يعني ان الافعال في
جواز عطف بعضها على بعض كالاسماء تقول زيد قام وقعد ويقوم ويقعد **تنبيه**
اهمل المصنف شرطا في عطف الفعل على الفعل وهو اتحاد زمانهما فلا يعطف الماضي على
المستقبل ولا المستقبل على الماضي **فان قلت** هل يشترط اتحاد اللفظ اعني
ان يكون بصيغة الماضي وبصيغة المضارع **قلت** لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع
نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وعكسه تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من
ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا وانما ساغ ذلك لاتحاد الزمان **فان**
قلت ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على
جملة **قلت** لما كان الغرض منها انما هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الاول هو
فاعل الفعل الثاني صح ان يقال انها من عطف الفعل على الفعل وقوله **ص و اعطف على اسم شبه**
فعل فعلا ش مثاله ان المصدقين والمصدقات واقرضوا والى الطير فوقهم صافات ويقبض
ما يمسكهن **فان قلت** كيف جاز ذلك وحروف العطف لا تربط بين مختلفي الجنس
قلت انما جاز لان احدهما في تأويل الآخر فلا تغاير في الجنس بالفاء وبل **فان قلت** فايهما
المأول **قلت** الذي يؤول هو ما يحل محل الآخر فتارة يكون الاول كما في المثال الاول لان
المصدقين صلة ومحل الصلة ان تكون جملة فال مؤولة بالذي والمصدقين بتصدقوا وتارة يكون
الثاني كالمثال الثاني لان صافات حال واصل الحال ان يكون اسما فيقبض ماول بقابضات وقوله
ص وعكسا استعمل تجده سهلا ش يعني العكس ان تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل
كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي **وقول الراجز** ام صبي قد حبا
او دارج ومعطف دارجا على قد حبا قال في شرح الكافية لان دارجا بمعنى درج **قلت**
كلامه هذا وغيره ان الاسم في البيت ونحوه ماول بفعل وليس بحمير بل الظاهر ان قد حبا ماول
بحاب لانه جملة في موضع النعت واصل النعت ان يكون اسما

البدل

هذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان
يسمونه التكرير **ص التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ش** التابع جنس والمقصود بالحكم
يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لانها مكملات للمقصود بالحكم وبلا واسطة يخرج
المعطوف بالنسق وتخصيص الشارح المعطوف ببل ولكن كما في شرح الكافية يقتضي حمل
المقصود على المستقل بالقصد وانما فلا وجه للتخصيص ولما عرفه اخذ في ذكر اقسامه
فقال **ص مطابقا او بعضا او ما يشتمل الى آخره ش** هو اربعة **الاول** المطابق كقوله تعالى

اهدنا

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وهو المسمى بدل كل من كل قال في شرح الكافية وذكر
المطابقة اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى
فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشروط للاجماع على صحة البدلية في اسماء الله تعالى
كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله **الثاني** بدل البعض من كل قبضة
للمال نصفه والبعض عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه واقله وعن الكسائي وهشام
ان بعض الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه ولذلك منعا ان يقال بعض في ملين لكان احدهما **الثالث**
بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس مطابقا له ولا بعضا وقيل
وهو ما لا يصدق الاول بغير الكلية والجزئية وهو ما دل على معنى في متبوعه نحو اعجبني زيد
حسنه او مستلزم معنى فيه نحو اعجبني زيد ثوبه والاول الكثير **الرابع** بدل مباين
مطلقا بحيث لا يشعر بمذكر المبدل منه بوجه وليس بالشبه المعطوف بل وهو قسمان
سيأتي ذكرهما **تنبيهات الاول** لا بد في الاشتمال من مراعاة امرين احدهما
امكان فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد اخوه من الاضراب لا من الاشتمال الذي يصح
الاستغناء عنه بالاول والاخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه
لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل
غلط **الثاني** اشترط اكثر النحويين في بدل البعض وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه قال
المصنف والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه ومن ذكر من الشواهد على الاستغناء
عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفي بدل
الاشتمال قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار **قلت** وقد اولت الايتان على حذف
الضمير اي منهم ومنه وكلام التسهيل انه لا بد من ضمير او ما يقوم مقامه ومثل القائم
مقامه بقتل اصحاب الاخدود النار فالالف واللام تقوم مقام الضمير وذهب الفراء وتبعه
ابن الطراوة الى ان النار بدل كل من كل على حذف الاخدود عن النار لما كان مشتملا عليه كقولهم
عيف الازار وقال ابن هشام الاولى ان يكون على حذف مضاف اي اخدود النار وقال ابن خروف
هو بدل الاضراب **الثالث** اختلفوا في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل هو
الثاني وقيل العامل **فان قلت** في المفهوم من كلامه **قلت** قوله او ما يشتمل
عليه يحتمل القول الاول والثالث والى الاول ذهب في التسهيل **الرابع** رد السهيلي بدل
البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف
وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض
وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم **الخامس**
زاد بعضهم في الابدال بدل كل من بعض كقول امرئ القيس كأن غداة البين يوم تحملوا
وقال الجمهور وتأولوا البيت وقوله **ص وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب الى آخره ش**

الاشارة الى القسم الرابع بدل المباين وذكر انه نوعان احدهما يسمى بدل الاضراب وبدل البداء
وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك اعط السائل رغيفا درهما ومنه قوله **عليه السلام**
ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ولم يثبت بعضهم بدل البداء والاخر يسمى
بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على اللسان والمتكلم من غير قصد وهذا النوع
قال المبرد وغيره لا يوجد في كلام العرب لا نظمها ولا نثرها وانما يقع في لفظ الغلاط
وزعم قوم منهم ابن السيد انه وجد في شعر العرب كقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة
لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب. قال لعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس
لعس سواد تشوبه حمرة وذكر بيتين اخرين ولا حجة فيما ذكر لامكان تاويله **قال**
قلت ما معنى قوله به سلب **قلت** يعني ان بدل الغلط سلب الحكم
عن الاول واثبت للثاني **فان قلت** كيف قال حيث قصدوا بدء من قصد البدل في النوعين
اعني بدل الاضراب وبدل الغلط **قلت** انما يعني نفي القصد في بدل الغلط
عن الاول وانما حاصله فيهما في بدل الاضراب مقصودان وفي بدل الغلط يقصد الثاني لا الاول **تنبيه**
زاد ابن عصفور وغيره بدل النسيان نحو مررت برجل امراة اذا توهمت ان الممرور به رجل ثم تذكرت
انه امراة وزاد صاحب الشارح في بدل الغلط واداه في بدل الاضراب اخرى ولما ذكر اقسام
البدل مثلها في قوله كزره خالدا وقبله اليدا الى اخره ش قوله خالدا بدل كل وقوله
اليدا بدل بعض واعرفه حقه بدل اشتمال وخذ نبلا مدى بدل اضراب ان قصد الاول او بدل غلط
ان قصد عدم قصده **فان قلت** قد علم من كون البدل تابعا انه يوافق متبوعه في الا
عراب فما حاله في التعريف والتنكير والافراد واضداده **قلت** اما التعريف
والتنكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط العزيز
الحميد الله في قراءة من جر والنكرة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله
والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة واشترط الكوفيون في ابدال النكرة من
المعرفة ان تكون موصوفة واشترطوا في ابدال النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ وكونها
موصوفة كذا نقل المصنف ونقل غيره اشتراط الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة
وكلام نحاة الكوفة يدل على اشتراطه وادعيهم على اشتراط الثاني طائفة من المتاخرين
وحكي عن الكوفيين ايضا اشتراط اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة والصحيح
انه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع به قال في الارتشاف وقد سمع ابدال النكرة من المعرفة
وليست من لفظ الاول ولا موصوفة وهو مذهب البصريين **واما** التذكير والافراد
واضدادهما فلا بدل الكل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون
احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق او قصد التفصيل نحو وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر ص

ومن ضمير الحاضر

ع ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا
والمعرفة من النكرة نحو وانك

ح الاول

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا الى اخره ش اعلم انه يجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مثلوا وابدال
الظاهر من المضمر على تفصيل وهو ان المضمر ان كان لغائب ابدل منه الظاهر مطلقا نحو ضربته زيدا
وان كان لحاضر ابدل منه بدل البعض نحو اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم في
احد الاوجه وبدل اشتمال نحو ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا ومثله قوله
لانها ابتهاجك استمالا واما بدل الكل فان كان يفيد معنى الاحاطة كان جائزا او لا فان افاد معنى
الاحاطة جاز نحو جئتم كبيركم وصغيركم ومنه تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا والا ففيه مذاهب **احدها**
المنع وهو مذهب جمهور البصريين **والثاني** الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين ونقل عن الكسائي
الى عشر الله وقال بكم قريش كفينا كل معضلة **والثالث** انه لا يجوز الا في الاستثناء نحو ما
ضربتكم الا زيدا وهو مذهب قطرب **واما ابدال المضمر** من المضمر فنحو رايتك اياك وتقدم الخلاف فيه
في باب التوكيد **واما** ابدال المضمر من الظاهر فنحو رايت زيدا اياه قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر
ولا مظهر منهما وما اوهم ذلك جعل توكيدا ما لم يعرض اياه وقال في شرحه والصحيح عندي ان نحو رايت زيدا
اياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا واشبه بقوله ما لم يعرض اياه الى نحو
اياك اياك قصد بدر ابي بن فانه بدل اضراب وبدل المضمن الهمز يلي همزا الى اخره ش يعني ان البدل
من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة وقد مثله بقوله **كمن ذا** اسعيد ام علي ومثل هذه المسئلة بدل اسم
الشرط فانه يقترن بان نحو متى تقم ان ليلا او نهارا اقم **ويبدل الفعل من الفعل الى اخره ش**
يجوز ابدال الفعل من الفعل بدل كل فالبعض باتفاق ومنه متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا وبدل
اشتمال نحو ... ومن يصل الينا يستعن بنا يعن **وحكى** في البسيط فيه خلافا
وابدال بدل بعض واما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس
يقتضيه **تنبيهان الاول** ذكر بعض النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح
بقول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما وبقوله تعالى بل قالوا
مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا وبقوله امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وبقوله قال يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون وفي الارتشاف وما اظن لو ابدل لا تقوم له حجة **الثاني**
اجاز ابن جني والزمخشري والمصنف ان تبدل الجملة من المفرد وجعل المصنف من ذلك عرفت زيدا ابو من
هو وجعل الزمخشري قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر وانتم تبصرون بدلا من النجوى
وجعل ابن جني كيف يلتقيان بدلا من حاجة واخرى في قول الشاعر الى الله اشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان كانه قال الى الله اشكو هاتين تعذر التقائهما

النداء

فيه لغات كسر النون وضمها ومعناه لغة الدعاء واصطلاحا دعاء بحروف مخصوصة
وهي يا واي وايا وهيا والهمزة وا في الندبة وزاد الكوفيون آ و آي بالمد واخبر
سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب المصغي وان سواها للبعيد مسافة او حكما وعلى

مذهب سيبويه اعتمر في النظم وقال ص وللمنادى النداء أو كالنداء يا إلى آخره ش قال الذي
هو المجيء منادى او كالنداء هو المجيء حكما كالسلميني والثاني هو الغريب ولا حاجة الى
سائر المذاهب لان قائلها لم يعتمدوا الا على الرأي والرواية لا تعارض بالرأي كذا قال المصنف
وقوله وا الندبة يعني انه مختصة بالندبة وهو مذهب سيبويه والجمهور واجاز بعضهم
استعمالها في غير الندبة قليلا وقوله او يا يعني ان يا تستعمل في الندبة بشرط امن اللبس من
حيث التباس المندوب بغيره نحو يعتمد واو الذا قال ص وغير وا الذي اللبس اجتنب قسمان
ق الاول اجمعوا على نداء الغريب بها للبعيد نحو كثيرا وعن منع العكس
الثاني ذهب بعض النحاة الى ان هذه الادوات اسماء افعال متحملة لضمير مستتر
الثالث ذهب ابن السكيت الى ان هيا بدل من همزة ايا وتبعه ابن الخشاب الرابع
قال في شرح التسهيل لم يذكروا ءاي بالمد الا الكوفيون ومعناه عن العرب الذين يثقون
بعربيتهم ورواية العدل مقبولة قلت وذكر غيره ان الاخفش حكى اي في الكثير
وجعلها بعضهم للقرب كالهمزة ص وحذف مندوب ومضمر الى آخره ش المنادى قسمان
فالاول يمتنع حذف حرف النداء معه وهو المندوب نحو وا زيداه والمضمر نحو يا انت
ويا اياك والمستغاث نحو يا لزيد قال وقلت ما سبب منع الحذف مع هذه الثلاثة
قلت اما المندوب والمستغاث فلان المطلوب فيهما من الصوت والحذف ينافيه
واما المضمر فلان الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء تنبيه فهم من كلامه جواز
نداء المضمر وفيه تفصيل فان كان لمتكلم او لغائب لم يجز لا يقال يا انا ولا يا هو وان كان لمخاطب
فيه خلاف قال في الارتشاف والصحيح المنع انتهى وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة
النصب كقوله يا اياك قد كفيتك وهو القياس وبصيغة الرفع كقوله يا ابجر ابن ابجر يا انت
انت الذي طلقت عام جعت قد احسن الله وقد اساءت وهو نادر تأوله بعض النحاة عن حقوقها
وان بعضهم يا اياك على ان يا للتنبيه واياك منصوب بمقدر يدل عليه الكلام بحذره ويا انت
على ان يا للتنبيه وانت مبتدأ وانت الثاني مبتدأ ثان او توكيد او فصل او بدل والخبر الموصول وا
لقسم الثاني يجوز فيه حذف حرف النداء وهو ما عدا القسم الاول الا انه قد ما يقل الحذف
معه ومنه ما يكثر وقد نبه على ما يقل بقوله ص وذاك في اسم الجنس الى آخره ش الاشارة الى
تعريفه من الحروف ومن حذفه من اسم الجنس قوله ثوبي حجر وجاءت منه العاطفة في النظم والنثر
ومذهب البصريين ان حذف حرف النداء منه لا يجوز الا في شذوذ او ضرورة وهو عند الكوفيين
قياس مطرد ومن حذفه من اسم الاشارة قوله اذا هملت عيني لها قال صاحبي ومنه قال اعوذ
عليه بعد اشتعال الرأس شيبا الى الصبا من جيل يثلك هذا الوعد وعزام وسمع منه ابيات
اخر ومذهب اهل البصرة انه لا يجوز ولذلك لحنوا ابا الطيب في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا
ثم انصرفت وما شفيت نسيسا ومذهب الكوفيين جوازه وجعلوا منه قوله تعالى ثم انتم هؤلاء

تقتلون

تقتلون انفسكم تنبيه ظاهر كلامه موافقة الكوفيين هنا وانه لم يجعل المنع على عموم قبول
ما جاء من ذلك قلت قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية فقال وقولهم
في هذا الصحيح انتهى والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على
السماع واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتناول فان قلت فهم من كلامه ان ما سوى هذه الخمسة
يجوز معه حذف حرف النداء ولعله على اطلاقه فقد ذكر في التسهيل ان مما يلزمه الحرف لفظ
الجلالة والمتعجب منه ولم يذكرهما هنا وقد ذكرهما في الكافية دون الخلاصة قلت لما لازم
الا كثير في لفظ الجلالة تعويض الميم من حرف النداء لم يذكرها مع ما يلزمه الحرف واما المتعجب منه
فلما ذكر المستغاث اكتفى به وحكمهما نحو يا للماء استغنى بذكره عنه فان قلت اذا
كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة لكونه يعوض اذا عوض عنه فما وجه ذكره في التسهيل
والكافية مع ما يلزم الحرف قلت وجهه انه مما يلزمه الحرف اذا لم يعوض فان قلت
اطلق في اسم الجنس والمراد انما هو اسم الجنس المبني للنداء فاما محل الخلاف فاما اسم الجنس المعرب
غير المعين فنص في الكافية وشرحها على انه يلزمه الحرف قلت قد اجاز بعضهم حذف الحرف
منه ايضا نحو رجلا خذ بيدي ولعله ذهب هنا الى ذلك فيكون الخلاف فيه فان قلت
واطلق ايضا في اسم الاشارة وهو مقيد بان لا يصحب كاف الخطاب فان صحبها فهي نزايه مع ثبوت
الحرف خلاف ومن منع السيرافي فان لم يصحب الحرف فلا خلاف في جواز ندائه ذكره في التسهيل
قلت كانه اعتمد على تمثيله بالواقع لفظه تنبيه قال في الكافية يجوز ذكر
الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الاشارة واسم الجنس هي غير هي الخمسة ذكرها ابيله او غيرها
او اوله تعريفه وذكر في شرحها ان ذلك بالاجماع وقد يقال يرد عليه المندوب والمتعجب منه
والجواب انه قد ذكر المندوب قبل ذلك فقال والزم المندوب واو لعله يلحق تقدم الجواب
عن المتعجب منه والحاصل ان حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو يوسف اعرض عن هذا
والمضاف نحو رب اغفر لي ولأخي والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واي نحو ايها المؤمنون
والمطول نحو خيرا من زيد اقبل ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء واسم الاشارة
والنكرة غير المقصودة ويمتنع من الاشياء المتقدم ذكرها ص وابن المعرف المنادى المفرد الى آخره
ش المعرف يشمل ما له تعريف قبل النداء نحو زيد وما حدث له تعريف في النداء نحو يا رجل اما نحو
يا زيد فقيل باق على علميته وهو مذهب ابن السراج وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال
وهو مذهب المبرد والفارسي والى الاول اشار المصنف واحتج بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه
كاسم الله تعالى واسم الاشارة واما نحو يا رجل فقيل تعرف بال الا قبال والقصد وانه مذهب
المصنف وقيل بال محذوفة والمراد بالمعرف هنا ما ليس مضافا ولا مشبها به كما في باب لا
فيشمل المفرد المجموع والمركب تركيب مزج وقوله على الذي في رفعه قد عهدا يعني انه يبنى على ما كان
يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل ويا مسلمات ومقدرة نحو يا فتى ويا قاضي



اوالف نحو يا زيدا اووا نحو يا زيدون فان قلت ما علة بناء المنادى المفرد قلت
شبهه بالمضمر من نحو يا انت في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب وقيل اجراؤه مجرى الاصوات
ونسب الى سيبويه تنبيهات الاول قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معين
بقصد واقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وانه مما روي من قوله عليه السلام في سجوده
يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه • ادارا بجزوى هجت للعين عبرة • فماء الهوى يرفض او يترقرق • وظاهر مذهب البصريين ان النصب في هذا البيت ونحوه لقصد التنكير الثاني ذهب
الكسائي والرياشي الى ان نحو يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الانباري عن الكوفيين الثالث
ذهب بعض الكوفيين الى نداء المثنى والمجموع على حده بالياء تشبيها بالمضاف قال
في البسيط وهو فاسد لانه لم يرد الرابع اذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت
يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وقال الكوفيون بالياء اجراء له مجرى المضاف وانشد
ص وانو انضمام ما بنوا قبل الندا ش اي ان ما كان مبنيا قبل النداء يقدر بناؤه على الضم نحو يا
سيبويه ويا رقاش ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويظهر اثر هذا التقدير في التابع فيجوز يا سيبويه
الظريف بالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا على البناء المقدر والى هذا اشار بقوله ص وليجر
مجرى ذي بناء جددا ش ثم قال ص والمفرد المنكور والمضافا الى اخره ش مثال المفرد المنكور
يعني الذي لم يقصد به معين قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله • فيا راكبا اما عرضت فبلغن • نداماي من
نجران ان لا تلاقيا • والمضاف نحو يا غلام زيد والمشبه بالمضاف ويسمى المطول والممطول وهو ما طول
بعمل او عطف نحو يا عظيما فضله ويا رحيما بعبده ويا طالعا جبلا ونحو يا ثلاثة وثلاثين اسم
رجل فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة والثلاثون فيمن قال يا زيد والحارث بالرفع والثلا
ثين فيمن نصب الحارث ووصل الاخفش مع اللام بذلك جماعة مبلغهم هذا العدد فلا يجوز الا نصب
الاسمين لانهما انما اخذا وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة كما لما
يجب المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي ان يفصل فيها اذا كان كل واحد منهما على حدة بان يكون
كل واحد منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وان اريد ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصب لعدم تنبيه
لا يكون المنادى مفعولا له الا اذا كان ملفوظا به فلا يقدر بالضمير ولو قلت يا ذاهب وزيد فان
عطف على ذاهب فبالبناء او على الضمير نصب لعمله في زيد وبه اسقط الحرف ومن ثم وجب النصب
في مثل قولك يا مشتركا وزيد بالنصب عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد فان
قلت كيف قال عاد ما خلا مما ارتفع نحو ذلك ذهب المازني الى انه لا يتصور وجود
النكرة غير المقبل عليها وانما جاء منونا نحو • ادارا بجزوى هجت للعين عبرة • ض ورجح وذهب ثعلب
الى جواز ضم المضاف الصالح للالف واللام نحو يا حسن الوجه قلت اما الاول فخلاف في وجوده
فسر في حكمه واما الثاني فجوابه او من حده عاما خلا فانه في صحة النصب ولم يختلف في صحته واجاز
بعضهم الضم في بعض المواضع ص ونحو زيد ضم وافتحن الى اخره ش يجوز في المنادى المضموم

بخمسة

بخمسة شروط الاول ان يكون علما والثاني ان ينعت بابن والثالث ان يضاف الابن الى
علم والرابع ان لا يفصل بين ابن وموصوفه والخامس ان يكون المنادى مما يظهر فيه الضم لفظا فلو
كان غير علم نحو يا غلام ابن زيد ومنعوتا بغير ابن نحو يا زيد الكريم او مضافا الى غير علم نحو يا زيد
ابن اخينا او فصل بين ابن وموصوفه نحو يا زيد الظريف ابن عمرو او كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو
يا عيسى ابن مريم تعين الضم وقد جمع هذه الشروط قوله اذ زيد ابن سعيد فيجوز فيه ضم على الاصل
وفتحه اتباعا لفتح ابن ولا يعتد بفصل الساكن وقد نص على اشتراط علمية المنادى والمضاف اليه ابن
والاتصال بقوله ص والضم ان لم يل الابن علما الى اخره ش فان قلت من اين يفهم اشتراط الا
تصال قلت من قوله يلي فان قلت قد اخل بالشرط الخامس قلت هو شرط مختلف فيه فان
الفراء اجاز في نحو عيسى ابن مريم تقدير الضمة والفتحة والصحيح تقدير الضمة اذ لا فائدة في تقدير
الفتحة فان قلت كان ينبغي ان ينص على اشتراط النعت في ذلك فعل الا رجحه لانه لو
جعل بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ولا يغني تمثيله عن ذلك لان المثال
يحتمل هذه الاوجه قلت هذه احتمالات مرجوحة وكون النعت هو الظاهر ولو نص على ذلك
لكان اولى فان قلت لم يبين اي الوجهين ارجح قلت ذهب المبرد الى ان الضم اجود تنبيهات الاول
وقال ابن كيسان الفتح اكثر في كلام العرب والفتح اختيار البصريين
لا اشكال في ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه واما اذا فتح فقد ذهب الجمهور الى انها فتحة
اعراب وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانك ركبته مع زيد الثاني حكم ابنة فيما ذكر حكم ابن فيجوز
الضم والفتح في نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم واما البنت فلا اثر لها في النداء الثالث
يلحق بالعلم نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكو
فيين ومذهب البصريين خلاف ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم الرابع اجاز الكوفيون فتح
المنعوت بغير ابن اذا كان النعت مفردا نحو يا زيد الكريم وانشدوا • يا حكم الوارث عن عبد الملك • بالفتح وخرج
على وجهين احدهما ان اصله يا حكما بالالف عند من يجيز الحاقها في غير الندبة والاستغاثة
والتعجب والاخر ان اصله حكما بالتنوين ضرورة ثم حذف التنوين لالتقاء الساكنين الخامس حكى الاخفش
عن بعض العرب يا زيد بن عمرو بضم النون اتباعا لضمة الدال ص واضمم او انصب ما اضطرارا نونا
مما له استحقاق ضم بينا ش الذي يستحق البناء على الضم هو المفرد المعرفة فاذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز له فيه
وجهان احدهما الضم تشبيها بمرفوع اضطر الى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف والثاني
النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع من العرب والضم اختيار الخليل وسيبويه
والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد قال المصنف وعندي ان يقال الضم راجح
في المفرد العلم بخلاف النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر اضعف ص وباضطرار خص جمع يا وال
الى اخره ش يعني ان الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله • فيا الغلامان
اللذان فرا • اياكما ان تكسباني شرا • الا في موضعين احدهما مع الله فيجوز يا الله بوصل الهمزة وقطعها واللهم

الجزء الأول الاسم الكريم حيث صار بمنزلة الحروف الأصلية والآخر ما سمي به من الجمل المصدرة بأل
نحو يا المنطلق زيد في رجل سمي بذلك نص عليه سيبويه **تنبيه** قال ابن الهمام وما سمي
به من موصول مصدر بأل على الجملة نحو يا الذي قام قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح انتهى
فإن قلت أهمل هنا موضعا ثالثا ذكره في التسهيل وهو اسم الجنس المشبه به نحو
يا الأسد شدة **قلت** إنما لم يذكره هنا لأن تعريفه بأل مثل الأسد مجرد التعريف حتى يا على عن
الألف وأجاز الكوفيون والبغداديون دخول حرف النداء على ما فيه أل مطلقا والحجة لهم في نحو يا
الغلاما لأنه ضرورة **ص** والأكثر اللهم بالتعويض **ش** يعني أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف أن تعوض
الميم المشددة في آخره من حرف النداء فيقال اللهم وهذا من خصائصه ثم قال **ص** وشذ يا اللهم
في قريض **ش** وجه شذوذه أن فيه الجمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله • إني إذا ما حدث ألما
أقول يا اللهم يا اللهما **تنبيهات الأول** مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة
محذوفة وهي أمنا بخير وليست عوضا من حرف النداء فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار
الثاني شذ أيضا حذف أل منه كقوله • لاهم إن كنت قبلت حجتج • وهو في الشعر كثير **الثالث**
قال في الارتشاف لا يستعمل اللهم إلا في النداء وشذ استعماله في غير النداء **الرابع** إذا قلت
اللهم ففي جواز وصفه خلاف منعه سيبويه والخليل وأجازه المبرد والزجاج **الخامس**
قال في النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء **أحدها** أن يراد به النداء المحض كقولهم اللهم
أثبنا **والثاني** أن يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أزيد قائم فتقول
أنت اللهم نعم أو اللهم لا **الثالث** أن يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك
أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل انتهى **ص**
فصل تابع ذي الضم المضاف دون أل ألزمه نصبا **ش** اعلم أن المنادى إذا كان معربا فتابعه منصوب
لا غير نحو يا أخانا الفاضل ما لم يكن بدلا أو عطف نسق فحكمهما بعد المعرب حكمهما بعد المبني على
الضم وسيأتي وإن كان مبنيا على الضم نحو يا زيد ويا رجل ويا سيبويه فتابعه إن كان بدلا أو عطف
نسق فسيأتي الكلام عليهما وأما غيرهما فإن كان مضافا غير مقرون بأل وجب نصبه مطلقا مثال
النعت يا زيد صاحب عمرو والتوكيد يا زيد نفسه وعطف البيان يا زيد عابد الكلب وإن كان مضافا
مقرونا بأل أو مفردا ففيه وجهان الرفع اتباعا للفظ المنادى والنصب اتباعا لمحله وإلى هذا
أشار بقوله **ص** وما سواه ارفع أو انصب **ش** فشمل قوله ما سواه المضاف المقرون بأل نحو يا زيد
الحسن الوجه والمفرد نحو يا زيد الظريف ويا تميم أجمعون ويا سعيد كرز [illegible] في جميع ذلك الرفع
والنصب على ما تقرر **فإن قلت** أما النصب اتباعا للمحل فواضح لأن المنادى مفعول به في
المحل وأما الرفع اتباعا للفظ المنادى فمشكل لأن ضمة المنادى ضمة بناء وحركة البناء لا تتبع
قلت لما كان بناء المنادى في النداء مشابها للإعراب في اطراده حركته جاز اتباعه
فإن قلت فهلا جاز أيضا الرفع في المضاف العاري من أل **قلت** لأنه يستلزم

المذكور

تفصيل

فإن قلت ولم ألحق المضاف المقرون بأل لو كان منادى لوجب نصبه
تفصيل مرفوع على لفظ [illegible] **قلت** لأن الإضافة غير محضة فلم يعتد بها **فإن قلت**
بالمفرد في جواز الوجهين
جعل النصب والرفع سيان **قلت** لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ولكن النصب
أقيس والرفع أكثر في العرب الرفع في يا زيد العاقل انتهى **تنبيهات الأول**
شمل قوله تابع الخمسة وهي النعت والتوكيد وعطف البيان علم على ذلك مما تقدم **الثاني**
شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لأنه يقدر ضمه وقد تقدم تمثيل الثلاثة
الثالث أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو يا زيد صاحب عمرو بناء على
تصحيح المنع لأن الإضافة محضة وأجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على
النعت وقد سمع الرفع في يا تميم كلهم وحمل على القطع أي كلهم ثم قال **ص** واجعلا
كمستقل نسقا وبدلا **ش** يعني أن حكم المنسوق والبدل حكمهما في الاستقلال فلا فرق في ذلك
بين الواقع بعد مضموم والواقع بعد منصوب فما كان منهما مفردا غير معرف أو مضافا أو مطولا
نصب نحو يا زيد ورجلا صالحا ويا زيد غلاما ويا زيد أخانا ويا زيد وأخانا ويا زيد خيرا من عمرو
وما كان منهما مفردا علما أو معينا بني على الضم نحو يا زيد وعمرو ويا زيد رجل **وإنما جعل**
النسق والبدل كالمستقل لأن البدل في قوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل
تنبيهان الأول أجاز المازني والكوفيون النصب في نحو يا زيد وعمرا قال في شرح
التسهيل وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم ينووا إعادة حرف النداء فإن المتكلم قد يقصد إيقاع
نداء واحد على اسمين فإن لم يقصد عمرو لم يعتبر في البدل حالا حال فيجعل فيهما كالمستقل وهو الكثير
نحو يا غلام زيد وحار يعطى فيهما الرفع والنصب لشبههم فيهما بالتوكيد وعطف البيان وعطف
النسق المقرون بأل في عدم الصلاحية لمباشرة حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء
الثاني ما ذكر من أن المنسوق كالمستقل إنما هو في غير المقرون بأل وأما المقرون بأل فقد
ذكر حكمه بقوله **ص** وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان **ش** إذا كان المنسوق مقرونا بأل جاز فيه
وجهان الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث وإنما لم يجعل كالمستقل لامتناع مباشرته حرف
النداء **واختلف** في المختار من الوجهين فقال الخليل وسيبويه والمازني الرفع ووجهه مشاكلة
الحركة وحكاية سيبويه أنه الأكثر والمبرد مذهب الناظم وقال أبو عمرو ويونس وعيسى
أبو عمرو والجرمي النصب ووجهه أن ما فيه أل يلي حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما يليه وإجماع
القراء ما عدا الأعرج على النصب في قوله تعالى يا جبال أوبي معه والطير وقال المبرد إن كانت
معرفة فالنصب وإلا فالرفع ووجههما بأن المعرف بأل يشبه المضاف **تنبيه** هذا
الخلاف في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا
رجل والغلام فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه إلا الرفع **ص** وأيها مصحوب أل بعد
صفة يلزم بالرفع **ش** إذا نودي أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلحقها هاء التنبيه

مفتوحة الفاء وضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة لغة بعض بني مالك من بني أسد ومن يليهم بعد
فان قلت لم لا منع التنبيه قلت لتكون ها عوضا عما فاتها من الاضافة
ويلزم وصفها بما هو ثلاثة اشياء الاول مصحوب ال نحو يا ايها الرجل والثاني اسم الاشارة
نحو ايهذا ان كلا زاديكما ودعاني واغلا فيمن وغل الثالث الموصول المصدر بال
نحو يا ايها الذي فعل والى هذا غير اشار بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة شرح اشار الى
ان نعت اي بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله ووصف اي بسوى هذا يرد شرح فلا
يقال يا ايها صاحب عمرو ونحو ذلك من النظم تنبيهات الاولى ان ها تلزم ايا لانهم جعلوها معاها
الثانية ان تابع اي صفة لها وقيل هو عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل
ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا ايها العاقل وان كان جامدا فهو عطف بيان والثالثة
ان وصف اي بما هو هذه الثلاثة اشياء لازم لقوله تلزم فان قلت ولم لزم نعتها
بما هو هذه الثلاثة قلت لان ايا مبهم فلا بد من تخصيصه ولانه وصلة الى نداء ما فيه
ال فكان المقصود بالنداء وصفه والرابعة ان صفة اي ترفع ولا يجوز فيها النصب
خلافا لصفة غيرها من المبنيات مما تفرع هذا من مذهب الجمهور وذهب المازني الى ان نصب
صفة اي جائز قياسا على صفة غيرها من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا احد من
مذهب احد قبله ولا تابعه احد بعده وعلة ذلك ان المقصود بالنداء هو نعتها واي وصلة الى
ندائه فالواو والنصب مخالف لكلام العرب قلت ذكر ابن اياز ان النصب فيه مسموع من
كلام العرب والى التعريض لمذهب المازني اشار بقوله لدا ذي المعرفة تنبيه نسب
الجواز في شرح الكافية الى المازني والزجاج وتبعه الشارح ونسبته الى الزجاج مستغرب
وقد نقل عنه في شرح التسهيل كلامه المتقدم والخامسة ان اسم الاشارة اذا نعت
به اي فليس من شرطه ان يكون منعوتا بذي ال وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق وذكر
غيرهما ان ذلك شرط في صحة النعت به قيل وما ذهب اليه ابن عصفور وابن مالك بناء على بيت
نادر شاذ لا ينبني على مثله القواعد وهو قول الشاعر • ايهذا ان كلا زاديكما • والسا
دسة ان اسم الاشارة المنعوت به اي شرطه ان لا يصحب كاف الخطاب لقوله وايهذا خلافا
لابن كيسان فانه اجاز يا ايها ذاك الرجل وبالمنع قال السيرافي فان قلت الحلو في
قوله مصحوب ال ونحوه في التسهيل ان تكون جنسية فاذا قلت يا ايها الرجل فال جنسية وطارئ
بعد الحضور كما طارئة لذلك بعد اسم الاشارة قلت اشار له ذلك صحيح وليس
في كلامه ما يرشد اليه ومن اجاز النداء والجر من تبعه ان مصحوب ال التي للمح الصفة نحو يا ايها
الحارث والمنع مذهب الجمهور وتبعين يجعل ذلك عطف بيان عند من اجازه تنبيهات
الاول تونث اي لتانيث صفتها نحو يا ايتها النفس وقال في البديع الاختيار اثباتها
ولا تثنى ولا تجمع الثاني ذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر مبتدا محذوف

واي موصو

واي موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز وصلها بالفعلية
والظرف الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها حلت التنبيه على اسم الاشارة
واذا قيل يا ايها الرجل فالمراد يا ايها ذا الرجل وحذف ذا اكتفاء بها الرابع يجوز ان توصف
صفتها ولا تكون الا مرفوعة معربة لانها المقصودة كقول الراجز • يا ايها الجاهل ذو التنزي •
وذو اشارة كاي في الصفة الى اخره شرح اي اسم الاشارة في النداء حال القاء احدهما
ان يجعل وصلة لنداء ما فيه ال فيساوي اذ ذاك ايا في لزوم نعته ووجوب رفعه وانه لا ينعت
الا بمصحوب ال الجنسية او بموصول مصدر بال فتقول يا هذا الرجل ويا هذا الذي فعل وهو في هذه
الحالة غير مكتفى به اذ لو قدر الوقف عليه لفات المراد لانه وصلة لنداء غيره والاخرى
ان يقدر مكتفى به لا وصلة لغيره فيكون اذ ذاك كغيره اي فلا يلزم نعته ويجوز رفعه ونصبه
وينعت بمصحوب ال وبالمضاف فتقول يا هذا الطويل بالرفع والنصب وذلك مفهوم من قوله
ان كان تركها يفيت المعرفة فان قلت مقتضى قوله كاي في الصفة انه ينعت بما ينعت
به اي واي ينعت باسم الاشارة واسم الاشارة لا ينعت بمثله قلت ترك التنبيه على
ذلك لوضوحه تنبيه مذهب السيرافي ان اسم الاشارة اذا لحقته كاف الخطاب
لم يجز نداؤه ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز وحكى فيه ابن كيسان سماعا
عن العرب عن بعض النحويين وفي نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وانصب الاول شرح
اذا تكرر لفظ المنادى مضافا نحو • يا تيم تيم عدي لا ابا لكم • فلا بد من نصب الثاني واما الاول
ففيه وجهان ضمه وفتحه فاما ضمه فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى
مضاف او توكيد او عطف بيان او بدل او باضمار اعني ذكر ذلك المصنف ونوزع في التوكيد
واجاز السيرافي ان ينتصب على النعت ونقل اوجه الاشتغال وان فتح الاول ففيه ثلاثة
اوجه احدها انه منادى مضاف الى ما هو بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف
اليه فان قلت فما وجه الثاني اذا جعل مقحما قلت قال بعضهم ان نصبه
على التوكيد الثاني ان الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخير والثاني مضاف الى الاخر
ونصبه وخمسة اوجه كما قالوا ما فعلت معك خمسة عشر وهو مذهب الاعلم
فان قلت اي الوجهين ارجح اصح الاوائل فتحه قلت بل ضمه لوضوح وجهه وقد
صرح في الكافية بانه الاشهر فان قلت هل يشترط في ذلك ان يكون الاسم العلم
علما كما مثل قلت مذهب البصريين انه لا يشترط بل الاسم الجنس نحو يا رجل رجل
القوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم في جواز ضم الاول وفتحه بلا تنوين وخالف
الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فتقول
يا صاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك

المنادى المضاف الى ياء المتكلم

ص واجعل منادى صح ان يضف ليا الى آخره ش حكم المضاف الى الياء اذا كان معتل الآخر
في النداء كحكمه في غير النداء وقد تقدم فاحترز عنه بقوله صح واما الصحيح الآخر فيجوز فيه
في النداء ستة اوجه وقد اشار في النظم الى خمسة والسادس سيأتي احدها الاكتفاء بنية الا
ضافة نحو يا عبد الله وافصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثباتها الياء ساكنة او
ثم قلبها الفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة واقلها الضم وقد قرئ قال رب السجن احب
الي قال رب احكم بالضم وحكى عن يونس يا ام لا تفعلي قال الاستاذ ابو حيان وهذا اذا لم يلتبس
بنفسه بالمنادى المقبل عليه فان قلت فتعريف المضموم على حذف اللفظ
بالاضافة ام بالاقبال والقصد قلت كلاهما محتمل وقد صرح في النهاية بالثاني
فقال جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصد
رجلا بعينه انتهى والاول اظهر لثلاثة اوجه احدها انهم جعلوه لغة في المضاف
ولو كان تعريفه بالقصد والاقبال لم تكن فيه لغة الثاني انه لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثل
ابن مجنون واصبح بيانا وحذف حرف النداء منه قليل الثالث انه لو كان غير
منوي الاضافة لكان في الاصل صفة لاي واسماء الله تعالى لا يوصف بها اي فيتعين كون
الاضافة مرادة ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم تشبيها حينئذ بالنكرة المقصودة
وهذا اختيار المصنف تنبيهات الاول نقل عن الاكثر منع حذف الالف
اكتفاء بالفتحة في نحو يا عبدا واجازه الاخفش والمازني والفارسي الثاني اطلق
هنا جواز هذه الاوجه كما اطلقه اكثرهم وقيد في التسهيل باضافة التخصيص احترازا
من اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال نحو يا مكرمي فان اضافته اضافة تخفيف والياء
في نية الانفصال فلم يمازج ما اتصلت به فتشبه بياء قاض فتحذف كما في المعرف فلا تغير
والقلب فلا حظ له في غير الفتح والسكون قال في شرحه وهو موافق لقول ثعلب
في المجالس يا غلام اقبل تسقط منه الياء ويا ضاربي اقبل لا تسقط منه الياء وذلك فرق
بين الاسم والفعل انتهى وذكر في النهاية انه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل بمعنى الحال
والاستقبال الثالث انما كثر تخفيف الياء في المضاف في النداء لكثرة اضافة المنا
دى الى الياء والكثرة تستتبع التخفيف واما في غير النداء فالافصح اثباتها ساكنة
ومتحركة وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة نحو فبشر عباد وقوله العالكف قوله •
الطوف ما الطوف ثم انتهى الى اما وبروني النقيع • واجاز المازني يا غلاما وقال العجيب
هذا في الشعر وحذف الالف استغناء بالفتحة كقوله • بلهف ولا بليت ولا لو اني • واما
الضم في غير النداء نحو جاء غلام وانت تريد الاضافة فلم يجزه ابو عمرو وغيره على قلته واستد
لوا بقوله • ذريني انما خطئي وصوبي • علي وانما اهلكت مال • برفع ماله ووجهه ابو زيد
الانصاري وقد وامتنع ابو عمرو الرابع قال في شرح الكافية الاولى في آخر المضاف

الياء التي

الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني خليل يا بني او يا بني لا غير بانكم علم ان حذف ياء المتكلم فيما اذا
توالت الياءات مع ان الثالثة لام وجب حذفها قبل وجود الاثنين وليس بعد اختيار الشيخ
الاوجه والفتح على وجهين احدهما ان تكون ياء المتكلم ابدلت الفا التي حذفها
لانه بدل مستقل والثاني ان يقال ثانية ياء بني حذفت ثم ادغمت اولاهما في ياء المتكلم
ص والفتح والكسر وحذف اليا استمر الى آخره ش اذا نودي
فيجب كان اصلها الفتح المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم كان حكمها في غير النداء نحو يا ابن اخي الا ابن
ام وابن عم فانهما لما كثر استعمالهما في النداء خصا بالتخفيف فيقال يا ابن ام بفتح الميم وكسرها
فاما الفتح ففيه قولان احدهما ان الاصل اما وعما بقلب الياء الفا فحذفت الالف
وبقيت الفتحة دليلا والثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح والاول قول
الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين
واما الكسر فظاهر على قول الزجاج وغيره انه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة
وعلى قول من ركب فالكسر كسر بناء واصحابنا يعتذرون واثبات الياء في ابن ام وابن عم قليل
فان قلت فلم اختص ابن ام وابن عم بذلك قلت لكثرة استعمالهما فان قلت
ما معنى قوله استمر قلت يشير الى ان هذين الوجهين استمرا في كلامهم والوجه الذي فيه
لا يكادون يثبتون الياء والالف الا في ضرورة وقد قرئ بهما في السبع فان قلت
ما الوجه الاجود قلت نص بعضهم على ان الكسر اجود وهو ظاهر كلام فان قلت
لم لم يذكر ابنة ام وابنة عم وحكمهما حكم ابن ام وابن عم قلت لانه استغنى بذكر المذكر
عن ذكر فرعه فان قلت من اين يفهم اقتصاره على الكسر والفتح ان غيرهما ممتنع وقد
قال في التسهيل وربما ثبتت او قلبت الفا يعني الياء قلت الذي يفهم من قوله استمر
ان غيرهما لم يستمر في الكلام ولم يصرح كما لم يذكرهما وهذان الوجهان ضعيفان ولذلك قال
وربما وفي الكافية ونحو ذلك لا على وجه الشرحها ولا يكادون يثبتون الياء والالف الا في
ضرورة وقال غيره هما لغتان قليلتان ومن اثبات الياء قوله • يا ابن امي ويا شقيق نفسي •
ومن اثبات الالف قوله • يا ابنة عما لا تلومي واهجعي • ان تكون الالف فيه لا خلاف
فان قلت فاي هذين الوجهين اجود قلت قال بعضهم قلب الياء الفا
اجود من اثباتها فلت اذا قلبت الياء فيهما وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة
اوجه نص بعضهم على خمسة لغات ص وفي الندا ابت امة عرض الى آخره ش اذا نودي
الاب والام مضافين الى ياء المتكلم جاز فيهما الاوجه الستة المتقدمة في نحو يا عبد
وفيهما ايضا تعويض تاء التأنيث من الياء مكسورة او مفتوحة وبالفتح قرأ ابو عمرو وبا
لاسم قرا غيره من السبعة ووجه الكسر ان الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض
عنها التاء ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا جعلت الكسرة عليها لتكون كالعوض عنه

في مجامعة الكسرة بالجملة وعن الفراء أن الكسر لأن الياء في النية ورده أبو إسحاق وقال لو كانت
الياء في النية ولا يقال يا أبتي ووجه الفتح أن التاء حركة بحركة الياء لكونها عوضا عنها
وقيل لأن الأصل يا أبتا بحذف الألف ورده ما ورد في قول الفراء فإن قلت
الكثر قلت نص المصنف وغيره أن الكسر أكثر وذكر الشارح أن الفتح أقيس قال أي الوجهين
أكثر ومنهم من كلام النحاة ثم فوائد الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون
إلا في النداء لقوله وفي الندا الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم الثالثة
أن التعويض فيهما ليس بلازم بل يجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك
من قوله عرضا الرابعة أنه لا يجوز الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ولا بين التاء
والألف لأن الألف بدل الياء وأما قوله • يا أبتي لا زلت فينا فإنما أملنا فيك العيش ما دمت
عائشا • فضرورة وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قوله أي جمعه قال
تأي يجمع بين العوض والمعوض منه وأما قوله • تقول بنتي قد أنى إناكا • يا أبتا علك أو
عساكا • فجعله ابن جني من ذلك وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض
منه وقال في شرح الكافية الألف عندي هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا
أو مستغاثا به أو متعجبا منه وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الأمرين ه

تنبيهات الأول تلحق في ضم التاء من يا أبت ويا أمت فيما حكاه الفراء وأبو
جعفر النحاس ومنعه الزجاج وحكى عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أمه بالضم **الثاني**
البصريون يرون الوقف على هذه التاء بالهاء ومذهب الفراء بالتاء وفي التسهيل جعلها
هاء في الخط والوقف جائز وقرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المصحف بالتاء
الثالث قال في شرح التسهيل وقالوا في المقصور يا أبا قال الشاعر
• تقول ابنتي لما رأتني شاحبا • كأنك فينا يا أبات غريب • ولو لم تعوض لقال يا أبي انتهى
وزعم بعضهم أن الأصل يا أبتا فقلب وهو بعيد وقيل تخرج على أن الألف إشباع

أسماء لازمت النداء

معنى ملازمتها النداء أنها لا تستعمل في غيره إلا في الضرورة وهي ضربان مسموع
ومقيس فمن المسموع يا أبت ويا أمت واللهم وهناه بالضم والكسر كقوله • وقد رابني
قولها يا هناه • ويحك ألحقت شرا بشر • واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين
أحدهما أن أصل مادته ه ن و ثم اختلف القائلون بهذا على أربعة مذاهب
الأول أن الهاء في هناه بدل من لام الكلمة وهي واو في قولهم هنوات **أحدهما** والأصل هناو
وهو مذهب أكثر البصريين **الثاني** أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهي بدل البدل وهو
مذهب ابن جني **الثالث** أن اللام محذوفة والألف والهاء زائدتان وفي بعض النسخ
عن عدم زيادة الهمزة في آخره **الرابع** أن اللام محذوفة أيضا والألف هي التي تلحق

المنادى

٩٨

المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور
ويدل على صحته ثبوت كسرها لالتقاء الساكنين والقول الآخر أن أصل مادته ه ن ه فهو
من باب سلس وهو مذهب أبي زيد وقال الشيخ أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى أن أصل
هو هات ه ن ن مضعفا مستدلا بما حكى أبو الخطاب من قوله يا هناه في التثنية ويوجبا
هنانيه لكان مذهبا **وفي المسموع** فل وفلة اشتهر والثاني بقوله ص ومر وبعض ما يخص
بالندا ش فل بمعنى الرجل ويا فلة للمرأة واختلف فيهما فذهب سيبويه إلى أنهما كنا
ية عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة وذهب الكوفيون إلى أن أصلهما
فلان وفلانة فرخما **ورد** بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة
وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل كناية عن العلم بمعنى يا
فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة قال في شرح التسهيل وهذا الأصح ولم يستعملا منقوصين
في غير نداء إلا في الضرورة نحو **قلت** وهو موافق لمذهب الكوفيين في أنهما
بمعنى فلان وفلانة مخالف له في الترخيم **فإن قلت** قوله وهذا الأصح يقتضي أنهما
قيل موافقة الكوفيين في الترخيم **قلت** فرده المصنف مذهب الكوفيين في أنهما
ترخيم فلان وفلانة بالوجهين السابقين يعلم أن رضيه موافق لهم في ... عنه
وقيل محذوفه منه لغير ترخيم **وهو** المسموع لؤمان ونومان وفرنه عليهما بقوله ص
لؤمان نومان كذا ش يختص بالنداء أما لؤمان بالضم والهمز وسكون اللام فمعناه يا عظيم
اللؤم ومثله يا ملأم ويا ملأمان وأما نومان بفتح النون فمعناه يا كثير النوم وقد جاء في المدح
يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش ويا مخبثان وزعم ابن السيد أنه مختص بالذم
وأن مكرمان تصحيف ملكمان وليس بشيء قال في شرح الكافية بعد أن ذكر ملأم ولؤ
مان وملأمان ومكرمان وهذه الصيغة مقصورة على السماع بإجماع انتهى وتبعه
الشارح وهو صحيح في غير مفعلان وأما هو فقد أجاز بعضهم القياس عليه فتقول
يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة ثم انتقل إلى المقيس فقال ص وأطرد في سب الأنثى
وزن يا خباث ش اطراده مشروط بشرطين **أحدهما** أن يكون في السب
والثاني أن يكون من فعل ثلاثي كالنوع الذي يليه وسبب بنائه على الكسر شبهه بنزال
عدلا ووزنا وتأنيثا **قلت** كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح
يوهم أن في القياس عليه خلافا والصحيح على سيبويه وحكى قال الشيخ أبو حيان ولا أعلم
فيه خلافا وفي الارتشاف في باب ما لا ينصرف قال بعضهم لا يقاس فلا يقال يا نباح فيا
نباحة ولا يا سراق ثم استطرد فقال ص والأمر هكذا من الثلاثي ش يعني أن بناء فعال
للأمر مطرد في كل فعل ثلاثي نحو نزال وتراك وهذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال
لا يقال منه إلا ما سمع **فإن قلت** أهمل المصنف من شروط القياس على هذا

وفي ابن هشام معناه يا كثير اللوم

النوع اربعة شروط **الاول** ان يكون مجردا فلا ما عنى المجرد ولا يفعل منه الا ما سمع نحو
حبذا له مراحه **الثاني** ان يكون تاما فلا يبنى من الناقص **الثالث** ان يكون متصرفا
الرابع ان يكون كامل التصرف فلا يبنى من نعم وبئس **قلت** انتهى الى بعض هذه
الشروط واضح ولم يتعرض له وقوله الثلاثي محمول على المجرد كما تقدم في التعجب
المسموع فقال ص وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ش يعني ان ما عدل الى فعل
في سب الذكور نحو يا خبث ويا فسوق ويا غدر وبالعكس شايع ومع شياعه لا يقاس
عليه فعل والمسموع منه هذه الاربعة ونص المغاربة على انه يقاس ونقله في البسيط عن
سيبويه وعرفا من عليه فيما الشروط السابقة ثم نبه على ان بعض هذه الالفاظ قد استعمل
في غير النداء ضرورة بقوله ص وجر في الشعر فل يعني قول الراجز في لجة امسك فلانا عن
فل **تنبيهان الاول** الحاصل من كلام سيبويه ان فل في الرجز محذوف من فلان انه كان
الشعر وليس المختصر في النداء بل هو غيره ومعناهما مختلف لان المختص كناية عن اسم جنس
وهذا كناية عن علم ومادتهما مختلفة والمختصة مادته ف ل ي وهو محذوف اللام ولو
صغر قلت فيه فليو هذا مادته ف ل ن ولو صغر قلت فيه فلين وقد تقدم ما ذهب اليه
المصنف **الثاني** فسر مراده انه يتسع في غير النداء من الالفاظ المذكورة الا فل ذكر
تنبيها على وروده نظيره ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع
وخرجه بعضهم على تقدير يقال له لما بالكلام محذوف القول حرف النداء

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وللمستغاث ثلاثة احوال **احداها**
ان يجر بلام مفتوحة وهو اكثر احواله **الثانية** ان يجاء في آخره بالف معاقبة للام
الثالثة ان يجرد من الالف واللام ويجعل كالمنادى المطلق نحو يا زيد لعمرو وهذا اقلها
ومنه قوله الا يا قوم للعجب العجيب وقد ذكر في الكافية الثلاثة واقتصر هنا على الاولى
لانتشار العلة الثالث واشار الى الاول بقوله ص اذا استغيث اسم منادى خفضا
الى آخره ش اعلم ان المستغاث باللام للتنصيص على الاستغاثة وفتحت لوقوعه موقع
المضمر لكونه منادى والفصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من اجله واما اعرب مع
كونه منادى مع جامع معرفة لتركيبه مع اللام اعطاء شبها بالمضاف **و** فهم من النظم
فوائد **الاولى** ان استغاثة متصرف بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون
مستغاث به قال في شرح الكافية وكلام العرب بخلاف ذلك والمعروف في اللغة تعديه
بنفسه قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم فقيل بل هو يتعدى بنفسه وقد جاء تعديه بالباء
في ابيات **الثانية** ان المستغاث معرب لقوله خفضا وتقدم بيانه **الثالثة**
انه يجوز ان يكون معرفة ونكرة لان كل منادى لا حرف النداء فيه ... ذلك ومثله

وهو مجموع

وهو مجمع عليه **فان قلت** يرد على عبارته ثلاثة اشياء **الاول** انه قال اسم
منادى واطلق والمعلوم انه يجوز نداؤه بغير يا وذلك غير جائز في المستغاث لا ينادى الا بيا
و الثاني انه قد خفض باللام بصيغة الجزم وقد تقدم انه ليس بلازم بل هو الاكثر **و الثالث**
انه قال مفتوحا فاطلق وثم موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم في نحو
يا لي وقد جاز ابو الفتح في قوله فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى ويا دمع ما اجرى ويا
قلب ما اصبى ان يكون استغاثة بنفسه وان يكون استغاثة لنفسه **قلت الجواب**
عن الاول ان قوله فعوا ان كررت يا يشير الى ذلك اذ لم يقل ان كررت حرف النداء وعن الثاني ان قوله
بعد ولام ما استغيث عاقبت الف يوضح ان جره باللام ليس بلازم وعن الثالث ان كسر اللام مع
ياء المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو يخبر الاطلاق وعلى ابن عصفور فالصحيح
عنده ان يا لي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف وعلل ذلك بان العامل في
المستغاث به فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا ادعوني وغير ذلك جائز في غير ظننت
وما دل عليها الا في ... هذا الا رجحه نظرا لان اللام تتعلق عنده بحرف النداء **تنبيهان**
الاول اختلف في اللام الداخلة على المستغاث فقيل هي بقية ال والاصل يا ال زيد وزيد
مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين ونقله صاحب النهاية عن الفراء وفي نسبته الى
الفراء نظر لان الفراء حكى ان من الناس من يزعم انه بقية من آل فلان وحكايته انه ليس مذهبا
له وذهب الجمهور الى انها لام الجر ثم اختلفوا فقيل انها زائدة فلا تتعلق بشيء وهو اختيار
ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان **احدهما** انها تتعلق
بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختيار ابن عصفور **و الثاني** انها تتعلق
بحرف النداء وهو مذهب ابن جني **الثاني** اذا وصف المستغاث به جاز في صفته نحو يا لزيد
الشجاع المظلوم وفي النهاية لا يعرف نصب الصفة حملا على الموضع لان الجار والمجرور لا موضع له
من شيء يتعلق به قوله ص وافتح مع المعطوف ان كررت يا ش اذا عطف على المستغاث
فاما ان تكرر يا او لا فان كررت فتحت اللام كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس
عتوهم في ازدياد وان لم تكرر كسرت نحو يا للكهول وللشبان للعجب واما كسرت لامه
للبس **فان قلت** هل هي لازمة في المعطوف **قلت** لا لقوله يا لعطافنا
ويا لرياح وابي الحشرج الفتى النفاح فجمع بين اللام وعدمها وقوله سوى ذلك يعني به سوى
ما ذكر من المستغاث والمعطوف المكرر معه يا فشمل شيئين **احدهما** المعطوف الذي
لم تكرر معه يا كما تقدم **والآخر** المستغاث من اجله **تنبيهان الاول**
ما ذكره من كسر اللام مع المستغاث من اجله انما هو مع الاسم الظاهر واما في المضمر
فتفتح اللام معه الا مع الياء نحو يا لي ... واذا قلت يا لك احتمل الامرين وقيل في قوله
فيا لك ... اللام فيه للاستغاثة **الثاني** اختلف فيما تتعلق

به اللام الجارة للمستغاث من اجله فقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد وقيل
بحال محذوفة اي مدعوا لزيد وقد علم بهذا ان قول ابن عصفور انها تتعلق بفعل مضمر تقديره
ادعوك قولا واحدا ليس كما قال **الثالث** قد يجر المستغاث من اجله بمن لانها قد تاتي
للتعليل بمعنى اللام كقوله • يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا •
الرابع قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من اجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا به
كقوله • يا لاناس ابوا الا مثابرة على التوغل في بغي وعدوان • **الخامس** قد يكون
المستغاث مستغاثا من اجله نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف من نفسك **ثم**
اشار الى ثالث احوال المستغاث بقوله **ص ولام ما استغيث عاقبت الف** **ش** يعني ان الالف
تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول يا زيدا لعمرو ولا يجوز يا لزيدا ومنه قوله
• يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان • **ص ومثله اسم ذو تعجب الف** **ش** يعني ان المتعجب
منه اذا نودي عومل نحو يا للعجب ويا عجبا وقد يخلو منهما نحو يا عجب **تنبيهات الاول** جاء
عن العرب نحو يا للعجب بفتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون
المستغاث محذوفا **الثاني** التعجب بالنداء على وجهين **احدهما** ان ترى امرا عظيما
فتنادي جنسه نحو يا للماء **والاخر** ان ترى امرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه
ومكنة فيه نحو يا للعلماء **الثالث** اذا وقف على المستغاث او المتعجب منه حالة
لحاق الالف جاز الوقف بهاء السكت

الندبة

هي نداء المتفجع عليه والمتوجع منه وهي من كلام النساء غالبا والمندوب هو المذكور
بعد يا او وا تفجعا لفقده حقيقة كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز • حملت امرا عظيما فاصطبرت
له • وقمت فيه بامر الله يا عمرا • او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه واعمراه حين اعلم
بجدب شديد اصاب قوما من العرب او توجعا لكونه محل الم نحو واكبداه ومن لا يجيبني ومن
عبرات ما لهن فناء • او مسببا عنه كقوله • تبكيهم دهماء معولة • وتقول سليمى وارزيتيه • وحكم
المندوب حكم المنادى ولذلك قال **ص ما للمنادى اجعل لمندوب** **ش** يعني انه يبنى ان كان
مفردا نحو وازيداه وينصب ان كان مضافا او مطولا نحو واعبد الله وا ضاربا عمراه واذا اضطر
شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله • وافقعسا وابن مني فقعس • ... كرونه
ثم نبه على ما لا يجوز ندبته فقال **ص وما نكر لم يندب ولا ما ابهما** **ش** الغرض من الندبة الاعلام
بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرف بالعلمية ونحوها فلا تندب النكرة واجاز الرياشي
ندبة اسم الجنس المفرد وخرج عليه ... واجبلاه وهو نادر ولا يندب المبهم كاسم الاشارة
والموصول بصلة لا تعينه لا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه لان ذلك لا يقع به العذر للمتفجع
ويجوز ان يندب الموصول بصلة تعينه لشهرتها ولذلك قال **ص ويندب الموصول بالذي اشتهر**

فيقول

فتقول وامن حفر بير زمزماه لانه في الشهرة كالعلم ثم نبه على ما يلحق اخر المندوب فقال
ص ومنتهى المندوب صله بالالف **ش** يلحق منتهى المندوب الف نحو وازيداه
والمضاف نحو واعبد الملكاه وما هو بمنزلته نحو واثلاثة وثلاثيناه والصلة نحو وامن حفر بير
زمزماه وعجز المركب نحو وامعد يكرباه وقوله صله يعني جوازا لان المندوب له استعمالان
احدهما ان يجري مجرى غيره من المناديات كما تقدم **والاخر** ان يوصل بالالف
المذكورة **فان قلت** اطلق في وصل المندوب بالالف وقيد في التسهيل بان لا يكون
في اخره الف وهاء فلا يقال واعبد الله اه ولا واجهجهاه في جهجاه **قلت**
اطلاقه هنا موافق لاطلاق النحويين وصرح بعض المغاربة بجوازه وفي العيد ابن معطي
ومثل المضاف يا عبد الله اه ولا يخلو ما قبل الف الندبة من ان يكون ساكنا او مفتوحا او مكسورا
او مضموما فان كان ساكنا مضافا اليه المندوب او واوا او ياء لا يقبلان الحركة فان كانت
الفا حذفت لتعذر حركتها نحو واموساه واليه اشار بقوله **ص متلوها ان كان
مثلها حذف الخ** **ش** اي متلو الف الندبة يعني الحرف الذي قبلها ان كان الفا مثلها
حذف لما تقدم واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه وان كان تنوينا
حذف لما تقدم ايضا لانه لا حظ له في الحركة وفتح ما قبله فتقول واغلام زيداه هذا مذهب سيبويه
والبصريين واجاز الكوفيون فتحه مع الحذف وجعلهم فتحه فتقول واغلام زيدناه وكسره
مع قلب الالف ياء فتقول وازيدنيه قال المصنف وما رواه خص لعضده سماع لا من
السماع فيه ثبت وقال ابن عصفور اهل الكوفة تحريك التنوين فيقولون واغلام
زيدناه وزعموا انه سمع انتهى واجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء
الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا الاول وان
كان الياء المضاف اليها فسياتي الكلام عليها وان كان واوا لا تقبل الحركة كواو
الصلة في نحو غلامه او ياء كذلك نحو غلامه حذفا وقلبت الالف الى مجانس
ما قبلها وان كان ما قبل الالف مفتوحا استصحب فتحه نحو واعبد ... تاه وان كان
ما قبلها مكسورا او مضموما فان لم يوقع فتحه في لبس اولا فان لم يوقع فتحه في
لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام
الرجلاه ولا فتح لتسلم الالف وان اوقع فتحه في لبس فلتقلب الف الندبة ياء بعد
الكسرة وواوا بعد الضمة فتقول في ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة واغلامكيه
وفي ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس
بالمذكر واغلامهاه لالتبس بالغائبة وذلك مفهوم من قوله **ص
والشكل حتما اوله مجانسا الخ** **ش** الشكل الحركة ومجانس الكسرة الياء
ومجانس الضمة الواو واشار بقوله حتما الى وجوب ذلك دفعا للبس وفهم من الشرط

او الالف لا يغني اذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم وهذا مذهب البغداديين واجاز
الالف الكسرة في المثنى نحو وا زيدانيه وفي المعرب وا عبد الملكيه وفي نحو قا[ل]
مرو وافعلن ذهاب سكت البيت انه اذا وقف على المندوب زيد الهاء او بدا
وتثبت بلازمه بل غالبة لانه يجوز الاقتصار على المد مثلا او وا زيداه وهـ[ا]
وان تشاء فالمد والهاء لا تزد ای وان تشا الاتی الهاء فالمد كاف وهو كالتتمة
من قوله ان تزد ولو قيل والمد بالنصب لافاد جواز تجريده من المد لفظا او وا
المد ولا الهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه او البيت في العو[ض]
وافعل ان هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما تثبت في الضرورة مضمومة فهنا
القراء اثباتها في الوصل الوجهين وقوله مرو قابلا وا عبديا وا عبد[ا]
ايباه اسكون ابدا سن تقدم ان في المنادى والمضاف الى ياء المتكلم نحو ياء
لغات فاذا ندبت على لغة من قال يا عبد بالكسرة او يا عبدِ يا الفتح او يا
يا عبدا بالالف **قلت** وا عبدا لما علمت واذا ندبت على لغة
مفتوحة قلت وا عبديا واذا ندبت على لغة من اثبتها ساكنة وهو المد[ا]
البيت فيه وجهان **احدهما** ان تحذفها لالتقاء الساكنين و[...]
والثاني ان تفتحها العلو[...] الحركة فتقول وا عبديا والحذف مذهب
مذهب سيبويه ه

انتهى النصف الاول من [illegible] بحمد
وحسن عونه وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

على يد ناسخه المعترف بذنبه الراجي عفو ربه
محمد بن الحاج محمد بن عبد الرحمن الثعالبي غفر
الله له ولوالديه ولاشياخه ولمن احسن اليه
ولجميع المومنين والمومنات والمسلمين
والمسلمات الاحياء والاموات
ليلة الاحد ثلاث خلت
من شعبان سنة
ستة ومائة
والف
ه